الاقتصاد الدولي

International Economy

الأستاذ الدكتور

السيد محمد أحمد السريتي

الأستاذ بقسم الاقتصاد

ومساعد وكيل الشؤون التعليمية

كلية العلوم الاقتصادية والمالية

الإسلامية بجامعة أم القرى

الدكتور

أحمد فتحي خليل الخضراوي

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد

ومساعد وكيل الكلية للدراسات العليا

كلية العلوم الاقتصادية والمالية

الإسلامية بجامعة أم القرى

الطبعة الأولى

مكة المكرمة

1438/1439هـ

2017

الناشر

دار فاروس العلمية– 54 ش. كانوب – كامب شيزار– الاسكندرية – مصر

تلفون 002035931049 – محمول 00201000066395

المكتبة المكية – العزيزية – مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية

تلفون 009665500812 – محمول 00966507102933

اسم الكتاب	: الاقتصاد الدولي
المؤلف	: أ.د/ السيد السريتي، د. أحمد الخضراوي
الطبعة	: الأولى
الناشر	: دار فاروس العلمية
العنوان	54 ش. كانوب –كامب شيزار الإسكندرية– ج.م.ع ت:5931049-03–م:01000066395–01200126952
البريد الإلكتروني	E-mail: ammar9_610@yahoo.com
الناشر	: المكتبة المكية – العزيزية– مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية ت: 009665500812 –00966507102933
الطباعة	: مطبعة الحضري
رقم الإيداع بدار الكتب القومية	: 2017/15808
الترقيم الدولي ISBN	: 978-977-6602-10-6

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم [**قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ**] (سورة البقرة –32) والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين قال : « **مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ** » (رواه مسلم وغيره).

وهذا الكتاب يقدم دراسة تحليلية للاقتصاد الدولي، ويأتي ذلك ثمرة تجاربنا في تدريس مقرري مبادي الاقتصاد الدولي والاقتصاد الدولي، في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية وكلية العلوم الاقتصادية والمالية الاسلامية بجامعة أم القري منذ سبعة أعوام، فضلا عن تجارب بعض زملاءنا في تدريس مقرر الاقتصاد الدولي في كلية التجارة بجامعة الإسكندرية، وفي كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة الإمارات العربية منذ عشرين عاماً.

في هذا الكتاب "**الاقتصاد الدولي**" لم نذهب مباشرة إلى دراسة وبحث المشاكل الاقتصادية المعاصرة التي تستحق منا كل انتباه وتقدير لأهميتها، كما أننا لن نذهب إلى دراستها بشكل متخصص ومتعمق، حيث أن هذه هي مهمة الدراسات المتخصصة، ونحن هنا إنما نقدم إلى الطالب الجامعي في مرحلة البكالوريوس دراسة تعينه بداية على فهم المشاكل الاقتصادية المعاصرة، أسبابها وإمكانيات علاجها. ولذلك حاولنا قدر الإمكان أن نتخير الموضوعات الأساسية التي تمثل القاعدة العلمية اللازمة لفهم طبيعة المشاكل الاقتصادية الدولية التي يواجهها عالمنا المعاصر. وحينما يتم الدارس اجتياز هذه المرحلة سيجد أن بإمكانه الاستطراد إلى معلومات أكثر عمقاً، بل وأن بإمكانه أن يضع بعض التصورات السليمة عن أسباب وآثار بعض المشاكل التي نعاصرها.

ويتكون هذا الكتاب من أربعة عشر فصلاً، يتناول الفصل الأول ماهية الدولي. ويعرض الفصل الثاني النظرية الكلاسيكية، ويبين الفصل الثالث توازن الاقتصاد الدولي في حالة ثبات تكاليف الإحلال، ويوضح الفصل الرابع توازن

الاقتصاد الدولي في حالة تزايد تكاليف الإحلال، ويختص الفصل الخامس بالنظرية الحديثة في التجارة الدولية.

ويتناول الفصل السادس سياسة الحرية التجارية، ويختص الفصل السابع بسياسة الحماية وأهم دوافعها. ويبين الفصل الثامن سياسة التجارة الخارجية في المنهج الإسلامي. ويعرض الفصل التاسع التكامل الاقتصادي وأشكاله المختلفة. ويتناول الفصل العاشر التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية.

ويختص الفصل الحادي عشر بميزان المدفوعات الدولية بأقسامه المختلفة ومفهوم الاختلال أو التوازن الخاصة فيه. ويوضح الفصل الثاني عشر تكيف ميزان المدفوعات، ويتناول الفصل الثالث عشر سعر الصرف الأجنبي ومحدداته، ويعرض الفصل الرابع عشر واقع التجارة الخارجية بين الدول الإسلامية.

ولقد حاولنا قدر الإمكان عرض الموضوعات المختلفة بأبسط الطرق التحليلية، ولكن نلفت نظر القارئ أن الدراسة بأكملها في هذا الفرع من فروع الاقتصاد تعتمد على معلومات سبق تحصيلها من النظرية الاقتصادية. ولهذا فإن دراسة مبادئ النظرية الاقتصادية مسألة ضرورية قبل قراءة صفحات هذا الكتاب.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا ويوفق كل من يسعى مخلصاً إلى تحصيل العلم وحمل أمانته بضمير حي ونفس متجردة عن هواها.

المؤلفان

مكة المكرمة في 2 ذي القعدة 1438هـ/ 25 يولية 2017م

الفصل الأول*

ماهية الاقتصاد الدولي

1-1: مقدمة

الاقتصاد الدولي أحد فروع علم الاقتصاد الذي يختص بدراسة الاعتماد المتبادل بين دول العالم، ويتزايد هذا الاعتماد المتبادل بصورة مستمرة مع تزايد درجة عولمة الاقتصاد والأسواق. ويتخذ الاعتماد المتبادل بين دول العالم ثلاثة أشكال، **أولها** تبادل السلع المادية مثل القطن والمنسوجات والآلات والسيارات... الخ . **ثانيها** تبادل الخدمات مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والتعليم ... الخ. **ثالثها** تبادل المعاملات المالية والنقدية مثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة في صورة إقامة مشروعات أجنبية داخل دول أخرى،

---

* **كتب هذا الفصل أ.د . السيد محمد أحمد السريتي**

لقد تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل على المراجع التالية:

- دعبد الرحمن يسري أحمد، د. السيد محمد السريتي: **الاقتصاديات الدولية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2007، الفصل الأول.
- د. السيد محمد السريتي: **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، 2009، الفصل الأول.
- د. محمود يونس: **اقتصاديات دولية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2003، الفصل الأول.
- Salvatore D, **International Economics**, 5th edition, Prentice Hall International, Inc., New York, 1995 .ch. 1.
- Kindleberger .C& Lindert. P., **International Economics**, 6th edition, Irwin, Illinois, 1978 .ch. 1.

والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة في صورة شراء أصول مالية تصدرها دولة أجنبية.

ويركز الاقتصاد الدولي على التبادل والتمويل الدولي من زاويتى النظرية والتطبيق، حيث يسعى الاقتصاد الدولي إلى تحليل وتوضيح الأسس والمبادئ التي تقوم عليها نظريات التجارة الدولية في السلع والخدمات والأصول المالية، فضلاً عن توضيح الوسائل التي يتم من خلالها تمويل التجارة الدولية، من خلال أسواق الصرف الأجنبي. وقد يترتب على ذلك حدوث اختلالات في موازين مدفوعات الدول وحدوث تغيرات في أسعار الصرف، ويترتب علي ذلك وضع سياسات لتصحيح الاختلالات السابقة في ظل النظم النقدية الدولية المختلفة، ثم تتبع آثار هذه السياسات على رفاهية المجتمع.

ولقد تزايد الاهتمام من قبل دول العالم بعد الحرب العالمية الثانية بدراسة الاقتصاد الدولي، **ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب لعل من أهمها:**

1- دخول العالم في عصر التعاون الاقتصادي الدولي.

2- ظهور المؤسسات الدولية التي تعمل في مجال النقد والتمويل والتنمية الاقتصادية .

3- ظهور مشاكل الدول النامية على المستوى الدولي مثل تدهور معدلات التبادل الدولية واتجاهها في غير صالح الدول النامية، والعجز المستمر في موازين مدفوعاتها.

4- عولمة الاقتصاد والأسواق الدولية، حيث أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة واحدة وسوق دولي واحد .

وفى هذا الفصل سنركز على دراسة النقاط التالية:

- مفهوم الاقتصاد الدولي.
- أهمية الاقتصاد الدولي.
- الاقتصاد الدولي والتخصص الدولي.
- طبيعة الاقتصاد الدولي.
- نماذج الأسئلة.

1-2 : مفهوم الاقتصاد الدولي:

ظهر الاقتصاد الدولي منذ العصور التاريخية الأولي، وكانت الثورة الصناعية التي حدثت في منتصف القرن الثامن عشر، بمثابة البداية الحقيقية لها، حيث أدت إلي ضرورة الحصول علي المواد الأولية اللازمة للصناعة من الدول الأخرى، وضرورة تصريف المنتجات تامة الصنع في الأسواق الخارجية. ثم زاد حجم التجارة الدولية بعد ذلك في القرن التاسع عشر واتسع نطاقها نتيجة التقدم الكبير في وسائل النقل والمواصلات، والذي جعل العالم وكأنه سوق واحدة، يتم فيها تبادل المنتجات بعضها بالبعض الآخر، وتقل فيها حدة الاختلافات بين مستويات الأسعار.

وفي الوقت الحاضر يرجع اتساع حجم ونطاق التجارة الدولية إلى التقدم الكبير في مختلف العلوم والفنون والاختراعات، الذي جعل كل دولة تتوسع في استخدام أحدث ما وصل إليه العلم من عمليات الإنتاج المختلفة، الأمر الذي أدي إلى ظهور فوائض متزايدة في الإنتاج المحلي عن الاستهلاك المحلي، وبالتالي جعل التجارة الدولية تعد من أهم العوامل التي تسهم في رفع مستوي التقدم الاقتصادي لغالبية دول العالم.

ولذا يهتم الاقتصاد الدولي بدراسة جميع أوجه النشاط الاقتصادي الذي يقوم بين دول تخضع لسلطات سياسية مختلفة، أي أن الاقتصاد الدولي يدرس

العلاقـات الاقتصـادية بـين دول العـالم المختلفـة، وتتـألف هـذه العلاقـات مـن حركات الأشخاص ممثلة في الهجرة الدولية، وحركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وهذه العلاقات المتبادلة بين دول العالم تسمى بالمعاملات الاقتصادية الدوليـة. وتنقسـم **المعـاملات الاقتصــادية الدوليــة** إلـى حركـات دوليـة للسـلع والخدمات، وحركـات دوليـة لـرؤوس الأمـوال، وهـذا يعنـى أن **الاقتصـاد الـدولي** ينصرف إلى حركات السلع والخدمات بين الدول المختلفة .

وانطلاقاً مما سبق، نستطيع أن نعرف الاقتصاد الدولي بأنـه "**أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدوليـة، ممثلـة فـي حركـات السـلع والخـدمات ورؤوس الأمـوال بـين الـدول المختلفـة فضـلاً عـن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتـأثير فـي حركات السـلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة**" .

1-3 : أهمية الاقتصاد الدولي

لقد أصبحت التجارة الدولية من أهم الأنشطة التي تعتمد عليها كل دول العالم، فلا توجد دولة واحدة تعيش مكتفية ذاتياً. فلو نظرنا إلى دول غرب أوربا التـي يزيـد عـدد سكانها عـن 320 مليـون نسـمة لوجدناها تعيش علـى مسـاحة محدودة نسبياً من الأرض ذات الموارد الطبيعية المحدودة، مما جعلها في حاجة إلى التعاون مع دول العالم أخذاً وعطاءً، ولما كانت دول غرب أوربا لا يمكنها العيش بدون تجارة دولية، فمن المؤكد أن الدول النامية أكثر حاجة إلى التجارة الدولية. وإذا كانت المساحة الأرضية ذات الموارد المحدودة نسبياً لدول غرب أوربا هي السبب في اعتمادها على التجارة الدولية، فلم تمنع المساحة الأرضية الشاسعة الولايات المتحدة الأمريكية ذات الموارد المتعددة والمنتجات المتنوعة من اعتمادها بشكل أساسي على التجارة الدولية.

ويتضح مما سبق، **مدى أهمية التجارة الدولية لدول العالم فهى التي توفر للمجتمعات المختلفة السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محلياً، أو تلك التي تحصل عليها من الخارج بتكلفة أقل نسبياً من تكلفة إنتاجها محلياً. ولذا فإن التجارة الدولية تتيح لدول العالم إمكانية الحصول على المزيد من السلع والخدمات، ومن ثم تسهم في زيادة مستوى رفاهية دول العالم.**

وتنشأ أهمية الاقتصاد الدولي من حاجة دول العالم إلى الحصول على سلع وخدمات من الدول الأخرى ويرجع ذلك إلى:

1) عدم قدرة أي دولة في العالم مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع والخدمات التي تحتاجها محلياً بسبب عدم توافر المواد الأولية أو عدم توافر الظروف الطبيعية والجغرافية الملائمة لإنتاج هذه السلع محلياً.

2) اختلاف تكاليف إنتاج نفس السلعة بين دول العالم، حيث تستطيع دولة ما إنتاج سلعة معينة داخلياً لكن بتكاليف مرتفعة نسبياً بالمقارنة بالدول الأخرى، لذا يكون من الأفضل لها عدم إنتاجها محلياً واستيرادها من الخارج.

وبناء على ما سبق، يكون من الأفضل أن تتخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تنتجها بتكلفة أقل من غيرها من دول العالم، ثم تقوم بمبادلتها بالسلع الأخرى التي ترتفع فيها تكاليف إنتاجها، وما يؤكد على ذلك أنه لا يوجد في عالمنا المعاصر دولة واحدة مكتفية ذاتياً من كافة السلع والخدمات.

وتختلف أهمية التجارة الدولية من دولة إلى أخرى حسب مستوى تقدمها الاقتصادي ومدى توافر عناصر الإنتاج لديها، حيث تنخفض أهمية التجارة الدولية في الدول كبيرة الحجم ذات الإمكانيات الضخمة مثل الولايات

المتحدة الأمريكية، لأنها تتمكن من إنتاج الجانب الأكبر من احتياجاتها محلياً بسبب اتساع مساحاتها جغرافياً ووفرة العديد من عناصر الإنتاج لديها، ومن ثم تقل درجة اعتمادها على الخارج، ولكن يمكنها رفع مستوى رفاهية أفرادها من خلال الحصول على كمية أكبر من السلع التي ينتجها غيرها من الدول بتكلفة أقل نسبياً. وعلى العكس من ذلك تزداد أهمية التجارة الدولية في الدول صغيرة الحجم، حيث تنخفض إمكانياتها المادية والبشرية ويقل عرض عناصر الإنتاج فيها، ولذلك فهي تتخصص في إنتاج عدد محدود من السلع والخدمات وتعتمد على الخارج في استيراد الجانب الأكبر من السلع والخدمات التي تحتاجها.

كما تختلف أهمية التجارة الدولية لنفس الدولة من فترة زمنية إلى أخرى حسب السياسة التجارية التي تطبقها الدولة تجاه العالم الخارجي، فإذا كانت الدولة تطبق سياسة الحرية التجارية يزيد حجم تجارتها الدولية مع الخارج، أما إذا كانت الدولة تطبق سياسة الحماية فإن ذلك يقلل من حجم تجارتها الدولية.

ويمكن قياس أهمية التجارة الدولية لدولة ما بنسبة تجارتها الدولية (صادرات + واردات) إلى الناتج المحلى الإجمالي، حيث تزداد هذه النسبة في الدول المتقدمة صغيرة الحجم مثل بلجيكا وهولندا والدنمارك والسويد، حيث تتراوح هذه النسبة ما بين 45% – 70% وعلى العكس من ذلك تقل هذه النسبة في الدول المتقدمة كبيرة الحجم مثل ألمانيا واليابان وفرنسا وكوريا الجنوبية ، حيث تتراوح هذه النسبة ما بين20% – 35%، بينما تصل هذه النسبة إلى أدناها في أكبر دولة في العالم وهى الولايات المتحدة الأمريكية حيث تصل إلى حوالي 10% .

وبالنسبة للدول النامية مثل مصر والهند. وغيرها لا تستطيع إنتاج سوى عدد قليل من السلع والخدمات محلياً وتعتمد بدرجة أكبر على العالم الخارجي في معظم احتياجاتها وخاصة من السلع الإنتاجية، التي لا يمكن

إنتاجها محلياً مثل الآلات والمعدات والسيارات، لذا تستوردها من الخارج مقابل تصديرها مواد خام أولية.

وبصفة عامة فإن الاعتماد المتبادل بين دول العالم اتجه نحو التزايد على مدى السنوات الماضية وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ويقاس ذلك بالنمو السريع في حجم التجارة الدولية على المستوى العالمي.

يلاحظ مما سبق، مدي أهمية التجارة الدولية بالنسبة لأي دولة في العالم، سواء كانت متقدمة أو متخلفة، رأسمالية أو اشتراكية، كبيرة أو صغيرة الحجم؛ نظراً لأن دول العالم أصبح كلاً مترابطاً لا تستطيع دولة ما أن تعيش فيه منعزلة عن باقي دول العالم، لا تؤثر فيهم أو تتأثر بهم، فبعض الدول يحتاج إلى البعض الأخر، كما لا تستطيع دولة ما أن تطبق سياسة الاكتفاء الذاتي طالما أنها تسعي إلى تحقيق التقدم الاقتصادي، والذي يتحقق من خلال الاعتماد المتبادل بين دول العالم عن طريق التجارة الدولية.

المزايا المترتبة على قيام التجارة الدولية: يترتب على قيام التجارة الدولية تحقيق عدة مزايا بالنسبة لجميع دول العالم لعل من أهمها ما يلي:

- الاستفادة من موارد الدول الأخرى.
- الاستفادة من التخصص وتقسيم العمل على المستوي الدولي.
- منع الاحتكار.
- توفير فرص عمل للعمالة داخل كل دولة.
- تحقيق موارد مالية عن طريق الرسوم الجمركية.
- تخفيض تكاليف وأسعار السلع والخدمات.

4-1: الاقتصاد الدولي والتخصص الدولي

توجد علاقة تبادلية بين الاقتصاد الدولي والتخصص الدولي، حيث ترتبط التجارة الدولية ارتباطاً وثيقاً بظاهرة التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي، فلولا قيام التجارة الدولية لما تخصصت بعض الدول في إنتاج السلع والخدمات بكميات تزيد عن حاجتها، دون أن تنتج شيئاً من سلع وخدمات أخرى هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فلولا وجود التخصص لأنتجت كل دولة ما يلزمها من السلع والخدمات المختلفة ولما قامت التجارة الدولية.

ويلاحظ على المستوى العالمي أن جميع دول العالم لا تستطيع اتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، لأن ذلك يجعلها تنتج كل احتياجاتها من السلع والخدمات المختلفة بالرغم من أن ظروفها الاقتصادية والاجتماعية لا تسمح بذلك. وعلى أي حال فإن اتجاه أي دولة إلى اتباع هذه السياسة فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى إذ أن الدول كالأفراد ليس بإمكانها أن تنتج كل ما تحتاجه، وإنما يتطلب الأمر أن تتخصص في إنتاج السلع والخدمات التي تسمح ظروفها الاقتصادية والجغرافية بإنتاجها ثم تبادلها بسلع وخدمات أخرى لا تستطيع إنتاجها أو تستطيع إنتاجها ولكن بتكلفة أعلى، لذا يكون من الأفضل لها استيرادها من الخارج. ومن هنا تظهر أهمية التخصص الدولي باعتباره الأساس الذي تقوم عليه التجارة الدولية، أي أن التجارة الدولية سبب ونتيجة لقيام التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي.

ويتضح مما سبق، أن التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتجارة الدولية، ولقد أكد الاقتصاديون الكلاسيك (مثل آدم سميث) على هذه الظاهرة، حيث يقررون أن الفرد إذا تخصص في أداء عمل

واحد يتقنه وترتفع درجة مهارته، وبالتالي تزيد إنتاجيته، ومن ثم يحصل على مستوى أعلى من الرفاهية الاقتصادية. ولذلك لابد وأن تتخصص الدول هي الأخرى في إنتاج أنواع معينة من السلع والخدمات ترتفع فيها كفاءتها الإنتاجية، ثم تبادل ما يزيد عن حاجاتها مع الدول الأخرى طبقاً للمزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة .

ويرجع التخصص الدولي إلى مجموعة من العوامل من أهمها:

1- **اختلاف الظروف الطبيعية** : يؤدى اختلاف الظروف الطبيعية السائدة في كل دولة إلى تخصصها في إنتاج بعض المواد الأولية أو السلع الوسيطة أو السلع النهائية الزراعية أو الصناعية . فحيث تتوافر لدى بعض دول العالم بيئة استخراجية مثل توافر مواد خام في باطن أراضيها كالبترول في دول الخليج فإن ذلك يجعلها تتخصص في إنتاج البترول الخام، ومن ثم تزداد أهمية هذه الدول باعتبارها منتجة للبترول.

وقد تمتاز بعض دول العالم ببيئة زراعية تتمثل في تربة خصبة ومناخ ملائم ومياه ري، لذا تتخصص هذه الدول في إنتاج بعض السلع الزراعية مثل مصر تتخصص في إنتاج القطن والبرازيل في إنتاج البن واندونيسيا في إنتاج المطاط.

2 – **مدى وفرة وندرة عناصر الإنتاج** : لا يتحدد التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي وفقاً لاختلاف الظروف الطبيعية فحسب، بل يتحدد أيضاً طبقاً لمدى وفرة وندرة عناصر الإنتاج داخل كل دولة، وخاصة عنصري العمل ورأس المال باعتبارهما أهم عنصرين من عناصر الإنتاج. وحيث يتوافر لدى بعض الدول النامية المكتظة بالسكان مثل مصر والهند وفرة نسبية في عنصر العمل وندرة نسبية في عنصر رأس المال ، ولذا

تتخصص هذه الدول في إنتاج الصناعات الخفيفة التي لا تتطلب مهارة فنية عالية أو رؤوس أموال ضخمة مثل صناعة الغزل والنسيج والصناعات الغذائية، وغيرها من الصناعات الخفيفة. وعلى العكس من ذلك يتوافر لدى بعض الدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا واليابان وفرة نسبية في عنصر رأس المال وندرة نسبية في عنصر العمل، ولذا تتخصص هذه الدول في إنتاج الصناعات الثقيلة مثل صناعة الآلات والمعدات والسيارات التي تحتاج إلى قدر كبير من رؤوس الأموال.

3 – **تكاليف النقل** : إن تكاليف نقل سلعة ما تؤثر على مدى اتساع سوق هذه السلعة، لأنها تضاف إلى تكلفة الإنتاج، ومن ثم إلى سعر السلعة. ويتحدد كون سلعة ما قابلة للتبادل تجارياً اعتماداً على سعرها الدولي وسعرها المحلى وتكاليف النقل، حيث تكون السلعة قابلة للتصدير إذا كان سعرها المحلى + تكاليف النقل للخارج أقل من سعرها الدولي، في حين تكون السلعة قابلة للاستيراد إذا كان سعرها الدولي + تكاليف النقل للداخل أقل من سعرها المحلى. وهذا يعنى أن السلعة تعد تجارية إذا كانت قابلة للتبادل دولياً، وإذا لم تتحقق الشروط السابقة تصبح السلعة غير تجارية ولا يمكن تبادلها دولياً.

وبناء على ما سبق، فإن الدولة التي تستطيع إقامة بعض صناعاتها بالقرب من السواحل والمواني تتوافر لها إمكانية توسيع حجم تجارتها الدولية بالمقارنة بدولة أخرى تتماثل معها في كل الظروف فيما عدا ميزة توطن الصناعة بالقرب من المواني والسواحل، نظراً لأن تكاليف النقل البحري أقل من النقل الجوى أو البري، الأمر الذي يخفض من تكاليف نقل السلعة ومن سعرها على المستوى الدولي. وهذا يعني أن ميزة انخفاض تكاليف

النقل تحقق أفضلية نسبية للدولة في إنتاج وتبادل هذه السلع في الأسواق الدولية، ولذا يتجه المنتجون إلى التخصص في إنتاج السلع التي يسهل نقلها لمسافات طويلة أو تنخفض تكاليف نقلها إلى الأسواق الدولية.

4 - **توافر التكنولوجيا الحديثة**: فالدول التي يتوافر لديها التكنولوجيا الحديثة عن طريق الاختراع أو الابتكار أو التجديد تستطيع إنتاج سلع إنتاجية أو رأسمالية مثل الآلات والمعدات والسيارات، وهذه الدول هي الدول المتقدمة التي يتوافر لديها أحدث وسائل التكنولوجيا الحديثة ، ولذا فإنها تتخصص في إنتاج السلع الرأسمالية. وهذه التكنولوجيا الحديثة لا تكون متاحة للدول النامية في فترة ظهورها ومن ثم فإنها لا تتمكن من إنتاج هذه السلع الرأسمالية بل تستوردها من الدول المتقدمة. ولذلك فإن التقدم التكنولوجي يعد سبباً أساسياً للتخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي.

وبناءً على ما سبق، فإن التجارة الدولية تقوم نتيجة تخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع فيها بمزايا نسبية وفقاً لظروفها الاقتصادية والجغرافية. ولكن ليس معنى ذلك أن تظل دولة ما متخصصة إلى الأبد في نفس السلعة. فعلى سبيل المثال بعض الدول يتوافر لديها بيئة ملائمة لإنتاج المواد الأولية، ولذا تتخصص في إنتاج المواد الأولية، ولكن لا يعنى ذلك أنها تظل إلى الأبد متخصصة في المواد الأولية ومصدرة لها، حيث تستطيع بعض الدول تغيير نمط تخصصها عن طريق التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي الجيد، وهى عملية ليست صعبة إذا ما توافرت لدى هذه الدول النية والخبرة والتخطيط ورأس المال والتنظيم الكفء، وهى عوامل من الممكن أن تكتسب وليست وقفاً على دولة دون أخرى .

5-1 : طبيعة الاقتصاد الدولي:

تختلف المشاكل الاقتصادية الدولية في جوهرها ودرجة تعقيدها عن تلك التي نواجهها داخل الدولة الواحدة، ومن ثم تحتاج المشاكل الاقتصادية الدولية إلى دراسة خاصة منفصلة. ولذا يتم دراسة الاقتصاد الدولي كفرع مستقل عن باقي فروع الاقتصاد الأخرى. **وتتمثل العوامل الرئيسية التي تؤدى إلى اختلاف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية فيما يلي :**

1- **حركية عناصر الإنتاج** : ويقصد بحركية عناصر الإنتاج قدرتها على التحول أو الانتقال من نشاط إلى آخر أو من مكان إلى آخر[1] حسب اختلاف معدلات عوائدها، وتظل عناصر الإنتاج تتحرك حتى تتساوى معدلات عوائدها في كافة الأنشطة الاقتصادية. **وقد قرر الاقتصاديون الكلاسيك أن عناصر الإنتاج (العمل، الأرض، رأس المال، التنظيم) تتمتع بحرية تامة في التحرك من نشاط إلى آخر داخل نفس الدولة،** ويتم هذا التحرك تبعاً لمعدلات الربحية (أو تحقيق أكبر عائد)، حيث تترك عناصر الإنتاج نواحي النشاط الإنتاجي الأقل ربحية أو عائد وتتجه إلى نواحي النشاط الإنتاجي الأكثر ربحية، وتتوقف عملية تحرك عناصر الإنتاج عندما تتساوى معدلات عوائدها بين الأنشطة المختلفة، وهذا يعنى أن عناصر الإنتاج وزعت توزيعاً أمثلاً. **كما يقرر الاقتصاديون الكلاسيك أن عناصر الإنتاج ليس لديها قدرة على التحرك على المستوى الدولي.**

---

[1] يفرق الاقتصاديون عادة بين نوعين من تحركات عناصر الإنتاج، **أولهما** التحرك الجغرافي، ويتمثل في انتقال عنصر الإنتاج من مكان إلى آخر ويمكن أن يحدث ذلك لجميع عناصر الإنتاج فيما عدا عنصر الأرض، **ثانيهما** التحرك الاقتصادي ويتمثل في انتقال عنصر الإنتاج من نشاط إلى آخر ويتحقق ذلك لجميع عناصر الإنتاج.

ولكن الدراسات الاقتصادية التطبيقية شككت في صحة التقرير الكلاسيكي؛ لأن عناصر الإنتاج لا تتمتع بهذه القدرة التامة على التحرك من نشاط إلى آخر داخل نفس البلد، فمثلاً بعض المنتجين يعلمون أن هناك أنشطة أخرى تدر أرباحاً أعلى ولكنهم لا يحولون عناصر إنتاجهم إلى هذه الأنشطة مرتفعة العائد، لأنهم يخشون مخاطر الإقدام على نشاط جديد أو لعدم رغبتهم في التجديد.

كذلك على المستوى الدولي التقرير الكلاسيكي بعدم حركية عناصر الإنتاج دولياً ليس صحيحاً بصفة عامة، لأنه في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حدثت هجرات عمالية كبيرة من أوربا إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، كما أن رؤوس الأموال تحركت أيضاً بكميات كبيرة مع المهاجرين أنفسهم وعن طريق الاستثمارات المباشرة. كما شهدت فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي نمواً متزايداً في حركة رؤوس الأموال الدولية من الدول المتقدمة إلى الدول النامية لتمويل مشروعاتها التنموية، وكذلك عن طريق الشركات متعددة الجنسيات عابرة القارات للتوسع في أنشطتها في مختلف دول العالم متقدمة أو نامية. وكما تشير الإحصاءات الدولية فإن النسبة تقل عن 1% من دخول الدول المتقدمة التي تتمتع بفوائض في رؤوس أموالها هي فقط التي تدفقت إلى الدول النامية التي تعانى من عجز في رؤوس الأموال، وهذا يعنى أنه تم فعلاً تحرك عناصر الإنتاج في صورة عمل أو رأس مال أو تنظيم على المستوى الدولي.

خلاصة ما سبق، إن عناصر الإنتاج تتمتع بقدرة أكبر وأسهل في التحرك على المستوى الداخلي بالمقارنة بالتحرك على المستوى الدولي.

2 – **السياسة التجارية:** يتم التفرقة بين التجارة الدولية والداخلية على أساس درجة الحرية في تجارة السلع والخدمات، فيما يسمى بالسياسة التجارية التي تطبقها الدولة في تجارتها. وبصفة عامة تنقسم السياسات التجارية إلى نوعين، **أولهما** سياسة الحرية التجارية، **وثانيهما** سياسة الحماية أو تقييد التجارة. وعادة تتم التجارة الداخلية دون وجود أي قيود على حركة التجارة أو حركة السلع والخدمات ومن ثم يتم إتباع سياسة الحرية التجارية. وعلى المستوى الدولي يتم تقييد حركة السلع والخدمات أي اتباع سياسة الحماية، حيث اتبعت حكومات الدول المختلفة سياسات مقيدة لتجارتها على المستوى الدولي، وذلك بهدف تغليب مصلحتها القومية على مصالح الدول الأخرى. **ومن أهم الأساليب التي اتبعتها الدول لتقييد تجارتها الدولية ما يلي :**

أ – فرض رسوم جمركية عالية على الواردات.

ب – تحديد حصص للاستيراد وأحياناً للصادرات.

ج – إتباع نظام الرقابة على النقد الأجنبي المسموح بخروجه لشراء سلع وخدمات أجنبية .

أما عن الأسباب التي تدعو إلى فرض هذه القيود على التجارة الدولية فإنها عديدة، وسوف نؤجل مناقشتها إلى الفصل الثامن، ومع ذلك يمكن إرجاع كل أسباب تقييد التجارة الدولية إلى سبب رئيسي ألا وهو الاعتقاد بأن المصلحة الاقتصادية القومية لا تتحقق إلا بهذا الأسلوب أي على حساب تقييد التعامل التجاري مع الدول الأخرى في العالم .

ولقد أكدت الدراسات التطبيقية الحديثة على أن تحرير التجارة الدولية في السلع والخدمات يمكن أن يؤدى دوراً أساسياً في توجيه عناصر الإنتاج

نحو الاستخدام الأمثل لها[1]. ولكن هل ستختفي الفروق بين التجارة الدولية والتجارة الداخلية؟ هل ستظل الدول متمسكة بمبدأ تحرير التجارة والاتفاقيات التي تمت لتأكيد هذا المبدأ؟ والواضح أن هناك محاولات عديدة لوضع استثناءات تحد من تطبيق مبدأ حرية التجارة الدولية سواء من الدول النامية أو من قبل بعض الدول المتقدمة.

3 - **اختلاف النقود** : لكل دولة عملتها النقدية الخاصة بها، والتي تسمى بالعملة المحلية ويتم بها تسوية كافة المعاملات التجارية والمالية في الاقتصاد القومي لبلد ما باستخدام العملة المحلية لهذا البلد، ولا يملك أي أحد الحق القانوني أن يرفض قبولها، أما حينما يرغب المواطنون في شراء أي سلع وخدمات من بلد أجنبي فلابد لهم أن يحصلوا أولاً على قدر من عملته النقدية يساوى قيمة هذه السلع والخدمات المطلوبة. ولذا يتم تسوية المعاملات المالية والتجارية الدولية باستخدام عملات مختلفة، ويتطلب الأمر تحويلها إلى بعضها البعض، وهذا هو أحد العوامل الهامة التي تميز التجارة الدولية عن التجارة الداخلية، وليس هناك صعوبة في تحويل العملات القوية مثل الدولار الأمريكي أو اليورو الأوروبي لأي عملة أخرى في العالم ، ولكن سهولة تحويل العملات القوية لا يعنى أن المعاملات التجارية الدولية تتم بنفس السهولة واليقين التي تتسم بها المعاملات التجارية الداخلية، وذلك لأن أسعار الصرف التي بمقتضاها يتم تحويل هذه العملات إلى ما يساويها من عملة أجنبية ليست ثابتة وإنما عرضة للتغيير المستمر وأحياناً يومياً.

[1] سوف يتم توضيح ذلك تفصيلاً في الفصل السابع عند دراسة سياسة الحرية التجارية ودورها في تحقيق التخصص الأمثل للموارد .

وهذه التغيرات المستمرة في أسعار الصرف والتي تعكس التغيرات المستمرة في المراكز الاقتصادية للدول في محيط التجارة الدولية هي التي تخلق جواً من الحيطة والحذر تجاه المعاملات التجارية الدولية. ويزداد الأمر صعوبة بالنسبة للعملات الضعيفة، وهى عملات الدول النامية مثل الليرة اللبنانية أو الجنيه السوداني والتي تتعرض أسعار صرفها لتغيرات مستمرة وحادة وأزمات نقدية.

ويتضح مما سبق، **أن اختلاف النقود يعد عاملاً هاماً من العوامل التي تؤدى إلى اختلاف التجارة الدولية عن التجارة الداخلية، ومن ثم يضع قيداً كبيراً على التجارة الدولية.**

4 – **المواصلات والاتصالات:** ينشأ انفصال أسواق الدول المختلفة عن بعضها البعض بسبب عوامل أخرى غير سياسة التجارة الدولية، ومن أهمها صعوبة المواصلات والاتصالات. ففي الماضي تسببت صعوبة المواصلات أحياناً في حدوث انفصال تام بين أسواق بعض الدول، فعلى سبيل المثال البلاد التي فصلتها عن بعضها البعض المحيطات أو الجبال الشاهقة أو الطرق البرية غير المأمونة. ومع التقدم المستمر في وسائل المواصلات، وخاصة بعد ثورة المواصلات البحرية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، ثم بعد ذلك التقدم المذهل في وسائل النقل البري والجوي على المستوى الدولي في النصف الأخير من القرن العشرين، بدأت أسواق الدول المختلفة تقترب من بعضها شيئاً فشيئاً. ولكن إلى عصرنا الحالي مازالت صعوبة المواصلات في بعض الحالات أو ارتفاع تكلفتها أمراً له شأن لا يمكن إنكاره في الفصل بين أسواق الدول النامية.

لقد كان لصعوبة الاتصالات على المستوى الدولي دور هام في انفصال الأسواق. ومن المعلوم أن عصر تنظيم وانتظام البريد الدولي جاء على

أثر انتظام الخطوط الملاحية البحرية في الربع الأخير من القرن التاسع عشر. ولقد كان لهذا دوره في تقوية وسائل الاتصالات بين الدول المنتفعة، وساعد ذلك على تنشيط التجارة بينها. كذلك ساهم النقل الجوى منذ الحرب العالمية الثانية بدور حيوي في المحافظة على انتظام وسرعة الاتصالات البريدية بين الدول المختلفة. فضلاً عن أن التطور الهائل والمتلاحق في شبكات الاتصال التلغرافية والتليفونية ثم التلكس والفاكس على المستوى الدولي، الذي لعب دوراً هاماً في تقوية الروابط بين أسواق البلاد المختلفة في القرن العشرين.

وفى خلال الربع الأخير من القرن العشرين ظهرت شبكة المعلومات الدولية وتطورت التجارة الإلكترونية. وقد انعكس ذلك في أن أصبح العالم بمثابة قرية صغيرة، وأن السوق العالمي أصبح موحداً مثل الأسواق المحلية لأي دولة من الدول.

وبالرغم من هذا التقدم الذي شهده العالم إلا أن الفجوة مازالت قائمة بين الأسواق المحلية والسوق العالمي. كما يختلف موقف الدول النامية – التي يمثل سكانها 85% من سكان العالم – اختلافاً كبيراً عن الدول المتقدمة التي تمتلك الأجهزة الإلكترونية التي تتيح لها سهولة الاتصال على المستوى الدولي.

ويتضح مما سبق، **أن التقدم المستمر في وسائل المواصلات والاتصالات أدى بدرجة ما إلى تقليل درجة الانفصال في الأسواق، حيث أصبح العالم قرية واحدة وسوقاً واحداً، ولكن هذا الوضع لم يتحقق إلا في الدول المتقدمة .**

5- **الأذواق:** يسهم اختلاف الأذواق في الفصل بين أسواق البلاد المختلفة. **ويرجع الاختلاف في الأذواق إلى عوامل عديدة من أهمها:**

1- اختلاف الثقافات والعادات والتقاليد الاجتماعية من دولة إلى أخرى.

2- اختلاف المناخ الجغرافي.

3- اختلاف الأديان والمعتقدات.

4- اختلاف مرحلة التقدم العلمي.

ويترتب على اختلاف الأذواق حدوث اختلافات في أنواع السلع والخدمات المطلوبة وفى أشكالها أو أحجامها، ومن ثم يلعب اختلاف الأذواق دوراً هاماً في انفصال أسواق الدول المختلفة. ولكن توجد مجموعة من **العوامل ساعدت على تقليل الفجوة بين الأذواق، وبالتالي ساهمت في التخفيف من حدة انفصال الأسواق** ولعل من أهم هذه العوامل ما يلي:

1. التحسن المستمر في وسائل المواصلات والاتصالات الدولية.
2. الإرسال التليفزيوني الذي أصبح يصل إلى كل مكان في العالم، والذي ساهم في التقارب بين الأسواق.
3. الاستفادة من التقدم التكنولوجي في وسائل الدعاية والإعلان على المستوى الدولي.
4. خروج أبناء الدول المختلفة بأعداد متزايدة إلى العالم لأغراض السياحة والتعليم.
5. تزايد أعداد الشركات متعددة الجنسيات التي تعمل على تسويق منتجاتها في كافة أنحاء العالم.

وبالرغم من ذلك فمازلنا نجد علامات تجارية واضحة تدل على اختلاف الأذواق بين الدول المختلفة، مازالت تلعب دوراً في الفصل بين أسواق الدول المختلفة .

1-6 : نماذج الأسئلة

السؤال الأول: أسئلة الاختيـار المتعدد (تحت كل عبارة من العبارات التالية عدد من الإجابات المحتملة منها واحدة فقط صحيحة المطلوب منك اختيارها) :

1- من أشكال الاعتماد المتبادل بين دول العالم تبادل :

أ – السلع المادية. ب – المعاملات المالية والنقدية.

ج – الخدمات . د – كل ما سبق. هـ – لا شيء مما سبق.

2 . ترجع أهمية التجارة الدولية إلي :

أ– قدرة أي دولة علي إنتاج جميع احتياجاتها من السلع والخدمات محلياً.

ب– عدم قدرة أي دولة علي إنتاج جميع احتياجاتها من السلع والخدمات محلياً.

ج – تماثل تكاليف إنتاج نفس السلعة بين دول العالم.

د – كل ما سبق. هـ – لا شيء مما سبق.

3- يرجع التخصص وتقسيم العمل علي المستوي الدولي إلي :

أ – اختلاف الظروف الطبيعية.

ب – مدي توافر التكنولوجي الحديث.

ج – مدي وفرة عناصر الإنتاج.

د – كل ما سبق. هـ. لا شيء مما سبق.

4- تزداد أهمية التجارة الدولية في دولة ما كلما كانت هذه الدولة :

أ – كبيرة الحجم. ب – صغيرة الحجم .

ج – متوسطة الحجم. د – لا شيء مما سبق.

5 . ينصب اهتمام الاقتصاديات الدولية على دراسة :

أ . السياسات التجارية وتطورها . ب . موازين المدفوعات الدولية.

ج . حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول .

د . كل ما سبق .   هـ . لا شيء مما سبق.

6 . العوامل التي تدعو إلى اختلاف الاقتصاد الدولي عن الاقتصاد القومي

أ . انتقال عناصر الإنتاج بسهولة نسبياً على مستوى الاقتصاد القومي.

ب . انتقال السلع والخدمات بسهولة على المستوى الدولي.

ج. استخدام العملة الوطنية على مستوى الاقتصاد القومي أو الدولي لتسوية كافة المعاملات المالية والتجارية .

د . لا شيء مما سبق.

7 . يعتقد الفكر الكلاسيكي أن عناصر الإنتاج :

أ . تتحرك بسهولة داخل البلد الواحد وفقاً لمستويات العوائد.

ب . تتحرك من نشاط لآخر بحرية داخلياً يتسبب في تساوى العوائد في جميع الأنشطة الاقتصادية .

ج . لا تتحرك بحرية على المستوى الدولي .

د . كل ما سبق .

8 . لقد أظهرت الدراسات الاقتصادية التاريخية فيما يتعلق بالسياسة التجارية:

أ – أن أغلب الدول قد مارست قيوداً على تجارتها الخارجية في السلع والخدمات.

ب – سادت فلسفة حرية التجارة على المستوى العالمي منذ النصف الثاني من القرن 19 وحتى الحرب العالمية الأولى .

ج – انتهت فلسفة الحرية على أثر تخلى إنجلترا عنها في بداية الثلاثينات.

د . كل ما سبق .

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ:

1- تستطيع بعض دول العالم المتقدمة الاعتماد علي نفسها وتطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي.

2- توجد مجموعة من العوامل ساعدت على تقليل الفجوة بين الأذواق الدولية وساهمت في زيادة حدة انفصال الأسواق على المستوى الدولي.

3- بالرغم من التقدم المستمر في وسائل المواصلات والاتصالات إلا أن الفجوة مازالت قائمة بين السوق المحلى والسوق الدولي.

4- تختلف أهمية التجارة الدولية من دولة إلى أخرى حسب مستوى تقدمها ومدى وفرة عناصر الإنتاج لديها.

5- يتحدد التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي فقط طبقاً لاختلاف الظروف الطبيعية.

6- توجد علاقة تبادلية بين التجارة الدولية والتخصص وتقسيم العمل على المستوي الدولي.

7- التحسن المستمر في وسائل المواصلات والاتصالات الدولية وتزايد أعداد الشركات العالمية الضخمة ساعد على زيادة الفجوة بين الأذواق الدولية ويسهم في زيادة حدة انفصال الأسواق.

8- وفقاً للفكر الكلاسيكي تستطيع عناصر الإنتاج أن تتحرك داخلياً وخارجياً بحرية تامة حسب اختلاف معدلات عوائدها.

السؤال الثالث : ضع المصطلح العلمي المقابل للتعبيرات التالية:

1- أحد فروع علم الاقتصاد يختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلاً عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة.

2- انتقال عناصر الإنتاج من مكان إلى آخر، ويمكن حدوثه لجميع عناصر الإنتاج فيما عدا عنصر الأرض.

3- انتقال عناصر الإنتاج من نشاط إلى آخر ويتحقق ذلك لجميع عناصر الإنتاج.

4- أسلوب تتبعه الدولة في تجارتها سواء الداخلية أو الخارجية.

السؤال الرابع : أذكر دون أن تشرح:

1- المزايا المترتبة على قيام التجارة الدولية.

2- أسباب التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي.

3- أسباب دراسة التجارة الدولية كفرع مستقل.

4- العوامل التي ساعدت على تقليل الفجوة بين الأذواق الدولية.

5- أسباب اهتمام دول العالم بدراسة الاقتصاديات الدولية.

6- أسباب انفصال أسواق الدول المختلفة.

7- أسباب الاختلاف في الأذواق.

8- العوامل التي ساعدت على تقليل الفجوة بين الأذواق.

الفصل الثاني*

النظرية الكلاسيكية

2-1 مقدمة

اتضح لنا من الفصل السابق أن العلاقات الاقتصادية الدولية لها خصائصها التي تميزها من العلاقات الاقتصادية الداخلية، وبالتالي فإنها تحتاج إلى نظرية اقتصادية مستقلة تفسر الظواهر الاقتصادية المتعلقة بها وتجيب على الأسئلة التي يثيرها قيام هذه العلاقات.

ولقد استهدفت نظرية الميزة النسبية، التي ترتبط أساساً باسم الاقتصادي الانجليزي دافيد ريكاردو David Ricardo الذى قدمها عام 1817، الإجابة على الأسئلة الأتية: -

1- مّا هي السلع التي يتم تصديرها ومّا هي السلع التي يتم استيرادها؟
2- كيف يتحدد معدل التبادل بين السلع المصدرة والسلع المستوردة؟
3- ما هو الكسب الذى يتحقق بقيام التجارة الدولية، وكيف يتم توزيعه بين الأطراف المشتركة فيها؟

ويلاحظ على هذه الأسئلة أنه ليس بالإمكان التصدي لكل منها على حدة. ويرجع ذلك إلى أن نوعية السلع التي يتم تصديرها أو استيرادها تتوقف على معدل التبادل. وعلى هذا المعدل أيضاً، يتوقف تقسيم الكسب الذى يتحقق بقيام التجارة بين الأطراف المتبادلة. هذا بالإضافة إلى أن هذا الكسب يمثل الباعث على قيام والاشتراك في هذه التجارة.

---

* كتب هذا الفصل د. أحمد فتحي خليل الخضراوي

وقبل الخوض في أية تفاصيل يهمنا أن نلخص الإجابات التي قدمتها النظرية الكلاسيكية لهذه الأسئلة، ففيما يتعلق بالسؤال الاول، ترى نظرية الميزة النسبية أن على كل دولة أن تتخصص في إنتاج وتصدير السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، أي تنتجها بتكلفة أقل مقارنة بما تستطيعه الدول الأخرى. وفيما يتعلق بالسؤال الثالث، فقد رأت هذه النظرية أن عملية التخصص هذه وما يتبعها من تقسيم العمل الدولي من شأنها أن تزيد الإنتاج العالمي. هذه الزيادة في الإنتاج العالمي هي الكسب الذي يتحقق بقيام التجارة، والذى يتحتم توزيعه بين الأطراف المشتركة فيها طبقاً لمعدل التبادل. أمّا فيما يختص بالسؤال الثاني، فإن معدل التبادل يتحدد بتفاعل علاقات العرض والطلب الدولية. وفى هذا الفصل سنركز على دراسة النقاط التالية:

- نظرية القيمة القائمة على العمل وحده.
- لمحة سريعة عن الخلفية التاريخية للنظرية.
- ريكاردو والميزة النسبية.
- تكلفة الاحلال.
- حدود معدل التبادل الدولي.
- نماذج الأسئلة .

2-2 نظرية القيمة القائمة على العمل وحده:

من بين الافتراضات التي افترضها الاقتصاديون للتوصل على الاجابات السابقة ذلك الافتراض القائل بأن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد، وأنه في الاقتصاد المغلق تتحدد أسعار جميع السلع بمقدار ما تحتويه من عمل، كما تتم مبادلة السلع طبقا لكميات العمل النسبة التي تمثلها هذه السلع. وحتى نري كيف يكون ذلك، افترض أن الدولة أ تنتج السلعتين س ، ص فإذا كانت أس تمثل كمية العمل اللازم لإنتاج وحدة واحدة من ص، وكانت ج تمثل

معدل الأجر النقدي، فإن المتكلفة الحدية (ت ح) marginal cost للسلعتين تكون كالآتي (1):

$$ت\ ح_{س} = ج\ أ_{س}$$

$$ت\ ح_{ص} = ج\ أ_{ص}$$

حيث (ت ح س) هي التكلفة الحدية للسلعة س ، و (ت ح ص) هي التكلفة الحدية للسلعة ص. وفي ظل المنافسة التامة يتحقق للمشروع أقصى قدر ممكن من الأرباح عندما يتساوى سعر السلعة مع تكلفتها الحدية، أي أن شرط توازن المشروع في ظل المنافسة التامة بالنسبة للسلعتين هو:

$$س_{س} = ج\ أ_{س}$$

$$س_{ص} = ج\ أ_{ص}$$

حيث ($س_{س}$) هي سعر السلعة س ، و ($س_{ص}$) هو سعر السلعة ص. وإذا رمزنا لمعدل التبادل بين السلعتين س، ص داخل الدولة أ بالرمز م، فان معدل التبادل الداخلي يكون كالآتي (2)[1]:

$$م_{أ} = \frac{س_{س}}{س_{ص}} = \frac{ج\ أ_{س}}{ج\ أ_{ص}} = \frac{أ_{س}}{أ_{ص}}$$

---

[1] يفترض الاقتصاديون القدامى أن حرية العمل في الانتقال من صناعة إلى أخري مكفولة، الأمر الذى يترتب عليه تساوي معدل الأجر النقدي بين الصناعتين س ، ص أي أن:

$$ج_{س} = ج_{ص} = ج$$

كما افترضوا أن معاملات الإنتاج ($أ_{س}$) و ($أ_{ص}$) أيضاً ثابتة، بمعنى أنها لا تعتمد على مستوي الإنتاج في الصناعة. فهذه المعاملات تظل كما هي سواء أنتجت الصناعة 10 وحدات أو 1000 وحدة من س أو من ص.

(2) يمثل معدل التبادل الداخلي النسبة بين سعر السلعة س وسعر السلعة ص.

ومن هذا يتضح أن معدل التبادل بين أي سلعتين يتحدد كلية بنسبة ما بذل فيهما من عمل.

وتعتبر نظرية القيمة القائمة على العمل تبسيطاً مبالغاً فيه للواقع؛ فهي تفترض أن العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد، وأنه متجانس، أي ذو نوعية واحدة، وأن كل مهنة مفتوحة أمام الجميع، وأن المنافسة التامة تسود كل مكان. وعدم واقعية هذه الفروض تجعلنا نرفض هذه النظرية. ومع ذلك فإننا سوف نبقي عليها مؤقتاً وسنستبدلها فيها بعد بمفهوم تكلفة الإحلال.

2-3 لمحة سريعة عن الخلفية التاريخية للنظرية:

في الفترة من القرن السادس عشر وحتى منتصف القرن الثامن عشر ظهر في انجلترا وإسبانيا وفرنسا والسويد ما يسمي بالمذهب التجاري mercantilism ويتلخص جوهر هذه المذهب، الذي تم تطويره على أيدي توماس من وجيرارد مالينز وتشارلس ديفينانت وجان بابتست كولبيرت والسير وليام بتي، في أن قوة أية دولة ودرجة غناها تتوقف على ما في خزائن هذه الدولة من ذهب وفضة، ولهذا وجب على الدولة لتكون قوية وغنية أن تصدر أكثر مما تستورد. فالفروق في التدفقات السلعية سوف تتم تسويتها بتدفقات المعادن الثمينة. وكما زادت الذهب والفضة التي تنتقل إلى الدولة، وأصبحت تبعاً لذلك أغني وأقوي. من أجل هذا طالب أصحاب هذا المذهب الدولة بأن تعمل على تشجيع الصادرات والحد من الواردات. ولمّا كانت صادرات دولة ما ماهي إلا واردات دولة أخري، فليس من الممكن أن تكون دول العالم كلها وفي نفس الوقت صاحبه فائض صادرات. وبالتالي، يمكن لأية دولة أن تكسب فقط إذا ما خسرت الدول الأخرى.

لقد استهدفت عملية التنظير المتكامل الحرية التجارة التي بدأها الاقتصادي الاسكتلندي آدم سميث Adam Smith في عام 1776 بظهور كتابة الشهير" بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" أن تثبت عدم صحة ما ادعاه أصحاب المذهب التجاري. لقد حاول سميث بالتحديد أن يثبت أن التجارة الحرة تحقق الكسب لطرفيها. وتقوم حجته في هذا الشأن على أنه في ظل التجارة الحرة لو تخصصت كل دولة في إنتاج تلك السلعة التي لها فيها ميزة مطلقة absolute advantage أي في السلعة التي تنتجها بكفاءة أعلي من أية دولة أخري، واستوردت تلك السلع التي لها فيها عيب absolute advantage لأمكن زيادة الإنتاج العالمي من جميع السلع. هذه الزيادة في الإنتاج يمكن توزيعها بين الدول المتعاملة. وبالتالي ليس هناك ما يدعو للقول بأن ما تكسبه دولة هو خسارة دولة أخري فكل الدول يمكنها أن تكسب فينفس الوقت.

ويمكن فهم ذلك من خلال المثال البسيط التالي، فاذا كانت الدولتان أ، ب تنتجان السلعتين س، ص باستخدام عنصر العمل فقط، وكانت المعاملات الفنية للإنتاج كما يوضحها العمود (2) في الجدول (1)، أمكن القول بأن الدولة أ تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعة س وذلك لأن إنتاج وحدة واحدة من س يتطلب كمية من العمل في الدولة أ أقل ممّا يتطلبه إنتاجها في الدولة ب كما أن الدولة ب تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعة ص، وذلك لأن إنتاج وحدة واحدة من ص يتطلب من العمل في الدولة ب أقل ممّا يتطلبه إنتاجها في الدولة أ.

ومن الواضح إذن أن كفاءة عمال الدولة أ تفوق كفاءة عمال الدول ب في إنتاج السلعة س، بينما كفاءة عمال الدولة ب تفوق كفاءة عمال الدولة أ في

إنتاج السلعة ص كما يتضح من العمود (3) في الجدول (2−1) الذي يمثل مقلوب العمود (2).

ويؤدي تخصص الدولة أ في إنتاج السلعة س وتخصص الدولة ب في إنتاج السلعة ص س وتخصص الدولة ب في إنتاج السلع ص إلى زيادة الإنتاج العالمي من جميع السلع. فعندما تبدأ الدولة أ في التخصص فإنها تُلغي إنتاج ص وتحول كمية العمل التي كانت مستخدمة فيها إلي إنتاج سلعة التخصص وهي س.

جدول (2−1)

المعاملات الفنية للإنتاج والميزة المطلقة

(1) الدولة	(2) كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة من السلعة		(3) إنتاج وحدة العمل في المتوسط	
	س	ص	س	ص
أ	2	4	0,50	0,25
ب	4	2	0,25	0,50

فإذا انقصت الدولة أ إنتاج السلعة ص بوحدة واحدة فسيترتب على ذلك تحويل 4 وحدات عمل إلى إنتاج السلعة س، وحيث أن إنتاج وحدة واحدة من س يتطلب 2 وحدة عمل، فإن هذه الكمية تكفي لإنتاج وحدتين من س ويمكن تلخيص ذلك بالمعادلة التالية:

$$\Delta \text{س}_{\text{أ}} = +2$$

$$\Delta \text{ص}_{\text{أ}} = -1$$

حيث تشير Δ س$_{أ}$ إلى التغير في إنتاج الدولة أ من السلعة س، وتشير Δ ص$_{أ}$ إلى التغير في إنتاج الدولة أ من السلعة ص.

وعندما تبدأ الدولة ب في التخصص، فإنها تلغي إنتاج س وتحول كمية العمل التي كانت مستخدمة فيها إلى إنتاج سلعة التخصص وهي ص. فإذا انقصت الدولة ب إنتاج السعلة س بوحدة واحدة، فسيترتب على ذلك تحويل 4 وحدات عمل إلى إنتاج السلعة ص، وحيث أن إنتاج وحدة واحدة من ص يتطلب 2 وحدة عمل، فإن هذه الكمية تكفي لإنتاج وحدتين من ص. ويمكن تخليص ذلك بالمعادلة الثالثة:

$$\Delta \text{س}_{\text{ب}} = -1$$

$$\Delta \text{ص}_{\text{ب}} = +2$$

حيث تشير Δ س$_{ب}$ إلى التغير في إنتاج الدولة ب من السلعة س؛ وتشير Δ س$_{ب}$ إلى التغير في إنتاج الدولة ب من السلعة ص. وتكون محصلة هذا التغير على مستوى الدولتين معاً كالآتي:

الدولة	السعلة س	السلعة ص
أ	+ 2	− 1
ب	− 1	+ 2
أ + ب	+ 1	+ 1

وكما يظهر من هاتين المعادلتين، فإن النتيجة الصافية هي زيادة إنتاج الدولتين من س، ومن ص بوحدة واحدة. وتستمر عملية التحول من إنتاج ص إلى إنتاج س في الدولة أ طالما أن ص أكبر من الصفر. بينما تستمر عملية التحول من إنتاج س إلى إنتاج ص في الدولة ب طالما أن س أكبر من

الصفر. وهنا تجدر الإشارة إلى أنه إذا كان بالإمكان زيادة الإنتاج العالمي من جميع السلع عن طريق التخصص فإن هذا لا يعني بالضرورة تحق هذه الزيادة؛ فالأمر يتوقف على ميول المستهلكين وأذواقهم في الدولتين.

لقد رأينا حالاً أن تخصص كل من الدولتين أ، ب في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة مطلقة ترتب عليه زيادة الإنتاج العالمي للسلعتين س، ص ولكن ماذا لو كانت الدولة أ تتمتع بميزة مطلقة في جميع خطوط الإنتاج وكانت حرية الهجرة والانتقال من الدولة ب إلى أ غير مكفولة لعمال الدولة ب؟، من الواضح في هذه الحالة أن نظرية أدم سميث القائمة على الميزة المطلقة تعجز عن تفسير الأخذ بالتخصص الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج العالمي من جميع السلع وفي الحقيقة، فإنه على الرغم من صحة نظرية آدم سميث، إلا أنها تشرح وضعاً خاصاً، وهو الوضع الذى تتمتع فيه كل دولة بميزة مطلقة. ولقد حمل دافيد ريكاردو David Ricardo على عاتقه بعد 41 سنة مهمة تقديم النظرية البديلة التي تتلافى هذا القصور، وسميت نظريته باسم نظرية الميزة النسبية Comparative Advantage Theory

2-4 ريكاردو والميزة النسبية:

يري ريكاردو أن الباعث على التخصص ليس هو التفوق المطلق في إنتاج سلعة معينة، وإنّما هو التفوق النسبي الذي يعتبر التفوق المطلق أحد صوره[2]. ويظهر التفوق النسبي عند مقارنة التكاليف مقدرة بوحدات من عنصر العمل في الصناعات المختلفة في نفس الدولة. ولتوضيح هذه الفكرة، نفترض

---

2 في كل حالة توجد فيها مطلقة لكل دولة في سعلة مختلفة، هناك أيضاً وبالضرورة ميزة نسبية. لهذا يمكن النظر إلى الميزة النسبية على أنها الأساس العام الذي يفسر الاخذ بالتخصص وقيام التبادل التجاري الدولي؛ وهي في الوقت ذاته القرينة العامة على وجود صالح مشترك للدولتين في قيام هذا التبادل، أي في حرية التجارة بينهما.

مرة أخري وجود الدولتين أ و ب والسلعتين س و ص. ونفترض، كما في مثال آدم سميث، أن كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة في الدولة أ من س هي 2 ومن ص هي 4 أما بالنسبة لكمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة في الدولة ب من س فلنفترض أنها 12 ومن ص لتكن 6، أي أنها أصبحت ثلاثة أمثال ما كانت عليه في المثال السابق. في هذا المثال تتمتع الدولة أ بميزة مطلقة في إنتاج السلعة س وبميزة مطلقة في إنتاج السلعة ص ويخلص الجدول (2) البيانات التي لدينا:

جدول (2-2)

المعاملات الفنية للإنتاج والميزة النسبية

(1) الدولة	كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة من :		الأسعار النسبية (تكلفة الإحلال)	
	(2) س	(3) ص	(4) $س_{س} / س_{ص}$ (س محل ص)	(5) $س_{ص} / س_{ص}$ (ص محل س)
أ	2	4	2/1	2
ب	12	6	2	2/1

ويتضح من هذا الجدول أن الدولة أ تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج كل من س و ص حيث أن 2 < 12 و 4 < 6 على التوالي. ومع ذلك فان الميزة المطلقة للدولة أ في إنتاج س أكبر منها في إنتاج ص وذلك لأن $\frac{4}{6} > \frac{2}{12}$. فلإنتاج وحدة وأحدة من س تحتاج الدولة أ إلى وحدتين عمل بينما تحتاج ب إلى 12 وحدات عمل. أي أن الدولة أ تحتاج إلى (17% تقريباً) من كمية العمل التي تحتاجها الدولة ب لإنتاج نفس الكمية من السلعة س. ومن ناحية أخري تحتاج الدولة أ إلى (67%) من كمية العمل التي تحتاجها الدولة ب

لإنتاج نفس الكمية من السلعة ص، وبالتالي تتمتع الدولة أ بميزة أكبر في إنتاج س عن إنتاج ص. لهذا يمكن القول بأن الدولة أ تمتع بميزة Comparative Advantage في إنتاج س وعيب نسبي Comparative Disadvantage في إنتاج ص.

كما يتضح من هذا الجدول تتمتع الدولة ب بعيب مطلق في إنتاج كل من س و ص لنفس الأسباب التي جعلت الدولة أ تتمتع بميزة مطلقة في انتاجهما ومع ذلك فان عيبها في إنتاج ص أقل من عيبها في إنتاج س حيث أن $\frac{6}{4} < \frac{12}{2}$. ولهذا يمكن القول بأن للدولة ب ميزة نسبية في إنتاج ص وعيب نسبي في إنتاج س.

وعلى خلاف الميزة المطلقة، فان الميزة النسبية اصطلاح نسبي a relative concept. ويعني ذلك أنه إذا تحدد أن للدولة أ، على سبيل المثال، ميزة نسبية في إنتاج السلعة س فيمكن أن تستنتج من ذلك تلقائياً أن للدولة أ عيب نسبي في إنتاج ص، وأن للدولة ب ميزة نسبية في إنتاج ص وعيب نسبي في إنتاج س.

والسؤال الأن، هل يمكن أن يتحقق كسب من وراء قيام تجارة بين دولتين إحداهما تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج كل سعلة؟؛ يجيب ريكاردو بأنه حتى في ظل هذه الظروف من المحتمل أن يؤدي التخصص إلى زيادة الإنتاج العالمي من كل سلعة. ويمكن استخدام نفس الأسلوب السابق اتباعه في مثال آدم سميث لإثبات ذلك؛ فبتخصص الدولة أ في إنتاج السلعة س فإنها مقابل كل وحدة تقوم بإنقاصها من إنتاج ص توفر 4 وحدات عمل (انظر الجدول 2) يمكن استخدامها في إنتاج وحدتين جديدتين من س وبتخصص الدولة ب في إنتاج السلعة ص فإنها مقابل كل وحدة تقوم بإنقاصها من إنتاج س وتوفر 12 وحدة عمل (انظر نفس الجدول) يمكن استخدامها في إنتاج وحدتين جديدتين

من ص. وتكون النتائج المترتبة على ذلك بالنسبة للدولة أ والدولة ب والدولتين أ و ب معا كالآتي:

الدولة	السلعة س	السلعة ص
أ	2 +	1−
ب	1−	2+
أ + ب	1 +	1 +

وتستمر عملية التحول من ص إلى س في الدولة أ، ومن س إلى ص في الدولة ب إلى أن تتلاشي كمية ص في الدولة الأولي وكمية س في الدولة الثانية.

والنتيجة العامة التي نخلص بها من هذا التحليل هي أن التخصص والتبادل التجاري ممكن بل ومفيد لكل من طرفيه حتى ولو كان أحدهما ينتج كلتا السلعتين بتكلفة أقل، طالما أن نسبة تكاليف الإنتاج في أحدي الدولتين تختلف عنها في الدولة الأخرى، في هذه الحالة تتخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية، ومن المحتمل أن يؤدي ذلك زيادة الإنتاج العالمي من جميع السلع وان كانت الزيادة المحتملة في الإنتاج العالمي لا تصل إلى مستوي الزيادة التي يمكن أن تتحقق في حالة فتح باب الهجرة والانتقال أمام العمال من الدولة الأقل كفاءة إلى الدولة الأكثر كفاءة. ويعتبر الاختلاف النسبي في متطلبات العمل بين الدولتين شرط ضروري للتخصص والتبادل بمعني أنه إذا كانت الدولة أ أكثر كفاءة من الدولة ب في جميع خطوط الإنتاج ولكن درجة تفوقها النسبي واحدة بالنسبة لكل السلع التي تنتجها لا نتقي كل أساس للتخصص وبالتالي لقيام التبادل التجاري.

ويشيع تطبيق مبدأ الميزة النسبية في حياتنا كأساس لتقسيم العمل بين الأفراد. ومن أمثلة ذلك، رجل الأعمال الذي يستأجر موظف للكتابة على الآلة الكتابة على الرغم من إلمامه بكيفية الكتابة عليها، وذلك حتى يتفرغ للقيام بالأعمال الأكثر أهمية والتي لا يستطيع غيره القيام بها، أي للأعمال التي يتمتع فيها بميزة نسبية. وينطبق نفس الشيء على الطبيب الذي يستخدم ممرضاً لحقن المرضي.

5-2 تكلفة الاحلال:

خلصنا ممّا سبق أن التبادل التجاري لا يتطلب التمتع بمزايا مطلقة متقابلة بقدر ما يتطلب التمتع بمزايا نسبية، ولقد قام دافيد ريكاردو باستخلاص هذه النتيجة مفترضا أن العمل أساس القيمة the Labor Theory of Value ولا شك أن هذا افتراض متشدد فنظرية القيمة المستندة على العمل غير مقبولة ويرجع ذلك إلى أن العمل ليس متجانساً كما أنه ليس عنصر الإنتاج الوحيد، فالعمل يتكون من مجموعات ذات نوعيات مختلفة يطلق عليها مجموعات العمل غير المتنافسة Noncompeting Working Groups. فمثلاً، إذا زاد الطلب على الخدمات الطبية بينما نقص الطلب على خدمات إصلاح وصيانة السيارات فلا يمكن أن نتصور أن يصبح ميكانيكي السيارات طبيباً، على الأقل في الأجل القصير. ويترتب على ذلك أنه بينما ترتفع دخول الأطباء تنخفض دخول العاملين في صيانة واصلاح السيارات وحتى إذا كان العمل ذو نوعية متجانسة وبالتالي، يتقاضى أجراً موحداً في جميع المهن، فلا يمكن اعتباره عنصر الإنتاج الوحيد، فالسلع يتم إنتاجها بتضافر العناصر الثلاث وهي الأرض والعمل ورأس المال، لهذا يجب رفض الفكرة القائلة بأن العمل وحده هو أساس القيمة. ولكن هل يعني ذلك أن نرفض معها النتيجة التي توصل إليها ريكاردو والقائلة بأن التخصص طبقا للميزة النسبية يترتب عليه احتمال زيادة

الإنتاج العالمي من كل سلعة؟ بالطبع لا، فالنتيجة سليمة على الرغم من عدم صحة الافتراض الذي بنيت عليه ولقد نجح جوتفريد هابرلر Gottfried Haberler سنة 1936 أن يقدم صياغة جديدة لنظرية الميزة النسبية تستند على مفهوم تكلفة الاحلال Opportunity Cost بحيث يجنبها الاعتراضات السابقة.

ولنستعد معاً المثال الذي يلخصه الجدول (2−2). كانت متطلبات العمل في الدولة أ بالنسبة للسعلتين س و ص هي 2 و 4 على التوالي، بينما متطلبات العمل للدولة ب هي 12و 6 ولقد استخدمنا في القسم السابق المتباينة $(\frac{2}{12}) > (\frac{4}{6})$ لنحدد تمتع الدولة أ بميزة نسبية في إنتاج س وتمتع الدولة ب بميزة نسبية في إنتاج ص. ولكن هذه المتباينة يمكن أيضا كتابتها $(\frac{2}{4}) > (\frac{12}{6})$. ومن الواضح أن المتباينتين تعبران عن نفس الشيء، ولكن تفسير المتباينة الأخيرة يعتبر شيقاً ومفيداً.

وننتقل الآن إلى فحص النسبة $\frac{2}{4}$ ، وتذكر أن 2 و 4 هي متطلبات العمل في الدولة أ لكل من س و ص على التوالي، ماذا تعني هذه النسبة؟ على فرض أن الدولة أ تستخدم جميع عمالها لإنتاج كل من س و ص، ما هي الكمية التي يجب على الدولة أ أن تضحي بها من ص لكن تزيد إنتاج س بوحدة واحدة وذلك بتحويل العمل من ص إلى س؟؛ حيث أن إنتاج وحدة من س يتطلب 2 وحدة عمل، وحيث أن تناقص إنتاج ص يترتب عليه تواجد عمالة معطلة يمكن استغلالها في إنتاج س قدرها 4 وحدات عمل لكل وحدة ينقص بها إنتاج ص، نستنتج من ذلك أنه تجب التضحية بنصف وحدة $\frac{2}{4}$ من ص حتى يمكن زيادة إنتاج س بوحدة واحدة. **أي أن هذه بالنسبة تمثل الحد**

الأدنى لكمية ص التي يجب على الدولة أ أن تضحي بها في مقاب إنتاج وحدة إضافية من س، ويطلق عليها تكلفة احلال س محل ص في الدولة أ.

ولنفس السبب تمثل النسبة $\frac{12}{6}$ تكلفة احلال س محل ص في الدولة ب حيث أن 12و 6 هي متطلبات العمل للسلعتين س و ص على التوالي في هذه الدولة ومن ثم فان المتباينة $\frac{2}{4} < \frac{12}{6}$ تدلنا ببساطة على أن تكلفة احلال س محل ص في الدولة أ أقل منها في الدولة ب.

ونستنتج من ذلك أنه إذا كانت الدولة أ تتمتع بميزة نسبية في إنتاج السلعة س، فلابد أن تكلفة إحلال س محل ص أقل في الدولة أ عنها في الدولة ب. وبالعكس إذا كانت تكلفة احلال س محل ص أقل في الدولة أ عنها في الدولة ب أمكن القول بأن الدولة أ تتمتع بميزة نسبية في إنتاج س. ويتضح من هذا إمكانية التعبير عن الميزة النسبية باستخدام مفهوم تكلفة الاحلال. وبالتالي، إذا كان لدينا دولتين (أ ، ب) وسلعتين (س ، ص)، فإن الدولة أ تتمتع بميزة نسبية في إنتاج سلعة معينة ولتكن س إذا كانت تكلفة إحلال س محل ص أقل في الدولة أ عنها في الدولة ب ويمكن التحقق من ذلك باستخدام مثال الجدول (2)؛ فالعمود الرابع في هذا الجدول يوضح أن تكلفة احلال س محل ص هي $\frac{1}{2}$ في الدولة أ و 2 في الدولة ب، ويؤكد هذا النتيجة التي سبق أن توصلنا إليها وهي أن للدولة أ ميزة نسبية في إنتاج س أما العمود الخامس في هذا الجدول فيوضح أن تكلفة احلال ص محل س هي 2 في الدولة أ و $\frac{1}{2}$ في الدولة ب، ويؤكد هذا مرة أخري النتيجة التي توصلنا اليها وهي أن للدولة ب ميزة نسبية في إنتاج ص.

ويجب ألا يغيب عن البال أن تكلفة إحلال س محل ص ما هي ألا مقلوب تكلفة إحلال ص محل س. وهذا يفسر لنا لماذا كانت تكلفة إحلال س

محل ص في الدولة أ هي $\frac{1}{2}$ بينما كانت تكلفة إحلال ص محل س في نفس الدولة هي 2 وينطبق نفس الشيء على الدولة ب. لهذا يمكن الاكتفاء بالعمود الرابع في هذا الجدول في تحديد الميزة النسبية.

والنتيجة الرئيسية التي نخرج بها من هذا كله هي، أنه إذا كان لدينا دولتين تنتجان سلعتين مختلفتين، فإن إحداهما يجب أن تتخصص في إنتاج تلك السلعة التي تكون تكلفة إحلالها في هذا الدولة أقل منها في الدولة الأخرى. ومن ثم، إذا كانت تكلفة احلال س محل ص هي $\frac{1}{2}$ في الدولة أ و 2 في الدولة ب، فإن على الدولة أ أن تتخصص في س وعلى الدولة ب أن تتخصص في ص. ويجب أن يكون الدور الذي يعلبه هذا النمط التخصصي في زيادة الإنتاج العالمي من جميع السلع واضحاً فإنتاج ص في هذه الدولة بنصف وحدة (ذلك لأن تكلفة إحلال س محل ص في الدولة أ هي $\frac{1}{2}$) ومع ذلك فإن إنتاج نصف وحدة من ص في الدولة ب (حتى يمكن إعادة حجم الإنتاج العالمي إلى مستواه الأصلي) يتطلب التضحية فقط بربع ($\frac{1}{2} * \frac{1}{2}$) وحدة من س في هذه الدولة (حيث أن تكلفة إحلال ص محل س في الدولة ب هي $\frac{1}{2}$ كما يتضح من العمود 5 في الجدول (2−2) وبالتالي فإنه بينما بقي حجم الإنتاج العالمي من ص ثابتاً، فإن إنتاج س قد زاد بثلاثة أرباع الوحدة $(1 - \frac{1}{4})$.

وتكمن أهمية هذا التحليل في أنه إذا تم التعبير عن الميزة النسبية باستخدام تكلفة الإحلال التي تعكس الإنتاج المضحي به من السلع الأخرى أمكن الاستغناء عن نظرية العمل كأساس للقيمة. ومعني ذلك أن ما يهم في تحديد الميزة النسبية هو تكلفة احلال سلعة محل أخري وليس شيئاً آخر، فاذا

تحددت تكلفة الإحلال، أمكن تحديد النمط المرغوب فيه للتخصص الدولي بصرف النظر عن نوع نظرية الإنتاج المطبقة. ومن المهم أن ندرك أن استخدام تكلفة العمل في التحليل السابق كان فقط من باب التمهيد لاستخدام مفهوم تكلفة الاحلال. فكما أشار هابرلر، يتلخص دور نظرية العمل كأساس للقيمة فقط في تحديد تكلفة إحلال سلعة محل أخري في كل من الدولتين.

ويلاحظ أنه في إطار نظرية القيمة القائمة على العمل، تتفق تكلفة احلال س محل ص في أي من الدولتين مع معدل التبادل بين س و ص الذي يسود في هذه الدولة قبل فتح الباب للتبادل الدولي، فمثلاً إذا كانت متطلبات العمل لكل من س و ص في الدولة أ هي على التوالي 2 و 4 فإن معدل التبادل داخل الدولة أ بين س و ص، أى $م_{أ}$ ($س_{س}$ / $س_{ص}$)، وتكلفة إحلال س محل ص هي $\frac{2}{4}$. وبالتالي، فإنه في إطار نظرية القيمة القائمة على العمل، يمكن التعبير عن الميزة النسبية بإستخدام معدلات التبادل الداخلية السائدة في الدولتين قبل قيام التبادل الدولي بدلاً من استخدام تكلفة الاحلال. أي أنه بالإمكان القول بأن للدولة أ ميزة نسبة في س (ويجب أن تتخصص فيها) إذا كان معدل التبادل الداخلي في الدولة أ بين السلعتين س و ص أقل من مثيله في الدولة ب. ولكن هل يعني هذا أنه يمكن بصفة عامة التعبير عن الميزة النسبية باستخدام معدلات التبادل الداخلية السائدة قبل التجارة؟ ونجيب أن بالإمكان عمل ذلك طالما كانت معدلات التبادل الداخلية تعكس تكلفة الإحلال.

2-6 حدود معدل التبادل الدولي:

أوضح التحليل السابق أنه إذا تخصصت كل دولة في السلعة التي تنتجها بكفاءة أعلي فمن المتحمل أن يزيد الإنتاج العالمي من جميع السلع. وفي هذا الجزء سوف يري الطالب أن قيام التجارة الحرة من شأنه أن يخلق

القوى التي تعمل على تحقيق ذلك. ولما كان التحليل الذي تقوم به ينطبق على كل من نظرية الميزة المطلقة ونظرية الميزة النسبية، فليس هناك حاجة للتمييز في الحديث بينهما.

في النموذج الذى تضمه هذه النظريات حيث توجد دولتان وسلعتان، هناك قبل أن تبدأ التجارة معدل تبادل متميز داخل كل دولة من هاتين الدولتين، وتتحدد معدلات التبادل الداخلية هذه بمقادير العمل المستخدمة في إنتاج كل من السلعتين. ومع قيام التجارة يحل محل هذه المعدلات الداخلية المختلفة معدل تبادل واحد، وهذا هو ما يعرف بقانون السعر الواحد the law of one price ويطلق على هذا المعدل اسم معدل التبادل الدولي the International terms of trade. ويوضح التحليل التالي أن النمط الحقيقي للتخصص في كل دولة من الدولتين يعتمد على قيمة معدل التبادل الدولي، بل أن القيمة التوازنية لمعدل التبادل الدولي تتحدد بالطريقة التي تجعل كل دولة تتخصص في تلك السلعة التي تتمتع فيها بميزة نسبية

وباستخدام المعلومات المتاحة في الجدول (2)، فإن معدلات التبادل السائدة قبل قيام التجارة في الدولتين أ و ب هي:

$$م_{أ} = (س_{س} / س_{ص})_{أ} = 4/2 = 0.5$$

$$م_{ب} = (س_{س} / س_{ص})_{ب} = 6/12 = 2$$

حيث $م_{أ}$ هي معدل التبادل داخل الدولة أ ، و $م_{ب}$ هي معدل التبادل داخل الدولة ب. ويعني ذلك أنه في الدولة أ تتم مبادلة وحدة واحدة من س بنصف وحدة من ص (أو أن سعر س نصف سعر ص) بينما في الدولة ب تتم مبادلة وحدة واحدة من س بوحدتين من ص (أو أن سعر س ضعف ص)

ولنبدأ بالدولة أ ونفترض أنها تواجه سوقاً عالمية واسعة حيث يمكنها أن تشتري وتبيع أية كمية من س و ص بأسعار ثابته لا تتأثر بحجم نشاط الدولة أ في هذه السوق وافترض ان معدل التبادل الدولي م (=$س_{س}$ / $س_{ص}$) أكبر من النصف (معدل التبادل في الدولة أ) وليكن 10. ما هو رد فعل الدولة أ في مواجهة هذه الفرصة الجديدة للتبادل؟ أن هذه الفرصة الجديدة للتبادل تعني بالنسبة للدولة أ إمكانية الحصول على أي من السلعتين إمّا عن طريق الإنتاج المباشر لها مثلما كانت تفعل قبل وجود هذه الفرصة، وإمّا عن طريق استيرادها من الخارج مقابل تصدير سلعة أخرى تقوم بإنتاجها داخل البلد. ومن الطبيعي أن تختار الدولة أ الأسلوب الأقل تكلفة.

جدول (2–3)

مقادير العمل المطلوبة في حالتي الإنتاج والاستيراد (م = 10)

السلعة	مقادير العمل المطلوبة في حالة	
	الإنتاج المباشر	الاستيراد
س	2	$40 = (4 \times 10)$
ص	4	$\frac{1}{5} = (2 \times \frac{1}{10})$

يوضح الجدول (2–3) مقادير العمل المطلوبة للحصول على واحدة من كل سلعة سواء عن طريق الإنتاج المباشر أو عن طريق الاستيراد حصلنا على أرقام العمود الأول في هذا الجدول من الجدول (2–2)، أما أرقام العمود الثاني في الجدول (2–3) فقد تحددت كالتالي، بالنسبة للسلعة س إذا قامت الدولة أ باستيراد وحدة واحدة من س كان عليها أن تصدر 10 وحدات من ص يتكلف إنتاجهم في الداخل 10×4=40 وحدة عمل. أمّا إذا قامت الدولة أ باستيراد وحدة واحدة من ص، تحتم عليها أن تصدر $\frac{1}{10}$ وحدة من س يتكلف

إنتاجهم في الداخل $\frac{1}{10} \times 2 = \frac{11}{5}$ وحدة عمل. ونستطيع أن نستنتج من ذلك أن الدولة أ سوف تجد أن من الأفضل لها أن تنتج س محليا (2 > 40) وأن تستورد ص من الخارج (4 > $\frac{1}{5}$). ويظل هذا النمط التخصصي معمولاً به في الدولة أ طالما أن معدل التبادل الدولي أعلى من معدل التبادل السائد في الدولة أ قبل قيام التجارة. ومع ذلك، عندما يتغير معدل التبادل الدولي ويصبح أقل من معدل التبادل السائد في الدولة أ قبل قيام التجارة، فإن الدولة أ تجد من الأفضل لها أن تنتج ص وتستورد س وهو عكس النمط السابق. ويصور الجدول (2–4) هذا الوضع حيث نفترض أن معدل التبادل الدولي هو 4/1. ويجب أن نلاحظ أنه لو حدث وكان معدل التبادل الدولي مساوٍ للمعدل السائد في الدولة أ قبل قيام التجارة، فإن مقادير العمل المطلوبة في حالة الإنتاج المباشر وفي حالة الاستيراد تكون متساوية. ويعني ذلك أنه يستوي عند الدولة أ أن تحصل على سلعها عن طريق الإنتاج المباشر أو عن طريق الاستيراد. ويلاحظ أن الدولة أ سوف تجد دائماً أن من الأفضل لها أن تستورد سلعة وتصدر أخري، الأمر الذي يعني استحالة أن يكون الاستيراد وسيلة للحصول على جميع السلع بتكلفة أقل من الإنتاج المباشر.

جدول (2–4)

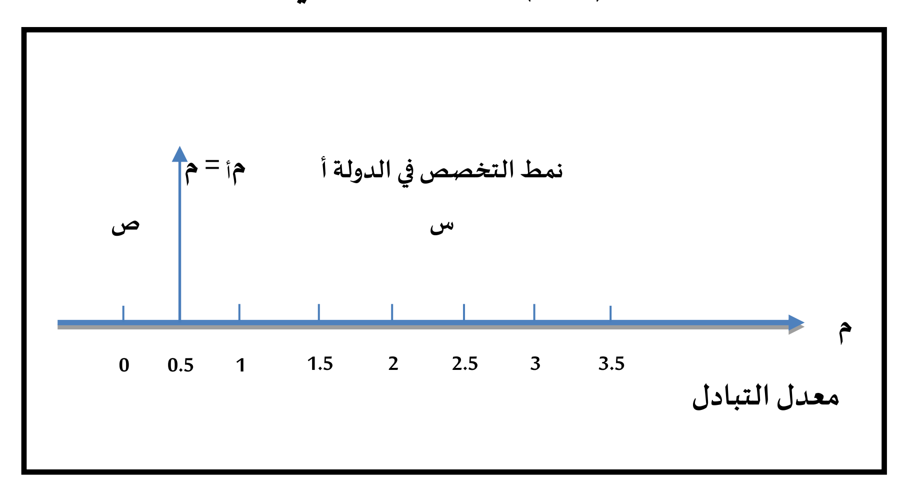
مقادير العمل المطلوبة في حالتي الإنتاج والاستيراد (م= 4/1)

السلعة	مقادير العمل المطلوبة في حالة	
	الإنتاج المباشر	الاستيراد
س	2	1 (=4×)
ص	4	8 (=2× 4)

وعندما يكون معدل التبادل الدولي مختلفاً عن معدل التبادل الداخلي للدولة أ، فإن التجارة الحرة ستمكن هذه الدولة بشكل محتمل من زيادة استهلاك كل سلعة، حيث يمكن للدولة أ أن تحصل على إحدى السلعتين بطريقة غير مباشرة (أي عن طريق الاستيراد) بكمية عمل أقل ممّا لو أنتجتها محلياً؛ بينما تستمر في إنتاج السلعة الأخرى بنفس كمية العمل التي تستخدمها قبل التجارة.

ويلخص الشكل (2-1) نمط التخصص في الدولة أ حيث يقيس المحور الأفقي معدل التبادل الدولي، ويوضح الخط الرأسي النقطة التي يتساوى عندها هذا المعدل مع معدل التبادل السائد في الدولة أ قبل التجارة. وعلى يمين هذا الخط الرأسي يكون معدل التبادل الدولي أكبر من معدل التبادل الداخلي للدولة أ وبالتالي، فإنها تتخصص في إنتاج س فتصدر س وتستورد ص؛ وعلى يسار الخط الرأسي يكون معدل التبادل الدولي أقل من معدل التبادل الداخلي للدولة أ، وبالتالي، فإنها تتخصص في إنتاج ص، فتصدر ص وتستورد س.

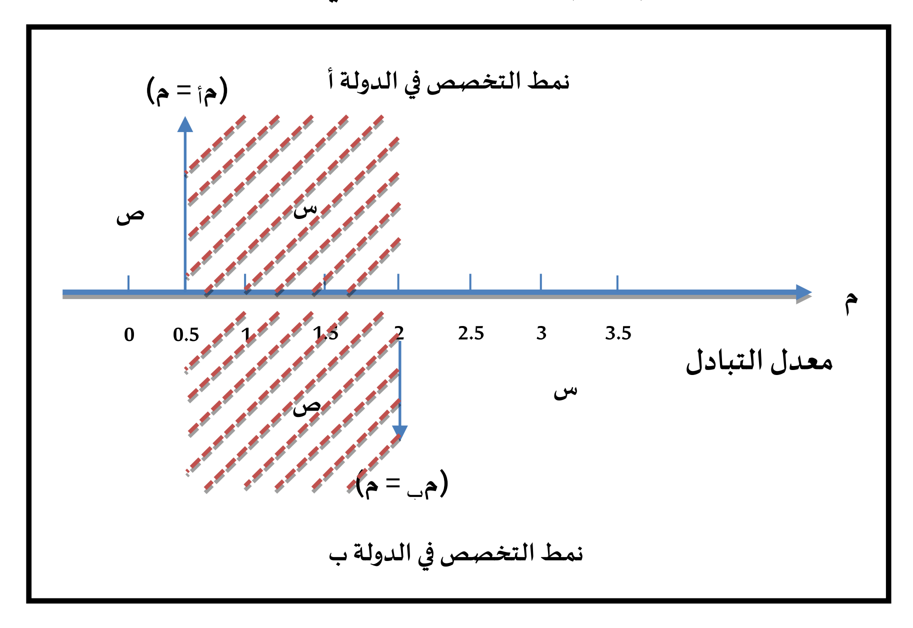
شكل (2-1) نمط التخصص في الدولة أ



ولتشابه التحليل بالنسبة للدولة ب مع التحليل السابق فإننا لن نعيده مرة أخري. ويخلص الشكل (2-2) النتائج التي تم التوصل إليها بالنسبة للدولتين وهو يشبه الشكل (2-1).



شكل (2-2): نمط التخصص في الدولتين أ و ب



وتكمن أهمية هذا الشكل في أنه يمَكِنُنا من الإجابة على السؤال الذي بدأنا به حديثنا في أول هذا الجزء: هل التجارة الحرة تخلق قوي تدفع الدول إلى أن تتخصص في السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية؟

ويوضح الشكل (2-2) أنه ما لم يقع معدل التبادل الدولي في المنطقة المحصورة بين $\frac{1}{2}$ و 2 فإن كل دولة سوف تتخصص في نفس السلعة التي تتخصص فيها الدولة الأخرى، ولن يكون هناك مجال للتبادل الدولي؛ فإذا كان معدل التبادل الدولي أكبر من 2، تخصصت الدولتان في السلعة س، أمّا إذا أريد للتبادل التجاري أن يأخذ مجراه بين الدول، فإن على الدولتين أن تتخصصا في إنتاج سلعتين مختلفتين وهو أمر لن يتحقق إلا إذا وقع معدل التبادل الدولي

بين $\frac{1}{2}$ و 2، حيث تتخصص الدولة أ في إنتاج س بينما تتخصص الدولة ب في إنتاج ص. أي أن شرط التبادل التجاري هو:

$\frac{1}{2}$ < معدل التبادل الدولي < 2

وإذا وقع معدل التبادل الدولي بين معدلات التبادل الداخلية السائدة في الدولتين قبل التجارة، ولم يكن مساوياً لأي منهما، فإن كلاً من الدولتين تكسب بقيام التجارة بينهما. أمّا إذا حدث وكان معدل التبادل الدولي مساوياً لمعدل التبادل داخل أي من الدولتين، فإن هذه الدولة لن تكسب شيئاً من قيام التجارة، وتؤول جميع المكاسب إلى الدولة الأخرى. وهذا الأمر قد يحدث عندما تتعامل دولتان ليستا من نفس الحجم. ففي هذه الحالة يحتمل أن يكون إجمالي الاستهلاك العالمي للسلعة التي تتمتع فيها الدولة الصغيرة بميزة نسبية أكبر من قدرة هذه الدولة على إنتاج هذه السلعة ممّا يضطر الدولة الكبيرة إلى إنتاج السلعتين معاً. في ظل هذه الظروف، يتساوى معدل التبادل الدولي مع معدل التبادل في الدولة الكبيرة وتذهب جميع مكاسب التجارة إلى الدولة الصغيرة، وهذه أهمية أن تكون غير مهمthe importance of being unimportant. وتضطر الدولة الكبيرة فقط إلى تعديل توزيع العمل فيها بين الصناعتين لتشبع طلبات الدولة الصغيرة.

ويتوقف توزيع مكاسب التجارة بين الدولتين على معدل التبادل الدولي فإذا كان معدل التبادل مساوياً لمعدل التبادل داخل الدولة أ (ب) فإن الدولة أ (ب) لا تكسب شيئاً. وكلما زادت الفجوة بين معدل التبادل الدولي والمعدل الداخلي في الدولة أ (ب) زاد نصيب الدولة أ (ب) من هذه المكاسب وبالتالي، إذا كان معدل التبادل الدولي في أول الأمر يساوي $\frac{1}{2}$ (معدل التبادل داخل الدولة أ)، ولكن أخذ في التزايد إلى أن وصل إلى 2 نتيجة للتغير المستمر في

الطلب لصالح السلعة س، فإن تقسيم مكاسب التجارة يتأثر كالتالي: في أول الأمر تؤول جميع المكاسب إلى الدولة ب ولكن مع تزايد معدل التبادل يزداد نصيب الدولة أ من هذه المكاسب في الوقت الذي يتناقص فيه نصيب الدولة ب بنفس المقدار. وعندما يصل معدل التبادل إلى 2 تكون كل المكاسب قد آلت إلى الدولة أ. وتبدو هذه النتيجة منطقية وذلك للتغير المستمر المفترض في الطلب لصالح السلعة س وهي السلعة التي تتمتع فيها الدولة أ بميزة نسبية.

2-6 : نماذج الأسئلة

السؤال الأول: أسئلة الاختيار المتعدد:

1- من أشكال الاعتماد المتبادل بين دول العالم تبادل :

أ - السلع المادية. ب - المعاملات المالية والنقدية.
جـ - الخدمات . د - كل ما سبق.
هـ - لا شيء مما سبق.

2- تنعدم فرص التبادل المربح بين دولتين إذا:

أ- تساوت معدلات التبادل الدولية
ب- تساوت معدلات التبادل الداخلية.
جـ - معدل التبادل الدولي =1
د- معدل التبادل الداخلي =1

3- تقل أهمية التجارة الخارجية في دولة ما كلما كانت هذه الدولة :

أ - كبيرة الحجم. ب - صغيرة الحجم.
جـ - متوسطة الحجم. د - كل ما سبق. هـ - لا شيء مما سبق.

4- أي من الأشياء التالية تكون محل اعتراض التجاريين:

أ – تشجيع الصادرات. ب– تقييد الواردات.

جـ – مراكمة الذهب. د– التجارة الحرة.

5 . يقصد بالميزة المطلقة أن دولة ما تستطيع إنتاج سلعة ما بتكلفة :

أ – أقل من الدول الأخرى. ب – أكبر من الدول الأخرى.

ج – مساوية للتكلفة في الدول الأخرى. د – لا شيء مما سبق .

6 . يتحقق لدولة ما ميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما إذا :

أ – قامت بإنتاجها بتكلفة أقل من الدول الأخرى.

ب – قامت بإنتاجها باستخدام ساعات عمل أقل من الدول الأخرى.

ج – كانت إنتاجية عنصر الإنتاج في إنتاج هذه السلعة أكبر من الدول الأخرى.

د – كل ما سبق .

هـ – لا شيء مما سبق .

7 . من أهم الافتراضات التي تقوم عليها نظرية النفقات النسبية :

أ – سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق داخلياً وخارجياً .

ب – الحركية التامة لعناصر الإنتاج داخلياً وليس خارجياً .

ج – تماثل الأذواق لدى المستهلكين في البلدان المختلفة .

د – التوظف الكامل لعناصر الإنتاج . هـ – كل ما سبق .

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ:

1– تستطيع بعض دول العالم المتقدمة الاعتماد علي نفسها وتطبيق سياسة الاكتفاء الذاتي.

2– لا توجه انتقادات تذكر إلي النظرية الكلاسيكية في التجارة الدولية.

3- من الممكن تفسير نظرية المزايا النسبية في ظروف أكثر واقعية.

4- تشترط نظرية النفقات النسبية لقيام التجارة بين دولتين أن تتساوى معدلات التبادل الداخلية قبل قيام التجارة.

السؤال الثالث: وضح كل ممّا يلي:

1- ما المقصود بنظرية القيمة القائمة على العمل وحده؟ ولماذا يجب أن نرفضها؟

2- كيف بين آدم سميث أن التبادل الدولي مربح لجميع الأطراف المشتركة فيه؟ ولماذا تضع الدول قيوداً على حرية التجارة؟

السؤال الرابع : مستخدماً البيانات التالية، المطلوب بيان:

أ. ما إذا كانت الدولة أ تتمتع بميزة أو عيب مطلق في إنتاج س و ص؟

ب. وما هي السلعة التي تتمتع فيها الدولة أ (ب) بميزة نسبية؟

جـ. وما هي السلعة التي تصدرها أ إلى ب؟

د. وما مقدار الكسب الذي يعود على أ و ب إذا كان معدل التبادل الدولي هو 6 من س مقابل 3 من ص؟

هـ. وإذا كان 6 من س مقابل 6 من ص؟

و. وإذا كان 6 من س مقابل 9 من ص؟

ز. وإذا كان 6 من س مقابل 12 من ص؟

كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من

الدولة	السلعة س	السلعة ص
أ	6/1	3/1
ب	1	2/1

السؤال الخامس: مستخدماً بيانات السؤال رقم (4):

أ. أوجد معدل التبادل الداخلي (سس / سص) في الدولة أ وفي الدولة ب؟

ب. وما هي حدود معدل التبادل الدولي؟

ج. وإذا كان معدل التبادل الدولي هو م = سس / سص = 1، فكيف يمكنك بيان كسب الدولة أ والدولة ب من التجارة؟

د. وما الذي يترتب على تساوي معدلات التبادل الداخلية بين الدولتين أ و ب؟

* * * * *

الفصل الثالث*

توازن الاقتصاد الدولي

في حالة ثبات تكاليف الإحلال

3-1 مقدمة:

في الوقت الذي تفسر فيه الميزة النسبية السبب في قيام التبادل التجاري بين الدول، فإنها لا تفسر الكيفية التي يتحدد بها معدل التبادل الدولي. ولقد اكتفي ريكاردو بالقول أن معدل التبادل الدولي قد يقع في منتصف الطريق بين معدلات التبادل الداخلية في الدولتين. ولقد أوضح جون ستيوارث ميل John Stuart Mill ضرورة إدخال عنصر الطلب حتى يمكن تحديد هذا المعدل، ولكن قبل أن نُدخل جانب الطلب طبقاً لاقتراح ميل، يلزم أن نقدم مفهوماً هندسياً لجانب العرض هو منحنى التحول Transformation Curve وسوف يساعدنا ذلك على إعادة صياغة التحليل السابق بيانياً، ويفيد هذا في تعميق فهمنا للنتيجة التي توصلنا إليها والخاصة بصحة مبدأ الميزة النسبية حتى بعد التخلص من نظرية القيمة القائمة على العمل وحده. وفى هذا الفصل سنركز على دراسة النقاط التالية:

- جانب العرض: منحني التحول.
- جانب الطلب: منحنيات السواء الاستهلاكي الاجتماعية.
- التوازن العام في الاقتصاد المغلق.
- التوازن العام في الاقتصاد المفتوح.

---

* كتب هذا الفصل د.أحمد فتحي خليل الخضراوي

- منحني الطلب المتبادل.
- التوازن الدولي.
- نماذج الأسئلة.

3-2 جانب العرض: منحني التحول

يوضح منحنى التحول لدولة معينة الكميات القصوى التي يمكن إنتاجها من السلعتين س و ص باستخدام جميع الموارد الإنتاجية المتاحة في هذه الدولة وباتباع أفضل الفنون الإنتاجية الموجودة فيها، وبالتالي، فإنه إذا كان لدي الدولة أ الكمية $ع_{أ}$ من وحدات العمل المتجانسة. وكان إنتاج وحدة واحدة من س ومن ص يستلزم، علي التوالي، $أ_{س}$ و $أ_{ص}$ وحدة عمل، فإن معادلة منحني التحول الخاص بالدولة أ سوف تأخذ الشكل التالي:

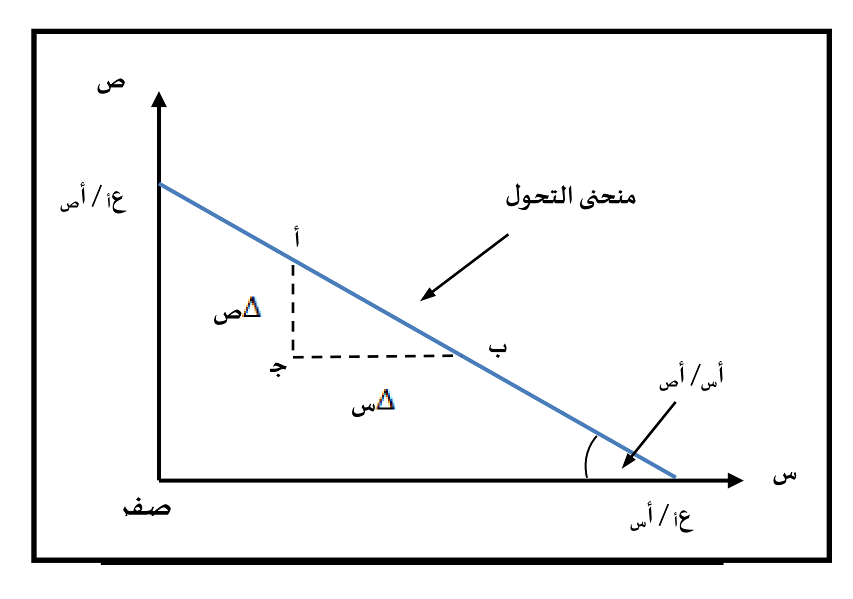
$$ع_{أ} = أ_{س} . س + أ_{ص} . ص$$

وحيث أن هذه المعادلة خطية فإنها تمثَّل بيانياً بخط مستقيم كما يظهر من الشكل (3-1). وحيث أن منحني التحول في هذه الحالة خطي، فمن السهل رسمه بأن نحدد أولاً النقطتين اللتين يتقاطع عندهما مع المحورين الأفقي والرأسي، ثم نصل هاتين النقطتين بعد ذلك بخط مستقيم. وإذا خصصنا المحور الأفقي للسلعة س والمحور الرأسي للسلعة ص، فإن نقطة التقاطع الواقعة على المحور الأفقي توضح الكمية القصوى التي يمكن للدولة أن تنتجها من س، في ظل القيود المفروضة على حجم الموارد المتاحة والفن الإنتاجي الموجود، لو تم توجيه جميع الموارد المتاحة إلى إنتاج س فقط. وفي هذه الحالة:

$$س = ع_{أ} / أ_{س} \qquad و \qquad ص = صفر$$



شكل (3-1): منحنى التحول للدولة أ



وهذه هي نقطة التقاطع على المحور الأفقي كما يتضح من الشكل (3-1). أمّا إذا تم توجيه جميع الموارد المتاحة إلى إنتاج ص فقط، فإن:

س= صفر و ص = عأ / أص

وهذه هي نقطة التقاطع على المحور الرأسي كما يتضح من الشكل نفسه. وتشير أية نقطة أسفل منحني التحول، مثل النقطة جـ إلى عدم الاستخدام الكامل للموارد المتاحة في الدولة. وحيث أن نظرية التجارة الخارجية تفترض الاستخدام الكامل لموارد الدولة، فإن هذا يعني أن عملية الإنتاج سوف تأخذ مكانها عند أية نقطة على المنحني وليس أسفله.

1 يقصد بالميل المطلق ذلك الميل الذى لا يأخذ الاشارة في الاعتبار فالمقدار $\frac{\Delta ص}{\Delta س}$ أصلاً مقدار سالب، ولكن بضربة في ناقص واحد يصبح موجباً.

وعلى فرض أن الدولة أ تنتج عند النقطة أ في الشكل (1)، فإذا تغيرت أذواق المستهلكين لصالح س فإنها تنتقل إلى النقطة ب. ويعني ذلك تحويل كمية كافية من الموارد من إنتاج ص إلي إنتاج س بحيث يزيد إنتاج س بالقدر ب جـ (=Δس) بينما ينقص إنتاج ص بالقدر أ جـ (= Δص)؛ وتمثل النسبة $\frac{\text{أ جـ}}{\text{ب جـ}}$ (= $-\frac{\Delta \text{ص}}{\Delta \text{س}}$) الكمية التي يجب التضحية بها من ص حتى يمكن إنتاج وحدة إضافية واحدة من س (أي تكلفة إحلال س محل ص). وهذه النسبة هي نفسها الميل المطلق لمنحنى التحول الخاص بالدولة. ويطلق على هذا الميل المطلق اسم المعدل الحدي للتحول (م ح ت) marginal rate of transformation، وهو يتطابق مع معدل التبادل الداخلي، كما أنه يوضح النسبة بين التكاليف الحدية لكل من س و ص. ويمكن التعبير عن هذه النتيجة الهامة كالآتي:

$$\text{م ح ت}_{\text{س ص}} = \Delta\text{ص} / \Delta\text{س} = \text{أ}_{\text{س}} / \text{أ}_{\text{ص}} = \text{س}_{\text{س}} / \text{س}_{\text{ص}} = \text{ت ح}_{\text{س}} / \text{ت ح}_{\text{ص}}$$

حيث تمثل م ح $\text{ت}_{\text{س ص}}$ المعدل الحدي للتحول من س إلى س، وتمثل $\text{أ}_{\text{س (ص)}}$ كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة س (ص)، وتمثل $\text{س}_{\text{س (ص)}}$ سعر السلعة س (ص)، كما تمثل ت $\text{ح}_{\text{س (ص)}}$ التكلفة الحدية للسلعة س (ص).

ويمكن اشتقاق منحنى تحول الدولة ب بنفس الطريقة، وبالتالي ليس هناك داع لإعادة النقاش السابق. ولكن يتطلب الأمر استخدام بعض الرموز الاضافية، فعلي فرض أن الدولة ب لديها كمية العمل $\text{ع}_{\text{ب}}$، وأن كمية العمل اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من س هي $\text{ب}_{\text{س}}$ وأن كمية العمل اللازمة لإنتاج

وحدة واحدة من ص هي ب$_{ص}$، فإن معادلة منحنى التحول في الدولة ب تكون كالتالي:

ع$_{ب}$ = ب$_{س}$.س + ب$_{ص}$. ص

حيث تمثل ب$_{س}$ / ب$_{ص}$ الميل المطلق للمنحنى أو تكلفة إحلال س محل ص في هذه الدولة.

ويلاحظ أن للدولة أ ميزة نسبية في السلعة س وللدولة ب ميزة نسبية في السلعة ص، إذا كانت تكلفة احلال س محل ص في الدولة أ أقل من مثيلتها في الدولة ب، أي:

(أ$_{س}$ / أ$_{ص}$) < (ب$_{س}$/ ب$_{ص}$)

بينما يكون للدولة أ ميزة نسبية في ص وللدولة ب ميزة نسبية في س إذا كانت تكلفة إحلال س محل ص في الدولة أ اكبر منها في الدولة ب ، أي:

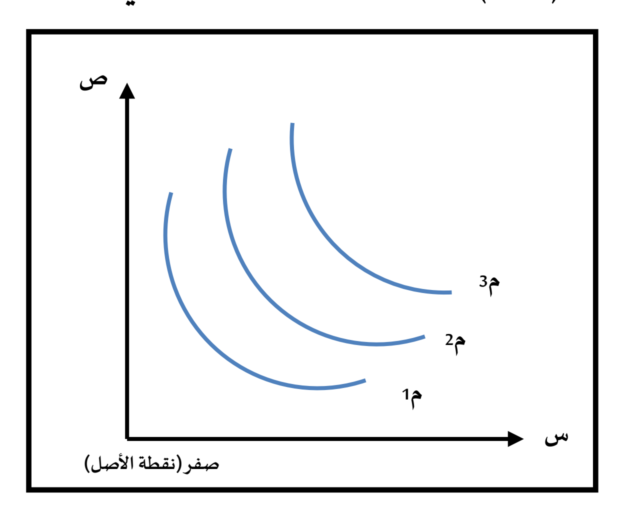
(أ$_{س}$ / أ$_{ص}$) > (ب$_{س}$/ ب$_{ص}$)

وتنبع أهمية هاتين المتباينتين من أنهما يعبران عن الميزة النسبية مباشرة باستخدام تكلفة الاحلال.

3-3 جانب الطلب: منحنيات السواء الاستهلاكي الاجتماعية:

يستخدم الاقتصاديون للتعبير عن جانب الطلب ما يسمى بمنحنيات السواء. وكما هو معروف للطالب من دراسته السابقة، فإن منحنى السواء هو المحل الهندسي لجميع التوليفات البديلة، والتي تتكون كل منها من كمية من السلعة س وكمية من السلعة ص التي تمكن المستهلك من تحقيق مستوى معيناً من الاشباع.

شكل (3−2): منحنيات السواء الاستهلاكي الاجتماعية



وتعبر خريطة السواء عن عدد من منحنيات السواء كل منها يشير إلى مستوى معين من الاشباع. وفي الشكل (3−2)، يظهر جانب من خريطة السواء الخاصة بأحد الأفراد ويضم ثلاث منحنيات سواء؛ وتتلخص الخصائص المميزة لمنحنيات السواء كمّا يظهر في الشكل (3−2) في أنها تنحدر من أعلي اليسار إلى أدنى اليمين، وأنها محدبة في اتجاه نقطة الأصل، وأنها لا تتقاطع مع بعضها البعض؛ كما يعني التحرك إلى منحنى سواء أعلي (من م$_1$ إلى م$_2$ على سبيل المثال) زيادة درجة الاشباع الذي يتمتع به الفرد المستهلك. ويتخلص هدف المستهلك الفرد في الوصول إلى أعلي منحنى سواء ممكن، أي تحقيق أعلي درجة إشباع في حدود الدخل النقدي المتاح له وأسعار السلع في السوق. ومن المعروف أن هذا الهدف يتحقق عندما يتساوى المعدل الحدي للإحلال، وهو يمثل الميل المطلق لمنحنى السواء، مع معدل التبادل الداخلي بين السلعتين (س$_س$/ س$_ص$).

ولو كان محور اهتمامنا هنا هو طلب المستهلك الفرد لأمكننا التعبير عنه بمنحنيات السواء، ولكن محور الاهتمام في التجارة الدولية هو المجتمع

ككل وليس الفرد، وهذا يتطلب استخدام نوع آخر من منحنيات السواء هي منحنيات السواء الاستهلاكي الاجتماعية Social consumption indifference curves، وهي تشبه تماماً منحنيات السواء الفردية الظاهرة في الشكل (2) إلا أنها تعبر عن الذوق الاستهلاكي للمجتمع ككل. ويكون لمنحنيات السواء الاستهلاكي الاجتماعية نفس الخصائص المميزة لمنحنيات السواء الاستهلاكي الفردية إذا تحقق أحد الشروط التالية:

1- إذا كان المجتمع يتكون من فرد واحد كما هو الحال مع رينسون كروزو. ففي هذه الحالة تنتفي الحاجة إلي تجميع خرائط السواء الفردية لوجود خريطة سواء فردية واحدة هي نفسها خريطة السواء الاجتماعية.

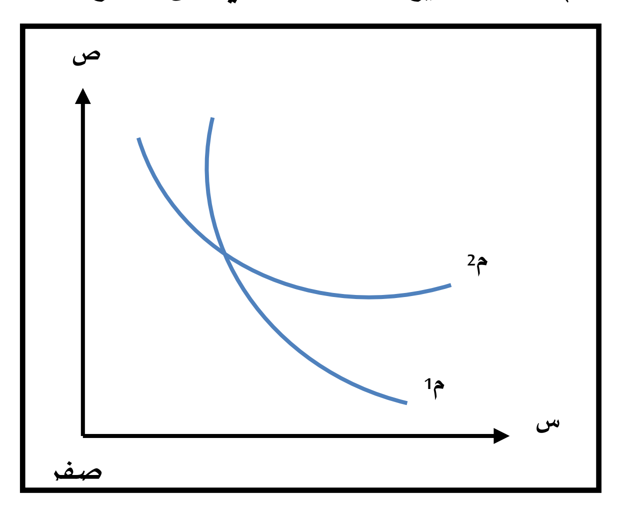
2- إذا كان نظام الحكم دكتاتورياً. ففي هذه الحالة تصبح خريطة سواء الحاكم الدكتاتور هي خريطة السواء للمجتمع كله.

3- إذا تطابقت أذواق الأفراد ودخلوهم مع بعضها البعض ولم تتغير من فترة إلى أخري.

ومن الصعب تحقق أي من هذه الشروط، فالمجتمع يتكون من أكثر من فرد، وليس هناك حكماً دكتاتورياً مطلقاً، والدخول والأذواق تتفاوت بين الأفراد وتتغير من فترة إلى أخري. وعندما يتغير توزيع الدخل بين أفراد المجتمع في الوقت الذي تختلف فيه أذواقهم الاستهلاكية، يؤدي ذلك إلى خريطة سواء جديدة تتقاطع منحنياتها مع منحنيات خريطة السواء القديمة. ويترتب على ذلك، كما يظهر من الشكل (3-3) أن مستوي الاشباع الذي يمثله المنحنى م$_1$ أحياناً يكون أكبر وأحياناً أخري يكون أقل من مستوي الاشباع الذي يمثله المنحنى م$_2$. في هذه الحالة لا يمكن الاستعانة بخريطة السواء الاستهلاكي الاجتماعية. وعلى الرغم من هذه الصعوبات فإننا سوف نستخدم منحنيات السواء

الاستهلاكي الاجتماعية. ولكن ما هو مطلوب، أن نتذكر الصعوبات التي تجابه هذه الأداة.

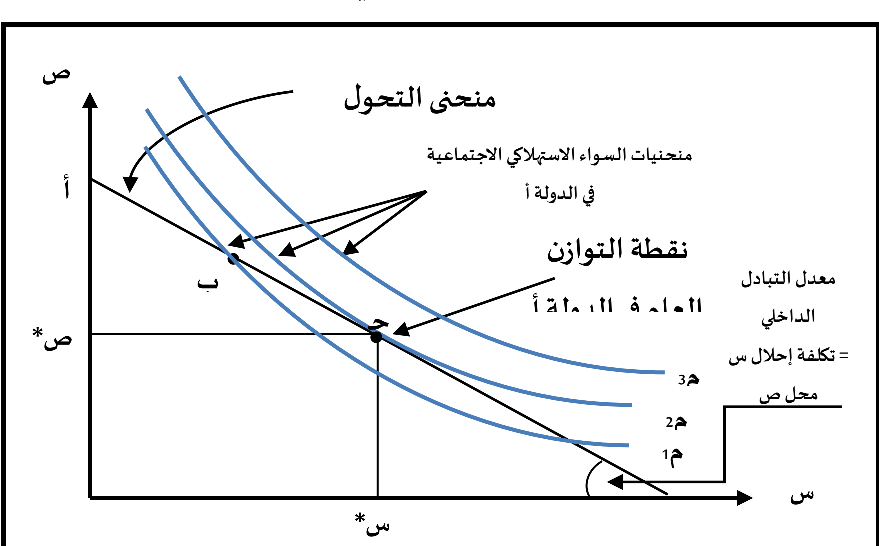
شكل (3-3): تغير توزيع الدخل قد يؤدي إلى تقاطع خرائط السواء



3-4 التوازن العام في الاقتصاد المغلق:

وعلى فرض تواجد خريطة سواء استهلاكي، يفترض الاقتصاديون أن المجتمع ككل يتصرف وكأنه يحاول الوصول إلى أعلي منحنى سواء استهلاكي ممكن. ويتحقق ذلك عندما يمس منحني التحول أعلي منحنى سواء استهلاكي كما يظهر من الشكل (3-4) الذي يوضح التوازن العام لاقتصاد مغلق (أي ليس بينه وبين العالم الخارجي أية علاقات اقتصادية).

شكل (3-4): التوازن العام في حالة الاقتصاد المغلق



ففي هذا الشكل يتحقق التوازن العام عند النقطة جـ حيث يمس منحنى التحول منحنى السواء الاستهلاكي م2. إن التوليفة السلعية التي تمثلها النقطة جـ (س* و ص*) تتميز عن سائر التوليفات السلعية الأخرى التي يمكن للدولة أن تنتجها مثل التوليفة التي تمثلها النقطة ب بأنها تقع على منحني السواء الاستهلاكي م2 وهو أعلي من منحنى السواء الاستهلاكي م1 الذي تقع عليه النقطة ب فعند النقطة ب، سيجد المستهلكون أو المنتجون، في ظل معدل التبادل الداخلي السائد في الدولة بين السلعتين س و ص، أن من الأفضل لهم التحرك إلى النقطة جـ. وطالما أن منحنيات السواء الاستهلاكية لا تتقاطع كما افترضنا، فإن النقطة جـ تصبح هي النقطة الوحيدة التي يتحقق للمجتمع عندها أكبر مستوي إشباع ممكن.

في الاقتصاد المغلق تنعدم فرص التبادل الدولي أمام أفراد المجتمع ويتحتم عليهم إذن أن يستهلكوا ما ينتجونه، ويعني ذلك أن التوليفة السلعية المستهلكة (وهي نقطة تقع على أحد منحنيات السواء الاستهلاكي) هي نفسها التوليفة السلعية المنتَجة (إي تمثلها نقطة تقع على منحنى التحول) فالنقطة جـ في الشكل (4) هي نقطة استهلاك (لوقوعها على منحنى السواء الاستهلاكي $م_{2}$)، ونقطة إنتاج (لوقوعها على منحنى التحول). ومن هذا يتضح أنه في الوقت الذي يحدد فيه المجتمع نمط إنتاجه فإنه يحدد نمط استهلاكه.

3-5 التوازن العام في الاقتصاد المفتوح:

في حالة فتح الباب للتبادل الدولي، يمكن لكل طرف من أطراف التبادل أن يحقق توازنه العام على مرحلتين: في المرحلة الأولي يحدد نمط الإنتاج بالطريقة التي تعظم الدخل القومي (قيمة الإنتاج) وفي المرحلة الثانية يحدد نمط الاستهلاك بالطريقة التي تعظم درجة الاشباع الاجتماعي (أي يصل إلى أعلي مستوي سواء استهلاكي ممكن) فإذا كانت ل هي قيمة الانتاج، و س (س ص) هو سعر السلعة س (ص)، و س أ و ص أ هي الكميات المنتجة من س و ص على التوالي، فان معادلة الدخل في الدولة أ، علي سبيل المثال سوف تأخذ الشكل التالي:

$$ل_{أ} = س_{س} . س_{أ} + س_{ص} . ص_{أ}$$

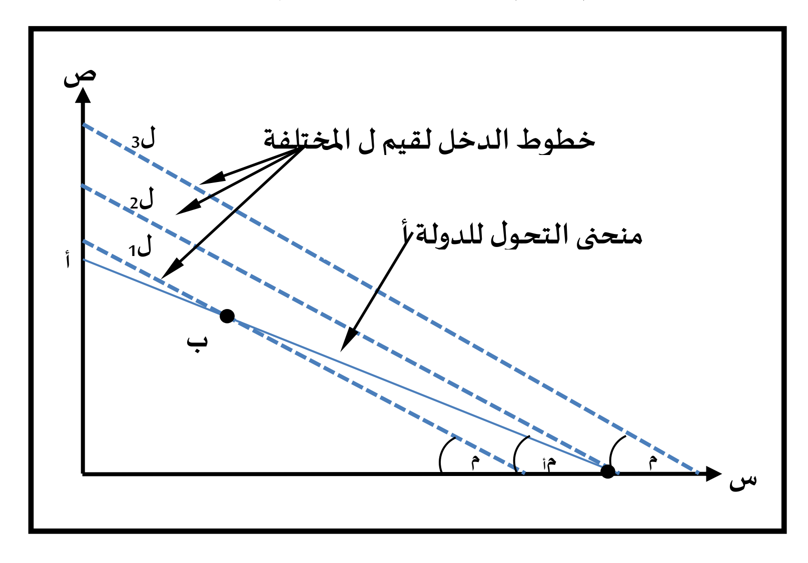
ويكون الهدف في المرحلة الأولي الوصول بقيمة الدخل $ل_{أ}$ إلى أقصي حد ممكن في حدود إمكانيات الدولة أ لإنتاج س و ص والتي يمثلها منحنى التحول.

$$ع_{أ} = أ_{س} . س_{أ} + أ_{ص} . ص_{أ}$$

ويوضح الشكل (3-5) أن هذا الهدف يتحقق عند النقطة جـ.



شكل (3-5): خطوط الدخل لقيم مختلفة من ل



وفي هذا الشكل يمثل الخط المتصل أ جـ منحنى التحول للدولة أ، وتمثل الخطوط المتقطعة المتوازية خطوط دخل ذات قيم مختلفة (ل$_1$ > ل$_2$ > ل$_3$). وبينما تمثل النسبة مأ = أس / أص معدل التبادل الداخلي (أو تكلفة إحلال س محل ص في الدولة أ) فإن النسبة م = سس / سص تمثل معدل التبادل الدولي، وهي واحدة بين خطوط الدخل الثلاثة. ولقد افترضنا في الشكل (3-5) أن معدل التبادل الدولي أكبر من معدل التبادل الداخلي للدولة أ ، أي م > مأ ويظهر هذا بيانياً متمثلاً في أن الزاوية المحصورة بين المحور الأفقي وخط الدخل أكبر من الزاوية المحصورة بين نفس المحور ومنحنى المتحول.

وتتحدد النقطة المثلى للإنتاج بالنقطة التي يمس عندها منحنى التحول أبعد خط دخل ممكن. ويتحقق هذا عندما يمس منحني التحول خط الدخل ل$_2$ عند النقطة جـ. وبينما النقطة ب نقطة إنتاج ممكنة أيضاً، إلا أنها تحقق دخلاً أقل حيث ل$_1$ > ل$_2$. ويجب ألا تدهشنا هذه النتيجة، لأنه عند النقطة جـ

تتخصص الدولة أ تخصصا كاملاً في إنتاج س، وهي السلعة التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية، لأن تكلفة احلالها في الدولة أ أقل من تكلفة إحلالها في الخارج. ويطلق على خط الدخل ل$_{2}$ اسم منحنى امكانيات الاستهلاك Consumption Possibilities Frontier، وبتحديد هذا المنحنى تنتهي المرحلة الاولي وتبدأ المرحلة الثانية.

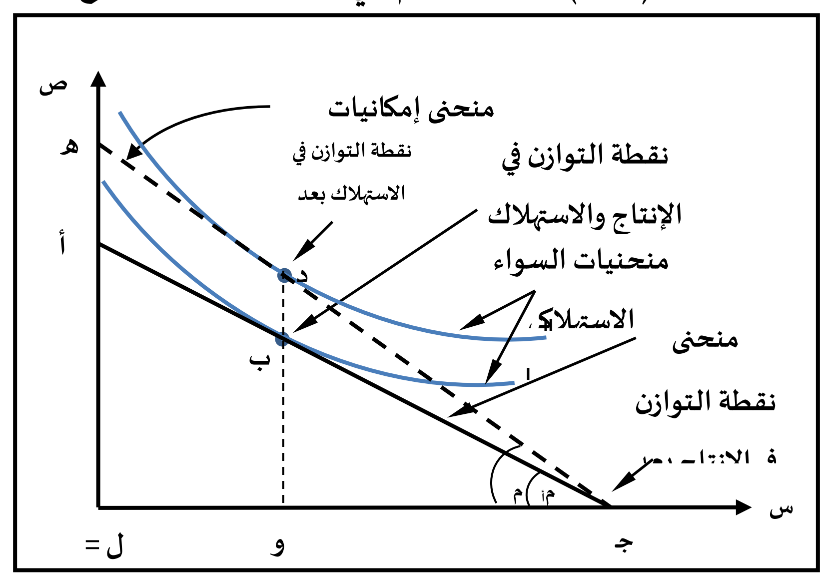
ويلاحظ من الشكل (3−5) أن منحنى إمكانيات الاستهلاك ل$_{2}$ يقع كلية خارج منحنى التحول باستثناء النقطة جـ. ولهذا أهميته ومغزاه، فهو يعني أن قدرات المجتمع على الاستهلاك لا تتحدد بقدراته على الإنتاج؛ فالتبادل الدولي الحر يجعل الاستهلاك خارج الحدود التي يفرضها الإنتاج أمراً ممكناً. وهنا يكمن جوهر الكسب الذي تحققه الدول باشتراكها في العلاقات الاقتصادية الدولية.

ولاستكمال تحليل المرحلة الأولي الخاصة بتحديد نمط الإنتاج، يلزم بيان النتائج التي تترتب عندما يصبح معدل التبادل أقل من معدل التبادل الداخلي في الدولة أ، أي م < م$_{أ}$. في هذه الحالة تصبح خطوط الدخل ذات ميل أقل من ميل منحنى التحول، الأمر الذي يجعل تعظيم الدخل يتحقق بتخصص الدولة أ تخصصاً كاملاً في إنتاج ص. ويعني ذلك أن خط إمكانيات الاستهلاك سيقع خارج منحني التحول باستثناء النقطة أ. ومن ناحية أخري، إذا كان م = م$_{أ}$، فإن إمكانيات الاستهلاك سوف يتطابق مع منحنى التحول، ويصعب تحديد نمط الإنتاج. وفي هذه الحالة، لن تكسب الدولة شيئاً باشتراكها في التجارة الدولية.

وننتقل الآن إلى المرحلة الثانية الخاصة بتحديد نمط الاستهلاك الذي يحقق أكبر إشباع ممكن. يوضح الشكل (3−6) كيفية تحقيق ذلك، ويظهر في

هذا الشكل بالإضافة إلى منحني التحول (الخط أ جـ) ومنحني إمكانيات الاستهلاك (الخط جـ هـ) منحنيين من منحنيات السواء الاستهلاكي (I ، II).

شكل (3–6): التوازن العام في حالة الاقتصاد المفتوح



ومن الواضح أن التوازن يتحقق عند النقطة ب حيث يمس منحني التحول أعلي منحني سواء استهلاكي ممكن (وهو I). ويعني ذلك أنه قبل قيام التجارة تقوم الدولة أ بالإنتاج والاستهلاك عند النقطة ب. ولكن عندما يفتح الباب للتعامل الخارجي بمعدل تبادل دولي مختلف عن معدل التبادل الداخلي، حينئذ يتحتم الفصل بين تحقيق التوازن في الإنتاج وتحقيقه في الاستهلاك. وكما أشرنا من قبل، إذا كانت م > مأ، تخصصت الدولة أ في إنتاج س، أي تنتج عند النقطة جـ، ويكون الخط جـ هـ هو منحنى إمكانيات الاستهلاك.

وكما يتضح من الشكل فإن أكبر إشباع ممكن يتحقق عند النقطة د عندما يمس منحني إمكانيات الاستهلاك أعلي منحنى سواء استهلاكي ممكن (وهو م$_2$).

وعندما تتحدد نقطتي التوازن في الإنتاج والاستهلاك بعد قيام التجارة، فمن السهل تحديد الواردات والصادرات وذلك من مثلث التجارة جـ د و. فبعد قيام التجارة تنتج الدولة أ الكمية جـ ل من س، وتستهلك منها و ل وتصدر جـ و إلى الخارج. ولكن حيث أن الدولة أ لا تنتج شيئاً من ص، فإن الكمية و د التي تستهلكها هذه الدولة من هذه السلعة يتم استيرادها من الخارج بالكامل.

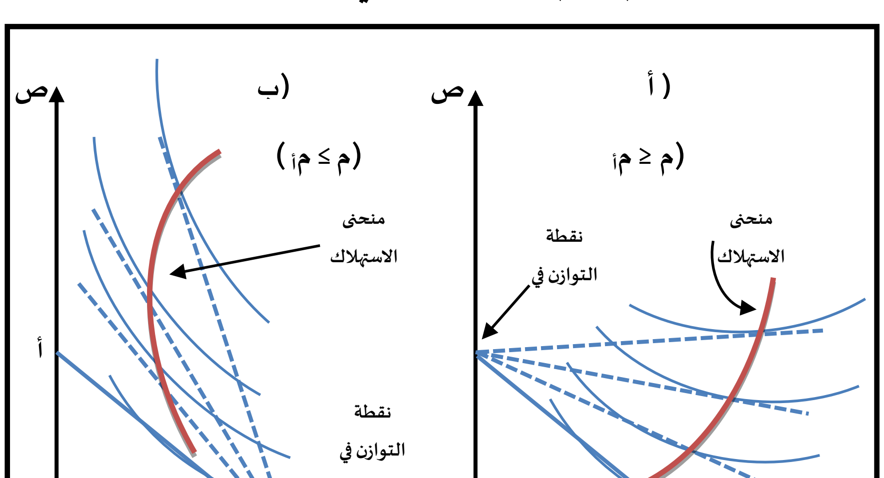
3-6 منحنى الطلب المتبادل:

لو تصورنا وجود قيم مختلفة لمعدل التبادل الدولي، كلها تتفق في أنها أقل من معدل التبادل الداخلي في الدولة أ، فإن منحنى إمكانيات الاستهلاك في كل حالة من هذه الحالات يبدأ من النقطة أ على المحور الرأسي، ومع تناقص معدل التبادل الدولي يتجه هذا المنحنى إلى الخارج أكثر فأكثر مع بقاء نقطة ارتكازه عند نقطة التوازن في الإنتاج أ. وبينما تبقي نقطة التوازن في الإنتاج واحدة، فإن نقطة التوازن في الاستهلاك (وهي النقطة التي يمس فيها منحنى إمكانيات الاستهلاك أعلى منحنى سواء استهلاكي ممكن) تتغير بتغير معدل التبادل الدولي كما يظهر من الشكل (3-7- أ). ويطلق على الخط المار بنقط التوازن في الاستهلاك اسم منحني الاستهلاك- السعر Price- consumption curve.

أمّا إذا كانت جميع قيم معدل التبادل الدولي أكبر من معدل التبادل الداخلي، فإن الدول تنتج عند جـ، بينما تستهلك على منحنى الاستهلاك – السعر الظاهر في الشكل (3-7- ب)؛ وفي هذه الحالة ترتكز جميع منحنيات إمكانيات الاستهلاك على النقطة جـ.

لقد وضح الشكل (3-7) كيفية اشتقاق منحنى الاستهلاك- السعر الخاص بالدولة أ في حالة ما إذا كان م $\geq$ مأ وفي حالة ما إذا كان م $\leq$ مأ.

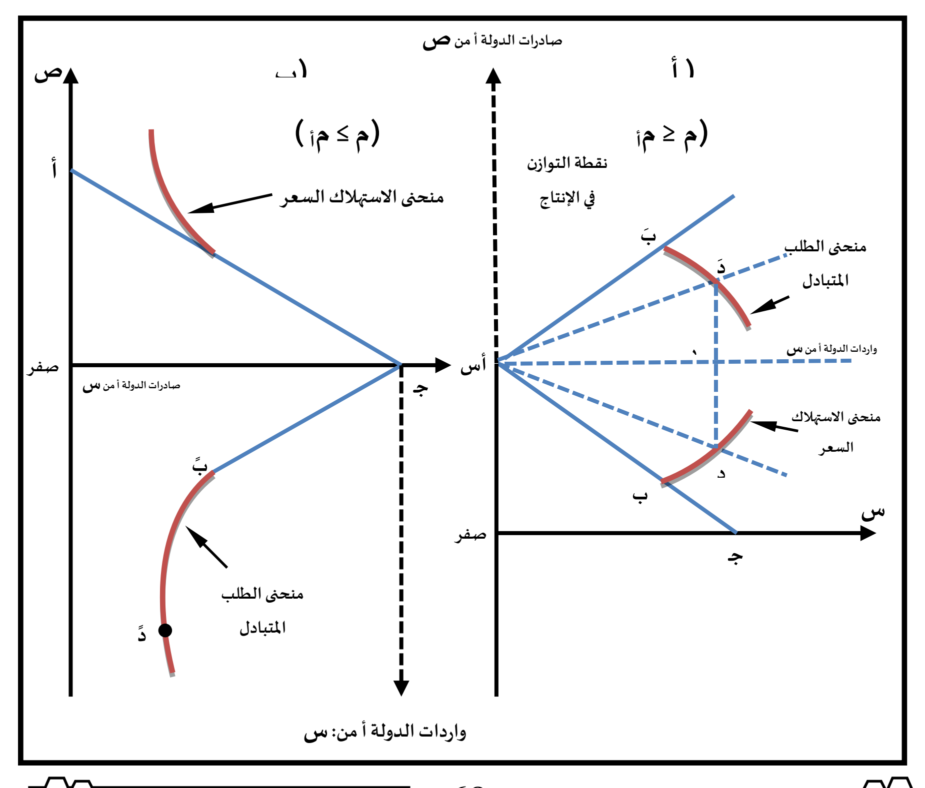
شكل (3-7): اشتقاق منحني الاستهلاك – السعر



ونوضح فيما يلي الكيفية التي تم بها اشتقاق الطلب الزائد في الدولة أ لكل من س و ص على أساس المعلومات التي يحتويها الشكل (3-7). ففي الشكل (3-8- أ) تظهر في الجزء السفلي وبشكل موجز المعلومات التي يحتويها الشكل (3-7- أ)، حيث يظهر فقط منحنى التحول، ومنحنى الاستهلاك – السعر، وأحد منحنيات إمكانيات الاستهلاك الذي يمثل معدل تبادل دولي هو $م_0$. وكما ذكرنا، فإن منحنى إمكانيات الاستهلاك يمر بجميع نقط التوازن في الاستهلاك. فمثلاً، إذا كان م= $م_0$ > مأ، فإن الاقتصاد سينتج عند أ ويستهلك عند د. ولكن هذا يعني ضمناً أن الدولة أ ترغب في مبادلة الكمية د ر من ص مع العالم الخارجي مقابل الحصول منه على الكمية أ ر من س. وإذا رسمنا خطاً أفقياً عند النقطة أ (كما في الشكل 3-8- أ) ليقيس واردات الدولة أ من

س (الطلب الزائد الموجب للدولة أ علي س) ومددنا المحور الرأسي بعد النقطة أ ليقيس واردات الدولة أ من س (الطلب الزائد الموجب للدولة أ على س) ومددنا المحور الرأسي بعد النقطة أ ليقيس صادرات الدولة أ من ص (الطلب الزائد السالب للدولة أ على ص)، فإن إحداثيات النقطة د، على فرض أن أ هي نقطة الأصل، توضح واردات الدولة أ من س وصادراتها من ص (النقطة دَ هي انعكاس النقطة د، الموجودة على منحني الاستهلاك- السعر على مرأة تقع حافتها السفلي على المحور الأفقي الذي يمثل واردات الدولة أ من س. كمّا أن خط معدل التبادل الدولي أ دَ هو انعكاس لمنحنى إمكانيات الاستهلاك أ د على هذه المرأة. ويقيس ميل هذا الخط معدل التبادل الدولي وهو في حالتنا $م_0$).

شكل (3-8): اشتقاق منحني الطلب المتبادل للدولة أ



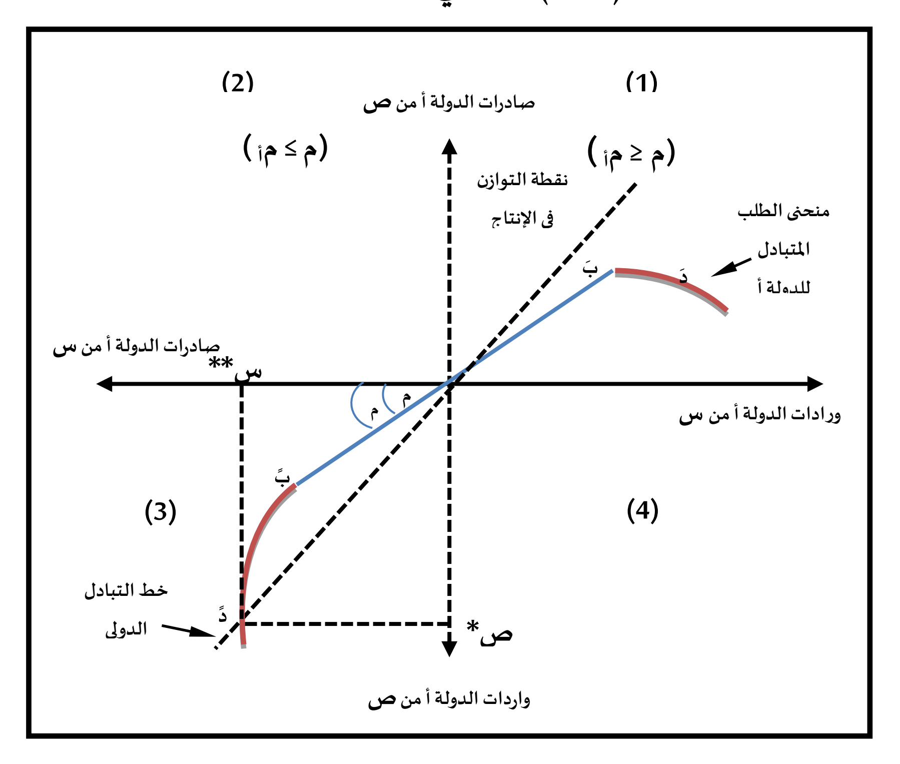
والنقطة دَ نقطة على منحنى الطلب المتبادل للدولة أ، وهو المنحنى الذي يوضح كميات س و ص التي ترغب الدولة أ في تصديرها إلى العالم الخارجي، أو استيرادها منه عند معدلات التبادل الدولي المختلفة. وبإعادة هذه العملية مع جميع معدلات التبادل الدولي التي تقل عن معدل التبادل الداخلي للدولة أ، يمكن الحصول على جزء من منحنى الطلب المتبادل وهو بَ دَ كانعكاس لمنحنى الاستهلاك – السعر ب د. وعندما يكون معدل التبادل الدولي مساوياً لمعدل التبادل الداخلي في الدولة أ أي أن م= مأ فإن الدولة أ سوف تستهلك عند النقطة ب، ولكنها تستطيع أن تنتج عند أية نقطة على منحنى التحول. فإذا أنتجت الدولة أ عند النقطة ب، فإن وارادتها من س وصادراتها من ص تكون صفراً وتمثلها في هذه الحالة النقطة أ. وإذا أنتجت الدولة أ عند النقطة أ، فإن صادراتها من ص ووارداتها من س سوف تمثلها النقطة بَ. وعندما تتحرك نفطة الإنتاج من أ إلى ب، فإن النقطة المقابلة على منحنى الطلب المتبادل سوف تتحرك من بَ إلى أ. وهنا يلاحظ أيضاً أن الجزء المستقيم من منحنى الطلب المتبادل، أي أ بَ، هو انعكاس للجزء أ ب من منحني التحول. وبذلك نكون قد أوضحنا كيفية اشتقاق الجزء الأول من منحنى الطلب المتبادل وهو أ بَ دَ الظاهر بالشكل (3–8– أ). وننتقل الآن إلى بيان كيفية اشتقاق الجزء الثاني منه عندما يكون معدل التبادل الدولي أكبر من أو يساوي معدل التبادل الداخلي في الدولة أ ، أي م ≤ مأ، ويختص بذلك الشكل (3–8 – ب). في الجزء العلوي من هذا الشكل تظهر وبشكل موجز المعلومات التي يحتويها الشكل (3–7– ب)؛ ولن يصعب على القارئ الذى استوعب التحليل السابق أن يثبت أن ذلك الجزء من منحنى الطلب المتبادل وهو بً دً الظاهر بالجزء السفلي من الشكل (3– 8– ب) هو انعكاس منحني الاستهلاك– السعر ب د. ويمثل الجزء المستقيم جـ بً الحالة التي يكون فيها م = مأ، حيث تنتج الدولة أ عند أية نقطة في الجزء جـ ب من منحنى التحول.

ويجمع الشكل (3−9) جزئي منحني الطلب المتبادل للدولة أ، حيث يظهر في الربع الأول، الجزء الأول من منحنى الطلب المتبادل الذي تم اشتقاقه في الشكل (3−8 − أ)؛ ويظهر في الربع الثالث، الجزء الثاني منه الذى تم اشتقاقه في الشكل (3−8 − ب). وبالتالي فإن الشكل (3−9) يصور منحنى الطلب المتبادل بكامله الذى يخص الدولة أ. ويجب أن نلاحظ وقوع منحنى الطلب المتبادل في الربعين الأول والثالث فقط حيث لا يمكن للدولة أن تصدر أو أن تستورد السلعتين مع في نفس الوقت. وتوضح أية نقطة على منحنى الطلب المتبادل في الربع الاول، الكمية التي تقبل الدولة أ تصديرها من ص مقابل استيراد كمية معينة من س عندما يكون م $\geq$ مأ. ومن ناحية أخري، توضح أية نقطة في الربع الثالث، الكمية التي تقبل الدولة أ تصديرها من س مقابل استيراد كمية معينة من ص عندما يكون م $\leq$ مأ. ولتحديد الكميات المصدرة والمستوردة عند معدل تبادل دولي معين، نرسم خطاً مستقيماً يمر بنقطة الأصل بميل يساوي معدل التبادل الدولي، يسمي خط التبادل الدولي، ثم نحدد نقطة تقاطعه مع منحنى الطلب المتبادل.

وتوضح إحداثيات نقطة التقاطع الكميات التي تصدرها وتستوردها الدولة أ. ومن ثم، إذا كان م = م$_1$ > مأ، فإن نقطة التقاطع تكون دً، وهي تتضمن أن الدولة أ ترغب في تصدير الكمية س** من س واستيراد الكمية ص** من ص.

ويجب على القارئ أن يتذكر أن منحنى الطلب المتبادل لا يعتمد فقط على جانب الطلب ولكن على جانب العرض أيضاً؛ فلقد استخدمنا كلاً من منحنى التحول ومنحنيات السواء الاستهلاكي الاجتماعية في عملية الاشتقاق.

شكل(3−9): منحني الطلب المتبادل الكامل



3−7 التوازن الدولي:

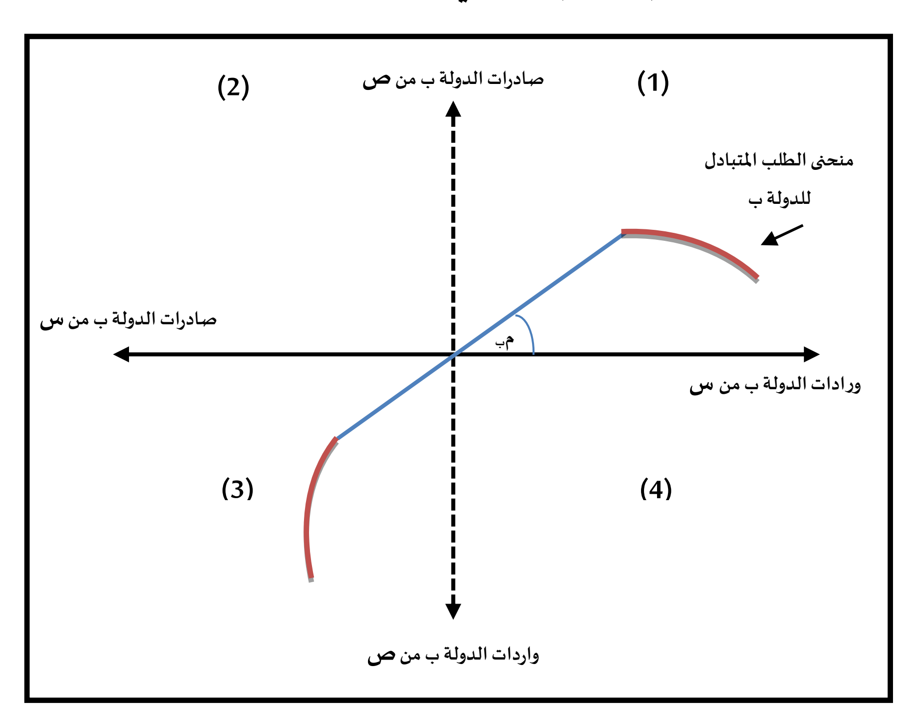
ويمكن اشتقاق منحنى الطلب المتبادل لأية دولة أخري بنفس الطريقة. ويوضح الشكل (3−10) منحني الطلب المتبادل للدولة ب، وهو يشبه الشكل (3−9) غير أن المحاور الآن تقيس صادرات وواردات الدولة ب وليس الدولة أ. ومرة أخري يلاحظ أن ميل منحنى الطلب المتبادل عند جزئه المستقيم يساوي معدل التبادل الداخلي في الدولة ب أي م ب.

ولبيان كيفية استخدام منحنيات الطلب المتبادل الخاصة بالدولتين أ و ب في تحقيق التوازن الدولي، يجب تعديل وضع المحاور بحيث تقيس المتغيرات التي لها علاقة بتحليل التوازن الدولي، حيث أن محور الاهتمام في

هـذا التحليـل هـو صـادرات الدولـة أ مـن س وواردات الدولـة ب مـن س (أو صادرات الدولة ب من س وواردات الدولة أ من س)، وواردات الدولة أ من ص وصـادرات الدولـة ب مـن ص (أو ورادات الدولـة ب مـن ص وصـادرات الدولـة أ مـن ص) ويستلزم هذا التعديل أن ندير أحد الشكلين 180°. بحيث تنطبق محاور الربع الثالث في أحد الشكلين على محاور الربع الأول في الشكل الآخر. وفي الشكل (3-11) أدرنا الشكل الخاص بالدولة أ الشكل رقم (3-9).



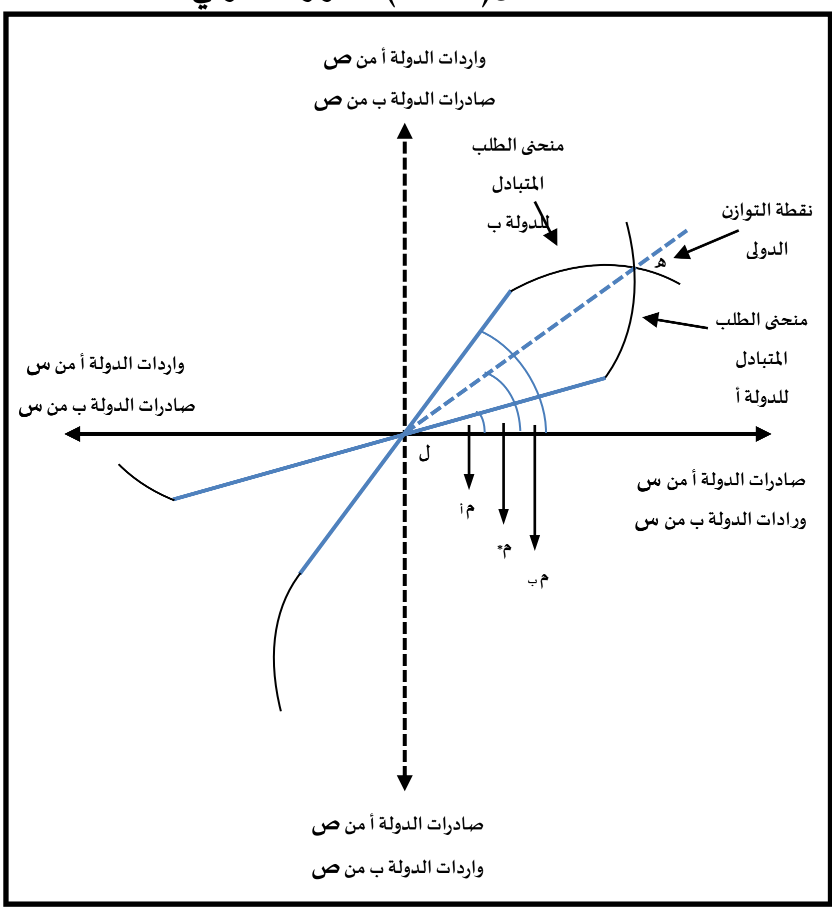
شكل(3-10): منحني الطلب المتبادل للدولة ب



وتظهـر فـي الشـكل (3-11) منحنيـات الطلـب المتبـادل الخاصـة بالدولتين بعد إدارة منحنـى الطلـب المتبـادل للدولـة أ بمقدار 180°. ويتحقق التوازن الدولي عند نقطة تقاطع المنحنيين وهي هـ. وتقوم الدولة أ بتصدير س واستيراد ص، بينما تقوم الدولة ب بتصدير ص واستيراد س. وتوضح إحداثيات

النقطة هـ الكميات المصدرة والمستوردة من س و ص؛ كما أن ميل الخط الواصل من نقطة الأصل إلى نقطة التوازن الدولي (أي الخط ل هـ) يحدد معدل التبادل الدولي التوازني م*. وكما يتضح فإن مأ ≤ م* ≤ مب، ويظهر هذا بيانياً بوقوع الخط ل هـ داخل الاجزاء المستقيمة لمنحنيات الطلب المتبادل.

شكل(3-11): التوازن الدولي



ويلاحظ أنه إذا تقاطع منحنى الطلب المتبادل للدولة ب من الجزء المستقيم من منحنى الطلب المتبادل للدولة أ، فسيتطابق معدل التبادل الدولي التوازني مع معدل التبادل الداخلي في الدولة أ. وهو ما يصوره منحنى الطلب

المتبادل المتقطع في الشكل (11) حيث يتحقق التوازن الدولي عند النقطة ط الواقعة على الجزء المستقيم من منحنى الطلب المتبادل للدولة أ. في هذه الحالة يكون م* = مأ، وتؤول جميع مكاسب التجارة إلى الدولة ب. (ويمكن للقارئ أن يستنتج الوضع حيث يكون م = مب).

3-8 : نماذج الأسئلة

السؤال الأول: أسئلة الاختيار المتعدد:

1 . تعتمد الدولة بصورة كاملة على الواردات من الخارج في استهلاك السلعة التي لا تتمتع فيها بميزة نسبية عندما :

أ – تمر بظروف تزايد النفقات النسبية. ب– تظل الأذواق ثابتة بعد التجارة.

ج – تمر بظروف ثبات النفقات النسبية. د – لا شيء مما سبق .

2 . يتخذ منحنى إمكانيات الإنتاج شكل الخط المستقيم سالب الميل عندما :

أ – يتناقص معدل التحول الحدي . ب – تناقص تكلفة الفرصة البديلة .

ج – تزايد تكلفة الفرصة البديلة . د– تزايد معدل التحول الحدي .

هـ– لا تتأثر إنتاجية عناصر الإنتاج عندما تتحول من نشاط إنتاجي إلى آخر.

3 . يتحقق التوازن قبل قيام التجارة عندما :

أ – يمس منحنى إمكانيات الإنتاج أعلى منحنى سواء ممكن .

ب – تتساوى الكمية المنتجة من السلعتين مع الكمية المستهلكة منهما .

ج – يكون المعدل الحدي للإحلال مساوياً للمعدل الحدي التحول.

د – كل ما سبق . هـ– لا شيء مما سبق.

4 . إذا كانت دولة ما تكسب من تجارتها الخارجية فإن نقطة استهلاكها بعد التجارة تكون :

أ – على منحنى إمكانيات إنتاجها.   ب – داخل منحنى إمكانيات إنتاجها.

ج– فوق منحنى إمكانيات إنتاجها .   د – لا شيء مما سبق .

5–تتحدد نقطة الاستهلاك بعد التجارة في ظل ثبات النفقات النسبية عندما:

أ – يمس منحنى إمكانيات الإنتاج أعلى منحنى سواء ممكن .

ب – يمس معدل التبادل الدولي أعلى منحنى سواء ممكن .

ج– يقطع معدل التبادل الدولي محور السلعة التي تتمتع فيها الدولة بميزة نسبية.

د – لا شيء مما سبق .

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ:

1– يستخدم الاقتصاديون للتعبير عن جانب الطلب ما يسمى بمنحنيات السواء.

2– تعتمد الدولة بصورة كاملة على الواردات في استهلاكها من السلعة التي لا تتمتع فيها بميزة نسبية إذا كانت تمر بظروف ثبات تكلفة الفرصة البديلة.

3– تشترط نظرية النفقات النسبية لقيام التجارة بين دولتين أن تتساوى معدلات التبادل الداخلية قبل قيام التجارة.

4– في الاقتصاد المغلق تنعدم فرص التبادل الدولي أمام أفراد المجتمع ويتحتم عليهم إذن أن يستهلكوا ما ينتجونه.

5– أن منحنى الطلب المتبادل لا يعتمد فقط على جانب الطلب ولكن على جانب العرض أيضاً

السؤال الثالث : قارن بين:

نظرية الميزة النسبية كما قدمها دافيد ريكاردو وكما قدمها جوتفريد هابلر.

السؤال الرابع : إذا كانت معادلتي منحنى التحول للدولتين أ و ب هي:

$ع_{أ} = أ_{س} .س + أ_{ص} . ص$ $ع_{ب} = ب_{س} .س + ب_{ص} . ص$

300= 2س + 6 ص   240 =3س + 2 ص

فالمطلوب:

أ- رسم منحنى التحول للدولة أ و ب.

ب- بيان قيم س ، ص عند بعض نقط الإنتاج الواقعة على منحنى التحول.

ج- بيان نقط الاستهلاك المتاحة أمام كل دولة في حالة الاقتصاد المغلق.

د- أوجد م ح $ت_{ص س}$ لكل من الدولتين، وبين ما إذا كان ثابتاً أم متغيراً، ولماذا؟

هـ- أوجد $س_س/ س_ص$ لكل من الدولتين، وبين العلاقة $س_س/ س_ص$ و م ح $ت_{ص س}$ بين في كل دولة.

و- وما هي السلعة التي تتمتع فيها الدولة أ (ب) في إنتاجها بميزة نسبية؟

ز- وما هي حدود معدل التبادل الدولي في هذه الحالة؟

ح- وإذا كان معدل التبادل الدولي هو $س_س/ س_ص$ =1، فما مقدار كسب الدولة أ والدولة ب؟

السؤال الخامس:

إذا علمت أن تكاليف إحلال س محل ص في الدولة أ والدولة ب ثابتة، وأن :

معدل التبادل الداخلي في الدولة أ هو: $(س_س/ س_ص)$أ = 2/1

معدل التبادل الداخلي في الدولة ب هو: $(س_س/ س_ص)$ب = 2

معدل التبادل الدولي التوازني هو: $(س_س/ س_ص)$أ = 2/1

فالمطلوب استكمال الجدول التالي:

الدولة	الإنتاج						الاستهلاك					
	قبل التخصص		بعد التخصص		التغير		قبل التجارة		بعد التجارة		الكسب	
	س	ص	س	ص	س	ص	س	ص	س	ص	س	ص
أ	40	40							60			
ب	40	80										
أ+ب												

* * * * * * *

الفصل الرابع*

توازن الاقتصاد الدولي

في حالة تزايد تكاليف الإحلال

4-1- مقدمة:

قدمنا في الفصل السابق مفهوم منحنى التحول ولكن في إطار نظرية القيمة القائمة على العمل وحده. وكما لاحظ جوتفريد هابرلر وآخرون، فإن منحنى التحول في ظل هذه النظرية يتضمن افتراضاً خاصاً عن تكاليف الإحلال وهو ثباتها، فإنتاج وحدة إضافية من س يتطلب التضحية بمقدار ثابت من ص بغض النظر عن حجم إنتاج س و ص. ولقد تجلى افتراض ثبات تكلفة الإحلال في تمثيل منحنى التحول بخط مستقيم وترتب على ذلك أن تخصصت كل دولة تخصصاً كاملا في إنتاج إحدى السلع، وهذا ليس بالأمر الشائع في عالم الواقع، فمعظم الدول تنتج محلياً جانباً كبيراً من السلع التي تستوردها. مصر مثلاً تنتج منسوجات قطنية وتستورد من الصين منسوجات قطنية، وأمريكا تنتج سيارات وتستورد من اليابان سيارات. لذلك نقوم في هذا الفصل باستبدال افتراض ثبات تكاليف الإحلال بالافتراض الأكثر واقعية وهو تزايد تكاليف الإحلال. ويعني هذا الافتراض، أنه كلما تزايد إنتاج سلعة معينة كلما زادت الكميات التي يجب التضحية بها من السلعة الأخرى.

وفى هذا الفصل سنركز على دراسة النقاط التالية:

---

* كتب هذا الفصل د.أحمد فتحي خليل الخضراوي

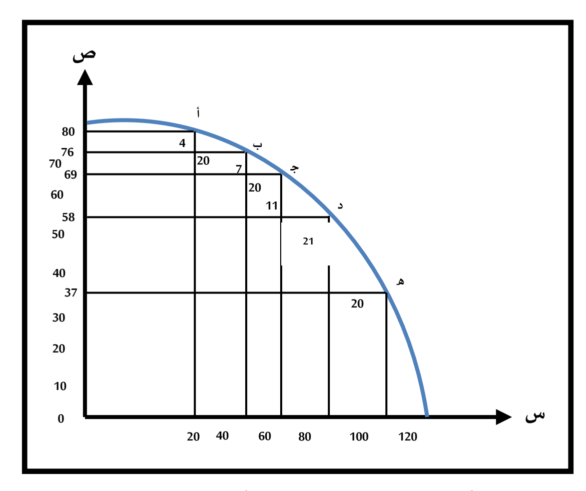
- منحني التحول المقعر.
- التوازن العام في الاقتصاد المغلق.
- التوازن العام في الاقتصاد المفتوح.
- الكسب الذي يحققه قيام التجارة.
- منحني الطلب المتبادل.
- التوازن الدولي.
- نماذج الأسئلة.

4-2 منحني التحول المقعر:

المعنى الاقتصادي لتكاليف الإحلال الثابتة أو منحنيات التحول المستقيمة، هو أن جميع عناصر الإنتاج على درجة واحدة من الكفاءة في جميع خطوط الإنتاج. وهذا ليس بالافتراض الواقعي. فحتي إذا كان العمل هو عنصر الإنتاج الوحيد، فيجب أن نتوقع أن يكون بعض العمال أكثر كفاءة في إنتاج س وبعضهم أكثر كفاءة في إنتاج ص. وإذا كانت هذه الحالة، فإن منحني التحول سوف يشبه المنحني الظاهر بالشكل (4-1) والذي يصور تكلفة إحلال متزايدة. ويمكن رؤية ذلك بتتبع ما يحدث لتكلفة إحلال س محل ص عندما نتحرك في اتجاه المحور الأفقي. فإذا كانت الدولة تنتج عند النقطة أ، أي تنتج 30 وحدة من س و 80 وحدة من ص ثم أرادت أن تزيد إنتاج س بمقدار 20 وحدة وجب عليها أن تضحي فقط بما قدره 4 وحدات من ص حتى تنتقل إلى النقطة ب على منحني التحول. وإذا أرادت عند ب زيادة إنتاج س مرة أخري بنفس المقدار (20 وحدة من س) لتكون عند جـ، وجب عليها التضحية بما قدره 7 وحدات من ص. وإذا أرادت أن تنتقل من جـ إلى د، وجب أن تضحي بما قدره 11 وحدة من ص للحصول على 20 وحدة إضافية من

س. ويتطلب الانتقال إلى هـ للحصول على 20 وحدة جديدة من س، التضحية بما قدره 21 وحدة من ص.

شكل (4-1): منحني التحول في حالة تزايد تكلفة الإحلال



من هذا يتضح أن مقدار التضحية أو تكلفة إحلال س محل تتزايد من 20/4 إلى 20/11 ثم 20/21.

وإذا كنا تحدثنا عن عنصر إنتاج واحد، وهو العمل، فإن قانون تزايد تكلفة الإحلال لا يعتد في الواقع بعدد عناصر الإنتاج المستخدمة. فإذا كان لدينا ثلاثة عناصر إنتاجية كالعمل والأرض ورأس المال على سبيل المثال، فلا يزال من المتوقع أن يكون بعضها أكثر كفاءة في إنتاج س عن إنتاج ص وحين يكون هذا هو الحال، فإن تكلفة إحلال الإنتاج المتزايد من سلعة معينة تتزايد، ويصبح منحني التحول مقعراً في اتجاه نقطة الأصل كما في الشكل رقم (1-4)[1].

[1] تتم عملية اشتقاق منحني التحول المقعر في ظل الافتراض بأن رصيد المجتمع من عناصر الإنتاج ثابت، وبأن عوائد الحجم ثابته فإذا تغير رصيد المجتمع و/ أو الفن

ولا يختلف التحليل في ظل تكاليف الإحلال المتزايدة عنه في ظل تكاليف الإحلال الثابتة، إلا أنه في ظل تكاليف الإحلال المتزايدة، يصبح التحليل أكثر واقعية، حيث تتجه الدول إلى التخصص غير الكامل وتتجه تكاليف الإحلال إلى التساوي بين الدولتين. وتجدر الإشارة إلى أنه في ظل تكاليف الإحلال الثابتة حيث يكون منحني التحول خطاً مستقيماً، يمكن التنبؤ بمعدل التبادل الداخلي من بيانات الإنتاج (أي من معاملات العمل) وحدها دون الحاجة إلى بيانات عن الطلب. ولكن في ظل تكاليف الإحلال المتزايدة يصعب عمل ذلك، إذ يتحتم للتنبؤ بمعدل التبادل الداخلي توافر معلومات كاملة عن جانب الطلب بالإضافة إلى بيانات الإنتاج.

4-3 التوازن العام في الاقتصاد المغلق:

يوضح الشكل رقم (4-2) الكيفية التي يتحقق بها التوازن العام في الاقتصاد المغلق عندما تكون تكاليف الإحلال متزايدة. ويمثل المنحني أ ب جـ د هـ المقعر في اتجاه نقطة الأصل منحني التحول الخاص بهذه الدولة في هذا الحالة. ويظهر بالشكل ثلاث منحنيات سواء استهلاكية هي I, II, III ويتحقق التوازن العام عند المقطة ب عندما يمس منحنى التحول أعلى منحنى استهلاكي (وهو II) ومن ثم ستقوم الدولة بإنتاج واستهلاك الكميات س* و ص* من السلعتين س و ص على التوالي. ويعبر الميل المطلق المشترك بين منحني التحول والمنحني II عند النقطة جـ، وهو في نفس الوقت ميل الخط المتقطع الذي يمس المنحنيين عند هذه النقطة، عن معدل التبادل الداخلي التوازني في الدولة أ. وبالتالي، فإنه عند نقطة التوازن العام قبل التجارة يتساوى معدل التبادل الداخلي مأ مع كل من المعدل الحدي للتحول أو تكلفة إحلال س

الانتاجي تغير موضوع وميل منحني التحول (نعني بعوائد الحجم الثابتة إنه إذا زادت جميع عناصر الإنتاج المستخدمة بنسبة معينة فإن الإنتاج يزيد بنفس النسبة).

محل ص في الإنتاج (الميل المطلق لمنحنى التحول عند نقطة التوازن)، والمعدل الحدي للإحلال في الاستهلاك (الميل المطلق لمنحني السواء الاستهلاكي II عند نقطة التوزان).

شكل (4–2): التوازن العام في الاقتصاد المغلق

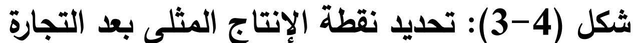
4–4 التوازن العام في الاقتصاد المفتوح

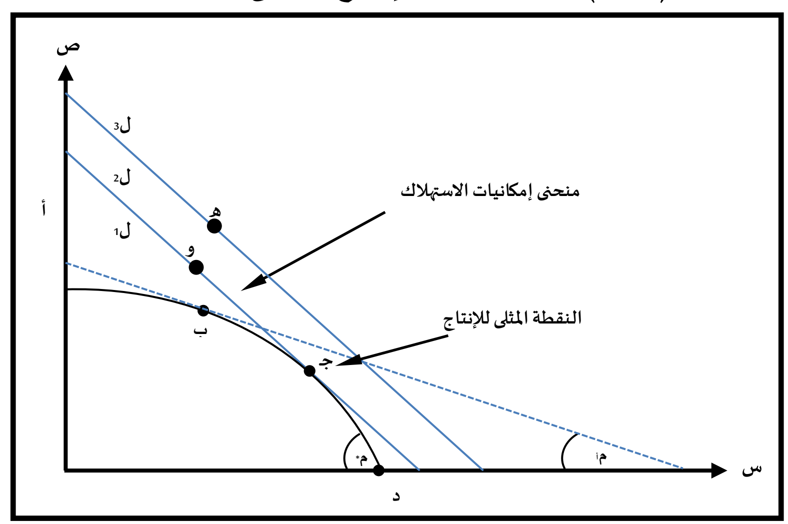
يقصد بالاقتصاد المفتوح ذلك الاقتصاد الذي له علاقات اقتصادية مع دول العالم الخارجي. ومثلما ذكرنا في الفصل السابق، فإن التوازن العام سوف يتحقق على مرحلتين:

1– في المرحلة الأولي، وعلي فرض أن معدل التبادل الدولي قد تحدد عند مستوي معين، وليكن م*، فإن الدولة أ سوف تختار أن تنتج عند نقطة معينة على منحني التحول، وهي النقطة التي يصل فيها الدخل القومي إلى أقصي قيمة ممكنة له.

2- وفـي المرحلـة الثانيـة، بعـد أن تتحـدد نقطـة الإنتـاج، تقـوم الدولـة أ بتحديـد نقطة الاستهلاك التي تحقق لها أكبر قدر من الإشباع والرفاهية.

ويوضح الشكل (4-3) عملية تحديد نقطة الإنتاج المثلي، حيث يمثل المنحني أ ب جـ د منحني التحول، بينما يمثل كل خط من الخطوط المستقيمة المتوازية ($ل_1$> $ل_2$> $ل_3$) والتي يساوي ميلها معدل التبادل الدولي م*، الكميات المختلفة من س و ص التـي تحقق نفس القدر من الدخل القومي إذا ما تم بيعها في السوق العالمية. ويتلخص هدف الاقتصاد في المرحلة الأولى كما قلنا، في تعظيم الدخل القومي ل في ضوء إمكانياته الإنتاجية والتي يصورها منحني التحول. ومن الشكل رقم (4-3) يتضح أن تعظيم الدخل القومي يتحقق عندما ينتج المجتمع عند النقطة جـ، أي عند النقطة التي يمس فيها منحني التحول أعلي خط دخل ممكن (وهو $ل_2$). إن الإنتاج عند أية نقطة أخري غير جـ إمّا أنه مستحيل (مثل هـ) لاحتياجه إلى موارد إنتاجية أكثر مما هو متاح في الدولة، وإمّا أنه غير كفء (مثل ب) لأنه يحقق دخلاً أقل من $ل_2$.


شكل (4-3): تحديد نقطة الإنتاج المثلى بعد التجارة



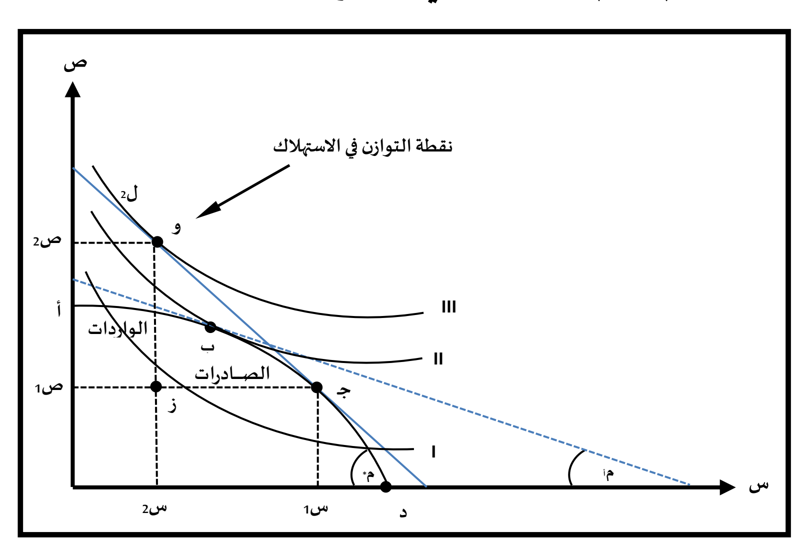
وكما قلنا سابقاً، فإن أعلى خط دخل ممكن يطلق عليه اسم منحني إمكانيات الاستهلاك، أي أنه إذا أنتج المجتمع عند جـ فبإمكانه أن يستهلك عند أية نقطة على منحنى إمكانيات الاستهلاك وهو في حالتنا هذه خط الدخل ل$_2$. وكما استنتجنا في الفصل السابق، فإن التجارة الدولية تساعد الدول على أن تستهلك خارج منحنى التحول على الرغم من أن هذه الدول لا تستطيع أن تنتج خارج هذا المنحنى. فكما يلاحظ من الشكل رقم (4–3) فإن خط الدخل ل$_2$ يقع كلية خارج منحنى التحول باستثناء النقطة جـ.

وطبقاً لهذا التحليل يمكن زيادة الدخل من ل$_1$ إلى ل$_2$ إذا غير المجتمع من نمط الإنتاج الذي تمثله النقطة ب بنمط الإنتاج الذى تمثله النقطة جـ. والسؤال الأن، هو كيف سيتحقق ذلك؟ إذا كانت الدولة أ تنتهج أسلوب التخطيط، فبإمكان وزارة التخطيط وضع خطة الإنتاج تبعاً لما يقضي به نمط الإنتاج عند النقطة جـ وإلزام أجهزة الإنتاج بتنفيذها على أن تقوم هي بعد ذلك بمتابعة التنفيذ. أمّا إذا كانت الدولة لا تؤمن بالتدخل في تسيير دفة الأمور الاقتصادية، ففي هذه الحالة سوف يتكفل سعي الأفراد أنفسهم وراء تحقيق أكبر دخل ممكن إن عاجلاً وإن أجلاً بتغيير نمط الإنتاج من ب إلى جـ باعتبار أن النقطة جـ هي النقطة الوحيدة الواقعة على منحني التحول التي تحقق أكبر دخل ممكن لأجهزة الإنتاج في الدولة. وباختصار، يمكن القول بأن الاقتصاد سوف ينتج عند النقطة التي يتساوى عندما الميل المطلق لمنحنى التحول مع معدل التبادل الدولي م*، ويصبح خط الدخل الذي يمس منحني التحول عند هذه النقطة هو منحنى إمكانيات الاستهلاك.

وعندما يتحدد منحنى إمكانيات الاستهلاك تبعاً لمعدل التبادل الدولي م*، فإن المرحلة الثانية من مراحل تحقيق التوازن العام في الاقتصاد المفتوح

تستلزم تحديد نقطة الاستهلاك المثلى. ويوضح الشكل رقم (4-4) الكيفية التي يتحقق بها ذلك.

شكل (4-4): النقط المثلي للإنتاج والاستهلاك بعد التجارة



ويجمع هذا الشكل بين الشكل رقم (4-2) الذي يصور التوازن العام في الاقتصاد المغلق والشكل رقم (4-3) الذي يصور تحديد نقطة الإنتاج المثلى في الاقتصاد المفتوح. ولتبسيط الشكل، فقد اكتفينا فقط بمنحني إمكانيات الاستهلاك ل$_2$. ومن هذا الشكل يتضح أن التوازن في الاستهلاك يتحقق عند النقطة و حيث يمس منحني امكانيات الاستهلاك أعلي منحني سواء استهلاكي ممكن ومن ثم فإن الدولة أ سوف تنتج عند النقطة جـ وتستهلك عند النقطة و ويعني ذلك أنها سوف تنتج الكميات س و ص من السلعتين س و ص على التوالي وإنها تستهلك الكميات س و ص من س و ص على التوالي وسوف يترتب على ذلك أن تقوم الدولية أ بتصدير جـ ز من س واستيراد و ز من ص.

4-5 الكسب الذي يحققه قيام التجارة:

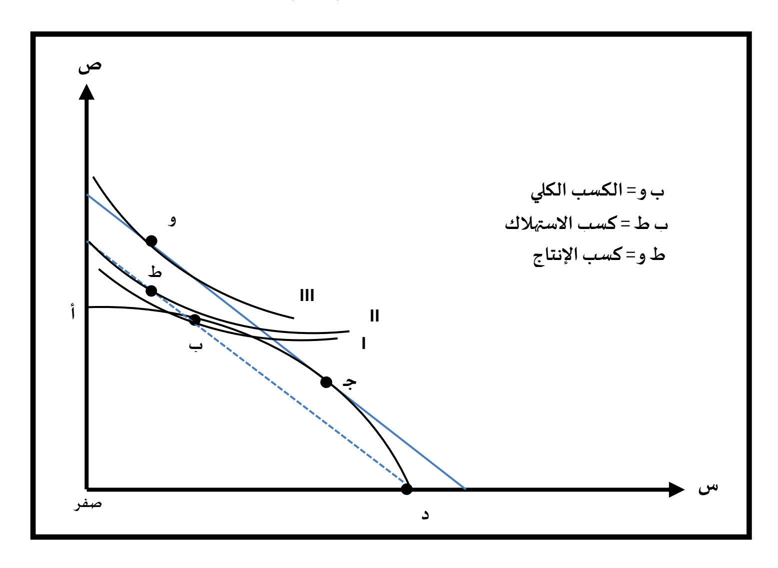
يمكن استخدام التحليل السابق لبيان طبيعة الكسب الذي يحققه قيام التجارة بين الدول. لقد اتضح لنا من الشكل رقم (4-4) أن التجارة الدولية الحرة تمكن الاقتصاد من الانتقال إلى منحنى سواء اجتماعي أعلى وبالتالي تحقق له قدراً أكبر من الاشباع والرفاهية. هذا ويمكن تقسيم الكسب الكلي الذي يتحقق بقيام التبادل الدولي والذي يتمثل في الانتقال من ب إلى و، إلى الجزئين التاليين:

1- كسب من التبادل الدولي (كسب الاستهلاك)، وهو يتحقق عندما تنتج الدولة في ظل الانفتاح الاقتصادي نفس الكميات التي كانت تنتجها في ظل الانغلاق الاقتصادي.
2- كسب من التخصص (كسب الإنتاج)، وهو يتحقق نتيجة لتغيير نمط الإنتاج استجابة للفروق التي توجد بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

ويصور الشكل رقم (4-5) تقسيم الكسب الكلي إلى كسب الاستهلاك وكسب الإنتاج، حيث يمثل المنحني أ ب جـ د منحنى التحول. يتحقق التوازن، قبل قيام التجارة، عند النقطة ب حيث يمس منحنى التحول أعلى منحنى سواء استهلاكي ممكن (وهو I). وعندما يفتح الباب أمام التبادل الدولي، تقوم الدولة بالإنتاج عند النقطة جـ بينما تستهلك عند النقطة و؛ حيث يمثل الخط المار بالنقطتين جـ و منحنى إمكانيات الاستهلاك في هذه الدولة. ومن الواضح أن فتح الباب للتبادل الدولي قد أدي إلى تحسن في الرفاهية الاجتماعية، إذ أدى إلى انتقال المجتمع من منحنى السواء الاستهلاكي I إلى منحنى السواء الاستهلاكي الأعلى III، هذا هو الكسب الكلي.



شكل (4–5): الكسب الكلي في الاستهلاك والإنتاج



ولتحديد كسب الاستهلاك، افترض أنه مع فتح الباب للتبادل الدولي ظلت الدولة تنتج عند النقطة ب؛ في هذه الحالة وعلي الرغم من عدم تغير نمط الإنتاج فلا يزال هناك فرصة لتحقيق كسب من قيام التبادل الدولي. فبتحرك نقطة الاستهلاك من ب إلى ط، ينتقل المجتمع من منحنى السواء الاستهلاكي I إلى المنحنى الأعلى II. وهذا هو كسب الاستهلاك أمّا كسب الإنتاج، فينشأ عن الانتقال من ط إلى و نتيجة لتغير نمط الإنتاج.

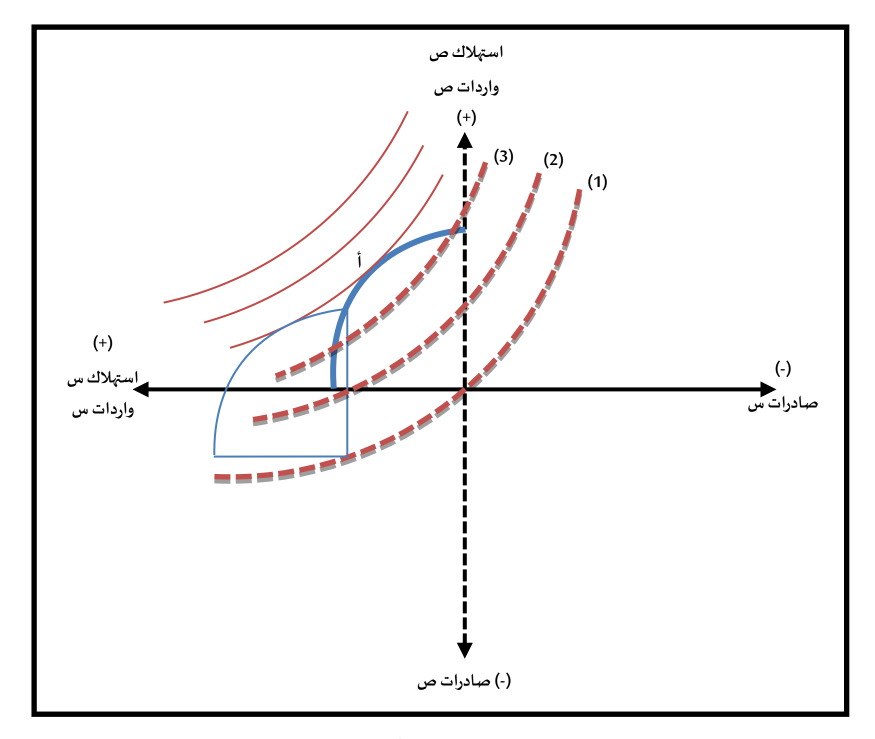
4–6 منحنى الطلب المتبادل:

افترضنا في القسم (4) أن معدل التبادل الدولي قد تحدد بطريقة ما وأصبح معلوما لنا. وبينا كيف يتحقق التوازن العام في اقتصاد مفتوح على فرض أن هذا المعدل معروف. ومن الفصل السابق اتضح لنا أن معدل التبادل الدولي يتحدد بتقاطع منحنيات الطلب المتبادل للدولتين المتعاملتين، فهل يمكن اشتقاق منحنى الطلب المتبادل في حالة تزايد تكاليف الإحلال بنفس الطريقة التي أتُبعت في حالة ثبات هذه التكاليف؟ تذكر أنه عندما كان منحنى التحول

ممثلاً بخط مستقيم كانت نقطة الإنتاج المثلى هي نفسها نقطة تقاطع منحنى التحول مع المحور الأفقي طالما كانت القيم المختلفة لمعدل التبادل الدولي أكبر من معدل التبادل الداخلي. أمّا إذا كانت القيم المختلفة لمعدل التبادل الدولي أقل من معدل التبادل الداخلي، فإن نقطة الإنتاج المثلى كانت هي نفسها تقاطع منحنى التحول مع المحور الرأسي. وكنتيجة لهذا التبسيط سهُل علينا اشتقاق منحنى الطلب المتبادل. ولكن عندما يصبح منحنى التحول مقعراً ويعكس تزايد تكاليف الإحلال، فإن نقطة الإنتاج المثلى سوف تتغير بتغير معدل التبادل الدولي ممّا يجعل عملية الاشتقاق صعبة. وفي أوائل الثلاثينات من هذا القرن حاول فاسيلي ليونيتيف (1933) وآبا ليرنر (1934) تقديم أسلوب هندسي يساعد على اشتقاق منحنى الطلب المتبادل. ولقد اكتمل هذا الاسلوب على يد جيمس ميد سنة 1952 والذي نقدمه في هذا الجزء.

يعتبر مفهوم منحنيات السواء التجارية the trade indifference curves العمود الفقري الذي يقوم عليه أسلوب ميد في اشتقاق منحنى الطلب المتبادل لدولة ما. ويشير منحنى السواء التجاري إلى التوليفات المختلفة من الصادرات والواردات التي تمكن الاقتصاد من الوصول إلى أعلى منحنى سواء استهلاكي ممكن. ويتوقف شكل خريطة السواء التجارية على خريطة السواء الاستهلاكية ومنحنى التحول كما يتضح من الشكل رقم (4–6).

شكل (4−6): اشتقاق منحنيات السواء التجاري



في هذا الشكل يقيس المحور الرأسي في اتجاه الشمال الكمية المستهلكة والمستوردة من ص. أمّا في اتجاه الجنوب، فيقيس الكمية المصدرة من ص. ويقيس المحور الأفقي في اتجاه اليمين الكمية المصدرة من س أمّا في اتجاه اليسار فيقيس الكمية المستهلكة والمستوردة من س. ويضم الشكل في ركنه الشمالي الغربي ثلاث منحنيات سواء استهلاكية هي I, II, III. بالإضافة إلى منحنى التحول المظلل.

وحيث أن منحنى التحول يمس أعلى منحنى سواء استهلاكي ممكن عند النقطة أ، فإن الدولة قبل فتح الباب للتبادل الدولي كانت تنتج وتستهلك عند النقطة أ. وتتمتع بمستوى الإشباع والرفاهية الذي يمثله منحنى السواء الاستهلاكي I.

والسؤال الآن، ما هي التوليفات المختلفة من الصادرات والواردات التي تمكن الدولة من الوصول إلى نفس منحنى السواء الاستهلاكي I ؟.

هذه التوليفات المختلفة من الصادرات والواردات يمثلها منحنى السواء التجاري رقم (1)، والذي أمكن اشتقاقه كالآتي. وإذا تخيلنا أن المنطقة المظللة (أي منحنى التحول) قد تم تحريكها إلى أعلى بحيث تظل ملامسة للمنحنى I وتظل قاعدتها موازية للمحور الأفقي، فإن ركن الزاوية القائمة في هذه المنطقة سوف يمر بجميع النقط المكونة لمنحنى السواء التجاري رقم (1).

وبصفة عامة، يمكن أن نشتق لكل منحنى سواء استهلاكي، منحنى سواء تجاري. فيوضع منحنى التحول المظلل في الشكل (4-6) إلى جوار منحنى السواء الاستهلاكي II، وبتحريكه عليه يمكن الحصول على منحنى السواء التجاري رقم (2) باعتباره مجموعة النقط التي مر بها ركن الزاوية القائمة لمنحنى التحول. ويلاحظ أن المنحنى رقم (2) يقع أعلى المنحنى رقم (1)، حيث أن المنحنى II يقع أعلى المنحنى I. وبالتالي، هناك منحنى سواء تجاري مقابل لكل منحنى سواء استهلاكي، له نفس الشكل والميل عند أية نقطة. وكلما كان منحنى السواء الاستهلاكي أعلى، كلما كان منحنى السواء التجاري الذي يقابله أعلى.

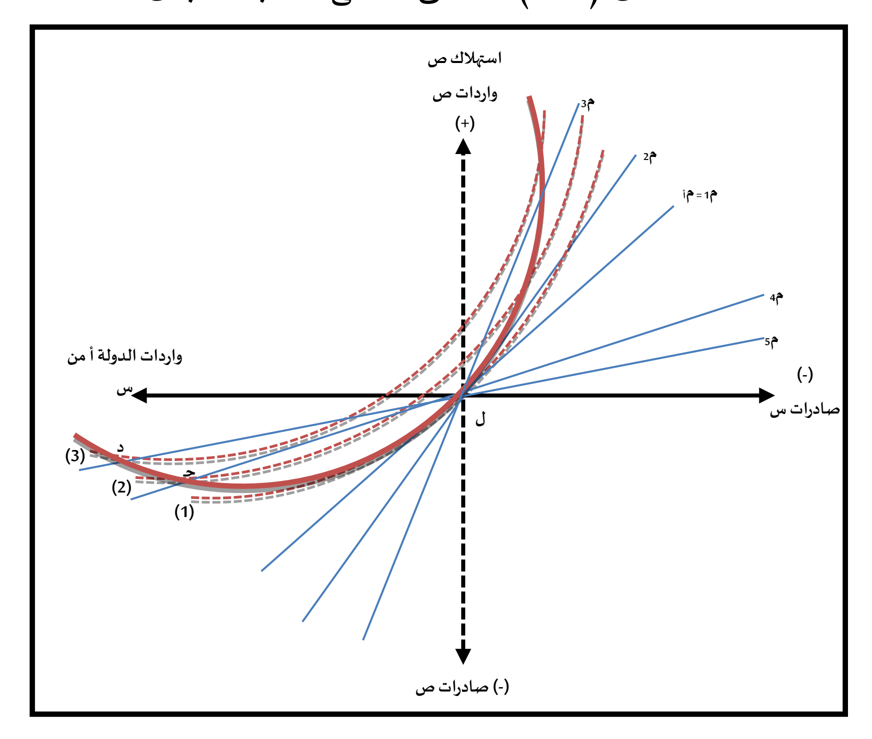
وتساعد منحنيات السواء التجاري، في اشتقاق منحنى الطلب المتبادل في حالة تزايد تكاليف الإحلال. ويتضح ذلك إذا علمنا أن منحنى الطلب المتبادل هو في حقيقته المنحنى المار بجميع النقط المثلى للتبادل الدولي. وتتحدد النقطة المثلى للتبادل الدولي Optimum trade point بالنقطة التي يمس عندها خط معدل التبادل الدولي أعلى منحنى سواء تجاري ممكن. وفي كل مرة يتغير فيها معدل التبادل الدولي، يتغير موضع النقطة المثلى للتبادل

الدولي. ويمثل الخط المار بهذه النقط منحنى الطلب المتبادل. ويوضح الشكل رقم (4–7) الكيفية التي يُشتق بها منحنى الطلب المتبادل.

إذا كان معدل التبادل الدولي مساوياً لمعدل التبادل الداخلي في الدولة أ ، أي $م_1 = م_{أ}$، فإن خط معدل التبادل الدولي $م_1$ سوف يمس منحنى السواء التجاري رقم (1) عند نقطة الأصل ل. ويعبر هذا الوضع عن الحالة التي لا ترغب فيها الدولة أ في المشاركة في التجارة الدولية. ومع تزايد سعر السلعة س في السوق العالمية، يتزايد معدل التبادل الدولي (تذكر أن $م = س_{س} / س_{ص}$ وبالتالي كلما ارتفاع $س_{س}$ ارتفع م).

ويبدأ خط معدل التبادل الدولي تبعاً لذلك في الاتجاه إلى أعلى مع الاحتفاظ بنقطة الارتكاز عند ل. كما يصور الخطين $م_2$ و $م_3$. وعندما يحدث ذلك تنتقل النقطة المثلى للتبادل الدولي من ل إلى أ إلى ب. والمنحنى الواصل بين النقط الثلاث هو الجزء الأول من منحنى الطلب المتبادل للدولة أ عندما يكون معدل التبادل الدولي مساويً أو أكبر من معدل التبادل الداخلي. ويتم اشتقاق الجزء الباقي منه بالسماح لمعدل التبادل الدولي بأن يكون أقل من معدل التبادل الداخلي في الدولة أ.

الشكل (4–7): اشتقاق منحنى الطلب المتبادل



وعندما يحدث ذلك، يبدأ خط معدل التبادل الدولي في اللف حو نقطة الأصل ل في اتجاه المحور الأفقي. وهذا هو ما حدث مع الخطين م4 و م5. في هذا الحالة تتحرك النقطة المثلى للتبادل الدولي من ل إلى جـ إلى د. والمنحنى الواصل بين هذه النقط الثلاث هو الجزء الثاني من منحنى الطلب المتبادل للدولة أ. وبالتالي، فإن منحنى الطلب المتبادل الكامل للدولة أ هو المنحنى د جـ ل أ ب.

ويتميز منحنى الطلب المتبادل الظاهر بالشكل (4–7) بالخاصيتين الهامتين الآتيتين:

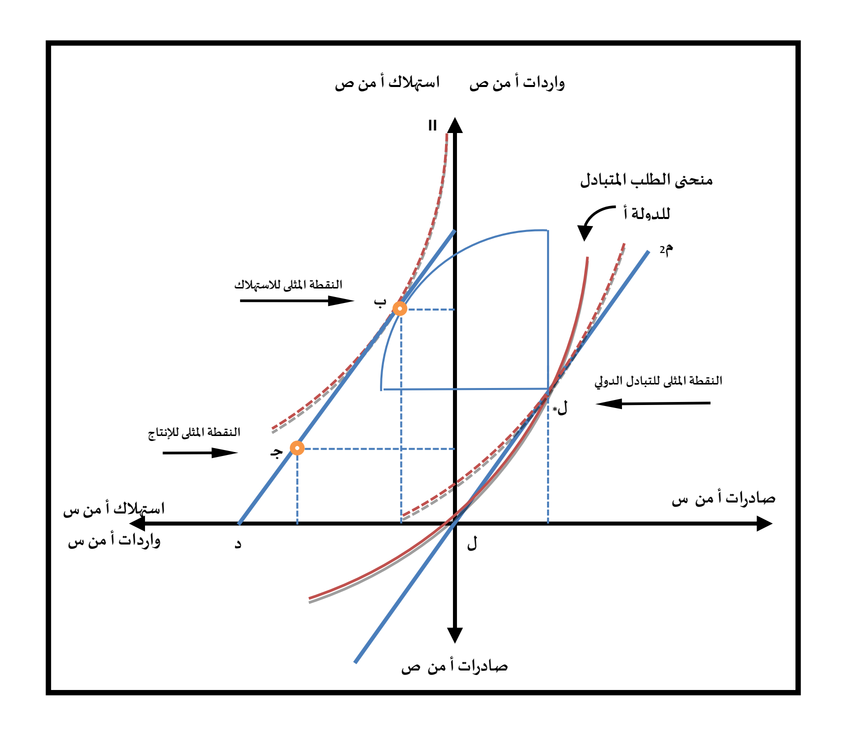
1– أنه يمر بنقطة الأصل، ويقع كليةً فوق وإلى يسار خط معدل التبادل الدولي م1 الذى يُفترض أنه يساوي معدل التبادل الداخلي في الدولة أ.

2- أن ميل منحنى الطلب المتبادل عند نقطة الأصل هو نفسه معدل التبادل الداخلي في الدولة أ.

والآن وبعد أن اشتققنا منحنى الطلب المتبادل، يمكننا أن نحدد النقط المثلى للتبادل الدولي والاستهلاك والإنتاج على فرض أننا نعلم معدل التبادل الدولي. فإن كان معدل التبادل الدولي يمثله ميل الخط $م_2$ الذى يتقاطع مع منحنى الطلب المتبادل عند النقطة ل كما يظهر من الشكل رقم (4-8)، وكان منحنى التحول موضوعاً بحيث يرتكز ركنه على النقطة ل، فإنه كما أوضحنا سيمر منحنى السواء التجاري رقم (2) خلال النقطة ل، بينما يمس منحنى التحول، منحنى السواء الاستهلاكي المقابل II عند النقطة المقابلة ب. ويكون الميل المشترك لكل من منحنى التحول ومنحنى السواء الاستهلاكي II عند النقطة ب مساوياً لميل منحنى السواء التجاري رقم (2) عند النقطة ل. ويعني ذلك، أن ميل خط معدل التبادل الدولي $م_2$ يساوي ميل منحنى إمكانيات الاستهلاك أ ب جـ د. وتمثل إحداثيات النقطة ل (إذا كانت ل هي نقطة الأصل) كميات س و ص التي ترغب الدولة أ في استهلاكها. أمّا إحداثيات النقطة جـ (إذا كانت ل هي نقطة الأصل فتمثل كميات س و ص التي ترغب الدولة أ في إنتاجها). (لاحظ أن النقطة ب وإن كانت تمثل كميات الاستهلاك المرغوب باعتبار ل هي نقطة الأصل، فإنها أيضاً تمثل كميات الإنتاج المرغوب فيها، ولكن باعتبار ل هي نقطة الأصل. ويعني هذا، أنه يمكن استخدام النقطة ب في تحديد كميات الاستهلاك وكميات الإنتاج المرغوب فيها، وهذا هو ما سنفعله فيما بعد).



شكل(4-8): النقط المثلي للإنتاج والاستهلاك والتبادل الدولي



4-7 التوازن الدولي:

وباتباع نفس الأسلوب، يمكن اشتقاق منحنى الطلب المتبادل للدولة الثانية. وبوضع أحد المنحنيين على الآخر بعد إدارته حول نقطة الأصل بمقدار 180°، يمكن بيان الكيفية التي يتحقق بها التوازن الدولي.

ويوضح الشكل رقم (4-9) الكيفية التي يتحدد بها التوازن الدولي، على فرض أن الجزء الخاص بالدولة ب هو الذى تمت إدارته حول نقطة الأصل ل. ويتحقق التوازن الدولي عند النقطة ي حيث تتقاطع منحنيات الطلب المتبادل الخاصة بالدولتين. وتصدر الدولة أ الكمية ل ك من س إلى الدولة ب، أمّا الدولة ب فتصدر ل ط من ص إلى الدولة أ. ويمثل ميل الخط ل ى معدل التبادل الدولي التوازني، وهو يساوي(ل ط/ل ك). وتستهلك الدولة أ عن

النقطة أ (ل ز من س، ز أ من ص)، وتستهلك الدولة ب عند النقطة جـ (ل هـ من ص، هـ جـ من س). وتُنتج الدولة أ الكمية ح ي من س والكمية ح أ من ص، بينما تنتج الدولة ب الكمية د ى من ص والكمية د جـ من س. وبذلك يكون الإنتاج الإجمالي للدولتين من س هو:

ح ى+ د جـ= و د + د جـ= و جـ

أمّا الإنتاج الإجمالي للدولتين من ص فهو:

حـ أ + د ى= حـ أ + و حـ= و أ

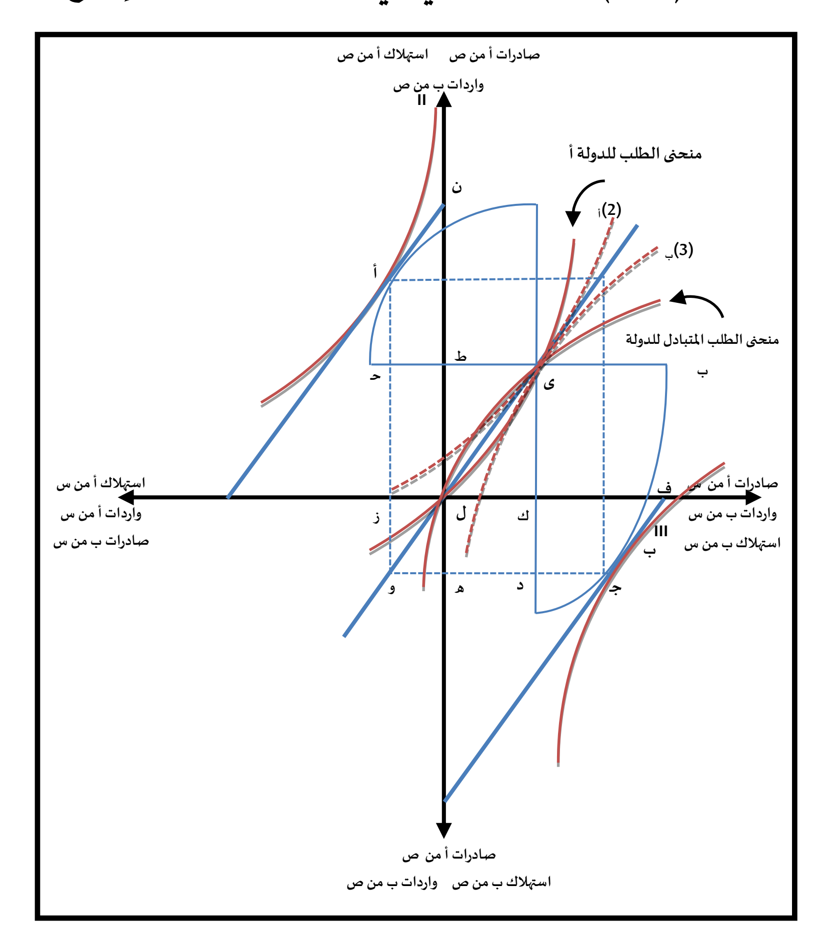
أي أن أضلاع المستطيل و أ ب جـ تقيس الإنتاج الإجمالي للدولتين من س و س؛ ولكن أضلاع هذا المستطيل نفسه تقيس الاستهلاك الإجمالي للدولتين من س و ص، حيث أن الاستهلاك الإجمالي للدولتين من س هو:

ل ز + هـ جـ= و هـ + هـ جـ= و جـ

أما الاستهلاك الإجمالي للدولتين من ص فهو:

ز أ + ل هـ= ز أ + ز و= و أ

شكل (4-9) التوازن الدولي في حالة تزايد تكاليف الإنتاج



لذلك يمكن القول أن المستطيل و أ ب جـ يمثل صندوق إنتاج a production box. فإحداثيات النقطة ى بالنسبة للركن أ، توضح إنتاج الدولة أ من س و ص، بينما إحداثيات النقطة ى بالنسبة للركن جـ توضح إنتاج الدولة ب من س و ص. هذا بالإضافة إلى أن إحداثيات النقطة ل بالنسبة للركن أ (جـ) توضح استهلاك الدولة أ (ب) من س و ص. أمّا إحداثيات النقطة ل بالنسبة للركن ى (أو العكس) فتوضح صادرات الدولة أ من س ووارداتها من ص. ويلاحظ أن خط معدل التبادل الدولي ل ى يمس منحنى السواء التجاري للدولة أ (الذى نفترض أنه المنحنى رقم 2) ومنحنى السواء

التجاري للدولة ب (الذى نفترض أنه المنحنى رقم 3) عند النقطة ى. كمّا يلاحظ أيضاً أن منحنى إمكانيات الاستهلاك في الدولة أ، وهو م أ ن، يمس منحنى السواء الاستهلاكي للدولة أ (الذى نفترض أنه منحنى II)، وأن منحنى إمكانيات الاستهلاك في الدولة ب، وهو ف جـ ق يمس منحنى السواء الاستهلاكي للدولة ب (الذى نفترض أنه المنحنى III). وبذا يمكن القول أنه قد تم تحقيق جميع شروط التوازن.

هذا ويمكن استخدام الشكل رقم (4–9) لبيان أن معدل التبادل الدولي يجب أن يقع بين معدلات التبادل الداخلية، في الدولتين ولكننا سنترك ذلك لذكاء القارئ.

4–8 : نماذج الأسئلة

السؤال الأول: أسئلة الاختيار المتعدد :

1 . لا تعتمد الدولة بصورة كاملة على الواردات من الخارج في استهلاك السلعة التي لا تتمتع فيها بميزة نسبية عندما :

أ – تمر بظروف تزايد النفقات النسبية. ب– تظل الأذواق ثابتة بعد التجارة.
ج – تمر بظروف ثبات النفقات النسبية. د – لا شيء مما سبق.

2 . يتحدد معدل التبادل الداخلي بين السلعتين في حالة تزايد النفقات النسبية وفقاً لظروف :

أ – العرض فقط. ب – الطلب فقط.
ج – الطلب والعرض معاً. د – كل ما سبق. هـ – لا شيء مما سبق.

3 . بمقارنة شرط توازن الإنتاج والاستهلاك بعد قيام التجارة الدولية في حالة تزايد النفقات النسبية بحالة ثبات النفقات النسبية نجد أنه :

أ – يتغير. ب – لن يتغير.

ج – يختلف تماماً. د – لا شيء مما سبق .

4 . تستمر الدولة في إنتاج السلعة التي لا تتمتع فيها بميزة نسبية حتى بعد قيام التجارة عندما تمر بظروف :

أ – تناقص تكلفة الفرصة البديلة . ب – ثبات تكلفة الفرصة البديلة .

ج– تزايد تكلفة الفرصة البديلة . د – كل ما سبق .

5 . يعرف معدل التحول الحدي على أنه :

أ – المعدل الذي يقيس التغير في الكمية المنتجة من أحد السلعتين مقابل خفض إنتاج السلعة الأخرى بوحدة واحدة .

ب – التغير في إنتاج إحدى السلعتين نتيجة تحول عناصر الإنتاج الموظفة في إنتاج الوحدة الأخيرة من السلعة الأخرى إليها .

ج– ميل منحنى إمكانيات الإنتاج. د– كل ما سبق. هـ– لا شيء مما سبق.

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ:

1– في ظل تزايد تكلفة الفرصة البديلة تتحدد الأسعار النسبية للسلع وفقاً لظروف العرض فقط .

2– إذا كان منحنى إمكانيات الإنتاج محدب من الخارج ومقعر من نقطة الأصل فإن الدولة لا يمكن أن تتخصص بصورة كاملة بعد قيام التجارة.

3– تنعدم فرص قيام التجارة بين الدول إذا كانت تمر بظروف تزايد النفقات النسبية.

4– تتحدد نقطة الإنتاج بعد التجارة في ظل تزايد النفقات النسبية عندما يمس منحنى إمكانيات الإنتاج أدنى منحنى سواء ممكن.

5- تميل الدولة إلى التخصص غير الكامل بعد التجارة وفقاً للمزايا النسبية عندما يكون المعدل الحدي للتحول متزايد.

السؤال الثالث:

لماذا يختلف منحنى التحول للدولة أ عن منحنى التحول للدولة ب؟

السؤال الرابع :

أ- ما هي العوامل التي تحدد معدل التبادل الداخلي؟

ب- وما هي الظروف التي يصبح فيها معدل التبادل الداخلي هو نفسه معدل التبادل الدولي بعد فتح الباب أمام التبادل التجاري، وما هي النتيجة المترتبة على ذلك؟

جـ- في التجارة الدولية "من المهم أن تكون غير مهم" ما معنى ذلك؟

د- ما المقصود بمعدل التبادل الدولي، وما هي القوى التي تؤثر في تحديده؟

السؤال الخامس:

أ- ما هي العوامل التي تحدد شكل منحنى الطلب المتبادل لدولة ما؟

ب- وما الذي يوضحه هذا المنحنى؟

جـ- كمنحنى طلب، هل يختلف هذا المنحنى عن منحنى الطلب العادي؟

* * * * *

الفصل الخامس*

النظرية الحديثة في التجارة الدولية

نظرية هكشر– أولين

5-1: مقدمة:

تعد نظرية هكشر– أولين امتداداً لنظرية النفقات النسبية – ذلك لأن نظرية النفقات النسبية فسرت سبب قيام التجارة الدولية وأرجعت ذلك إلى اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع. أما نظرية هكشر– أولين فإنها توضح تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية للسلع المختلفة، وهذا يعني أن نظرية هكشر– أولين بدأت من حيث انتهت إليه نظرية النفقات النسبية، ولذلك تعتبر نظرية هكشر– أولين نظرية مكملة لنظرية النفقات النسبية وليست بديلة لها.

---

* **كتب هذا الفصل أ.د السيد محمد أحمد السريتي**

لقد تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل على المراجع التالية:

- د.عبد الرحمن يسري أحمد ، د. السيد محمد السريتي: **الاقتصاديات الدولية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2007، الفصل الثالث.
- د. السيد محمد السريتي: **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، 2009، الفصل الثالث.
- د. محمود يونس : **اقتصاديات دولية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2003، الفصل الثالث.
- Salvatore D, **International Economics**, 5th edition, Prentice Hall International, Inc., New York, 1995 .ch.3.
- Kindleberger .C& Lindert. P., **International Economics**, 6th edition, Irwin, Illinois, 1978 .ch. 3.

وقد جاءت نظرية هكشر– أولين على مرحلتين هما: **الأولى** مساهمة هكشر في تفسيره أسباب اختلاف النفقات النسبية كأساس لقيام التجارة الدولية . **أما المرحلة الثانية:** تتمثل في مساهمة أولين في تفسيره أسباب اختلاف الأسعار النسبية كأساس لقيام التجارة الدولية. وفى هذا الفصل سنركز على دراسة النقاط التالية:

- مساهمة هكشر.
- مساهمة أولين .
- نموذج هكشر – أولين بيانياً.
- الانتقادات الموجهة لنظرية هكشر– أولين.
- نماذج الأسئلة .

5– 2: مساهمة هكشر :

فقد أرجع هكشر أسباب اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلعة من دولة إلى أخرى إلى ما يلي :

1 – **اختلاف درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة:** نظراً لأن عناصر الإنتاج لا تتوافر بنفس الدرجة في جميع الدول، فيترتب على ذلك تفاوت درجة توافر عناصر الإنتاج بين الدول، الأمر الذي يسبب اختلاف أسعار هذه العناصر من دولة إلى أخرى، ويتسبب ذلك في اختلاف تكاليف الإنتاج النسبية من دولة إلى أخرى. وتقاس درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعنصر إنتاجي ما بالمعادلة التالية:

$$\text{الوفرة أو الندرة النسبية لعنصر الإنتاج} = \frac{\text{عرض هذا العنصر}}{\text{عرض عناصر الإنتاج الأخرى}}$$

فيقال مثلا أن عنصر إنتاجي ما فيه وفرة نسبية – إذا توافر لدى البلد بدرجة أكبر من درجة توافر عناصر الإنتاج الأخرى – وبناء على ذلك يقرر هكشر ما يلي :

أ – معدلات الأجور منخفضة نسبيا في البلاد التي بها وفرة نسبية في عنصر العمل.

ب – أسعار الفائدة منخفضة نسبيا في البلاد التي بها وفرة نسبية في عنصر رأس المال.

ج – معدلات الريع منخفضة نسبيا في البلاد التي بها وفرة نسبية في عنصر الأرض.

2 – **اختلاف طرق إنتاج السلع المختلفة:** بمعنى أن إنتاج السلع المختلفة يحتاج إلى كميات مختلفة من عناصر الإنتاج. ويقصد بدالة الإنتاج الطريقة الفنية التي يتم بها إنتاج سلعة معنية اعتماداً علي استخدام كميات مختلفة من عناصر الإنتاج؛ ولذا توضح دالة الإنتاج **العلاقة بين حجم الإنتاج كمتغير تابع والكميات المستخدمة من عوامل الإنتاج كمتغيرات مستقلة.** أي أن س =(**ص**1 + **ص**2 + **ص**3 + **ص**4) حيث تشير (س) إلي حجم الإنتاج، (**ص**1 + **ص**2 + **ص**3 + **ص**4) الكميات المستخدمة من عناصر الإنتاج العمل ورأس المال والأرض والتنظيم علي التوالي.

وبناء على ذلك يقرر هكشر أن كل سلعة يتم إنتاجها بطريقة إنتاجية تختلف عن السلعة الأخرى، بالتالي فإنه يقرر ما يلي:

أ – أن بعض السلع يحتاج إنتاجها إلى كميات أكبر من العمل وكميات أقل من رأس المال، تسمى سلع كثيفة العمل مثل المنسوجات.

ب- أن بعض السلع يحتاج إنتاجها إلى كميات أكبر من رأس المال وكميات أقل من العمل، تسمى سلع كثيفة رأس المال مثل الآلات.

ج- أن بعض السلع يحتاج إنتاجها إلى كميات أكبر من عنصر الأرض بالمقارنة بكميات العناصر الإنتاجية، تسمى سلع كثيفة الأرض مثل السلع الزراعية كالقمح.

وبناء علي ما سبق يقرر هكشر ما يلي:

1- أن الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل، نظراً لوجود انخفاض نسبي لديها في الأجور عن الدول الأخرى، ستتمكن من إنتاج سلع كثيفة العمل بتكلفة نسبية أقل مثل سلع الصناعات الخفيفة كالمنسوجات والأحذية.

2- أن الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال، نظراً لوجود انخفاض نسبي لديها في معدلات الفوائد عن الدول الأخرى، ستتمكن من إنتاج سلع كثيفة رأس المال بتكلفة نسبية أقل مثل سلع الصناعات الثقيلة كالسيارات والآلات.

3- أن الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر الأرض ، نظراً لوجود انخفاض نسبي لديها في الريع عن الدول الأخرى، ستتمكن من إنتاج سلع كثيفة الأرض بتكلفة نسبية أقل مثل سلع السلع الزراعية كالقمح والبن.

4- عندما تقوم التجارة الدولية ستتكون صادرات كل دولة من السلع التي يحتاج إنتاجها إلى عناصر الإنتاج المتوافرة فيها، حيث تكون أسعار هذه العناصر منخفضة نسبيا في هذه الدولة، ومن ثم تستطيع إنتاج هذه السلع بتكلفة نسبية أقل.

5- ستكون واردات كل دولة من السلع التي يحتاج إنتاجها إلى عناصر إنتاج ليست متوافرة لديها أو تعانى فيها من ندرة نسبية بالمقارنة بغيره من الدول.

5-3: مساهمة أولين :

رأي أولين أن قيام التجارة الدولية يجب أن يفسر بالاختلافات في الأسعار النسبية بدلا من النفقات النسبية - فالأسعار تعكس ظروف الطلب والعرض وتتمثل مساهمة أولين في أن:

1 - أولين عدل من افتراض هكشر الثاني - فرأى اختلاف طرق إنتاج السلع المختلفة أمر بديهي - وإنما يتطلب الأمر النص على ضرورة تماثل دالة إنتاج السلعة الواحدة في جميع الدول، وهذا الشرط هام جدا لأن الاختلاف في درجة توافر عناصر الإنتاج لا يصلح كسبب نفسر به اختلاف النفقات النسبية إذا تحقق الشرط الخاص بضرورة تماثل دالة إنتاج السلعة الواحدة في أي مكان من العالم. ويقصد بتماثل إنتاج سلعة ما: أن إنتاج هذه السلعة يحتاج إلى كميات ثابتة من عناصر الإنتاج لا تختلف من بلد إلى آخر.

2 - كما يرى أولين ضرورة أخذ ظروف الطلب في الاعتبار، ذلك لأن الأسعار النسبية لا تتحدد فقط بظروف العرض وإنما أيضا بظروف الطلب، ويتحدد الطلب على سلعة ما بما يلي:

أ - أذواق المستهلكين.

ب - دخول المستهلكين.

يقرر أولين أن أذواق المستهلكين تؤثر في الأسعار النسبية للسلع بنفس الدرجة التي تؤثر بها الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج "**كيف؟**". فإذا

افترضنا أن بلد ما تتمتع بوفرة نسبية في عنصر رأس المال فإن هذا البلد سوف يقوم بإنتاج السلعة كثيفة رأس المال بتكلفة منخفضة نسبيا طبقا لتقدير هكشر، ولكن إذا إفترضنا أن أذواق المستهلكين في هذا البلد تميل إلى تفضيل السلعة كثيفة رأس المال أكثر من غيرها فسوف يزداد الطلب على هذه السلعة ومن ثم يرتفع سعرها النسبي، فأذواق المستهلكين قد تقلل وربما تلغى الميزة النسبية المترتبة على الوفرة النسبية لعنصر إنتاجي ما، فالوفرة النسبية لعنصر العمل مثلا تعنى انخفاض سعر العمل النسبي ولكن زيادة الطلب على هذا العنصر يؤدى إلى ارتفاع سعره النسبي، ويتحدد الطلب في جزء منه بأذواق المستهلكين.

5-4: نموذج هكشر- أولين بيانياً :

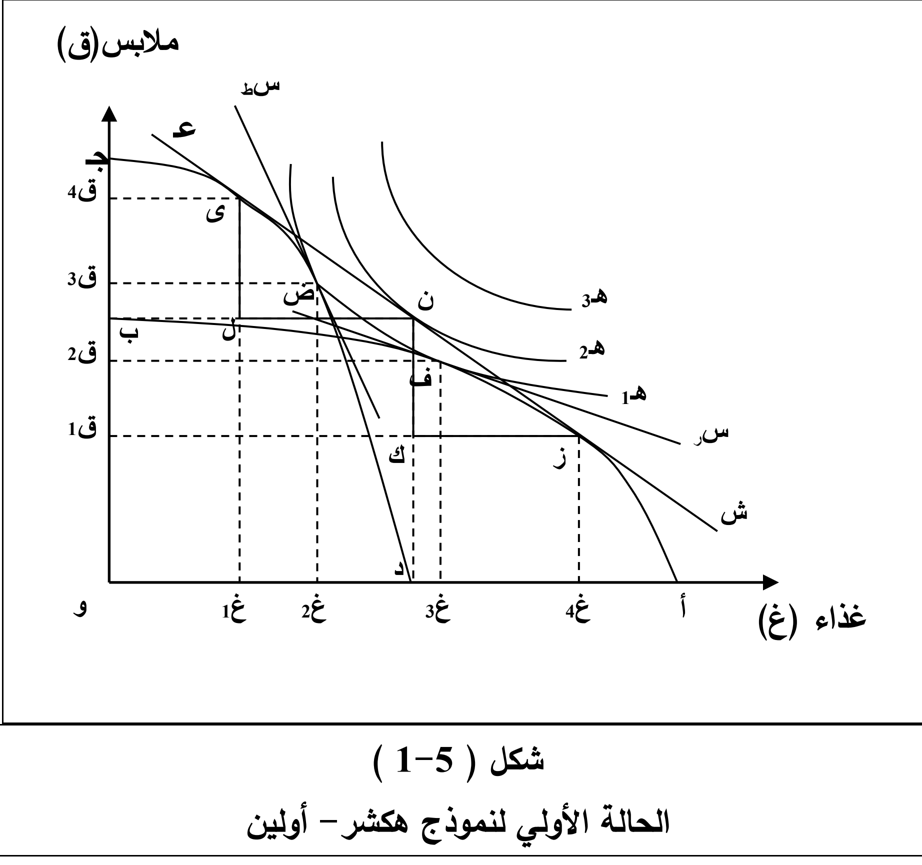
يستخدم نموذج هكشر . أولين في تفسير قيام التجارة الدولية بين الدول المختلفة، وفي ظروف مختلفة كأسباب لقيام التجارة الدولية . وفقاً لنموذج هكشر . أولين يتم التمييز بين أربعة حالات هي :

الحالة الأولي : لنموذج هكشر- أولين :

افتراضاتها :

1. تزايد تكلفة الفرصة البديلة.
2. اختلاف إمكانيات الإنتاج في البلدين .
3. تماثل أذواق المستهلكين في الدولتين.

وفي هذه الحالة بالرغم من التماثل التام في أذواق المستهلكين في الدولتين إلا أنه تقوم بينها تجارة دولية بسبب اختلاف إمكانيات الإنتاج بين الدولتين، كما يتضح ذلك من شكل (5-1).



شكل (5–1)

الحالة الأولي لنموذج هكشر– أولين

ويلاحظ من شكل (5–1) أننا افترضنا وجود دولتين هما مصر وايطاليا، وسلعتين هما الغذاء والملابس. وأن منحنى إمكانية الإنتاج بالنسبة لمصر هو المنحني (أ ب) ويلاحظ أنه مقعر تجاه نقطة الأصل، والأمر الذي يعكس حالة تزايد النفقات النسبية. ومنحنى إمكانية الإنتاج بالنسبة لايطاليا هو المنحنى (جـ د). ويتضح من الرسم أن إمكانيات مصر لإنتاج الغذاء ونرمز له (غ) أكبر نسبياً من إمكانياتها لإنتاج الملابس الجاهزة (ق) بينما العكس بالنسبة لإيطاليا. وهذا يعني أن لدى مصر ميزة نسبية في الغذاء، بينما لدى ايطاليا ميزة نسبية في الملابس.

قبل قيام التجارة: يتحدد مستوى التوازن للإنتاج وللاستهلاك بالنقطة (ف) في مصر وبالنقطة ص في إيطاليا، وتحددت النقطة "ف" بتماس منحنى إمكانيات

الإنتاج أ ب مع أعلى منحنى سواء ممكن وهو "هـ" ، وتحددت نقطة التوازن للاستهلاك والإنتاج في إيطاليا عند النقطة "ص" بنفس الأسلوب.

بعد قيام التجارة: تتخصص مصر في إنتاج وتصدير الغذاء بينما تتخصص إيطاليا في إنتاج وتصدير الملابس الجاهزة, ولكن التخصص لن يكون كاملاً بسبب ظروف النفقات المتزايدة. الخط المستقيم (ش عـ) يمثل معدل التبادل الدولي الذي يحقق مكاسب من التجارة لكل من مصر وإيطاليا، وتم رسم الخط (ش عـ) يتماس مع (أ ب) الذي يمثل منحنى إمكانيات الإنتاج في مصر (عند النقطة ز)، ومع (جـ د) الذي يمثل منحنى إمكانيات الإنتاج في إيطاليا (عند النقطة ى) ونقطة توازن الإنتاج لمصر (ز) تحدد الكميات التي تنتج من الغذاء والملابس الجاهزة بعد قيام التجارة ، وبنفس الطريقة النقطة (ى) لإيطاليا. وأن الخط (ش ع) يتماس مع أعلى منحنى سواء ممكن عند النقطة (ن). وحيث أن الأذواق متماثلة في مصر وإيطاليا فإن النقطة التوازنية (ن) سوف تحدد استهلاك كل من مصر وإيطاليا من الغذاء والملابس الجاهزة وتبعاً لذلك فإن استهلاك مصر وإيطاليا من الغذاء هو (و د) والاستهلاك من الملابس الجاهزة هو (و ب).

وبناءً على ما سبق، فإن مصر بعد قيام التجارة الدولية سوف تقوم بالتوسع في إنتاج الغذاء مقابل خفض إنتاج الملابس الجاهزة. بينما أن إيطاليا بعد قيام التجارة سوف تقلل من إنتاج الغذاء بعد قيام التجارة إلى غ$_1$ بدلاً من غ$_2$ قبلها. وتكون صادرات مصر من الغذاء غ$_4$ د = غ$_1$ د وهي واردات إيطاليا من الغذاء وأن واردات مصر من الملابس الجاهزة ق$_1$ ب = ق$_4$ ب صادرات إيطاليا من الملابس الجاهزة.

المكسب من التجارة الدولية : حققت كل من مصر وإيطاليا مكسباً من التجارة يتمثل بيانياً في انتقال الاستهلاك في كل منهما إلى منحنى سواء أعلى وهو

($هـ_2$) بدلاً من منحنى السواء ($هـ_1$) ، وهو الأمر الذي يعني زيادة الرفاهية الاقتصادية .

الحالة الثانية نموذج هكشر – أولين :

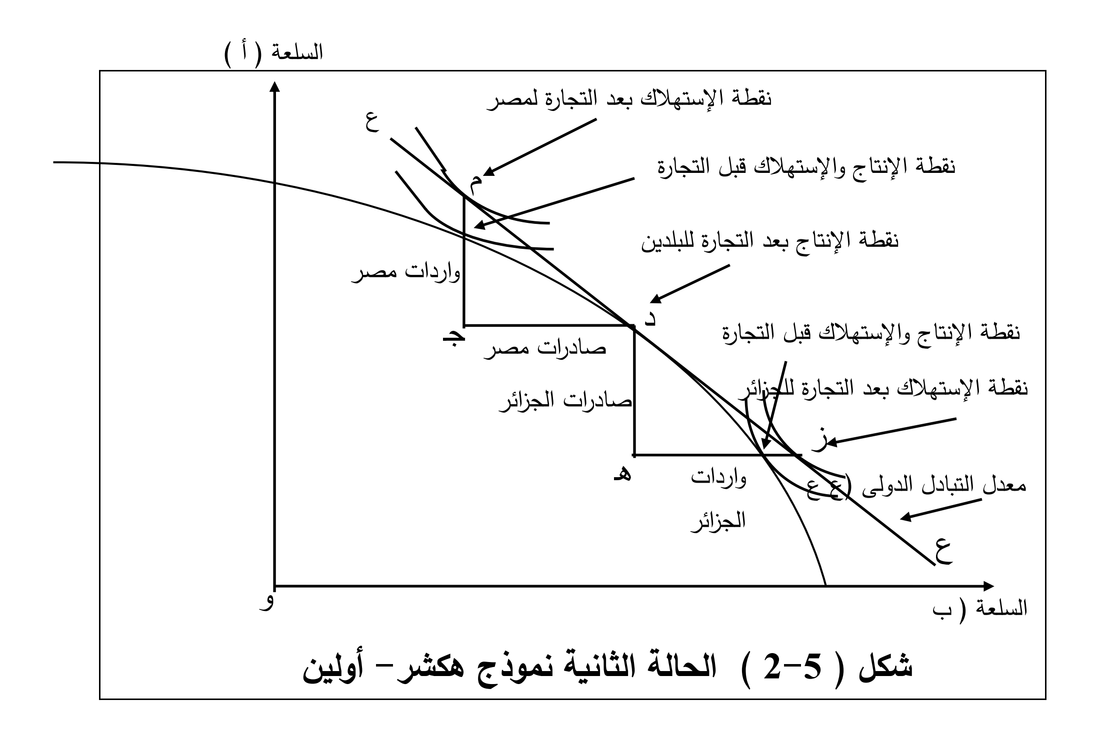
افتراضاتها :

1 . تزايد تكلفة الفرصة البديلة.

2 . تماثل إمكانيات الإنتاج في البلدين .

3 . اختلاف أذواق المستهلكين في الدولتين.

وفي هذه الحالة بالرغم من التماثل التام في إمكانيات الإنتاج بين البلدين إلا أنه تقوم بينها تجارة دولية بسبب اختلاف أذواق المستهلكين في الدولتين، كما يتضح ذلك من شكل (5–2).



شكل (5–2) الحالة الثانية نموذج هكشر – أولين

ويلاحظ من شكل (5−2) أننا افترضنا وجود دولتين هما مصر والجزائر، وسلعتين هما (أ)، (ب). وأن منحنى إمكانية الإنتاج واحد في الدولتين، لذلك يؤدي اختلاف أذواق المستهلكين إلي اختلاف الأسعار النسبية. وحيث يفضل المستهلكون في مصر السلعة (أ) عن (ب) يزداد طلبهم على (أ) ويرتفع سعرها النسبي، وينخفض طلبهم على (ب) فينخفض سعرها النسبي، وبالتالي يصبح لمصر ميزة نسبية في إنتاج (ب) والعكس في الجزائر التي سيصبح لها ميزة نسبية في إنتاج (أ). فإذا قامت التجارة فإن معدل التبادل الدولي (ع ع) يمس منحنى إمكانية الإنتاج في كلٍ من البلدين عند (د) التي تصبح نقطة الإنتاج بعد التجارة. بينما يمس منحنى السواء في مصر عند (م) التي تصبح نقطة الاستهلاك بعد التجارة، ويمس منحنى السواء في الجزائر عند (ز) التي تصبح نقطة الاستهلاك بعد التجارة.

المكسب من التجارة : الانتقال إلى منحنيات سواء أعلى في البلدين.

صادرات مصر من السلعة (ب) = (د ج) = واردات الجزائر منها (ز هـ)، بينما صادرات الجزائر من السلعة (أ) = (د ه) = واردات مصر منها (م ج).

الحالة الثالثة : نموذج هكشر− أولين :

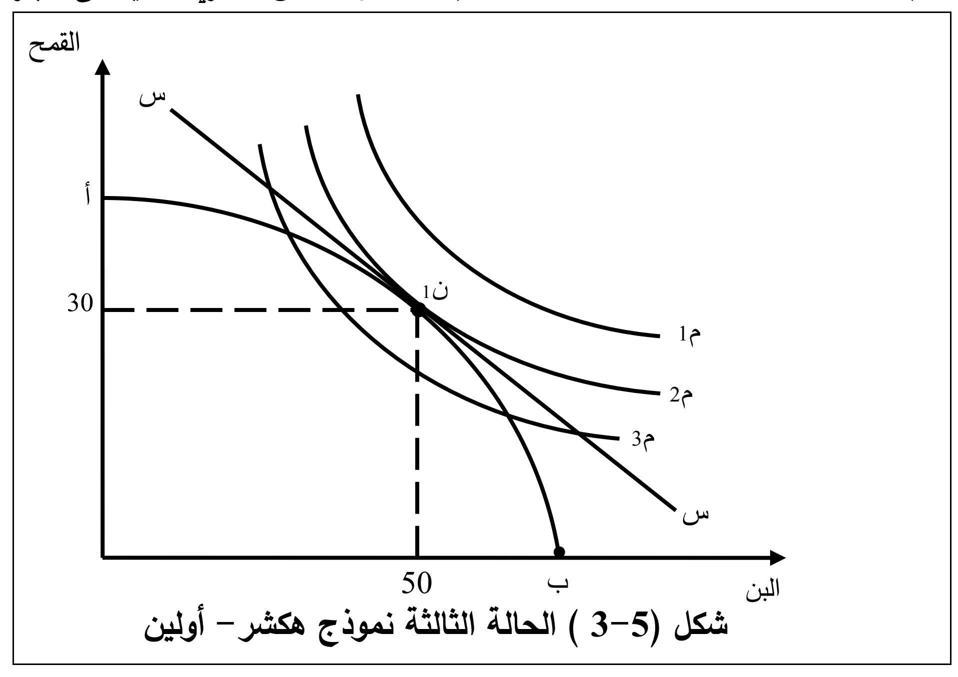
افتراضاتها :

1 . تزايد تكلفة الفرصة البديلة.

2 . تماثل إمكانيات الإنتاج في البلدين .

3 . تماثل أذواق المستهلكين في الدولتين.

وفي هذه الحالة لن تقوم بين الدولتين تجارة دولية، نظراً للتماثل التام بين الدولتين في إمكانيات الإنتاج والأذواق، كما يتضح ذلك من شكل (5−3).



شكل (5–3) الحالة الثالثة نموذج هكشر– أولين

يلاحظ من شكل (5–3) أن كلاً من الدولتين ينتج نفس الكميات من السلعتين نظراً لتماثل إمكانيات الإنتاج في البلدين لأن منحني إمكانية الإنتاج واحد للدولتين، كما يقوم كل منهما باستهلاك نفس الكميات المنتجة لتماثل أذواق المستهلكين في الدولتين. ولذلك لا تقوم بين البلدين تجارة دولية.

الحالة الرابعة : نموذج هكشر– أولين :

افتراضاتها :

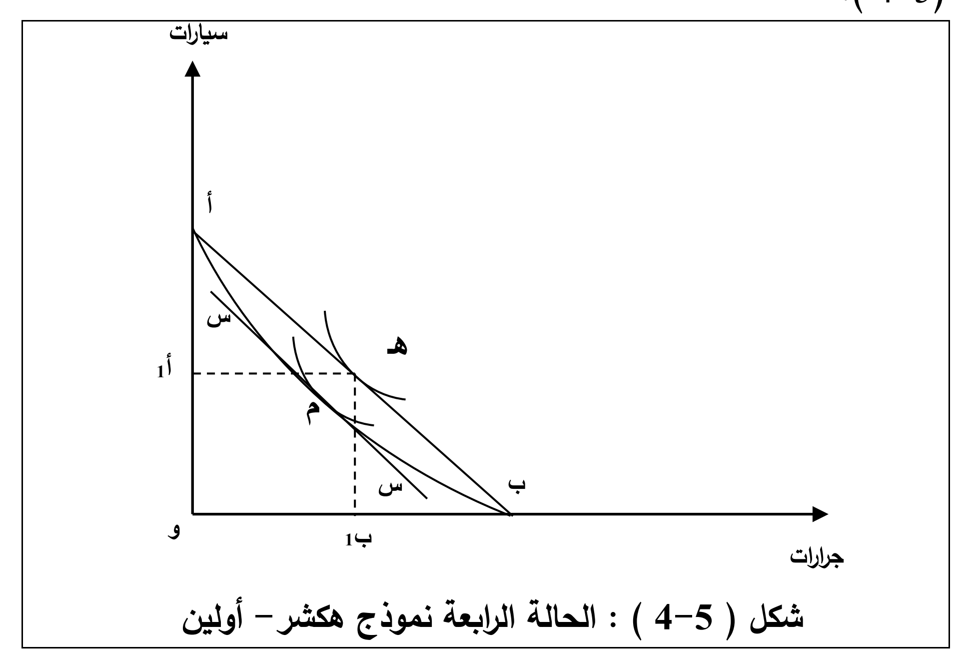
1 . تناقص تكلفة الفرصة البديلة.

2– تماثل إمكانيات الإنتاج في البلدين.

3– تماثل أذواق المستهلكين في الدولتين.

وفي هذه الحالة تقوم بين الدولتين تجارة دولية بالرغم من التماثل التام في كل من إمكانيات الإنتاج وأذواق المستهلكين في الدولتين، ويرجع السبب في قيام التجارة في هذه الحالة إلي تزايد غلة الحجم أو تناقص النفقات النسبية،

وبالرغم من تماثل ظروف العرض والطلب والأسعار النسبية في البلدين كما فرضنا إلا أن ظروف تناقص النفقة تسمح بقيام تجارة خارجية بينهما . فمثلاً بمجرد قيام تجارة بين اليابان وفرنسا سوف تنتبه كل منهما إلى إمكانية التمتع بغلة الحجم المتزايدة في ظروف التخصص. فمثلاً قد تتجه فرنسا إلى زيادة إنتاجها من الجرارات، وما أن تبدأ في هذه العملية فإنها تتحرك من النقطة (م) ولن تستقر حتى تتخصص فيها بالكامل فتصل إلى النقطة (ب) على المحور الأفقي. وتتجه اليابان إلى التخصص الكامل في السيارات فتتحرك من النقطة (م) ولا تستقر إلا بعد أن تصل إلى النقطة (أ) . ويلاحظ أنه لا يهم أي البلدين أن يتخصص في إنتاج الجرارات أو السيارات. ذلك لأن البلدين متماثلين في إمكانيات الإنتاج وكذلك في الأذواق، فإذا تصادف وبدأ أحد البلدين بالتوسع في إنتاج إحدى السلعتين قبل البلد الثاني فإن هذا الأخير يجد أن من مصلحته بالضرورة أن يتخصص في السلعة الأخرى، لأن الأول قد سبقه واستطاع أن يجني مكاسب النفقات المتناقصة فيما تخصص فيه . كما يتضح ذلك من شكل (5−4).



شكل (5−4) : الحالة الرابعة نموذج هكشر− أولين

ويلاحظ من شكل (5-4) أن فروض هذه الحالة لا تستدعي ولا تؤدي إلى تغير الأسعار النسبية للسلعتين، فقد تم رسم خط الأسعار النسبية بعد قيام التجارة واصلاً بين النقطتين أ ، ب حيث تحددت الكميات المنتجة من الجرارات والسيارات في ظروف التخصص الكامل لكل من البلدين . ويلاحظ أن هذا الخط أ ب يوازي الخط الأول س س دلالة على عدم تغير الأسعار النسبية. وبالنسبة لنقطة الاستهلاك التوازنية فإنها تتحدد بعد قيام التجارة بتماس خط الأسعار النسبية في وضعه الجديد (أ ب) من أعلى منحنى سواء ممكن ويكون ذلك كما نرى عند النقطة هـ . وحيث تقع النقطة هـ على منحنى سواء أعلى من ذلك الذي تقع على النقطة م فإنها أفضل منها. وهكذا نرى أن كلا من البلدين حقق مكسباً من التجارة الدولية في ظروف تناقص النفقات وذلك من جراء التخصص الكامل في إحدى السلعتين. ونستطيع أن نرى أن فرنسا تنتج (و ب) من الجرارات وتستهلك منها (و ب$_1$) وتصدر (ب$_1$ ب) إلى اليابان مقابل استيراد (أ أ$_1$) من السيارات اليابانية . أما اليابان فهي تنتج (و أ) من الآلات وتستهلك منها (و أ$_1$) وتصدر (أ أ$_1$) إلى فرنسا مقابل استيراد (ب$_1$ ب) من الجرارات الفرنسية.

5-5 : الانتقادات الموجهة لنظرية هكشر- أولين:

1- عدم تجانس وحدات عناصر الإنتاج: تقوم نظرية هكشر- أولين على أساس اختلاف درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج بين الدول المختلفة وهى تفترض بذلك تجانس وحدات عناصر الإنتاج - أي تهتم بالاختلافات الكمية في عناصر الإنتاج وتهمل تماما الاختلافات النوعية في عناصر الإنتاج، ونتناول هذا الانتقاد كما يلي:

فبالنسبة لعنصر الأرض: هذا العنصر غير متجانس فهناك أراضى صالحة للزراعة وأراضى أخرى صالحة للرعي وأراضى غابات وأراضى صحراوية، وتختلف أهمية كل منها باختلاف نوع المعدن الذي يحويه باطن الأرض كما تتغير أهمية الأرض بسبب التطور التكنولوجي – حيث يمكن تحويل الأراضي الصحراوية إلى أراضى مزروعة كما يمكن التقدم التكنولوجي من اكتشاف خامات جديدة تغير من مفهوم وفرة أو ندرة عنصر الأرض. هذا الاختلاف النوعي في عنصر الأرض يجعل من المتعذر إجراء مقارنات على المستوى الدولي من حيث مدى الوفرة أو الندرة النسبية لعنصر الأرض.

وبالنسبة لعنصر العمل: تختلف كفاءته أي أنه غير متجانس أيضا، فهناك العمل الماهر والعمل غير الماهر والعمل اليدوي والعمل الذهني وهناك درجات متفاوتة لكل نوع من عنصر العمل – ولا يمكن الاعتماد على أجور العمال كمؤشر لمدى الوفرة أو الندرة النسبية في عنصر العمل – فربما يرتبط انخفاض أجور العمال في بلد ما بانخفاض إنتاجية العمال في هذا البلد أكثر من ارتباط انخفاض الأجور بوجود وفرة نسبية في عنصر العمل. وبارتفاع الكفاءة الإنتاجية لبلد لا يتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل قد يمكنه من إنتاج سلع كثيفة العمل بتكلفة أرخص نسبيا من دولة أخرى تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل ولكن إنتاجية العمل فيه منخفضة – لذا يجب الاهتمام بالاختلاف النوعي لعنصر العمل عند عمل مقارنات دولية بشأن مدى وفرة أو ندرة هذا العنصر .

وبالنسبة لعنصر رأس المال: ينقسم رأس المال إلى أنواع عديدة فهناك: منها رأس المال الاجتماعي المتمثل في الطرق والكباري ومشروعات البنية الأساسية للاقتصاد. ورأس المال الإنتاجي المتمثل في العدد والآلات

المنتجة. ورأس المال المخزون من السلع والمواد الأولية. كما تنقسم أنواع رأس المال السابقة إلى تقسيمات عديدة وهذا يثير مشكلتين هما: الأولي مشكلة وضع تعريف دقيق لكل نوع من أنواع رأس المال. الثانية مشكلة إخضاع كل نوع إلى مقياس واحد.

وحيث تتعدد أنواع رأس المال وتختلف أساليب القياس فإن تقرير النظرية بأن الوفرة أو الندرة النسبية لعنصر رأس المال هو المحدد لإنتاج سلع كثيفة رأس المال تقرير يتسم بالتبسيط الشديد للأمور، فالأمر يتطلب تحديد مدى الوفرة أو الندرة النسبية لكل نوع من أنواع رأس المال حيث تتمكن من الاختبار مدى صحة نظرية هكشر- أولين.

2- **إهمال النظرية لإمكانية انتقال عناصر الإنتاج على المستوى الدولي :** اشتركت نظرية هكشر- أولين مع نظرية النفقات النسبية في إهمال إمكانية تحرك عناصر الإنتاج على المستوى الدولي وبالنسبة لعنصر الأرض فيستحيل انتقاله جغرافيا أما بالنسبة للعمل ورأس المال فهناك الهجرات العمالية وحركات رؤوس الأموال بين الدول وإن كان الاتجاه الحديث يضع قيوداً على هجرات العمال وحركات رؤوس الأموال. ولكن الهجرات العمالية إلى بلد يعانى من ندرة نسبية في عنصر العمل يؤدى إلى قيام البلد بإنتاج وتصدير سلع كثيفة العمل بتكلفة منخفضة نسبيا. كما أن حركات رؤوس الأموال لبلد يعانى من ندرة نسبية في عنصر رأس المال يؤدى إلى إنتاج سلع كثيفة رأس المال.

3- **إمكانية اختلاف أساليب الإنتاج للسلعة الواحدة:** نجد أن نظرية هكشر- أولين افترضت تماثل دالة إنتاج السلعة الواحدة ، ولكن الواقع أثبت عكس ذلك حيث أن دالة إنتاج السلعة الواحدة تختلف من دولة إلى أخرى وليست متماثلة ، وهذا ما يسمى بلغز ليونتيف .

نتائج تحليل ليونتيف: وهو اقتصادي أمريكي قام بدراسة تحليلية على صادرات وواردات أمريكا وذلك كتطبيق مباشر لنظرية هكشر- أولين، والمفروض نظريا، أي حسب نظرية هكشر- أولين، أن أمريكا لديها وفرة نسبية في عنصر رأس المال وبالتالي تنتج وتصدر سلع كثيفة رأس المال، وكذلك لدى أمريكا ندرة نسبية في عنصر العمل لذلك فإنها تستورد سلع كثيفة العمل.. ولكن نتائج الدراسة التطبيقية أثبتت أن صادرات أمريكا كلها سلع كثيفة العمل أما وارداتها كلها سلع كثيفة رأس المال.. وهذه نتيجة عكسية للنظرية وهذا ما يسمى بلغز ليونتيف. ولكن ليونتيف قدم تفسيراً لهذا اللغز حيث قرر أن مهارة العامل الأمريكي ثلاثة أمثال العامل الأجنبي وبالتالي لو تم ضرب عدد العمال في أمريكا في 3 يصبح لدى أمريكا وفرة نسبية في عنصر العمل وندرة نسبية في رأس المال، ومن ثم تنتج وتصدر سلع كثيفة العمل وتستورد سلع كثيفة رأس المال، وهذا هو التفسير النظري. ولكن يوجد عامل آخر أدى إلى هذا اللغز وهو أن ليونتيف لم يحتسب الواردات الفعلية لأمريكا ولكن تم حسابها على أساس البديل المحلى معتمداً على تماثل دالة إنتاج السلعة الواحدة ومن ثم أدى إلى نتيجة عكسية.. وفي الواقع فإن دالة إنتاج السلعة الواحدة غير متماثلة حيث يوجد اختلاف في دالة إنتاج السلعة الواحدة.

5-6 : نماذج الأسئلة :

السؤال الأول: أسئلة الاختيار المتعدد :

1 - إن إنتاج سلعة كالمنسوجات في مصر بكثافة نسبية في عنصر العمل وفى نفس الوقت بكثافة نسبية في عنصر رأس المال في أمريكا :

أ . لا علاقة له بصحة فرض الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج.

ب . لا يؤثر على صحة نظرية هكشر – أولين.

ج . لا علاقة له باختلاف نوعية العامل في البلدين المذكورين.

د . كل ما سبق. هـ – لا شئ مما سبق .

2 – وفقاً لنظرية هكشر . أولين تقوم التجارة بين الدول على أساس تخصص كل دولة في السلع التي:

أ . تتوافر لديها نسبيا عناصر الإنتاج اللازمة لها.

ب . يزيد الطلب عليها من الدول الأخرى .

ج . يزيد الطلب عليها في داخلها. د . لا شئ مما سبق .

3 – من الممكن أن تقوم التجارة بين دولتين على الرغم من تماثل ظروف الطلب (بمعنى تماثل الأذواق في الدولتين) بشرط أن :

أ . تماثل إمكانيات الإنتاج فيهما.

ب – تماثل معدلات التبادل الداخلية.

ج . تختلف إمكانيات الإنتاج فيهما. د . لا شئ مما سبق .

4 – يرجع السبب في قيام التجارة بين دولتين على الرغم من تماثل ظروف العرض (بمعنى تماثل إمكانيات الإنتاج في الدولتين) إلي :

أ . تماثل الأذواق بينها. ب – اختلاف الأذواق بينها.

ج . تماثل الأسعار النسبية. د . لا شئ مما سبق .

5– قد تفقد إحدى الدول الميزة النسبية التي تتمتع بها في إنتاج إحدى السلع التي يتوفر لديها عناصر إنتاجها إذا اتجهت الأذواق المحلية :

أ . بعيداً عنها مما تسبب في تدهور سعرها النسبي.

ب– في صالح هذه السلعة مما تسبب في ارتفاع سعرها النسبي .

ج– في غير صالح هذه السلعة مما تسبب في انخفاض سعرها النسبي.

د . كل ما سبق. هـ – لا شئ مما سبق .

6 . من أهم الانتقادات التي وجهت إلى نظرية هكشر– أولين :

أ . صعوبة قياس الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج.

ب . إهمال النظرية انتقال عناصر الإنتاج على المستوى الدولي .

ج . إمكانية اختلاف الأساليب الفنية لإنتاج السلعة الواحدة.

د . كل ما سبق. هـ – لا شئ مما سبق .

7 . إن إنتاج سلعة كالمطاط في أندونسيا بكثافة نسبية في عنصر العمل وفي نفس الوقت يتم إنتاجها في الولايات المتحدة بكثافة نسبية في عنصر رأس المال إنما يعد :

أ . إنتهاك لمساهمة هكشر .

ب– إنتهاك لمساهمة أولين.

ج . لا يؤثر على صحة نظرية هكشر– أولين.

د . لا شئ مما سبق .

8 . تهتم نظرية هكشر– أولين بالإجابة على السؤال التالي :

أ . لماذا تقوم التجارة بين الدول .

ب . لماذا تختلف النفقات النسبية بين الدول .

ج . لماذا تختلف الأذواق بين الدول . د . كل ما سبق .

9 . مساهمة هكشر في النظرية الحديثة للتجارة الدولية تتمثل في :

أ . تفسير اختلاف الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج في البلدان المختلفة.

ب . تفسير اختلاف الأسعار النسبية للسلع في البلدان المختلفة.

ج . تفسير اختلاف أذواق المستهلكين في البلدان المختلفة.

د . كل ما سبق. هـ – لا شئ مما سبق .

10 . وفقاً لنظرية هكشر فإن البلد الذي يتمتع بوفرة نسبية في عنصر:

أ . العمل سيقوم بإنتاج السلع كثيفة العمل.

ب . رأس المال سيقوم بإنتاج السلع كثيفة رأس المال.

ج . الأرض سيقوم بإنتاج السلع كثيفة الأرض .

د . كل ما سبق. هـ – لا شئ مما سبق .

11 . مساهمة أولين في النظرية الحديثة للتجارة الدولية تتمثل في :

أ . الاهتمام بجانب الطلب دون العرض كمحدد أساسي للأسعار النسبية.

ب . الاهتمام بجانب العرض دون الطلب كمحدد أساسي للأسعار النسبية.

ج . الاهتمام بجانبي الطلب والعرض كعوامل محددة للأسعار النسبية.

د . كل ما سبق. هـ – لا شئ مما سبق .

12 – من الممكن أن تقوم التجارة بين دولتين على الرغم من تماثل منحنيات إمكانيات الإنتاج للبلدين بشرط أن :

أ . تماثل الأذواق فيهما . ب . تماثل معدلات التبادل الداخلية.

ج . اختلاف الأذواق بينهما. د . لا شئ مما سبق .

13 – وفقاً لنظرية هكشر/ أولين تقوم التجارة بين الدول على أساس تخصص كل دولة في إنتاج السلعة التي :

أ . يزيد الطلب عليها في داخلها.

ب . تتوافر لديها عناصر الإنتاج اللازمة لها .

ج . يزيد الطلب عليها من الدول الأخرى .

د . لا شئ مما سبق .

14 . ينشأ الاختلاف في الأسعار النسبية للسلع بين دولتين بسبب اختلاف:

أ . هبات عناصر الإنتاج. ب–التكنولوجي.

ج –الأذواق. د . كل ما سبق .

15 . وفقاً لنظرية هكشر/ أولين يرجع سبب اختلاف الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج بين الدول إلى اختلاف :

أ . الفن الإنتاجي المستخدم . ب . الأذواق .

ج – الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج . د . ظروف الطلب .

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ:

1. أعزت نظرية هكشر–أولين السبب الرئيسي لقيام التجارة الدولية إلى الاختلاف في الندرة أو الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج بين البلاد المختلفة .
2. اختلاف الأذواق يؤثر في الأسعار النسبية تماماً كما تؤثر فيها الاختلافات في إمكانيات الإنتاج من حيث الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج .
3. تعتبر نظرية هكشر– أولين بديلاً مقبولاً لنظرية المزايا النسبية فى تفسير سبب قيام التجارة .
4. من الممكن أن تقوم التجارة بين دولتين على الرغم من تماثل منحنيات إمكانيات الإنتاج فى ظل تزايد تكلفة الفرص البديلة .
5. على الرغم من الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج أحد السلع فى مصر إلا أن الأذواق قد تلغى هذه الميزة .

6. لا تختلف مساهمة هكشر عن مساهمة أولين في تفسير سبب قيام التجارة الدولية.
7. لا توجه انتقادات تذكر إلي نظرية هكشر – أولين.
8. الدولة التي تتمتع بوفرة نسبية في عنصر العمل تتمتع تلقائياً بارتفاع نسبي الأجر، ولذا تقوم بإنتاج السلع التي تعتمد أساسا علي هذا العنصر.
9. افتراض تماثل دالة إنتاج السلعة الواحدة في كل دول العالم لا يعد شرطاً ضرورياً لصحة نظرية هكشر– أولين .
10. تنتقد نظرية هكشر– أولين لإهمالها إمكانية انتقال عناصر الإنتاج على المستوى الدولي .

السؤال الرابع : ضع المصطلح العلمي المقابل للتعبيرات التالية:

1. السلع التي تعتمد على العمل بدرجة أكبر من اعتمادها على باقي عناصر الإنتاج مثل السلع الصناعية الخفيفة كالمنسوجات والأغذية.
2. السلع التي تعتمد علي رأس المال بدرجة أكبر من اعتمادها على باقي عناصر الإنتاج مثل السلع الصناعية الثقيلة كالمعدات والآلات.
3. السلع التي تعتمد على الأرض بدرجة أكبر من اعتمادها على باقي عناصر الإنتاج مثل السلع الزراعية كالقمح والبن.
4. إذا كان عرض عنصر إنتاجي ما في دولة ما أكبر من عرض باقي عناصر الإنتاج فيها.
5. إذا كان عرض عنصر إنتاجي ما في دولة ما أقل من عرض باقي عناصر الإنتاج فيها.

السؤال الرابع : أذكر دون أن تشرح ما يلي :

1. أسباب اختلاف النفقات النسبية وفقاً لهكشر.
2. انتقادات نظرية هكشر–أولين .
3. الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها نظرية هكشر–أولين.
4. أسباب اختلاف المزايا النسبية.
5. أسباب اختلاف ظروف العرض .

السؤال الخامس: وضح بالرسم البياني :

1. كيف تقوم التجارة بين دولتين إعتماداً على إختلاف الأذواق على الرغم من تماثل منحنيات إمكانيات الإنتاج فى ظل ظروف تزايد تكلفة الفرصة البديلة .
2. كيف تقوم التجارة الدولية بين دولتين فى حالة اختلاف إمكانيات الإنتاج بين الدولتين بالرغم من تماثل الأذواق وفقاً لنموذج هكشر – أولين.
3. كيف تقوم التجارة الدولية بين دولتين في حالة تماثل إمكانيات الإنتاج بين الدولتين تماثلاً تاماً واختلاف الأذواق وفقاً لنموذج هكشر – أولين.
4. أثر اختلاف الأذواق على قيام التجارة الدولية وفقاً لنموذج هكشر – أولين.

****

الفصل السادس*

سياسة الحرية التجارية

6-1: مقدمة

يقصد بالسياسة التجارية " **مجموعة التشريعات واللوائح الرسمية التى تستخدمها الدولة للتحكم والسيطرة على نشاط التجارة الخارجية في مختلف دول العالم المتقدمة والنامية، والتى تعمل على تحرير أو تقييد النشاط التجارى الخارجى من العقبات المختلفة التى تواجهه على المستوى الدولى بين مجموعة من الدول** ".

وتهدف السياسة التجارية في أى دولة إلى العمل على تحقيق المصلحة الاقتصادية الخارجية، ولكن هذا الهدف ليس متفق عليه بين دول العالم، حيث **يرجع ذلك إلى سببين أولهما: من وجهة نظر المدافعين على نظرية المزايا**

---

* **كتب هذا الفصل أ.د. السيد محمد أحمد السريتي**

لقد تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل على المراجع التالية:

- د.عبد الرحمن يسري أحمد، د. السيد محمد السريتي: **الاقتصاديات الدولية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2007، الفصل السابع.
- د. السيد محمد السريتي: **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، 2009، الفصل الخامس.
- د.محمود يونس: **اقتصاديات دولية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2003، الفصل الأول.
- Salvatore D, **International Economics**, 5th edition, Prentice Hall International, Inc., New York, 1995.
- Kindleberger. C& Lindert. P., **International Economics**, 6th edition, Irwin, Illinois, 1978.

النسبية نجد أن تحقيق مكسب من التخصص الدولى وتقسيم العمل يستلزم حرية التجارة الخارجية، وأن المصلحة الخاصة لأى دولة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من مصلحة العالم ككل. ولذلك فإن رأيهم أن السياسة المثلى تتمثل في تحرير مختلف السلع والخدمات وعناصر الإنتاج من أية عقبات تعوق تحركاتها من دولة إلى أخرى، وهذه النظرة المثالية لم تتحقق في أى عصر من العصور حتى الآن وربما لن تتحقق مستقبلاً. **ثانيهما من وجهة نظر رجال الاقتصاد الذين ينظرون إلى دول العالم على أنه مجموعة من الدول المتنافسة ذات المصالح المستقلة والمختلفة** يكون الهدف الأساسى هو تحقيق المصلحة الاقتصادية الخاصة للدولة على حساب المصالح القومية للدول الأخرى، ومن ثم فإن السياسة التجارية تعمل على تقييد حركة السلع والخدمات وعناصر الإنتاج من وإلى الدولة تقييداً معتدلاً أو متشدداً وفقاً للهدف القومى والرغبة في تحقيقه. وتدلنا التجربة التاريخية أن الاتجاه نحو التمسك بتحقيق المصلحة الخاصة للدولة ووضع السياسات التجارية الخارجية الحمائية كان هو الغالب. ولكن مع زيادة حدة مشكلة التخلف الاقتصادى والحاجة إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية برزت اتجاهات جديدة مميزة في مجال السياسات التجارية يمكن تسميتها بالاتجاهات الواقعية. وهذه الاتجاهات تتمثل في اختيار السياسة التجارية وفقاً للظروف الاقتصادية أو للمرحلة الاقتصادية التى تمر بها الدول دون التقيد مسبقاً بأى نظريات قومية أو بأية فلسفات دولية.

وبناء على ما سبق، فقد يكون أمام الدول النامية اتجاهين للسياسة التجارية:

الاتجاه الأول: تقييد التجارة الخارجية تقييداً شديداً في بعض الظروف.

الاتجاه الثانى: تحرير التجارة الخارجية تدريجياً مع الدول النامية فقط، لأن التجارة مع الدول المتقدمة تتم في ظروف غير متكافئة، ومن ثم تسبب زيادة فجوة التخلف.

ومنذ أواخر الثمانينات حتى الآن هناك اتجاه متزايد في الدول النامية لقبول سياسة تحرير التجارة الخارجية، ولا شك أن ظهور هذا الاتجاه كان نتيجة للآثار الاقتصادية السيئة المترتبة على تقييد التجارة الخارجية بشكل متشدد في الستينات والسبعينات بصفة خاصة. وقد تمثلت هذه الآثار السلبية في انخفاض معدلات التنمية الاقتصادية، وتزايد عجز موازين المدفوعات، وتدهور أسعار صرف العملات الوطنية، وتزايد الديون الخارجية تجاه العالم المتقدم. وفى ظل هذه الظروف تزايد ضغط مجموعة من الدول المتقدمة على الدول النامية عن طريق المؤسسات الدولية التى تقع تحت سيطرتها من الناحية الفعلية مثل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، وذلك لقبول سياسات اقتصادية إصلاحية تستهدف تحرير التجارة الخارجية من القيود.

ويتضح مما سبق، أن دول العالم أمامها نوعين من السياسات التجارية أولهما سياسة الحرية التجارية Free Trade Policy ثانيهما سياسة الحماية Protection Policy، مع ملاحظة أن مدى ملائمة كل سياسة من هذه السياسات لدولة ما أو مجموعة من الدول يتحدد طبقاً للظروف الاقتصادية التى تمر بها كل دولة، ومن ثم فإن السياسة التجارية التى تكون صالحة لدولة ما، قد لا تكون صالحة لدولة أخرى، بل أن السياسة التجارية قد تكون ملائمة لظروف دولة ما في ظل مرحلة معينة، قد لا تكون ملائمة لظروف نفس الدولة في ظل مرحلة أخرى.

وفي هذا الفصل يتم دراسة وتحليل سياسة الحرية التجارية، وذلك من خلال التركيز على النقاط التالية:

- مفهوم سياسة الحرية التجارية.
- المكسب المتوقع من سياسة الحرية التجارية.
- الآثار الإيجابية المترتبة على سياسة الحرية التجارية.
- الآثار السلبية المترتبة على سياسة الحرية التجارية.
- نماذج الأسئلة.

6-2: مفهوم سياسة الحرية التجارية

تتمثل هذه السياسة في "**إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى**". ولكن هذا لا يعنى أن سياسة الحرية التجارية تعنى أنه بمجرد فتح باب التجارة بين الدول المختلفة فإن كل السلع والخدمات التى تنتج في دولة ما سوف تتدفق خارجها إلى الدول الأخرى. وإنما يتوقف ذلك على نوعية السلع، هل هي بطبيعتها سلع تجارية أم سلع غير تجارية.

والسلع التجارية: "هي تلك السلع التي يمكن الاتجار فيها أى مبادلتها في السوق الدولية إما استيراداً أو تصديراً بغض النظر عما إذا كانت السلعة تصدر أو تستورد فعلاً في الوقت الحاضر". ولكي تصبح السلعة تجارية يجب أن يتوافر فيها ثلاثة شروط وهي:

1) أن تكون السلعة قابلة للتصدير إذا كان سعرها المحلى (ث م) + تكلفة نقلها للخارج (أ)[1] أقل من سعرها الدولى (ث د)، وهذا يعنى أن [ث م (1 + أ) < ث د].

---

(1) ويعبر الرمز (أ) عن تكلفة النقل سواء للداخل أو الخارج وعادة تكون نسبة ثابتة من سعر السلعة المحلى في التصدير، نسبة ثابتة من السعر الدولى في حالة الاستيراد.

2) أن تكون السلعة قابلة للاستيراد إذا كان سعرها الدولى (ث د) + تكلفة نقلها للداخل (أ) أقل من سعرها المحلى (ث م)، وهذا يعنى أن [ث د (1 + أ) < ث م].

3) أن تسمح طبيعة السلع بالنقل عبر الحدود الدولية دون حدوث تغير جوهرى فيها يقلل من نفعها بدرجة كبيرة.

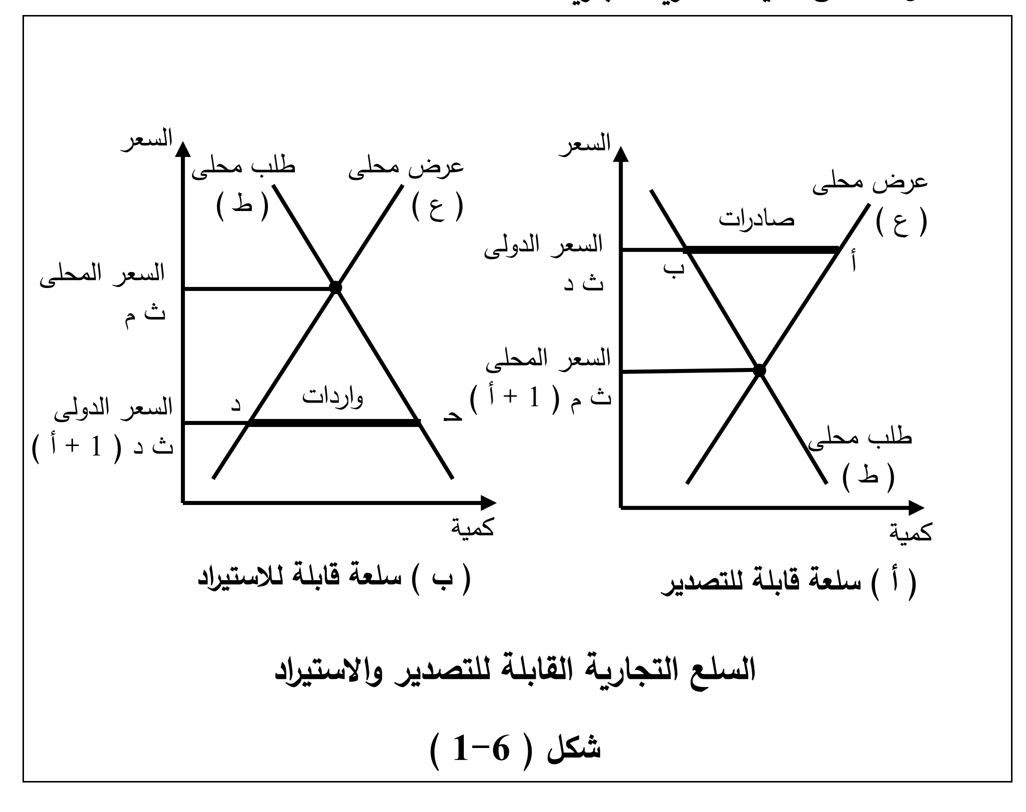
أما السلع غير التجارية: "هي تلك السلع غير القابلة للاتجار دولياً أى التى لا يمكن مبادلتها في السوق الدولية". ولكي تكون السلعة غير تجارية يجب أن يتوافر فيها ثلاثة شروط وهى :

1) أن تكون السلعة غير قابلة للتصدير إذا كان سعرها المحلى (ث م) + تكلفة نقلها للخارج (أ) أكبر من سعرها الدولى (ث د). وهذا يعنى أن [ث م (1 + أ) > ث د].

2) أن تكون السلعة غير قابلة للاستيراد إذا كان سعرها الدولى (ث د) + تكلفة نقلها للداخل (أ) أكبر من سعرها المحلى (ث م)، وهذا يعنى أن [ث د (1 + أ) > ث م].

3) أن طبيعة السلعة لا تسمح بنقلها من دولة إلى أخرى عبر الحدود الدولية، حيث يترتب على ذلك حدوث تغير جوهرى فيها يقلل من نفعها بدرجة كبيرة.

ويمكن توضيح السلع التجارية القابلة للتصدير والاستيراد من خلال شكل (6-1).



السلع التجارية القابلة للتصدير والاستيراد

شكل (6–1)

يتضح من شكل (6–1) ما يلى :

1) إذا كان [ث م (1 + أ) > ث د] تكون السلعة قابلة للتصدير وهذا ما يوضحه شكل (6–1–أ)، أما إذا كان [ث د (1 + أ) > ث م] تكون السلعة قابلة للاستيراد وهذا ما يوضحه شكل (6–1–ب)، وفى كلا الحالتين تكون السلعة تجارية حيث أنها قابلة التبادل دولياً إما عن طريق التصدير أو الاستيراد.

2) أنه في ظل تماثل نوعية السلع فإن الأسعار النسبية هي التى تحدد السلع التجارية، والتى يمكن تصديرها أو استيرادها في ظل سياسة الحرية التجارية. والسلع غير التجارية هي التى لا يوجد هناك أى مكسب أو فائدة من مبادلتها بين الدول المختلفة.

6-3: المكسب المتوقع من سياسة الحرية التجارية

يتمثل المكسب المتوقع الحصول عليه من سياسة الحرية التجارية في قيام التخصيص وتقسيم العمل على المستوى الدولى وفقاً للمزايا النسبية التى تتمتع بها كل دولة، حيث تتخصص كل دولة في إنتاج السلع والخدمات التى تنخفض فيها تكاليف إنتاجها نسبياً. وهذا يعنى أن الموارد الاقتصادية على مستوى دول العالم قد وزعت توزيعاً أمثلاً، لأن كل دولة قامت باستخدام مواردها أفضل استخدام ممكن، ومن ثم يزيد الدخل القومى لكل دولة، ويزيد مستوى رفاهيتها.

وبناء على ما سبق، فإن الابتعاد عن التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولى وفقاً للمزايا النسبية التى تتمتع بها كل دولة سوف يؤدى إلى الابتعاد عن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية داخل كل دولة، ومن ثم تنخفض إنتاجية عناصر الإنتاج فيها، ويقل دخلها القومي، وبالتالي تنخفض رفاهيتها الاقتصادية.

ورغم صعوبة التوصل إلى تقدير كمى للمكسب المتوقع من سياسة الحرية التجارية، والمتمثل في قيام التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولى وفقاً للمزايا النسبية التى تتمتع بها كل دولة، إلا أن التجربة التاريخية قد دللت على ذلك، حيث تحققت مكاسب هائلة للدول الأوروبية من تجارتها الخارجية في القرن التاسع عشر مع مستعمراتها، بينما لم تحقق المستعمرات نفس القدر من المكاسب، لأن هذه المكاسب وزعت في غير صالح المستعمرات، بحيث كانت النسبة الكبرى من هذه المكاسب في صالح الدول الأوروبية.

ولكى تحقق دول العالم مكسباً من تطبيق سياسة الحرية التجارية فإن ذلك يتطلب ضرورة توافر الافتراضات الأساسية لنظرية المزايا النسبية في

الواقع الذى نعيش فيه، لأنه إذا لم تتوافر هذه الافتراضات الأساسية فإن تطبيق سياسة الحرية التجارية لن يؤدى إلى تحقيق التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولى وفقاً للمزايا النسبية، بل قد يتسبب في تحقيق خسائر للدول المطبقة لهذه السياسة. وباختصار إذا توافرت الافتراضات الأساسية لنظرية المزايا النسبية نستطيع أن نقبل سياسة الحرية التجارية. وتتمثل الافتراضات الأساسية لنظرية النفقات النسبية في:

1. سيادة المنافسة الصافية.
2. التوظف الكامل لعناصر الإنتاج.
3. الحركية التامة لعناصر الإنتاج داخلياً.

وبالنسبة **لافتراض المنافسة الصافية** فإنه غير متحقق في عصرنا الحاضر سواء على المستوى الداخلى للدول أو على المستوى الدولي، وبالتالي فإن الأسعار النسبية لا تعكس النفقات النسبية، وإذا قام التخصص على أساس الأسعار النسبية السائدة في الأسواق فإنه لن يحقق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، وعلى قدر اتساع الفجوة بين النفقات النسبية والأسعار النسبية لهذه السلع سيكون الابتعاد عن الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية في حالة تطبيق سياسة الحرية التجارية. أما بالنسبة **لفرضى التوظف الكامل والحركية التامة لعناصر الإنتاج داخلياً** فإنهما ينطبقان إلى حد ما على ظروف الدول المتقدمة، حيث يقترب استخدام الموارد في الدول المتقدمة من وضع التوظف الكامل، كذلك فإن عناصر الإنتاج في الدول المتقدمة لديها قدرة على التحول من نشاط إلى آخر تبعاً لاختلاف معدلات الربحية، بينما الدول النامية تعانى من عكس ذلك الوضع تماماً.

وبناء على ما سبق، فإن ظروف الدول النامية لن تسمح لها بالاستفادة من التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولى وفقاً للمزايا النسبية في ظل

تطبيق سياسة الحرية التجارية، بل قد يتحقق لها خسارة من تطبيق هذه السياسة. أما الدول المتقدمة فإن ما يعوقها عن الاستفادة من التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولى وفقاً للمزايا النسبية هو افتقادها إلى افتراض المنافسة الصافية، ولكن تستطيع الدول المتقدمة تحقيق مكسب من سياسة الحرية التجارية إذا دخلت في اتفاقيات إقليمية تعمل على إزالة القيود الجمركية بين مجموعة دول الاتفاقية، وهذا ما فعلت دول أوربا حيث توحدت في أوربا الموحدة.

6-4: الآثار الإيجابية المترتبة على سياسة الحرية التجارية

يستند أنصار سياسة الحرية التجارية على مجموعة من الآثار الإيجابية التى تحدثها هذه السياسة في تأييدهم لها، ولعل أهم هذه الآثار أنها تساعد على تحقيق التخصص الأمثل للموارد الاقتصادية، وتعمل على تحقيق التوزيع العادل للدخل، وتعمل على رفع كفاءة التشغيل، وتسهم في رفع مستوى التشغيل. وفيما يلي توضيح هذه الآثار بشئ من التفصيل:

1 – أثر سياسة الحرية التجارية على التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية:

تساعد سياسة الحرية التجارية كل دولة من الدول التى تطبق هذه السياسة على تخصيص مواردها الاقتصادية تخصيصاً أمثلاً. فقبل تطبيق الدولة لسياسة الحرية التجارية تكون مكتفية ذاتياً، أي أنها تنتج جميع السلع والخدمات التى تحتاجها بغض النظر عن كفاءتها النسبية في إنتاج هذه السلع والخدمات، فقد تنتج الدول سلعاً بتكلفة نسبية مرتفعة رغم أن هذه السلع متاحة في دول أخرى بتكلفة نسبية منخفضة. أما إذا قامت الدولة بتطبيق سياسة الحرية التجارية فإنها سوف تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التى لديها فيها ميزة نسبية، على أن تستورد من الخارج السلع

والخدمات التى لا تتمتع فيها بأى مزايا نسبية، ويتم استيرادها لهذه السلع من الخارج بتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها في الداخل.

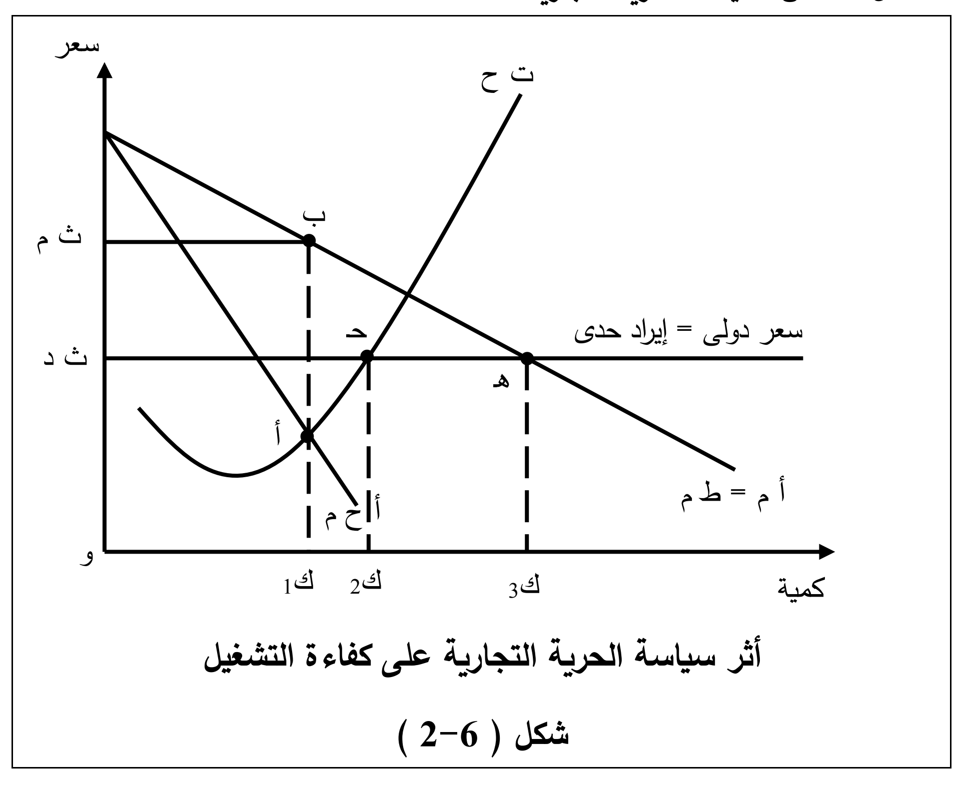
ويتضح مما سبق، أن سياسة الحرية التجارية تمكن كل دولة من الحصول على نفس كمية السلع والخدمات التى تعودت الحصول عليها قبل قيام التجارة ولكن بتكلفة أقل، أو بمعنى آخر تمكن سياسة الحرية التجارية كل دولة من أن تحصل على كميات أكبر من السلع والخدمات باستخدام نفس القدر المتاح من الموارد. وهذا يعنى أن سياسة الحرية التجارية تؤدى بذلك إلى تحول الموارد الاقتصادية من الأنشطة المنتجة للسلع البديلة للواردات أو الأنشطة المنتجة لسلع غير تجارية إلى الأنشطة المنتجة لسلع الصادرات التى تتميز فيها الدولة نسبياً، وهذا يساعد كل دولة على تحقيق التخصص الأمثل للموارد الاقتصادية.

2 – **أثر سياسة الحرية التجارية على توزيع الدخل:** وفقاً لنظرية هيكشر – أولين تتخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلع التى يتوافر لديها نسبياً عناصر إنتاجها، وتستورد السلع التى لا يتوافر فيها عناصر إنتاجها، ومن ثم فإن سياسة الحرية التجارية تحفز كل دولة على التوسع في إنتاج السلع والخدمات التى لديها فيها وفرة نسبية في عناصر إنتاجها، والحد من إنتاج السلع والخدمات التى لديها فيها ندرة نسبية في عناصر إنتاجها. ويترتب على ذلك زيادة الطلب على عناصر الإنتاج التى تتوافر لدى الدولة نسبياً بدرجة أكبر من زيادة الطلب على عناصر الإنتاج النادرة نسبياً، وبالتالي ارتفاع السعر النسبى للعنصر الوفير نسبياً وانخفاض السعر النسبى للعنصر النادر، وهذا يعنى أن سياسة الحرية التجارية تؤدى إلى إعادة توزيع الدخل في صالح أصحاب عنصر الإنتاج الوفير وفى غير صالح أصحاب عنصر الإنتاج النادر. وكما نعلم فإن معظم الدول النامية لديها

وفرة نسبية في عنصر العمل وندرة نسبية في عنصر رأس المال، ولذا فإن سياسة الحرية التجارية تعيد توزيع الدخل في صالح الطبقة العريضة من العمال وفى غير صالح القلة من أصحاب رأس المال بهذه الدول.

ومن ناحية أخرى تقلل سياسة الحرية التجارية من الفجوة القائمة بين الأجور في الدول النامية والدول المتقدمة، لأن عنصر العمل نادر نسبياً بالدول المتقدمة، لذلك تؤدى سياسة الحرية التجارية إلى انخفاض السعر النسبى لهذا العنصر بها. ولعل هذا يرجع إلى أن استيراد الدول المتقدمة للسلع كثيفة العمل من الدول النامية بأسعار منخفضة، فيؤدى إلى انكماش الصناعات المنتجة للسلع كثيفة العمل بها، ومن ثم يؤدى إلى تراخى الطلب على عنصر العمل المحلى. ولما كانت سياسة الحرية التجارية تزيد من الطلب على عنصر العمل بالدول النامية وتقلل من الطلب على عنصر العمل بالدول المتقدمة، فإن النتيجة الطبيعية وفقاً لنظرية هيكشر – أولين هي تقارب الأجور بين الدول المتقدمة والدول النامية، ومن ثم التقليل من الفجوة القائمة بين مستويات الأجور فيهما.

3 – **أثر سياسة الحرية التجارية على كفاءة التشغيل:** تؤدى سياسة الحرية التجارية إلى فتح باب المنافسة بين المشروعات المحلية والمشروعات الأجنبية، الأمر الذي يقضى على ظاهرة المشروعات الاحتكارية التى تظهر في غياب المنافسة، وتتحكم في الأسعار بما يضر المستهلك في السوق المحلية. كما تحفز المنافسة المشروعات المحلية على تحسين أدائها ومحاولة تخفيض تكلفة الإنتاج فيها. **ويقصد كفاءة التشغيل في تخفيض سعر بيع المنتج المحتكر حيث يعكس التكلفة الحدية**، ويمكن توضيح هذا الأثر من خلال شكل (6–2).



أثر سياسة الحرية التجارية على كفاءة التشغيل

شكل (6-2)

يتضح من شكل (6-2) ما يلى :

(1) بافتراض أننا في ظل غياب سياسة الحرية التجارية ويوجد لدينا مشروع احتكارى واحد يسيطر على السوق المحلية، حيث الطلب المحلى (ط م)، والإيراد الحدى (أ ح م) والتكلفة الحدية (ت ح)، وفى ظل هذه الظروف ينتج المشروع الاحتكارى الكمية (و ك1) ويقوم ببيعها عند السعر (و ث م) وذلك عند نقطة التوازن (أ). ويلاحظ أن المشروع الاحتكارى يبيع السلعة بسعر أكبر من التكلفة الحدية بالمقدار (أ ب).

(2) في ظل سيادة سياسة الحرية التجارية من خلال فتح باب التجارة الحرة مع الدول الأخرى، وبافتراض أن (ث د) هو السعر السائد في السوق الدولية، وهى سوق تنافسية، فإن المشروع المحلى يتحول من مشروع احتكارى إلى مشروع يعمل في ظروف المنافسة الكاملة، ولذا فإنه يواجه

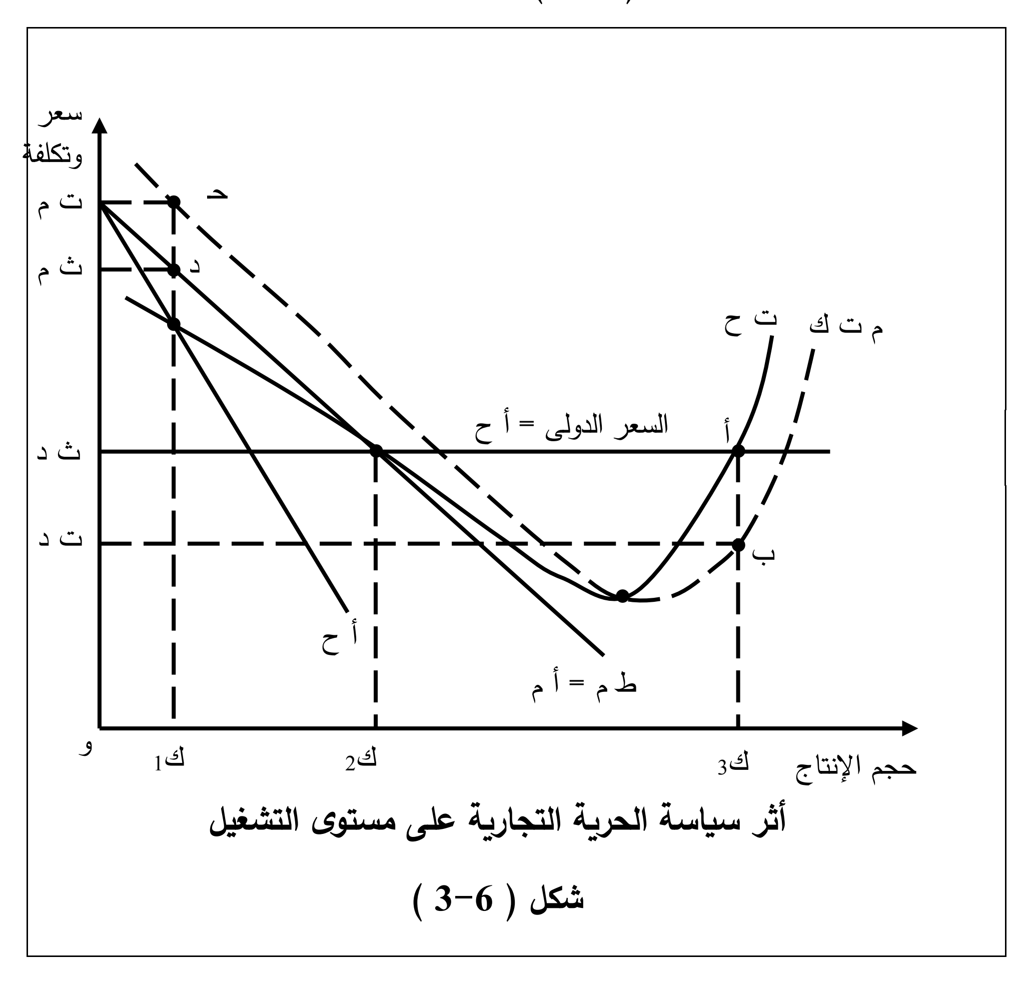
سعر دولى ثابت هو (و ث د). وفى هذه الحالة ينتج المشروع الكمية (و ك$_2$) ويقوم ببيعها عند السعر (و ث د)، حيث يتحقق توازنه عند النقطة (حـ) ويعظم ربحه حيث يتساوى الإيراد الحدى في ظل حرية التجارة مع التكلفة الحدية.

(3) عند السعر الدولى (و ث د) نجد أن الكمية المطلوبة محلياً هي (و ك$_3$) في حين أن الكمية المنتجة محلياً هي (و ك$_2$)، ولذلك تقوم الدولة باستيراد الكمية (ك$_2$ ك$_3$) من الخارج، حيث تمثل هذه الواردات مصدر المنافسة للمنتج المحلى.

(4) إن سياسة الحرية التجارية دفعت المشروع المحلى المحتكر لتخفيض سعر بيعه من (و ث م) إلى (و ث د) بحيث يعكس التكلفة الحدية، ومن ثم رفع كفاءة التشغيل، كما أنها دفعته لزيادة حجم إنتاجه من (و ك$_1$) إلى (و ك$_2$)، الأمر الذي يزيد من رفاهية المستهلك.

4 – أثر سياسة الحرية التجارية على مستوى التشغيل: تساعد سياسة الحرية التجارية كل بلد على أن يستخدم موارده الإنتاجية استخداماً كاملاً، ومن ثم تقضى على ظاهرة الطاقات العاطلة. فإذا كانت السوق المحلية أضيق من أن تستوعب الإنتاج المحلى في حالة استخدام الطاقات الإنتاجية المتاحة استخداماً كاملاً، فإن سياسة الحرية التجارية تفتح أسواق الدول الأخرى أمام الإنتاج الفائض محلياً، وتساعد الدولة بذلك على استغلال مواردها العاطلة والاستفادة من وفورات الحجم الكبير، بل أن الكثير من الدول النامية لا يمكنها استخدام مواردها استخداماً كاملاً دون الحصول على أدوات الإنتاج من الخارج الممثلة في المعدات والآلات والخبرات الفنية والتكنولوجية. **وبناءً على ذلك يقصد برفع مستوي التشغيل: قيام المشروعات المحلية المحتكرة بتشغيل الطاقات الإنتاجية**

العاطلة، حتى تصل إلى طاقاتها الإنتاجية القصوي. ويمكن توضيح هذا الأثر من خلال شكل (6–3).



أثر سياسة الحرية التجارية على مستوى التشغيل

شكل (6–3)

يتضح من شكل (6–3) ما يلى :

(1) بافتراض أننا في ظل غياب سياسة الحرية التجارية فإن الطلب المحلى (ط م) محدوداً بحيث أنه يقع أسفل منحنى متوسط التكلفة الكلية (م ت ك) عند جميع مستويات الأسعار، وهذا يعنى أن المشروع المحتكر لا يمكنه أن يغطى تكاليف إنتاجه عند أى مستوى من مستويات الإنتاج إذا أنتج للسوق المحلى فقط، وحتى يدنى مستوى

خسارته، فإنه ينتج عندما يتساوى الإيراد الحدى مع التكلفة الحدية (أ ح = ت ح)، أي أنه ينتج الكمية (و ك$_1$) ويبيعها عند السعر (و ث م)، في حين أن تكلفة الوحدة المنتجة تساوى (و ت م)، لذلك يحقق خسارة قدرها (حـ د) للوحدة وتتمثل في الفرق بين سعر الوحدة وتكلفتها.

(2) في ظل سيادة سياسة الحرية التجارية، وبافتراض أن السعر الدولى متضمناً تكاليف النقل هو (و ث د)، فإن هذا يتيح للمشروع المحلى أن يتوسع في الإنتاج حتى ينتج الكمية (و ك$_3$)، حيث تتساوى التكلفة الحدية مع السعر الدولى مع الإيراد الحدى عند النقطة (أ) أى أن (ت ح = ث د = أ ح). وتكون سياسة الحرية التجارية بذلك قد ساعدت المشروع المحلى على أن يشغل الطاقات الإنتاجية العاطلة، والتى تقدر بالمسافة (ك$_1$ ك$_3$)، وذلك بافتراض أن الطاقة الإنتاجية القصوى للمشروع المحلى هو (و ك$_3$).

(3) ساعدت سياسة الحرية التجارية المشروع المحلى على الاستفادة من وفورات الحجم الكبير، والتي تمثلت في انخفاض تكلفة إنتاج الوحدة من (و ت م) إلى (و ت د) وذلك نتيجة للتوسع في حجم الإنتاج من (و ك$_1$) إلى (و ك$_3$) محققة بذلك ربحاً للمشروع يقدر بالمسافة (أ ب) لكل وحدة منتجة.

(4) يترتب على اتباع سياسة الحرية التجارية أن يقوم المشروع المحلى ببيع الكمية (و ك$_2$) في السوق المحلى عند السعر (و ث د)، ويصدر الكمية (ك$_2$ ك$_3$) للخارج عند نفس السعر الدولى.

6-5: الآثار السلبية المترتبة على سياسة الحرية التجارية

يرى البعض الآخر من الاقتصاديين أن سياسة الحرية التجارية يترتب عليها العديد من الآثار السلبية. ولعل من أهمها:

1 - **بقاء الدول النامية منتجة ومصدرة للمواد الأولية:** يترتب على تطبيق سياسة الحرية التجارية أن تتخصص الدول المتقدمة في إنتاج السلع الصناعية في حين تتخصص الدول النامية في إنتاج المواد الأولية، ويرجع ذلك إلى أسباب تاريخية، حيث كانت الدول النامية مستعمرات سابقة للدول المتقدمة، وحرصت الأخيرة أن تظل مستعمراتها بعيدة عن المجال الصناعي، حتى تستمر مصدراً للمواد الأولية لصناعتها وسوق للمنتجات الصناعية التى تنتجها. وهذا يعنى أن الالتزام بتطبيق سياسة الحرية التجارية في الوقت الحاضر يجعل الدول النامية مستمرة في التخصص في الإنتاج الأولى كالمنتجات الزراعية والمعادن والبترول الخام، دون أن تكون قادرة على تحقيق أى تقدم في المجال الصناعي، نظراً لأن هذه الدول لا تتمتع بأية مزايا نسبية في الإنتاج الصناعى، وهي في حاجة لوقت طويل قبل أن تكتسب هذه المزايا، ولن يمكنها اكتسابها تحت ضغط المنافسة الأجنبية التى تسمح بها سياسة الحرية التجارية.

وعموماً فإن **هناك مساوئ عديدة مترتبة على تخصص الدول النامية في الإنتاج الأولى من أهمها:**

أ - تدهور شروط التجارة واتجاهها في غير صالح الدول النامية، بسبب نمو طلب الدول المتقدمة على المنتجات الأولية التى تصدرها الدول النامية مع مرور الزمن بمعدل أقل من نمو طلب الدول النامية على المنتجات الصناعية التي تصدرها الدول المتقدمة.

ب – عدم استقرار الدخول المتولدة من إنتاج هذه المنتجات، بسبب تقلب أسعار المنتجات الأولية من فترة إلى أخرى.

حـ – إعاقة عملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول، لأن تخصص الدول النامية في إنتاج منتج واحد رئيسى وتوسعها في إنتاجه، فإن زيادة العرض قد يصاحبه انخفاض شديد في السعر الدولى، ومن ثم انخفاض متحصلات الدولة من بيع هذا المنتج، وبالتالى يترتب التخصص الشديد للدول النامية في منتج واحد رئيسى إعاقة عملية التنمية الاقتصادية فيها.

2 – يشير أنصار سياسة الحرية التجارية أن فتح باب التجارة يخلق نوعاً من المنافسة بين المشروعات في الدول المختلفة مما يحفزها على تحسين أدائها وتخفيض أسعارها لتعكس التكلفة الحدية، ولكن هذه النتيجة لا تتحقق في الواقع وذلك لأسباب منها:

أ – لا تملك الصناعات الناشئة بالدول النامية الإمكانيات الفنية والإدارية التى تمكنها من تطوير أدائها في فترة قصيرة حتى تصل إلى نفس مستوى الصناعات الأجنبية المنافسة. كما لا تملك الإمكانيات المادية الكافية التى تمكنها من تغطية خسائرها خلال الفترة التى تقوم خلالها بتطوير نفسها إذا ما تركت تواجه المنافسة الأجنبية. وهذا يعنى أن سياسة الحرية التجارية لن تؤدى لرفع مستوى الكفاءة الإنتاجية بهذه الصناعات كما يعتقد أنصار سياسة الحرية التجارية، بل سوف تؤدى للقضاء عليها، حيث تشير الممارسات العملية إلى قيام بعض الشركات متعددة الجنسية بالدول المتقدمة بممارسة سياسة الإغراق في الدول النامية لتقضى على صناعاتها المحلية التي تنتج سلعاً بديلة لإنتاجها.

ب – تتنافس مجموعة الدول النامية والتي تنتج سلعاً متماثلة على بيع إنتاجها لمجموعة من الشركات متعددة الجنسية كبيرة الحجم، والتى يزيد دخل

بعضها عن الدخل القومى لدول كثيرة في المجتمع الدولى. وعندما تواجه الدول النامية منفردة (باستثناء منظمة الأوبك) هذه الشركات العملاقة لتبيع إنتاجها من المنتجات الأولية تضعف قدرتها على المساومة الأمر الذي يمكن هذه الشركات من استغلال مقدرتها الاحتكارية على جانب الشراء لتحديد أسعار هذه المنتجات عند مستوى منخفض، وربما أقل من التكلفة الحدية (ويساوى التكلفة المتوسطة). ومن ناحية أخرى تتنافس الدول النامية على شراء المنتجات الصناعية من هذه الشركات الضخمة مما يتيح لهذه الشركات أن تستغل مقدرتها الاحتكارية على جانب البيع في تحديد أسعار لمنتجاتها أعلى من التكلفة الحدية.

3 – **زيادة الفجوة بين مستويات الأجور في الدول النامية والمتقدمة:** فليس صحيحاً أن سياسة الحرية التجارية تؤدى في كل الحالات إلى زيادة العائد النسبى لعنصر العمل باعتباره العنصر الوفير نسبياً في الدول النامية، حيث يتطلب تحقق ذلك افتراض وجود حالة عمالة كاملة في جميع أنشطة المجتمع، ومن ثم فإن زيادة إنتاج السلع كثيفة العمل لا يتم إلا عن طريق رفع الأجور بقطاع الصادرات لتغرى العمال على التحول من قطاع بدائل الواردات – الذى ينتج سلع كثيفة رأس المال – إليه. ولكن يلاحظ أن معظم الدول النامية تعانى من مشكلة البطالة، بكافة أشكالها المختلفة، وهذا يعنى أن التوسع في إنتاج الصادرات يمكن أن يتم على حساب تخفيض معدلات البطالة في المجتمع، ولن يكون هناك حاجة لرفع الأجور، حيث يقف العمال العاطلون دائماً على استعداد للعمل عند مستويات الأجور السائدة. بل أن الأجور المنخفضة هي أساس الميزة النسبية بالدول النامية، فإذا ارتفعت الأجور بدرجة كبيرة بدأت هذه الميزة النسبية في التلاشى مع مرور الوقت. كذلك يؤكد الواقع أنه لم يحدث أبداً أن تلاشت الفجوة بين مستويات الأجور في الدول النامية والمتقدمة في

فترات إتباع سياسة الحرية التجارية، بل أن العكس هو الذى يحدث، حيث تزيد بصفة مستمرة الفجوة بين مستويات الأجور في الدول المتقدمة والنامية.

4 – **قد تؤدى سياسة الحرية التجارية إلى تضييق نطاق السوق:** من الملاحظ أن سياسة الحرية التجارية لا تؤدى إلى توسيع نطاق الأسواق أمام المشروعات المحلية كبيرة الحجم في كل الحالات، بل قد يحدث أن تؤدى سياسة الحرية التجارية إلى تضييق نطاق الأسواق. لأن الإنتاج الصناعى في الدول النامية مازال في مراحله الأولى، ولذلك فهو لا يقوى على غزو الأسواق الخارجية في كثير من الأحيان حتى لو فتحت له البلاد الأجنبية أسواقها. وعلي العكس من ذلك عندما تفتح الدول النامية أسواقها للتجارة الخارجية فإن المنتجات الأجنبية تتدفق للداخل لتزاحم المشروعات المحلية في سوقها المحلى وتجعله ضيقاً عليها، وتزيد بذلك من معدلات الطاقة العاطلة بهذه الأسواق.

6-6: نماذج الأسئلة

السؤال الأول: أسئلة الاختيار المتعدد:

1 . تصبح السلعة تجارية إذا كانت قابلة:

أ – للنقل عبر الحدود الدولية. ب . للتصدير.

ج . للاستيراد. د – كل مما سبق. هـ – لا شيء مما سبق.

2 . تكون السلعة التجارية قابلة للتصدير إذا كان سعرها المحلي بالإضافة إلى تكاليف نقلها للخارج:

أ . أكبر من سعرها الدولي. ب . تساوي سعرها الدولي.

ج – أقل من سعرها الدولي.   د – لا شيء مما سبق.

3 . تكون السلعة التجارية قابلة للاستيراد إذا كان سعرها الدولي بالإضافة إلى تكاليف نقلها للداخل:

أ . أكبر من سعرها المحلي.   ب . تساوي سعرها المحلي.

ج – أقل من سعرها المحلي.   د – لا شيء مما سبق.

4 . تكون السلعة غير قابلة للتصدير إذا كان سعرها المحلي بالإضافة إلى تكاليف نقلها للخارج:

أ . أكبر من سعرها الدولي.   ب . تساوي سعرها الدولي.

ج – أقل من سعرها الدولي.   د – لا شيء مما سبق.

5 . تكون السلعة غير قابلة للاستيراد إذا كان سعرها الدولي بالإضافة إلى تكاليف نقلها للداخل:

أ . أكبر من سعرها المحلي.   ب . تساوي سعرها المحلي.

ج – أقل من سعرها المحلي.   د – لا شيء مما سبق.

6 . تساعد سياسة الحرية التجارية كل دولة علي أن تستخدم مواردها الاقتصادية استخدام:

أ . غير كامل وأمثل.   ب . غير كامل وغير أمثل.

ج – كامل وغير أمثل.   د – كامل وأمثل.

7 – من وجهة نظر الاقتصاديين المدافعيين علي نظرية المزايا النسبية نجد أن:

أ – تحقيق مكسب من التخصص الدولي يستلزم حرية التجارة الخارجية.

ب – المصلحة الخاصة لأي دولة لا تتجزأ عن مصلحة العالم ككل.

ج – تحقيق مصلحة المجتمع الدولي يمثل هدفاً أساسياً يسعى إليه الجميع.

د – كل ما سبق.

8 – من وجهة نظر الاقتصاديين المعارضين لنظرية المزايا النسبية فأن:

أ – تحقيق المصلحة الاقتصادية الخاصة للبلد هو الهدف الأساسي وينبغي السعي إليه.

ب – السياسة التجارية قد تعمل على تقييد حركة السلع والخدمات وعناصر الإنتاج من أو إلى البلد تقييداً معتدلاً أو متشدداً وفقاً للمصلحة القومية.

ج – السياسة التجارية قد تعمل على تحرير التجارة مع بعض الدول أو في بعض الظروف الاقتصادية طالما كان هناك مصلحة قومية في ذلك.

د – كل ما سبق.

9 – لقد أثبتت التجربة التاريخية فيما يتعلق بالسياسة التجارية أن:

أ – العالم لم يشهد أي تقييد للتعامل الاقتصادي الخارجي.

ب – السياسة التجارية الحمائية كانت هي الغالبة عبر الزمن.

ج – فلسفة الحرية الاقتصادية قد ساعدت كل دول العالم بلا استثناء على تحقيق مصالحها القومية.

د – كل ما سبق. هـ – لا شيء مما سبق.

10 – تسعى منظمات التمويل الدولية في الوقت الحالي إلى الضغط على الدول النامية من أجل:

أ – قبول سياسات اقتصادية تستهدف تحرير التجارة الخارجية.

ب – تحرير سعر الصرف الأجنبي وتخفيض التعريفة الجمركية.

ج – التخلص من القيود الكمية المباشرة على الواردات وتشجيع الصادرات التي تتمتع فيها نسبياً.

د – كل ما سبق.　　　هـ – لا شيء مما سبق.

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ:

1. يتفق دول العالم على أن السياسة التجارية تهدف إلى العمل على تحقيق المصلحة الاقتصادية الخارجية.
2. تسمح ظروف الدول النامية لها بالاستفادة من التخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي.
3. تساعد سياسة الحرية التجارية كل دولة على تخصيص مواردها الاقتصادية تخصيصاً أمثلاً.
4. تقلل سياسة الحرية التجارية من الفجوة القائمة بين الأجور في الدول النامية والمتقدمة.
5. من الممكن استخدام نفس السياسة التجارية في جميع الدول، وداخل نفس الدولة من فترة زمنية إلى أخري.
6. بمجرد فتح باب التجارة بين الدول المختلفة فإن كل السلع والخدمات التي تنتج في دولة ما تتدفق خارجها إلى الدول الأخرى.
7. تساعد سياسة الحرية التجارية المشروعات المحلية المحتكرة علي تشغيل طاقاتها الإنتاجية العاطلة.
8. تساعد سياسة الحرية التجارية علي تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية.

9. دفعت سياسة الحرية التجارية المشروعات المحلية المحتكرة إلى تخفيض أسعار بيعها بحيث تعكس التكلفة الحدية الأمر الذي يزيد من رفاهية المستهلك.

10. من المؤكد أن يتحقق مكسب من التجارة الخارجية لكل من الدول المتقدمة والمتخلفة على حد سواء في إطار سياسة الحرية التجارية.

11. اتجهت السياسة التجارية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الآن إلى زيادة القيود التجارية سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة.

12. منذ أواخر الثمانينات حتى الآن هناك اتجاه متزايد في الدول النامية لقبول سياسة تحرير التجارة الخارجية.

السؤال الثالث: ضع المصطلح العلمي المقابل للتعبيرات التالية:

1. إزالة كافة القيود والعقبات المفروضة على حركة السلع والخدمات من دولة إلى أخرى.

2. السلع التي يمكن الاتجار فيها أي مبادلتها في السوق الدولية إما استيراداً أو تصديراً بغض النظر عما إذا كانت السلعة تصدر أو تستورد فعلاً في الوقت الحاضر.

3. السلع غير القابلة للاتجار دولياً أي التي لا يمكن مبادلتها في السوق الدولية.

4. قيام المشروعات المحلية المحتكرة بتخفيض سعر بيعها بحيث يعكس التكلفة الحدية، وزيادة حجم إنتاجها.

5. قيام المشروعات المحلية المحتكرة بتشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة، حتى تصل إلى الطاقة الإنتاجية القصوى لها.

السؤال الرابع: أذكر دون أن تشرح:

1. شروط السلع التجارية.
2. الآثار الإيجابية المترتبة على سياسة الحرية التجارية.
3. الآثار السلبية المترتبة على سياسة الحرية التجارية.
4. شروط السلع غير التجارية.
5. المساوئ المترتبة علي تخصص الدول النامية في الإنتاج الأولي.
6. الأسباب التي تمنع سياسة الحرية التجارية من خلق نوع من المنافسة بين المشروعات في الدول المختلفة.
7. الأسباب التي تجعل الدول النامية تحقق خسارة من تطبيق سياسة الحرية التجارية.

السؤال الخامس: وضح بالرسم البيانى :

1. السلع التجارية القابلة للتصدير.
2. أثر سياسة الحرية التجارية على كفاءة التشغيل.
3. أثر سياسة الحرية التجارية على مستوى التشغيل.
4. السلع التجارية القابلة للاستيراد.
5. كيف تساعد سياسة الحرية التجارية المشروعات المحلية المحتكرة علي تشغيل طاقاتها العاطلة.
6. كيف دفعت سياسة الحرية التجارية المشروعات المحتكرة إلى تخفيض أسعار بيعها بحيث تعكس التكلفة الحدية.

* * * * *

الفصل السابع*

سياسة الحماية

7-1: مقدمة

تتمثل سياسة الحماية في قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات، أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة، مما يوفر نوعاً من الحماية للأنشطة المحلية من منافسة المنتجات الأجنبية.

ويمكن التفرقة بين خمسة أساليب للحماية والتى يمكن أن تتبعها دولة ما أو مجموعة من الدول لتقييد التجارة مع دول العالم، **أولها** الرسوم الجمركية أو التعريفة الجمركية، **ثانيها** نظام الحصص، **ثالثها** نظام الرقابة على الصرف الأجنبي، **رابعها** الاتفاقيات السلعية الدولية، **خامسها** التكامل الاقتصادى بين

---

* **كتب هذا الفصل أ.د. السيد محمد أحمد السريتي**

لقد تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل على المراجع التالية:

- د.عبد الرحمن يسري أحمد، د. السيد محمد السريتي: **الاقتصاديات الدولية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2007، الفصل الثامن.
- د. السيد محمد السريتي: **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، 2009، الفصل السادس.
- د. محمود يونس، د. على عبد الوهاب: **اقتصاديات دولية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2009، الفصل الخامس.
- Salvatore D, **International Economics**, 5th edition, Prentice Hall International, Inc., New York, 1995, ch.8.
- Kindleberger. C& Lindert. P., **International Economics**, 6th edition, Irwin, Illinois, 1978, ch.7.

مجموعة من الدول. والأساليب الثلاثة الأولى تتبع لتحقيق الحماية على المستوى القومى، حيث تحمى دولة ما أنشطتها المحلية في مواجهة الأنشطة القائمة بباقى دول العالم. أما الأسلوبين الآخرين فيتم اتباعهما لتحقيق الحماية على المستوى الإقليمى، حيث تقوم مجموعة من الدول التي تتفق مصالحها أو تقع في إقليم واحد بحماية أنشطتها المحلية مجتمعة في مواجهة باقى دول العالم.

وسوف نركز في هذا الفصل على أساليب الحماية على المستوى القومي، على أن نؤجل أساليب الحماية على المستوى الإقليمى للفصل القادم، حيث يتم دراستها في فصل مستقل بعنوان التكامل الاقتصادي. وفى هذا الفصل سنعرض تفصيلاً لسياسة الحماية من الجوانب التالية:

- أساليب الحماية على المستوى القومي.
- الرسوم الجمركية وآثارها الاقتصادية.
- نظام الحصص وآثارها الاقتصادية.
- دوافع سياسة الحماية.
- نماذج الأسئلة.

7-2: أساليب الحماية على المستوى القومى

تتخذ أساليب الحماية على مستوى دولة ما ثلاثة أشكال هي:

7-2-1: الرسوم الجمركية:

وتتمثل في أنها ضريبة تفرض على السلع التي تعبر الحدود سواء كانت صادرات أو واردات. وتتباين الأهمية النسبية لكل من الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات من دولة إلى أخرى، ففي الدول النامية تعتمد على حصيلة الرسوم الجمركية على الواردات كمصدر من مصادر إيرادات الدولة، وبعض الدول الأخرى تعتمد على الرسوم الجمركية على الصادرات من المواد الأولية كمصدر هام للدخل مثل غانا التي تعتمد على صادرات الكاكاو والبرازيل التي تعتمد على صادرات البن. كذلك هناك بعض الدول التي تحرم قانوناً فرض الرسوم الجمركية على الصادرات كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية. وتنقسم الرسوم الجمركية إلى ثلاثة أنواع:

(1) **الرسوم النوعية:** والتي تفرض كمبلغ ثابت على كل وحدة من السلعة، فمثلاً تفرض 300 جنيه ضريبة نوعية على كل طن من السكر المستورد.

(2) **الرسوم القيمية:** وهى ضريبة تفرض كنسبة معينة من الناتج المحلى قيمة السلعة المستوردة أو المصدرة، فمثلاً تفرض 10 % ضريبة على قيمة السكر المستورد.

(3) **الرسوم المركبة:** وتتكون هذه الرسوم من الرسوم النوعية بالإضافة إلى الرسوم القيمية، فمثلاً فرض ضريبة نوعية 100 جنيه على كل طن مستورد من السكر بالإضافة إلى ضريبة 5 % كنسبة من قيمة السكر المستورد.

تختلف الأهمية النسبية للرسوم النوعية والقيمية من دولة إلى أخرى حسب تطور الإدارة الضريبية. وبالرغم من سهولة تطبيق الرسوم النوعية إلا أنه يعاب عليها تناقص قدرتها على حماية المنتجين المحليين مع تزايد قيمة السلع المستوردة، في حين لا تعاني الرسوم القيمية من تناقص قدرتها على حماية المنتجين المحليين مع تزايد قيمة الواردات، لأن زيادة قيمة السلع المستوردة تؤدى إلى زيادة حصيلة الرسوم القيمية.

7-2-2: نظام الحصص:

ويتمثل نظام الحصص في قيام الحكومة بوضع حد أقصى لما يصرح باستيراده من سلعة ما خلال فترة زمنية معينة. وتعد الحصص قيداً كمياً على انسياب السلع إلى دولة معينة خلال فترة زمنية معينة بدلاً من التأثير السعري الذى تحدثه الرسوم الجمركية. وتتميز الرسوم الجمركية على نظام الحصص باتسامها بالشفافية من حيث مقدار الحماية. أما في ظل نظام الحصص تظل الكمية المسموح باستيرادها ثابتة مهما تغيرت أسعار السلعة في الخارج أو زاد الطلب عليها في داخل الدولة التي قامت بفرض الحصة.

7-2-3: نظام الرقابة على الصرف الأجنبي:

نظراً لأن العملات الأجنبية هي الوسيلة التي يمكن للأفراد والمؤسسات الاستيراد بواسطتها، فإن الحكومة يمكنها تقييد الواردات إذا تمكنت من السيطرة على كل متحصلات العملة الأجنبية وعلى كل استخداماتها. والرقابة على الصرف الأجنبى تتمثل في تدخل الحكومة بوضع قيود مباشرة على عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية بما يحقق لها السيطرة على كمية الواردات ويمكنها من تحقيق عدة أهداف هي:

(1) تحقيق توازن ميزان المدفوعات، حيث يمكن للحكومة من خلال التحكم في عمليات البيع والشراء الخاصة بالعملات الأجنبية أن تضغط الواردات بحيث تتساوى مع الصادرات، الأمر الذي يؤدى إلى تحقيق توازن الحساب الجارى ومن ثم ميزان المدفوعات.

(2) تحقيق الحماية للصناعات المحلية من خلال الحد من الواردات.

(3) حماية القيمة الخارجية للعملة الوطنية من التدهور، فبدلاً من أن تقوم الدولة بتخفيض قيمة عملتها المحلية كوسيلة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، وما يترتب على ذلك من ارتفاع في معدلات التضخم المحلى وزيادة في قيمة الديون الخارجية بدلالة العملة الوطنية، وانخفاض الثقة في العملة المحلية، فإنها تقوم بإتباع أسلوب الرقابة على الصرف لتحقيق نفس الغرض موفرة على نفسها كل المتاعب السابقة.

7-3: الرسوم الجمركية وآثارها الاقتصادية

تتمثل الرسوم الجمركية كما ذكرنا سابقاً في ضريبة تفرضها الدولة أو الحكومة على واردات سلعة ما، وقلما تفرض الدولة ضريبة على صادراتها، لأن الأصل في ذلك أن تسعى كل دولة إلى تشجيع صادراتها من السلع والخدمات للخارج. ومن الحالات النادرة أن تفرض فيها الدولة ضريبة على الصادرات عندما تكون الدولة محتكرة لإنتاج سلعة ما على المستوى الدولي، وتستغل مركزها الاحتكارى في فرض ضريبة على صادرات السلعة يدفعها المستورد، أو عندما تفرض الدولة ضريبة على صادرات بعض الموارد الطبيعية للمحافظة على الرصيد المتاح منها حتى تتمتع الأجيال المقبلة بنصيبها منه كالأخشاب وبعض المعادن، أو عندما تفرض الدولة ضريبة على صادرات المواد الخام من سلعة ما مع إعفاء صادراتها بعد تصنيعها محلياً، وذلك بغرض تشجيع التصنيع المحلى لها. ولما كانت القاعدة هي فرض الضريبة على

الواردات والاستثناء هو فرض الضريبة على الصادرات، فإننا سوف نهتم بتحليل الحالة الأولي.

الآثار الاقتصادية المتوقعة للرسوم الجمركية:

يترتب على فرض الرسوم الجمركية على الواردات من إحدى السلع العديد من الآثار الاقتصادية، ولعل أهمها الأثر على كل من تخصيص الموارد الاقتصادية، وميزان المدفوعات، والإيرادات الحكومية، وتوزيع الدخل، والرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع. وفيما يلي توضيح هذه الآثار بشئ من التفصيل.

(1) أثر الرسم الجمركي على تخصيص الموارد الاقتصادية:

يلاحظ بصفة عامة أن قيام دولة ما بفرض رسوم جمركية على وارداتها من سلعة ما سوف يرفع من السعر النسبى لهذه السلعة بالمقارنة مع السلع الأخرى. فإذا افترضنا أن هناك سلعتين هما ($س_1$، $س_2$) حيث ($س_1$) سلعة الواردات، ($س_2$) سلعة الصادرات، فإننا نجد أنه في ظل سياسة الحرية التجارية يتساوى السعر المحلى مع السعر الدولى لكل سلعة مع إهمال تكلفة النقل، أى أن:

$ث_{م1} = ث_{د1}$ **سعر سلعة الواردات**

$ث_{م2} = ث_{د2}$ **سعر سلعة الصادرات**

ومن ثم فإن السعر النسبى لسلعة الواردات في ظل سياسة الحرية التجارية يصبح $\frac{ث_{م1}}{ث_{م2}} = \frac{ث_{د1}}{ث_{د2}}$، فإذا افترضنا أن الدولة فرضت رسم جمركى على سلعة الواردات بواقع نسبة معينة من السعر = ض، فإن السعر المحلى لسلعة الواردات بعد فرض الضريبة يصبح:

$$ث_{م1} = ث_{د1} + ض\ ث_{د1} = ث_{د1}\ (1 + ض)$$

ومن ثم يصبح السعر النسبى لسلعة الواردات يساوى:

$$\frac{\text{ث}_{\text{د}1}}{\text{ث}_{\text{د}2}} < \frac{\text{ث}_{\text{د}1}\left(1+\text{ض}\right)}{\text{ث}_{\text{د}2}} = \frac{\text{ث}'_{\text{د}1}}{\text{ث}'_{\text{د}2}}$$

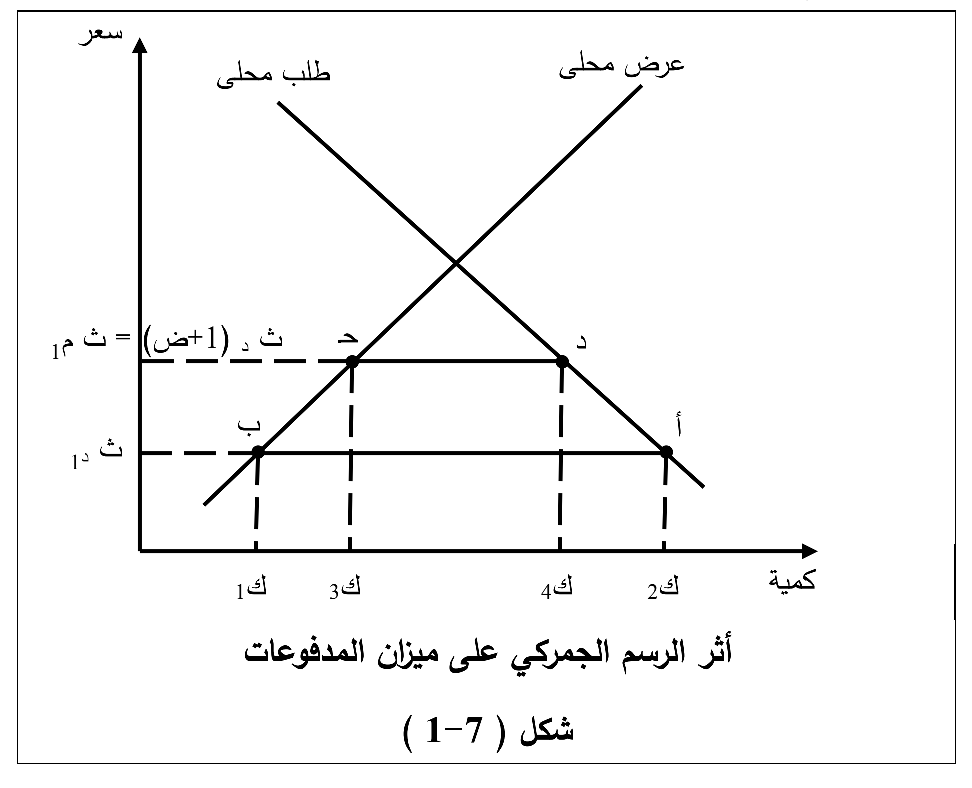
وهذا يعنى أن فرض رسمٍ جمركي على واردات سلعة ما يرفع من سعرها النسبى محلياً، الأمر الذي يعيد من تخصيص الموارد الاقتصادية في صالحها، أي أنه بافتراض حالة التوظف الكامل في المجتمع، فإن فرض رسم جمركى على الواردات يؤدى إلى تحويل الموارد من الصناعات المنتجة للصادرات أو من أنشطة السلع غير التجارية إلى الصناعات المنتجة لبدائل الواردات، ويقلل من هذا الأثر وجود بطالة في المجتمع أو عدم قابلية بعض الموارد للتحول بين الصناعات أو الأنشطة المختلفة. ولكن يجب ملاحظة أنه إذا فرضت الحكومة رسماً جمركياً على الواردات من سلعة ما بواقع نسبة ثابتة من السعر (ض)، وردت عليها الدولة الأخرى المصدرة بتخفيض سعر التصدير بنفس النسبة (ض) فإن المحصلة النهائية هي أن يظل السعر المحلى لهذه السلعة ثابتاً في الدولة المستوردة لأن:

$$\text{ث}_{\text{م}1} = \text{ث}_{\text{د}1} + \text{ك ث}_{\text{د}1} - \text{ك ث}_{\text{د}2} = \text{ث}_{\text{د}1}$$

وفى مثل هذه الحالة لن يؤثر الرسم الجمركي على تخصيص الموارد الاقتصادية في المجتمع.

(2) أثر الرسم الجمركي على ميزان المدفوعات:

يؤدى فرض الرسم الجمركي إلى رفع السعر المحلى الذى يواجه المنتجين والمستهلكين، ولاشك أن ذلك يقلل من واردات السلع الخاضعة للرسم الجمركي في ظل الظروف العادية كما يتضح ذلك من شكل (7–1).



أثر الرسم الجمركي على ميزان المدفوعات

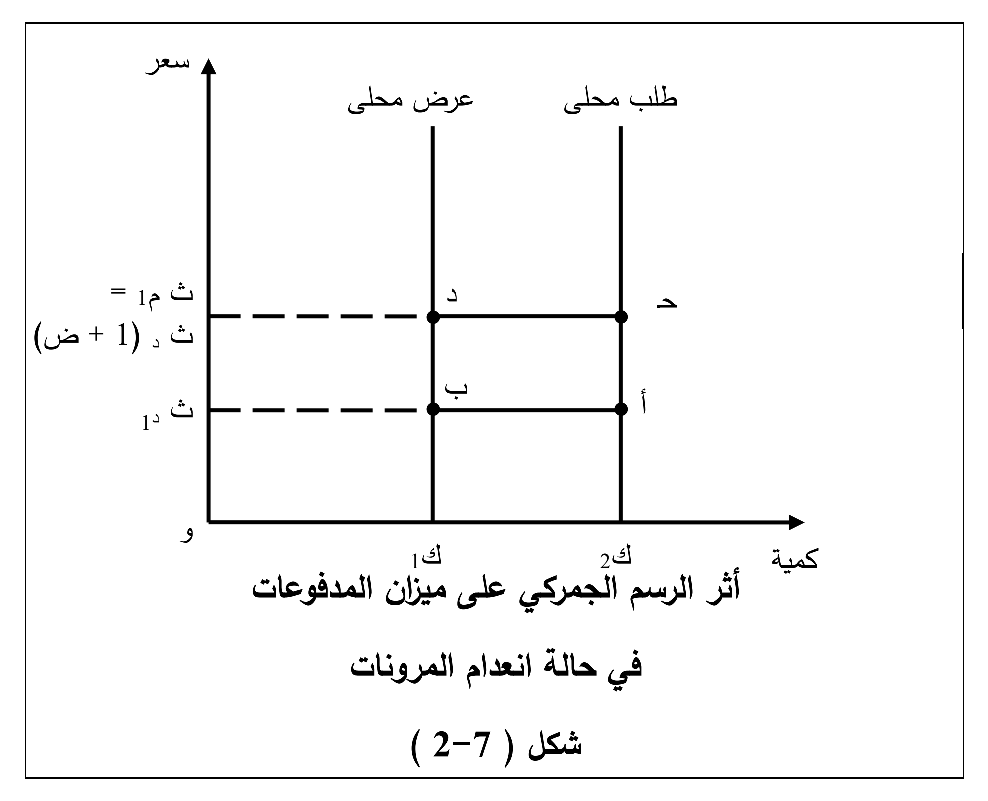
شكل (7−1)

يتضح من شكل (7−1) ما يلى:

(أ) في ظل حرية التجارة يكون السعر الدولى (ث د1)، وتقوم الدولة بإنتاج الكمية (و ك1)، ولكنها تقوم بطلب واستهلاك الكمية (و ك2)، لذلك فإنها تستورد الكمية (الكمية المطلوبة – الكمية المنتجة محلياً) = أ ب.

(ب) بعد قيام الدولة بفرض رسم جمركى نسبة ثابتة من السعر الدولى (ض) فإن السعر المحلى يرتفع إلى ث م1 = ث د1 (1 + ض)، الأمر الذى يحفز الصناعات المحلية المنتجة للسلع بديلة الواردات على زيادة إنتاجها من (و ك1) إلى (و ك3). وفى نفس الوقت يدفع المستهلكين إلى تقليل استهلاكهم من السلعة من (و ك2) إلى (و ك4)، وبزيادة الكمية المنتجة محلياً ونقص الكمية المستهلكة تقل الواردات من (أ ب) إلى (حـ د).

(ج) وبانخفاض كمية الواردات مع ثبات سعرها بدلالة العملة الأجنبية تقل المدفوعات مقابل الواردات ويقل العجز في ميزان المدفوعات. ويتوقف هذا الأمر بالطبع على مرونة عرض الصناعات المحلية البديلة للواردات ومرونة الطلب المحلى على سلع الواردات، فإذا كانت الطاقة الإنتاجية للصناعات البديلة للواردات مستغلة بالكامل كان من الصعب توسيع هذه الطاقات، لذلك يصبح العرض المحلى للسلع البديلة للواردات عديم المرونة [شكل (7–2)] وفى هذه الحالة لن يؤثر الرسم الجمركي على زيادة الإنتاج المحلى للسلع البديلة للواردات، كما أنه إذا كانت سلعة الواردات سلعة ضرورية يصعب الاستغناء عنها، فإن الطلب عليها يكون عديم المرونة [شكل (7–2)] وبالتالى فإن فرض الرسم الجمركي لن يقلل من الاستهلاك المحلى منها.



أثر الرسم الجمركي على ميزان المدفوعات

في حالة انعدام المرونات

شكل (7–2)

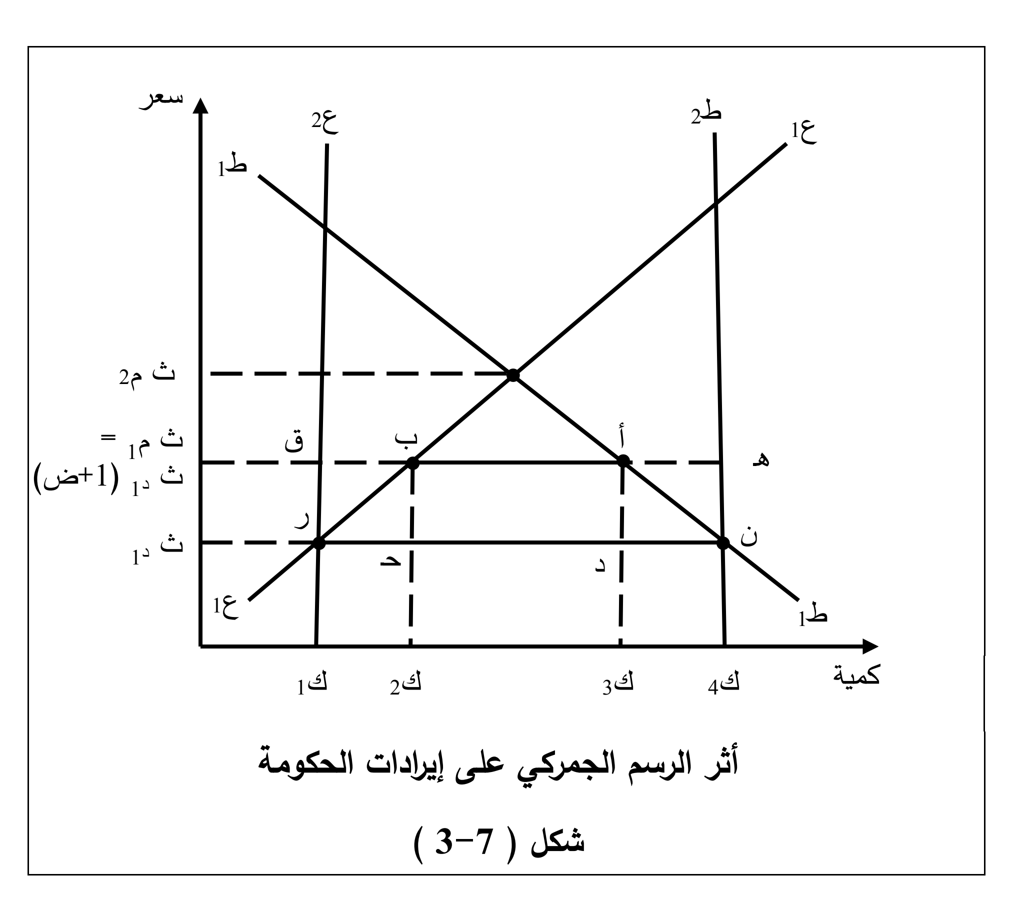
ويلاحظ من شكل (7−2) ما يلى:

أن فرض الرسم الجمركي بنسبة (ض) من السعر الدولى وأن كان قدر رفع السعر المحلى من (ث $_{د1}$) إلى (ث م1)، إلا أنه لم يؤثر على كمية الواردات حيث ظلت كما هي (أ ب = حـ د). وبناء على ذلك يمكن القول أنه كلما زادت مرونات الطلب المحلى على الواردات والعرض المحلى من السلع البديلة للواردات كلما زادت فاعلية الرسم الجمركي في تقليل كمية الواردات والعكس صحيح.

ولكن من ناحية أخرى يلاحظ أن الزيادة في إنتاج بدائل الواردات إذا تمت على حساب موارد محولة من قطاع الصادرات، فإن الرسم الجمركي قد يكون له أثر سلبى على صادرات الدولة التي فرضت الرسم الجمركي، ومن ثم يتحدد الأثر النهائى للرسم الجمركي على ميزان المدفوعات بالفرق بين نقص الواردات ونقص الصادرات، أما إذا كان التوسع في إنتاج بدائل الواردات على موارد عاطلة أو موارد محولة من قطاع السلع غير التجارية، فإن الأثر السلبى للرسم الجمركي على الصادرات لن يحدث.

(3) أثر الرسم الجمركي على إيرادات الحكومة:

يترتب على قيام الحكومة بفرض رسم جمركي على واردات سلعة ما تحقيق إيرادات للحكومة تساوى كمية الواردات مضروبة في معدل الرسم الجمركي على كل وحدة مستوردة. ويلاحظ عموماً أنه كلما قلت مرونات الطلب المحلى على السلع المستوردة والعرض المحلى للسلع البديلة للواردات كلما زادت فاعلية الرسم الجمركي في زيادة إيرادات الحكومة، وقل تأثيره على تخصيص الموارد وعلى ميزان المدفوعات، وهذا ما يوضحه شكل(7−3).



أثر الرسم الجمركي على إيرادات الحكومة

شكل (7−3)

ويلاحظ من شكل (7−3) ما يلى:

(أ) إذا كانت مرونات الطلب على الواردات والعرض المحلى لبدائل الواردات أكبر من الصفر كما هو الحال بالنسبة للمنحنين (ط1، ع1) فإن فرض رسم جمركى بنسبة (ض) يحقق إيرادات للحكومة تساوى □ أ ب حـ د = كمية الواردات (أ ب) × معدل الرسم الجمركي على الوحدة (ب حـ).

(ب) إذا كانت مرونات الطلب على الواردات والعرض المحلى لبدائل الواردات مساوية للصفر كما هو الحال بالنسبة للمنحنيين (ط2، ع2) فإن فرض رسم جمركى بنسبة (ض) يحقق إيرادات للحكومة أكبر تساوى □ هـ ن

ر ق = كمية الواردات (هـ ق) × معدل الرسم الجمركي على الوحدة (ر ق). ونظراً لأن □ هـ ن ر ق > □ أ ب حـ د، فهذا يعنى أنه كلما قلت مرونات الطلب المحلى على الواردات والعرض المحلى لبدائل الواردات كلما زادت فاعلية الرسم الجمركي في زيادة إيرادات الحكومة، وقل تأثيره على الإنتاج المحلى وعلى الواردات.

(ج) إذا كان الرسم الجمركي مانع للتبادل، فإن الإيرادات الحكومية تنخفض إلى الصفر، في حالة الطلب (ط$_1$) والعرض (ع$_1$) فإن الرسم الجمركي المانع للتبادل يرفع سعر السلعة من ث د$_1$ إلى ث م$_2$، حيث تنعدم الواردات، ومن ثم لا توجد هناك أية إيرادات حكومية للرسم الجمركي. والرسم الجمركي المانع للتبادل يساوى الفرق بين السعر الدولى وسعر التوازن المحلى الذى يحقق الاكتفاء الذاتي من السلعة.

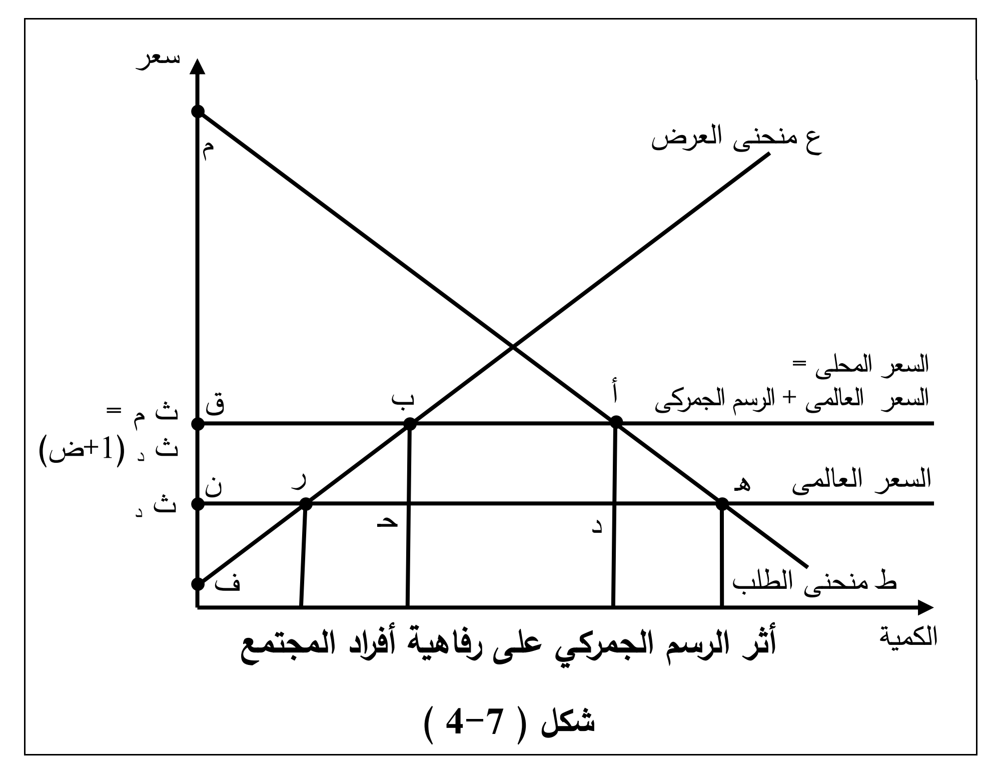
(د) إذا قامت الدولة المصدرة بتخفيض سعر سلعتها بمقدار يساوى الارتفاع الناتج عن فرض الرسم الجمركي من قبل الدولة المستوردة (ث م$_1$ – ث د$_1$) فإن إيرادات الحكومة من الرسم الجمركي في حالة الطلب على الواردات (ط$_1$) والعرض لبدائل الواردات (ع$_2$) سوف تساوى كمية الواردات (ن ر) مضروبة في مقدار الرسم الجمركي على الوحدة (ر ق) = □ هـ ن ر ق، وسوف تدفع الدولة المصدرة بذلك مقدار الرسم الجمركى. وبالرغم من رد فعل الدولة المصدرة قد لغى أثر الرسم الجمركي على تخصيص الموارد على ميزان المدفوعات إلا أنه عظم من إيرادات الحكومة من الرسم الجمركي على السلعة المستوردة.

(4) أثر الرسم الجمركي على توزيع الدخل:

إن فرض الرسم الجمركي يؤدى إلى رفع الأسعار المحلية لسلع الواردات، ومن ثم تقلل من الدخل الحقيقى للمستهلكين، وتزيد من أرباح المنتجين في قطاعات السلع البديلة للواردات. أي أن فرض الرسم الجمركي على الواردات يؤدى إلى إعادة توزيع الدخل غير صالح للطبقات ذوي الدخول الثابتة كأصحاب المرتبات والمعاشات والإيجارات وغيرها وفى صالح أصحاب الدخول المتغيرة مثل رجال الأعمال. وإذا افترضنا أن المجتمع يعمل عند مستوى التوظف الكامل وإن الموارد الاقتصادية قابلة للتحويل من قطاع لآخر، فإن فرض رسم جمركى على الواردات يؤدى إلى زيادة الطلب على العنصر النادر نسبياً للتوسع في إنتاج بدائل الواردات وتقليل الطلب على العنصر الوفير نسبياً لما يحدث من انكماش في قطاع الصادرات، ومن ثم يرتفع العائد النسبى للعنصر الإنتاجى النادر ويقل العائد النسبي للعنصر الوفير. وهذا يعنى أنه في ظل الفروض السابقة يؤدى فرض الرسم الجمركي لإعادة توزيع الدخل في صالح العنصر النادر نسبياً وفى غير صالح العنصر الوفير نسبياً. وإذا كانت الدولة على سبيل المثال لديها وفرة نسبية في عنصر العمل وندرة نسبية في عنصر رأس المال، فإن فرض الرسم الجمركي على الواردات يعيد توزيع الدخل فيها في غير صالح طبقة العمال وفى صالح طبقة الرأسماليين. ولكن إذا كانت الدولة لديها موارد معطلة تم استخدامها في التوسع بقطاع بدائل الواردات، فإن فرض الرسم الجمركي في هذه الحالة يؤدى إلى زيادة مستوى التشغيل وزيادة الدخل القومى بصفة عامة دون تحويل الموارد من قطاع إلى آخر بالمجتمع.

(5) أثر الرسم الجمركي على رفاهية أفراد المجتمع:

يؤثر الرسم الجمركي على رفاهية أفراد المجتمع، حيث يؤثر على رفاهية المستهلكين من خلال تأثيره على فائض المستهلك، كما يؤثر على رفاهية المنتجين من خلال تأثيره على إيراد المنتج، وأخيراً يؤثر على رفاهية الحكومة من خلال تأثيره على إيرادات الحكومة. ويوضح شكل (7-4) أثر الرسم الجمركي على رفاهية أفراد المجتمع.



أثر الرسم الجمركي على رفاهية أفراد المجتمع

شكل (7-4)

ويلاحظ من شكل (7-4) ما يلى:

(أ) **الأثر على فائض المستهلك:** يتمثل فائض المستهلك في المساحة أسفل منحنى الطلب وفوق السعر، ويلاحظ من الرسم السابق أن فائض المستهلك كان قبل الرسم الجمركي يساوى Δ م هـ ن، وبعد فرض الرسم الجمركي أصبح فائض المستهلك يساوى Δ م أ ق، أى أن فائض

المستهلك انخفض بالمقدار أ هـ ن ق، وهذا يعتبر نقص في رفاهية المستهلكين.

(ب) **الأثر على إيراد المنتج:** يتمثل إيراد المنتج في المساحة فوق منحنى العرض وتحت السعر، ويلاحظ من الشكل السابق أن إيراد المنتج كان قبل فرض الرسم الجمركي يساوى Δ ف ر ن، وبعد فرض الرسم الجمركي أصبح إيراد المنتج يساوى Δ ف ب ق، أى أن فائض المنتج زاد بالمقدار ب ر ن ق، وهذا يعتبر زيادة في رفاهية المنتجين.

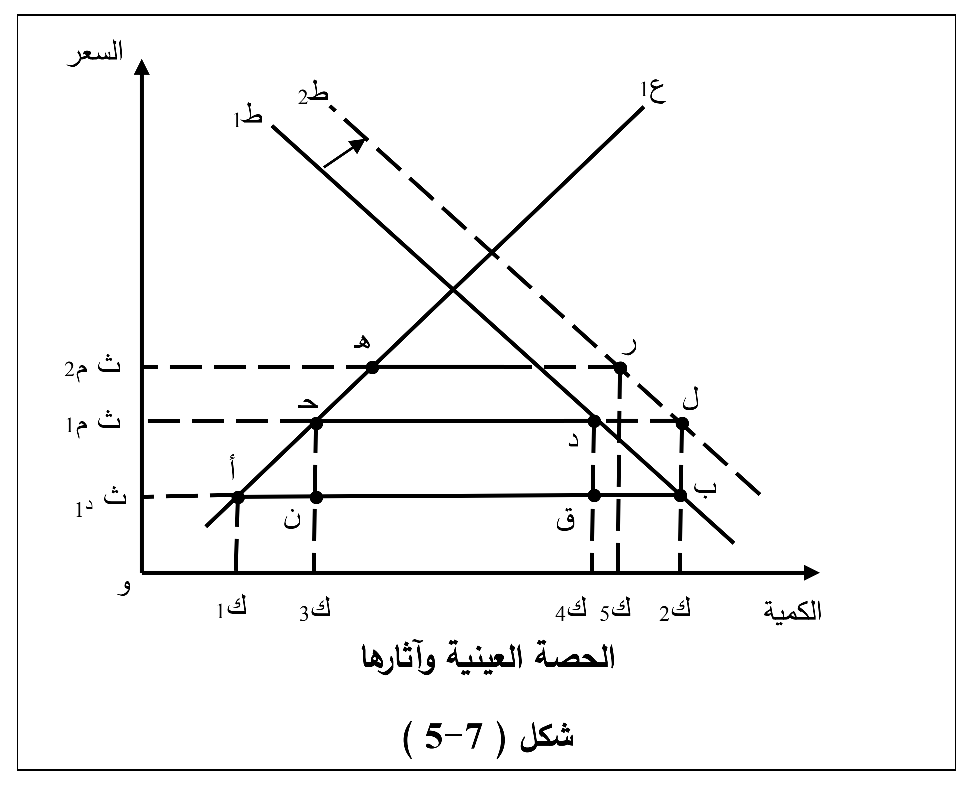
(ج) **الأثر على إيراد الحكومة:** يترتب على فرض الرسم الجمركي حصول الحكومة على إيرادات تساوى كمية الواردات (أ ب) × قيمة الرسم الجمركي على الوحدة المستوردة (ب حـ) = □ أ ب حـ د، وتعتبر هذه الإيرادات الحكومية زيادة في رفاهية الحكومة.

(د) **الأثر على رفاهية المجتمع:** ترتب على فرض الرسم الجمركي حدوث خسارة في رفاهية المستهلكين بالمقدار أ هـ ن ق، وفى نفس الوقت حدثت زيادة في رفاهية المنتجين بالمقدار ب ر ن ق، وزيادة في رفاهية الحكومة بالمقدار □ أ ب حـ د. ولكن يلاحظ أن الزيادة في رفاهية المنتجين والحكومة أقل من الانخفاض في رفاهية المستهلكين، أى أن الأثر النهائى على المجتمع هو حدوث خسارة صافية قدرها مساحة Δ Δ أ د هـ، ب حـ ر، وهذه الخسارة الصافية تمثل تكلفة الحماية التي يتحملها المجتمع.

7-4: نظام الحصص وآثارها الاقتصادية

يتمثل نظام الحصص في قيام الحكومة بوضع حد أقصى لما يصرح باستيراده من سلعة ما خلال فترة زمنية معينة. والحصة قد تكون عينية أو

قيمية. وفى حالة الحصة العينية تضع الحكومة حداً أقصى للكمية التي يمكن استيرادها من السلعة خلال فترة زمنية معينة، ولكي يكون للحصة العينية معنى يتعين أن تكون أقل من كمية الواردات في ظل حرية التجارة. أما في حالة الحصة القيمية تضع الحكومة حداً أقصى للمبلغ الذي يمكن صرفه على الاستيراد خلال فترة زمنية معينة، ويمكن توضيح حالة الحصة العينية من خلال شكل (7–5).



الحصة العينية وآثارها

شكل (7–5)

يتضح من شكل (7–5) ما يلى:

(1) في ظل حرية التجارة وبافتراض أن (ط1، ع1) يمثلان الطلب المحلى على الواردات والعرض المحلى من بدائل الواردات، فإن السعر الدولى (ث د1) حيث يتحدد حجم الإنتاج المحلى بالكمية (و ك1)، ويتحدد

الكمية المطلوبة والمستهلكة بالكمية (و $ك_2$)، ولذلك فإن كمية الواردات تتمثل في الفرق بينهما بالكمية ($ك_1$ $ك_2$) = (أ ب).

(2) إذا قامت الحكومة بوضع حصة عينية تساوى (حـ د) فإن هذا يؤدى إلى رفع السعر المحلى من ث $_{د1}$ إلى ث $م_1$، وهذا يعنى أن الحصة العينية تحدث نفس الأثر الذى يحدثه رسم جمركى مقداره (د $ث_1$ ث $م_1$) على كل وحدة مستوردة من السلعة. وهذا يعنى أن الحصة العينية يترتب عليها نفس الآثار السابقة التي يحدثها الرسم الجمركي. ولذلك فنحن لسنا في حاجة إلى إعادة شرح آثار الحصة العينية طالما أنها تتماثل مع آثار الرسم الجمركي.

وبالرغم من أن الحصة العينية يترتب عليها نفس آثار الرسم الجمركي على كل من تخصيص الموارد الاقتصادية، وميزان المدفوعات، وإيرادات الحكومة، وتوزيع الدخل، ورفاهية أفراد المجتمع. إلا أنه يوجد **بعض الاختلاف بين الحصة العينية والرسم الجمركي نوجزها فيما يلى:**

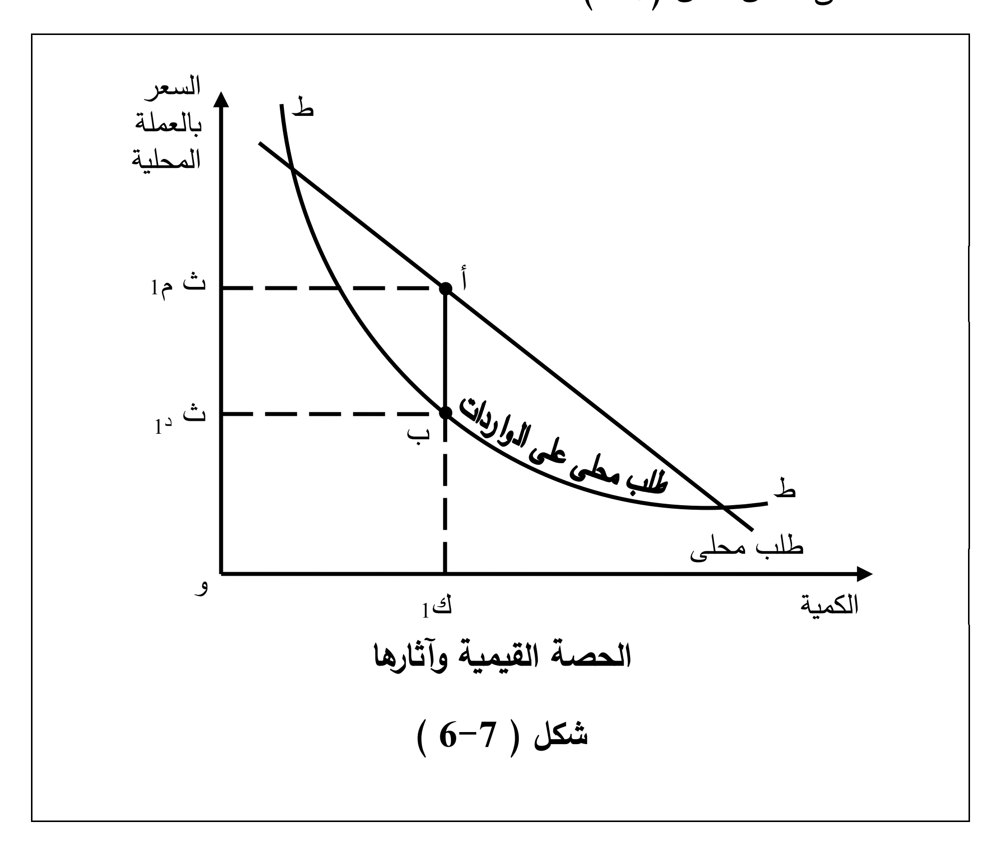
1 – في حالة فرض الرسم الجمركي على الواردات من سلعة ما تحقق الحكومة إيرادات من الرسم الجمركي تساوى □ د ق ن حـ [شكل (7–5)]، ولكن ليس الأمر كذلك في حالة الحصة، حيث يتوقف ذلك على طريقة توزيع الحصة العينية بين المستوردين، فإذا اتبعت الحكومة أسلوب التوزيع المجانى للتراخيص، حيث تمنح تراخيص الاستيراد مجاناً للمتقدمين وفقاً لأسبقية التقدم بطلب وبحد أقصى معين، فلن تحصل الحكومة على أى إيرادات في هذه الحالة، وتؤول بذلك الأرباح الممثلة في الفرق بين السعر المحلى (ث $م_1$) والسعر الدولى (ث $_{د1}$) إلى المستوردين. ولاشك أن هذا الأسلوب سوف يؤدى لطول طوابير الانتظار، ونفاذ حصة الاستيراد في أول الفترة مع بقاء باقى الفترة دون أى استيراد، فضلاً عن تفشى الرشوة

لمحاولة الحصول على تراخيص دون الالتزام بالدور، كما يؤدى ذلك إلى المبالغة في إقامة طاقات إنتاجية ربما لتبقى عاطلة لمجرد الحصول على تراخيص بكمية أكبر من الواردات. أما إذا قامت الحكومة ببيع التراخيص لكل من أراد الاستيراد في حدود الحصة ووفقاً لقيمة معينة لكل مستورد، فإنها قد تحصل على إيرادات مساوية للإيرادات التي تحصل عليها في حالة الرسم الجمركي.

2 – عندما يزداد الطلب على سلعة الواردات فإن الرسم الجمركي لا يحول دون زيادة الواردات، نظراً لأن زيادة الطلب من (ط$_1$) إلى (ط$_2$) تؤدى إلى زيادة كمية الواردات من (د حـ) إلى (ل حـ) [شكل (7–5)] وذلك بالرغم من وجود رسم جمركي بالمقدار (ث م$_1$ ث د$_1$). في حين أن زيادة الطلب لا تؤثر على كمية الواردات في حالة الحصة العينية، وإنما تؤدى فقط لارتفاع السعر المحلى، فيلاحظ من شكل (7–5) أنه مع زيادة الطلب من (ط$_1$) إلى (ط$_2$) يمكن المحافظة على نفس مقدار الحصة العينية لتكون(ر هـ) = (د حـ) مع ارتفاع السعر المحلى من (ث م$_1$) إلى (ث م$_2$). وهذا يعنى أن الحصة العينية وسيلة أكثر فاعلية للحد من الواردات بالمقارنة مع الرسم الجمركي، ففي الوقت الذي تنعكس فيه الزيادة في الطلب في زيادة كمية الواردات في حالة الرسم الجمركى، فإنها تنعكس في صورة ارتفاع السعر المحلى في حالة نظام الحصة العينية.

3 – في حالة الرسم الجمركي يوجد حد أقصى للسعر الذى يمكن أن يبيع به المنتج المحلى سلعته البديلة للواردات بالداخل، ويتمثل هذا الحد الأقصى في (السعر الدولى + الرسم الجمركي). وإذا حاول المنتج المحلى أن يبيع بأى سعر أعلى من ذلك فإنه سوف يواجه بمنافسة الواردات التي لا يزيد سعرها عن هذا المستوى. أما في حالة الحصة العينية فإن المنتج المحلى

الذى يقوم ببيع السلعة البديلة للواردات من الممكن أن يتحول إلى محتكر يرفع السعر إلى أعلى دون خوف من منافسة الواردات طالما أنها محددة بحد أقصى معين ولا يمكن أن تفوقه. وفى حالة الحصة القيمية تضع الحكومة حداً أقصى للقيمة التي يمكن إنفاقها على الواردات خلال فترة زمنية معينة بغض النظر عن الكمية، وفى هذه الحالة نجد أن كمية الواردات قابلة للتغير تبعاً للتغير في السعر الدولى للسلعة، ويمكن توضيح ذلك من خلال شكل (7–6).



الحصة القيمية وآثارها

شكل (7–6)

يتضح من شكل (7–6) ما يلى:

(أ) أن منحنى الطلب المحلى على الواردات (ط ط) متكافئ المرونة، ولذا يأخذ قطع زائد قائم، ويتميز بأن حجم الإنفاق عليه ثابت عند جميع النقاط

الواقعة عليه. فإذا قامت الحكومة بتحديد حصة قيمية بمبلغ ثابت = (أ)، فإننا نجد أنه عند السعر الدولى (ث $_{د1}$) يمكن للمستوردين أن يستوردوا الكمية (و ك$_1$) في حدود المبلغ الثابت (أ) = □ و ك$_1$ ب ث $_{د1}$، ولكنهم في هذه الحالة يمكنهم بيع هذه الكمية في السوق المحلية عند السعر (و ث م$_1$) كما يوضح ذلك منحنى الطلب المحلى محققين بذلك أرباح = □ أ ب ث$_{د1}$ ث م$_1$، وبارتفاع السعر الدولي للاستيراد تقل كمية الواردات في ظل قيد الحصة القيمية والعكس صحيح.

(ب) يلاحظ أن نظام الحصة القيمية أكثر مرونة من نظام الحصة العينية، نظراً لأن الدولة المصدرة يمكنها أن تغرق سوق الدولة المستوردة بالسلع المستوردة إذا قامت بتخفيض أسعار سلعها رغم ثبات قيمة الحصة النقدية.

(ج) يلاحظ أن الحصة قد تكون موزعة أو غير موزعة، فهى تكون موزعة إذا تم تحديد الكمية أو القيمة من الواردات التي يجب الحصول عليها من كل دولة، وتكون غير موزعة إذا لم يتم توزيعها بين الدول المصدرة وتركت حرية الاستيراد مكفولة من أى مصدر في حدود القيود المفروضة.

7-5: دوافع الحماية

من أهم دوافع الحماية وراء إتباع سياسة الحماية من قبل إحدى الدول تجاه وارداتها من العالم الخارجي ما يلى:

(1) حماية الصناعات الناشئة:

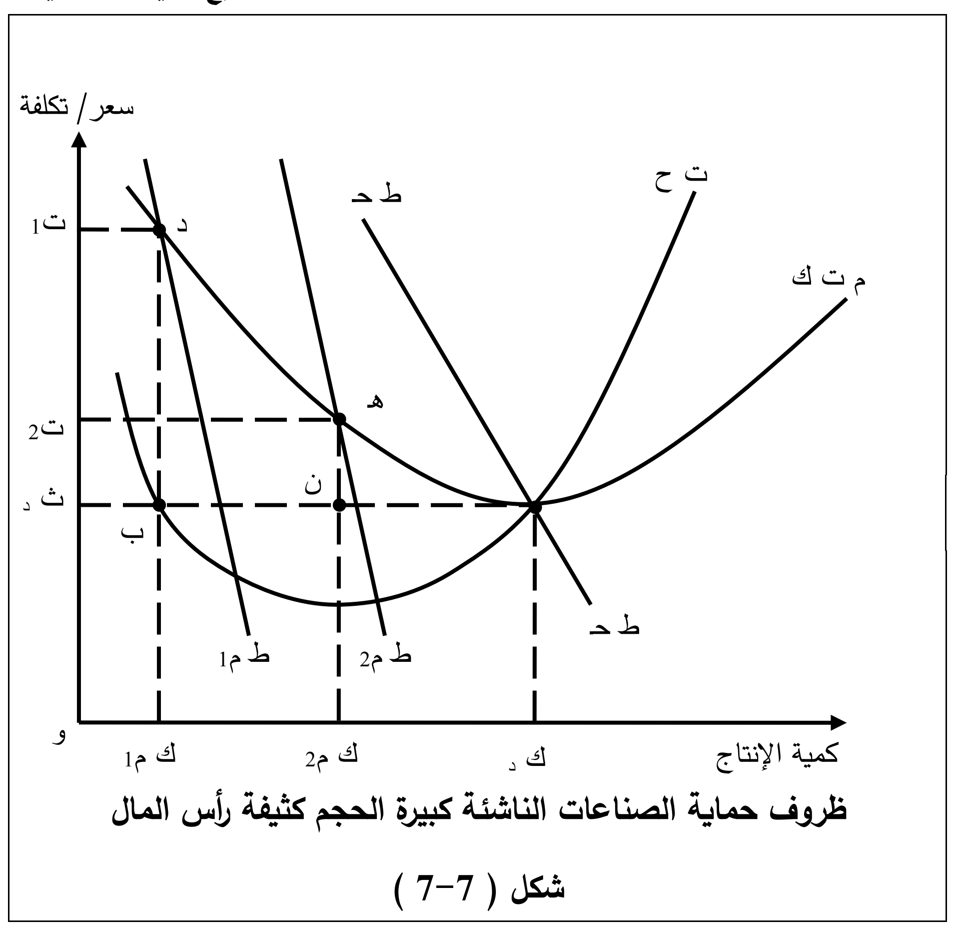
لا تستطيع الصناعات الناشئة في الدول النامية على النمو والازدهار في ظل المنافسة الشديدة من قبل الصناعات العريقة أو المنافسة، والتي توجد في الدول المتقدمة، خاصة وأن هذه الأخيرة قد أقيمت منذ فترة طويلة نمت

خلالها وتقدمت وأصبحت عند مستوى كفاءة مرتفع. ولذا فإن تقييد الواردات القادمة من الدول المتقدمة أصبح أمراً ضرورياً لحماية الصناعات الناشئة بالدول النامية من المنافسة الأجنبية حتى تنمو وتكتسب خبرات جديدة. وعندما تصل هذه الصناعات لمستوى كفاءة مرتفع يؤهلها لمنافسة الصناعات الأجنبية ترفع عنها الحماية. وهذا يعنى أن الحماية لا يتعين أن تمنح لكل أنواع الصناعات الناشئة، وإنما فقط للصناعات التي يتوافر لها مقومات النجاح في المستقبل إذا ما تم حمايتها خلال فترة سماح معينة. ونفرق هنا بين نوعين من الصناعات، **النوع الأول:** صناعات كبيرة الحجم كثيفة رأس المال، **والنوع الثاني:** صناعات صغيرة الحجم كثيفة العمل.

فتوجد بعض الصناعات التي تفرض طبيعتها الفنية أن تكون كبيرة الحجم مثل صناعة الحديد والصلب وصناعة الأسمنت وصناعة السيارات وغيرها، وفى مثل هذه الصناعات عادة ما لا يختلف حجم المصنع أو ظروف التكاليف بين دولة متقدمة ودولة نامية. ومن أهم المقومات اللازمة لنجاح هذه الصناعات هو توافر الصناعات المغذية التي تمد الصناعات الرئيسية بالمدخلات الأساسية، وتوافر الطلب الكافى لاستيعاب إنتاج الطاقة الكاملة. ويعتبر القصور في هذين الجانبين من أهم المشاكل التي تواجه الصناعات الناشئة في الدول النامية.

فإذا نظرنا إلى صناعة مثل صناعة السيارات نجد أنها تحتاج إلى عدد كبير من الصناعات المغذية لها في مجال الصلب والبلاستيك والزجاج والتسليح والمنتجات الكيماوية والمنتجات الكهربائية والطلاء وغيرها، كما أن الحد الأدنى للحجم الأمثل لمصنع إنتاج السيارات يبلغ (مثلاً 5 مليون سيارة) وفقاً لبعض التقديرات وهو يحتاج لسوق واسعة. وتعاني الصناعات الناشئة من قصور شديد في الصناعات المغذية في بداية إقامتها، كما تعاني من قصور في الطلب على

منتجاتها، نظراً لأنه في المرحلة الأولى لا تكون هذه الصناعات معروفة جيداً سواء على المستوى المحلى أو المستوى الدولي، لذا فإن الطلب على منتجاتها يكون منخفض. ولا شك أن قصور الطلب يؤدى إلى وجود طاقات عاطلة بهذه الصناعات الناشئة الأمر الذى يرفع من التكلفة الثابتة لإنتاج الوحدة بدرجة كبيرة خاصة وأن هذا النوع من الصناعات كثيف رأس المال. بالإضافة إلى أن انخفاض مستوى الإنتاج الفعلى بالصناعات الرئيسية لا يشجع على إقامة صناعات مغذية لها محلية، الأمر الذي يدفع هذه الصناعات إلى استيراد مدخلاتها من الخارج. ولكن إذا ما تم حماية الصناعات الناشئة سواء الرئيسية أو المغذية لفترة محدودة من منافسة الصناعات الأجنبية حتى **تتمكن من تنمية نفسها وتنشيط مبيعاتها، فإن معدل الطاقة العاطلة سوف ينخفض، كذلك تنخفض معه تكلفة الوحدة حتى تصل لنفس مستوى تكلفة الوحدة في الصناعات المنافسة الأجنبية. وحينئذ يمكن رفع الحماية عن الصناعة الناشئة. ولا شك أن توافر إمكانيات تنمية الصناعات المغذية وتوافر سوق محلية كبيرة من أهم شروط حماية الصناعات الكبيرة.** ولا يعتبر ذلك ضرباً من ضروب المستحيل في دولة نامية، حيث استطاعت كل من البرازيل وكوريا الجنوبية أن تقيم صناعات كبيرة الحجم تنافس نظيرتها في الدول المتقدمة. ويمكن توضيح فكرة حماية الصناعة الناشئة من خلال شكل (7-7).



ظروف حماية الصناعات الناشئة كبيرة الحجم كثيفة رأس المال

شكل (7−7)

يتضح من شكل (7−7) ما يلى:

(أ) بافتراض أن (ت ح)، (م ت ك) يعبران عن منحنين التكلفة الحدية ومتوسط التكلفة الكلية لكل من الصناعة المحلية والصناعة الأجنبية، حيث تتماثل ظروف التكلفة وطاقة الإنتاج لكل منهما. وبافتراض أن السوق الدولية يتحدد فيها السعر على أساس التكلفة الحدية للشركات القائدة، حيث أن الشركة القائدة تنتج عن أقل تكلفة متوسطة وهى الشركة الأجنبية في حالتنا هذه، وبافتراض أن الاختلاف الوحيد بين الصناعة المحلية الناشئة والصناعة المنافسة الأجنبية القائدة هو أن الطلب على منتجات الأخيرة (ط حـ) أكبر من الطلب على منتجات الأولى (ط م1)

وفى مثل هذه الظروف نجد أن السعر في السوق الدولية يساوى (ث د) وهو يتحدد على أساس التكلفة الحدية للشركة الأجنبية القائدة عند مستوى الطلب (ط حـ).

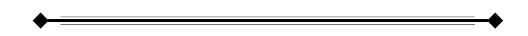
(ب) وفى ظل سياسة الحرية التجارية لا يمكن للصناعة الناشئة أن تبيع بسعر أعلى من (ث د)، ومن ثم فإن حجـــم الإنتاج الذى يدنى خسارتهـا هو (و ك م1) حيث يتساوى السعر مع التكلفة الحدية، وتحقق هذه الصناعة خسارة في هذه الحالة تساوى (د ب) للوحدة وهو الفرق بين سعر البيع وتكلفة الوحدة المتوسطة. ويرجع ذلك إلى قصور الطلب الذى تسبب في وجود طاقة عاطلة بالصناعة الناشئة تقدر بالمسافة (ك د ك م1).

(ج) لحماية الصناعة الناشئة يتعين أن تقوم الحكومة بفرض رسم جمركى على الواردات بواقع (د ب) لتلغى الفرق بين متوسط التكلفة المحلية والسعر الدولى. وفى هذه الحالة تتحول الصناعة المحلية من صناعة كانت تعمل في سوق منافسة كاملة يتمثل منحنى الطلب الذى يواجهها (ث د) إلى صناعة شبه محتكرة يتمثل منحنى الطلب الذى يواجهها في (ط م1) على أن تلتزم بمبدأ التسعير وفقاً للتكلفة المتوسطة.

(د) إذا افترضنا مع مرور الزمن أن الصناعة المحلية استطاعت أن تحسن من نوعية إنتاجها ومن مستوى الخدمة فيها وأن تروج من مبيعاتها وتكسب مصادر طلب جديدة حتى زاد الطلب على إنتاجها إلى (ط م2) فإن طاقاتها المستغلة سوف تزداد إلى (و ك م2) وسوف تنخفض متوسط تكلفة الوحدة من إنتاجها إلى (و ت2)، وبالتالي ينخفض الفرق بين متوسط تكلفة الوحدة والسعر الدولى من (د ب) إلى (هـ ن) ويمكن في هذه الحالة أن تخفض الحكومة من الرسم الجمركي إلى (هـ ن) فقط. مع استمرار هذه العملية نجد أن الطلب على المنتجات المحلية يمكن أن يتزايد حتى يصل

إلى نفس مستوى الطلب على المنتجات الأجنبية (ط حـ) وتتساوى التكلفة الحدية والمتوسطة في كل من الصناعتين المحلية والأجنبية وهنا تنعدم الحاجة إلى حماية الصناعة الناشئة بوصول الطاقة المشغلة للمستوى (و ك د) بل يمكن للصناعة المحلية الناشئة أن تبيع منتجاتها بسعر أقل من سعر الصناعة الأجنبية المنافسة بفارق تكلفة النقل. وقد تكون الصناعة كبيرة الحجم تتمتع بميزة نسبية أيضاً نتيجة توافر أحد العناصر الأساسية في الإنتاج لدى الدول النامية كالبترول أو غيره وفى هذه الحالة نجد أن مقومات نجاح هذه الصناعة التي تبرر حمايتها هي توافر سوق واسعة ووجود ميزة نسبية.

أما في حالة الصناعات صغيرة الحجم نسبياً والتى تتميز بكونها كثيفة العمل فإن مقومات نجاحها هي الميزة النسبية التي يمكن أن تتمتع بها في الإنتاج نتيجة لوفرة العمل النسبية بالدول النامية وانخفاض معدلات الأجور. ولعل المشكلة الأساسية التي تواجه هذه الصناعات قد لا تكون ارتفاع معدل الطاقة العاطلة نظراً لقصور الطلب، وإنما تنمية الميزة النسبية الكامنة حتى تتمكن من استغلالها في تخفيض تكلفة الإنتاج. فانخفاض معدلات الأجور في حد ذاتها لا يعتبر ميزة نسبية، فقد يحصل العامل مثلاً على ثلاثة جنيهات في اليوم وإنتاجيته تكون أقل بكثير من ذلك فتأتى تكلفة الإنتاج المرتفعة، ومن ثم فإن مثل هذه الصناعات الصغيرة نسبياً قد تكون في حاجة إلى حماية حتى تحسن من إنتاجية العمال فيها، وبالتالي تخفض من تكلفة الإنتاج، لأن (التكلفة المتوسطة= $\frac{\text{أجر العامل}}{\text{الإنتاجية المتوسطة}}$) في ظل ثبات كمية عنصر رأس المال. ويمكن توضيح حماية الصناعات الناشئة صغيرة الحجم نسبياً كثيفة العمل من خلال شكل (7–6).



ظروف حماية الصناعات الناشئة صغيرة الحجم نسبياً كثيفة العمل

شكل (7–6)

يتضح من شكل (7–6) ما يلى:

(أ) بافتراض أن (ت م جـ، ت ح جـ، ط جـ) هي منحنيات التكلفة المتوسطة والحدية والطلب بالنسبة للصناعة الأجنبية، وهى صناعة كبيرة الحجم، وبافتراض (ت م د1) تعبر عن متوسط تكلفة إحدى الصناعات المحلية الناشئة صغيرة الحجم، وبافتراض أن حجم إنتاج الصناعة الأجنبية (و ك جـ) يعادل عشر مرات حجم إنتاج الصناعة المحلية الناشئة، حيث (و ك جـ= 10 و ك د). ويلاحظ أن أقل تكلفة متوسطة للصناعة المحلية الناشئة صغيرة الحجم أن تنتج عندها هي (و ت1)، وهى أعلى

من مستوى السعر الدولي (و ث د) بالمقدار (أ ب)، لذلك فإن الصناعة المحلية الناشئة تصبح في حاجة إلى الحماية من منافسة الصناعة الأجنبية بفرض رسم جمركى على الواردات بواقع (أ ب) على كل وحدة مستوردة حتى يمكنها أن تستمر بعيداً عن منافسة الصناعة الأجنبية.

(ب) إذا تمكنت الصناعة المحلية الناشئة من تحسين إنتاجية العمالة بها فإن الأثر سوف يكون هو انتقال منحنى التكلفة المتوسطة لأسفل حتى يصل إلى المستوى (ت م د2) وفى هذه الحالة سوف يمكن للصناعة المحلية صغيرة الحجم أن تنتج عند تكلفة متوسطة تساوى التكلفة المتوسطة للصناعة المنافسة الأجنبية كبيرة الحجم، وهنا تنعدم الحاجة تماماً للحماية، ولعل السبب في ذلك يرجع إلى الأجر المنخفض والإنتاجية المرتفعة.

(2) تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

يؤدى إتباع سياسة الحرية التجارية إلى تخصص كل دولة نامية في إنتاج عدد محدود من المنتجات الأولية الرئيسية، والتي يؤثر في إنتاجها أو أسعارها بعض العوامل التي لا تمتلك الدول النامية نفسها أن تسيطر عليها، مثال ذلك التقلبات في الظروف الطبيعية أو التقلبات في الطلب العالمى لأسباب خارجية. ونظراً لأن هذا العدد المحدود من المنتجات يمثل نسبة كبيرة من الناتج القومى بوجه عام والصادرات الكلية بوجه خاص، فإن التقلب المستمر في إنتاجها أو في أسعارها يسبب تقلباً مستمراً في الناتج القومى والصادرات والعمالة والاستثمار بالدول النامية، ولذلك تفضل الدول النامية إتباع سياسة الحماية.

مما سبق يتضح، أن سياسة الحماية تمكن الدولة من إنتاج عدد من السلع الصناعية ولو لم تكن لها فيها ميزة نسبية، أي أنها تمكن الدولة من تنويع هيكل الإنتاج. ويؤدى مثل هذا التنويع إلى تقليل الأهمية النسبية لكل سلعة في تأثيرها على الناتج القومى أو الصادرات أو العمالة، ومن ثم فإذا حدث تقلب سلبي في أحد المنتجات فإن تأثيره يكون قليلاً على كل المتغيرات السابقة، كما قد يقابله تقلب إيجابى في أحد المنتجات الأخرى فيتحقق هناك نوع من الاستقرار على المستوى القومي.

(3) رفع مستوى التوظف:

يؤدى إتباع سياسة الحماية بأساليبها المختلفة إلى تشجيع الصناعات المحلية على التوسع في الإنتاج بعيداً عن المنافسة الأجنبية، مما يساعد على خلق فرص توظف جديدة تستوعب الأيدى العاملة العاطلة بالدول النامية. كما تحفز هذه السياسة الشركات الأجنبية على الاستثمار في الدول النامية نفسها لتستفيد من الأسواق التي تعودت البيع فيها قبل الحماية وحرمت منها بعدها، وهذا من شأنه أن يزيد من مستوى التشغيل في الدول النامية.

وفى الدول النامية تنتشر ظاهرة البطالة المقنعة والسافرة، ولذلك تقوم هذه الدول بإنشاء صناعات تنتج سلعاً بديلة للواردات، لأن هذه الصناعات تمتص الأيدي العاملة المتعطلة، وإذا كانت هذه الصناعات تتمتع بمزايا نسبية فيجب حمايتها، ولكن إذا لم تتمتع بمزايا نسبية فيجب أن نكون على حذر عند تقدير إقامتها وحمايتها، لأن هذا يعنى عدم وضع الموارد الاقتصادية النادرة في الدول النامية في أفضل استخداماتها، وهذا يتعارض مع أهداف التنمية الاقتصادية، لذا يتعين أن نواءم بين هذين الهدفين، هدف التنمية الاقتصادية وهدف رفع مستوى التوظف، ويمكن ذلك بتطبيق فنون الإنتاج المكثفة لعنصر العمل.

(4) مواجهة سياسة الإغراق:

تعمد بعض الشركات الأجنبية المحتكرة على بيع منتجاتها في الأسواق الأجنبية بأسعار أقل من الأسعار التي تبيع بها في سوق الدولة الأم، وذلك بغرض القضاء على الصناعات المحلية المنافسة لها بالدول الأجنبية أو بغرض الربح. وفى هذه الحالة يمكن للدول النامية أن تواجه سياسة الإغراق المفتعلة بفرض رسم جمركى على الواردات من الشركة الأجنبية التي تتبع هذه السياسة يساوى الفرق بين سعر البيع في السوق المحلى وسعر البيع في السوق الأم.

ويمكن التمييز بين ثلاثة أشكال لسياسة الإغراق:

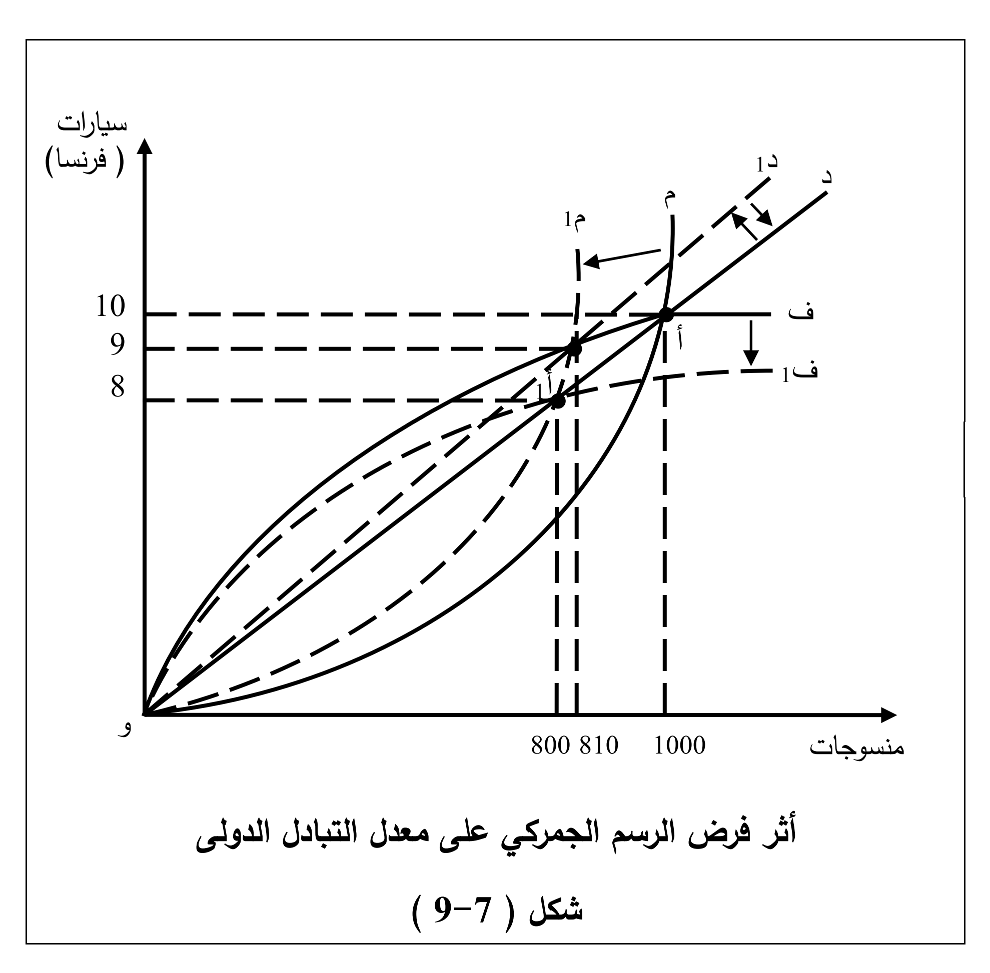
أ – **الإغراق الدائم:** حيث تقوم الشركة الأجنبية المحتكرة ببيع سلعته في السوق الخارجى بأقل من سعر بيعها في السوق الداخلى، فيستفيد المستهلك الأجنبى من السعر المنخفض نسبياً، وهذا النوع من الإغراق القائم على تمييز الأسعار يضر المستهلك في الدولة صاحبة الشركة الأجنبية المحتكرة، ولا يضر باقتصاديات الدول الأخرى إلا إذا أضر بالصناعات الناشئة.

ب – **الإغراق العرضى:** حيث تقوم الشركة الأجنبية المحتكرة ببيع المخزون لديها في الأسواق الخارجية دفعة واحدة بأسعار منخفضة، وذلك بهدف التخلص من هذا المخزون بطريقة لا تؤدى إلى انخفاض السعر داخل دولتها، وإذا عجزت المنتجات المماثلة في الدول الأجنبية عن منافسة إنتاج الشركة المحتكرة فإنه يجب على هذه الدول حماية صناعاتها بفرض رسوم جمركية مرتفعة أو بفرض قيود على الواردات تكفى لإبطال غرض الشركة الأجنبية المحتكرة.

هـ - **الإغراق المدمر:** حيث تقوم الشركة الأجنبية المحتكرة ببيع منتجاتها في الأسواق الخارجية بأسعار منخفضة جداً بغرض القضاء على المنافسة الأجنبية التي تواجهها في هذه الأسواق أو بغرض القضاء على الصناعات الناشئة التي تمثل خطر عليها في المستقبل، وبعد ذلك تقوم برفع أسعارها لاستغلال المستهلك.

(5) تحسين معدل التبادل الدولي:

من أهم دوافع الحماية هو تحسين معدلات التبادل الدولية في صالح الدولة التي تفرض الحماية، نظراً لأن فرض رسم جمركى يؤدى إلى تحسين شروط التبادل الدولي لصالح الدولة التي فرضت الرسم الجمركي، ومن ثم تحسين مستوى رفاهيتها الاقتصادية، وذلك بغرض عدم إتباع الدولة الأخرى سياسة المعاملة بالمثل. لأن الدولة التي فرضت الرسم الجمركي على سلعتها المستوردة سوف تحصل على كمية أكبر من السلعة مقابل كمية معينة من السلعة التي تصدرها، أي أن السعر الحقيقى للسلعة المستوردة سوف ينخفض بعد فرض الرسم الجمركي عليها بالنسبة للسلعة المصدرة. أما في حالة إتباع الدولة الأخرى سياسة المعاملة بالمثل فإن ذلك يؤدى إلى عودة الأمور إلى ما كانت عليه بالنسبة لشروط التبادل، وربما أسوأ في حالة قيام الدولة الأخرى بفرض رسم جمركى انتقامى أكثر ارتفاعاً من الرسم الجمركي الذي بدأت به الدولة الأولى. أما عن مستوى الرفاهية فإنه سوف يتعرض للتدهور في حالة حرب الرسوم الجمركية بين الدول، حيث ينخفض حجم التبادل التجارى للجميع. ونظراً لأن الغالب في العلاقات الاقتصادية الدولية هو سياسة المعاملة بالمثل، فإن حجة تحسين شروط التبادل الدولى ورفع مستوى الرفاهية الاقتصادية تصبح ضعيفة جداً أو بلا أساس يعتمد عليه. ويمكن توضيح ذلك من خلال شكل (7-9).



أثر فرض الرسم الجمركي على معدل التبادل الدولى

شكل (7–9)

يتضح من شكل (7–9) ما يلى:

(أ) أن منحنى الطلب المتبادل لمصر هو (م) ومنحنى الطلب المتبادل لفرنسا هو (ف) وعند نقطة تقاطعهما تحدد معدل التبادل الدولى بين الدولتين بالخط (و د)، حيث يتم مبادلة 1000 وحدة ملابس مقابل 10 سيارات، أي أن معدل التبادل الدولي هو (100: 1).

(ب) وبافتراض أن مصر قامت بفرض رسم جمركى على وارداتها من السيارات الفرنسية، فيؤدى ذلك إلى استدارة منحنى الطلب المتبادل

لمصر إلى الداخل إلى (م1) بدلاً من (م)، ولذلك يتحدد معدل تبادل دولى جديد هو الخط (و د1)، والمعدل الجديد أفضل لمصر، حيث يدل على تحسن شروط التبادل بالنسبة لمصر، حيث يتم مبادلة 610 وحدة ملابس مقابل 9 سيارات، أي أن معدل التبادل الدولي (90: 1).

(حـ) ولكن إذا قامت فرنسا هي الأخرى بفرض رسم جمركى مساوى لمعدل الرسم الذى فرضت مصر على وارداتها من الملابس المصرية، فإن منحنى الطلب المتبادل لفرنسا يستدير إلى الداخل إلى (ف1) ويقطع منحنى الطلب المتبادل الجديد لمصر (م1) عند نقطة جديدة هي (أ1)، وهى تقع على نفس معدل التبادل الدولى الأصلى هو الخط (و د)، حيث يتم مبادلة 600 وحدة من الملابس مقابل 6 سيارات، أى أننا عدنا إلى نفس معدل التبادل الدولى الأصلي هو (100: 1). ولكن مع انخفاض حجم التبادل الدولي بين الدولتين، حيث أصبح أقل من الحجم الذي كان سائداً قبل فرض الرسم الجمركي، وسوف يترتب على ذلك انخفاض مستوى الرفاهية لكل من الدولتين. ويتضح مما سبق، أنه لن تتحسن شروط التبادل الدولى أو مستوى الرفاهية في حالة إتباع سياسة المعاملة بالمثل.

(د) ويمكن أن نتصور العكس، حيث يتحسن مستوى الرفاهية إذا قامت إحدى الدول بتخفيض معدل الرسم الجمركي فعاملته الدولة الأخرى بالمثل، ومثل هذا التخفيض في الرسوم الجمركية يكون بهدف زيادة حجم التجارة الدولية بين الدول ورفع مستوى الرفاهية الاقتصادية للجميع، ويعد هذا هدفاً من الأهداف الدولية التي يسعى العالم في إطار إتفاقية الجات (GATT) وبعد ذلك إتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO).

(6) تحقيق إيراد عام للدولة:

إن فرض الرسوم الجمركية يحقق إيراداً عاماً يزيد من الموارد المالية العامة للدولة، ويساعد على تنفيذ المشروعات والخدمات العامة. وهذه السياسة في أعين عامة الناس تؤدى إلى تحقيق إيراد على حساب المنتجين الأجانب، وهذا الإيراد سوف يستخدم لتحقيق المصلحة العامة. والواقع أن تقييد التجارة الخارجية كوسيلة لجمع إيراد عام للدولة لها أكثر من جانب، فبفرض أن السلعة الأجنبية تتمتع بميزة نسبية وأنها تستورد في ظل سياسة الحرية التجارية عند سعر معين، فإن الرسم الجمركي سوف يؤدى إلى ارتفاع هذا السعر في السوق الداخلي للدولة التي فرضته وهذا يعنى أن تقييد التجارة سيؤدى إلى:

أ – المستهلك الوطنى سوف يدفع سعراً أعلى وهذا ينعكس في انخفاض مستوى رفاهيته.

ب – المنتج المحلى للسلعة البديلة سوف يستفيد فيتمكن من زيادة إنتاجه، ومع زيادة النشاط الإنتاجى على المستوى الكلى يزداد مستوى التوظف أيضاً.

حـ – ستجمع الحكومة إيراداً من الرسوم الجمركية.

ولكن هل تغطى منفعة الإيراد العام المتحقق من فرض التعريفة الجمركية النقص في رفاهية المستهلك بسببها؟ وإذا كان النقص في رفاهية المستهلك أكبر من منفعة الإيراد العام، فهل يمكن تغطية هذا النقص بالمكسب الذي يحققه المنتجون من وراء ارتفاع السعر في السوق الداخلي؟ وهل من مصلحة الاقتصاد القومى ككل أن يتوسع ويزداد التوظف في نشاط لم يكن يتمتع فيه بميزة نسبية أصلاً؟.

لقد سبق وأوضحنا ذلك من خلال شكل (7–4) عند التعرض لأثر الرسم الجمركي على رفاهية أفراد المجتمع، وتوصلنا إلى أن فرض الرسم الجمركي يحقق خسارة في رفاهية المستهلكين وزيادة في رفاهية المنتجين والحكومة، ولكن خسارة المستهلكين أكبر، الأمر الذي يعنى أن هناك خسارة صافية على المجتمع قدرها Δ Δ أ د هـ، ب حـ ر وهي تمثل تكلفة الحماية.

7–6: نماذج الأسئلة

السؤال الأول: أسئلة الاختيار المتعدد:

1 . من أهم الحجج المقدمة من المؤيدين لسياسة تقييد التجارة الخارجية:

أ . رفع مستوي التوظف. ب . حماية الصناعات الناشئة.

ج . تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

د . تحسين معدل التبادل الدولي. هـ . كل ما سبق.

2 . من أهم الأسباب التي تدعو لحماية الصناعات الناشئة:

أ . إنخفاض التكلفة المتوسطة للصناعة الناشئة عن الصناعة المنافسة الأجنبية.

ب . تمتع الصناعة الناشئة بمزايا نسبية كامنة.

ج . توقع ارتفاع التكلفة المتوسطة للصناعة الناشئة عن تكلفة الصناعة الأجنبية المنافسة لها في الأجل الطويل.

د . كل ما سبق.

هـ . لا شيء مما سبق.

3 . تظهر أهمية تنويع الإنتاج المحلى في الظروف الآتية:

أ . عدم الإستقرار في فترات الكساد.

ب . زيادة عرض السلع خلال الحروب.

ج . اتساع النشاط الإنتاجي خلال فترات الرواج.

د . كل ما سبق. هـ . لا شيء مما سبق.

4 . يظهر الإحتكار الشرس أو المدمر عندما يقوم المنتج المحتكر ببيع إنتاجه:

أ . بسعر معين داخل بلده وبسعر آخر منخفض عنه فى السوق الخارجية.

ب . أو الفائض منه في السوق الخارجية للتخلص من المخزون أو الفائض بطريقة لا تؤدى إلى خفض السعر داخل بلده.

ج – في البداية بسعر منخفض فى الأسواق الخارجية ثم يقوم بعد ذلك برفع السعر لإستغلال المستهلكين. د . كل ما سبق.

5 . من المتوقع أن يؤدى فرض تعريفة جمركية علىِ أحد السلع المستوردة إلى:

أ . إنخفاض سعر السلعة في السوق المحلى.

ب . زيادة الإستهلاك المحلى من السلعة المستوردة.

ج . زيادة حجم الإنتاج المحلى من السلعة البديلة للسلعة المستوردة.

د . زيادة حجم الواردات من السلعة المستوردة.

هـ . كل ما سبق.

6 . من المتوقع أن يؤدى تخفيض التعريفة الجمركية على أحد السلع المستوردة إلى:

أ . إرتفاع سعر السلعة في السوق المحلى.

ب . إنخفاض الإستهلاك المحلى من السلعة المستوردة.

ج . زيادة حجم الإنتاج المحلى من السلعة البديلة للسلعة المستوردة.

د . زيادة حجم الواردات من السلعة المستوردة.

هـ . لا شيء مما سبق.

7 . من أهم دوافع تقييد الواردات وفرض الإجراءات الحمائية:

أ . العمل على تحسين شروط التبادل التجاري.

ب . رفع مستوى التوظف. ج . علاج عجز ميزان المدفوعات.

د . حماية الصناعة الناشئة. هـ . كل ما سبق.

8 . في حالة فرض الرسوم الجمركية النوعية على سلعة معينة تكون تكلفة الحماية مساوية للانخفاض في فائض المستهلكين ناقصاً:

أ . الزيادة في فائض المنتجين.

ب . الزيادة في فائض المنتجين وأثر الإيرادات الجمركية.

ج . أثر الإيرادات الجمركية. د . لا شيء مما سبق.

9 . عندما تفرض الدول رسماً جمركياً على الواردات فإن فائض المنتجين:

أ . يزداد. ب . ينقص.

ج . يبقى ثابتاً. د . لا شيء مما سبق.

10 . عندما تفرض الدولة رسماً جمركياً على الواردات فإن:

أ . السعر المحلي للسلعة المستوردة يرتفع.

ب . يقل الاستهلاك المحلي للسلعة المستوردة.

ج . يزداد الإنتاج المحلي للسلعة المنافسة للواردات.

د . ينخفض حجم الواردات. هـ . كل ما سبق.

11 . يترتب على قيام الحكومة بفرض حصة استيرادية:

أ . انخفاض فائض المستهلكين. ب . زيادة فائض المنتجين.

ج . إمكانية حصول المستوردين أو الحكومة على ريع الحصة.

د . كل ما سبق. هـ . لا شيء مما سبق.

12 . من أهم الاختلافات بين الحصة العينية والرسم الجمركي أنه عندما يزداد الطلب على الواردات فإن:

أ . الرسم الجمركي يعمل على زيادة الواردات مثل الحصة.

ب . الرسم الجمركي يمنع زيادة الواردات مثل الحصة.

ج . الحصة العينية تمنع زيادة الواردات بعكس الرسم الجمركي.

د . الحصة العينية تعمل زيادة الواردات بعكس الرسم الجمركي.

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ:

1. تتباين الأهمية النسبية لكل من الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات من دولة إلى أخرى.
2. من الضرورى أن يترتب على الرسم الجمركي تخفيض الواردات وتحسين وضع ميزان المدفوعات.
3. كلما قلت مرونات الطلب المحلى على الواردات والعرض المحلى من السلع البديلة للواردات كلما قلت فاعلية الرسم الجمركي في زيادة إيرادات الحكومة.
4. يؤدى فرض الرسم الجمركي إلى إعادة توزيع الدخل في صالح العنصر النادر نسبياً وفى غير صالح العنصر الوفير نسبياً.
5. يترتب على فرض الرسم الجمركي زيادة رفاهية المستهلكين.

6. تختلف أساليب الحماية التي يمكن أن تتبعها الدولة على المستوي القومي عن أساليب الحماية على المستوي الإقليمي.
7. قد لا يؤثر الرسم الجمركي على عجز ميزان المدفوعات.
8. يترتب على فرض الرسم الجمركي حدوث خسارة صافية بالنسبة لأفراد المجتمع.
9. يمكن حماية الصناعة الناشئة كبيرة الحجم كثيفة رأس المال بقيام الحكومة بفرض رسم جمركي على الواردات يساوي الفرق بين متوسط التكلفة المحلية والسعر الدولي.
10. من الضروري أن يترتب عل فرض الرسم الجمركي تحسين معدل التبادل الدولي.
11. قد يحقق فرض تعريفة جمركية إيراداً هاماً للدولة ولكن يتسبب فى تخفيض رفاهية المستهلكين فى الأجل القصير.
12. ليس هناك ما يبرر قيام الدول بفرض قيود على تجارتها الخارجية طالما أن حرية التجارة تحقق أقصى مكاسب ممكنة.
13. طالما أن الإغراق يتسبب فى إنخفاض أسعار السلعة المستوردة فإنه لا يمثل أى مشكلة للمستهلكين.
14. تتميز الحصة الاستيرادية على الرسوم الجمركية بتحديدها القاطع لكمية الواردات.
15. قد يرجع السبب وراء الإغراق إلى الرغبة في التخلص من المخزون.

السؤال الثالث: ضع المصطلح المقابل للتعبيرات التالية:

1. قيام الحكومة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع بعض الأساليب كفرض رسوم جمركية على الواردات، أو وضع حد أقصى لحصة الواردات خلال فترة زمنية معينة.
2. قيام الحكومة بوضع حد أقصى لما يصرح باستيراده من سلعة ما خلال فترة زمنية معينة.
3. المساحة أسفل منحنى الطلب وفوق السعر.
4. المساحة فوق منحنى العرض وتحت السعر.
5. وضع الحكومة حد أقصى للكمية التي يمكن استيرادها من السلعة خلال فترة زمنية معينة.
6. وضع الحكومة حد أقصى للمبلغ الذي يمكن صرفه على الاستيراد خلال فترة زمنية معينة.

السؤال الرابع: أذكر دون أن تشرح:

1. أساليب الحماية على المستوى القومي.
2. أنواع الرسوم الجمركية.
3. الآثار الاقتصادية المتوقعة للرسوم الجمركية.
4. دوافع الحماية.
5. أشكال سياسة الإغراق.
6. أهداف الرقابة على الصرف الأجنبي.
7. أهم آثار الرسم الجمركي على الرفاهية الاقتصادية لأفراد المجتمع.
8. آثار حصص الاستيراد على مستوى رفاهية أفراد المجتمع.
9. أهم الاختلافات بين الحصة العينية والرسم الجمركي.

السؤال الخامس: وضح باستخدام الرسم البيانى:

1. أثر الرسم الجمركي على رفاهية أفراد المجتمع.
2. الحصة العينية وآثارها الاقتصادية.
3. أثر الرسم الجمركي على معدل التبادل الدولي.
4. أثر الرسم الجمركي على ميزان المدفوعات.
5. أثر الرسم الجمركي على عجز وضع ميزان المدفوعات في حالة انعدام المرونات.
6. أثر الرسم الجمركي على إيرادات الحكومة.
7. الحصة القيمية وأثارها الاقتصادية.
8. آثار فرض تعريفة جمركية على سلعة معينة مستوردة على الرفاهية الاقتصادية للدولة.

* * * * *

الفصل الثامن*

سياسة التجارة الخارجية

في المنـهج الإسلامي

8– 1 – مقدمة:

إن الاعتماد على الذات يأتي بعد التوكل على الله سبحانه ثم الأخذ بالأسباب وهو المنطلق الوحيد لتحقيق الاستقلال الاقتصادي والخلاص من التبعية المذلة وإثبات للوجود بما تتوصل إليه الدول الإسلامية في تعاونها المخلص من تحقيق التفوق في مختلف مجالات الحياة. وهذا لا يعنى أن الدول الإسلامية أوغيرها من الدول تستطيع الاستغناء عن غيرها استغناء كليًا وإنما يعنى أن لا تكون دولاً استهلاكية لإنتاج غيرها، تعتمد فقط على ما يدخل عليها من قيمة الموارد التي تستخرجها من أراضيها بجهود غيرها.

والعالم الإسلامي على سعة رقعته وتنوع موارده وتعداد مواطنيه، وعلى موقعه الجغرافي، لديه من الإمكانات ومن المواد الطبيعية ما إن أحسن

---

* **كتب هذا الفصل أ.د. السيد محمد أحمد السريتي**

لقد تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل على المرجع التالي:

– د.عبد الرحمن يسري أحمد: **الاقتصاديات الدولية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2007، الفصل الثاني عشر.

– د.عبد الرحمن يسري أحمد "العلاقات الاقتصادية بين البلدان الإسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية" من أبحاث **المؤتمر العالمي الثاني للاقتصاد الإسلامي** – إسلام أباد – باكستان 1983 – منشور ضمن أعمال المؤتمر – إسلام أباد وجدة، وكذلك في مؤلفه دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي، الدار الجامعية، الإسكندرية 2003م.

استخراجها واستثمارها، لكان في المستوى الذي يرتجيه ويحلم في تحقيقه. فهو غني في موارده الطبيعية، ومنتجاته الزراعية والحيوانية ومصادر الطاقة والمعادن الصلبة والسائلة والأورانيوم. لدرجة يستطيع معها تحقيق التكامل الاقتصادي والاكتفاء الذاتي في كثير من هذه الموارد التي يجب أن ينصرف إلى استخراجها واستثمارها بأفراده – ما أمكنه ذلك – وأن لايعهد بها إلى من يشتريها بأبخس الأثمان، ثم يستغلها ويصنعها ويبيعها لنا بأغلاها.

ولذلك تزايد اهتمام أبناء الدول العربية والإسلامية في الحقبة الأخيرة بالاقتصاد الإسلامي نظاماً وتطبيقاً. ولذلك نرى أنه من الضروري أن نتعرف على القواعد العامة التي تحدد الإطار العام لسياسة التجارة الخارجية في المنهج الاقتصادي الإسلامي. وسوف نركز في هذا الفصل على أهم القواعد التي تحكم سياسة التجارية الخارجية في المنهج الإسلامي. وذلك على النحو التالي:

- حرية التجارة الخارجية في نطاق الشريعة الإسلامية.
- المنافسة الحرة في مجال التجارة الخارجية.
- وحدة الدول الإسلامية وحتمية تعاونها.
- المعاملة التفضيلية على أسس إسلامية.
- نماذج الأسئلة.

8-2: حرية التجارة الخارجية في نطاق الشريعة الإسلامية:

إن المنهج الإسلامي يشجع على ممارسة النشاط الإنتاجي بحرية سواء داخلياً أو خارجياً طالما يتم هذا في نطاق الشريعة الإسلامية. ولقد كانت التجارة الخارجية في المجتمع العربي (خصوصاً في مكة المكرمة) تتم بحرية

تامة وكان لها أهمية كبرى[1] قبل انتشار الإسلام وبعد مجئ الإسلام لم تفرض أية قيود على حرية الحركة أو حرية النشاط في مجال التجارة الخارجية بل كان هناك تشجيع على ذلك. فقد فرضت الشريعة الإسلامية على السلع والخدمات التي تدخل في نشاط التجارة الخارجية كما هو الأمر في الأنشطة الأخرى قيوداً شرعية؛ **أولهما أن تكون داخل دائرة الحلال،** فالسلع أو الخدمات التي تنقل عن طريق التصدير إلى الخارج أو عن طريق الاستيراد إلى داخل الدول الإسلامية يجب أن تكون بعيدة عن ما حرم الله. فلا يمكن للبلد الإسلامي أن يقوم بإنتاج وتصدير الخمور أو لحم الخنزير حتى وإن كان لهذه السلعة مزايا نسبية ويتحقق من ورائها أكبر مكسب مادي ممكن.

وقائمة السلع المحرمة في العصر الحديث تشمل كل ما يضر بالفرد المسلم سواء كان مستهلك أو منتج، مثل الأفلام السينمائية والتليفزيونية المخلة بالآداب العامة ومقتضى الخلق الكريم، والسلع والتجهيزات التي تستخدم في

---

(1) نستطيع أن نقرأ قوله تعالى في سورة قريش "**لإيلاف قريش. إيلافهم رحلة الشتاء والصيف.. فليعبدوا رب هذا البيت.. الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف**". وذلك لكي ندرك أهمية التجارة الخارجية التي كانت تدور بين قريش واليمن شتاء وبينها بين الشام صيفاً. وقيل في تفسير آيات هذه السورة المكية إن قريشاً كانت تفتقر في بعض السنين من الأقوات الضرورية فتصيبها المجاعة ولكن التجارة الخارجية جلبت لها الخير، وكان تجارها يرحلون ويرجعون آمنين من مخاطر الطريق لأنهم أهل حرم... أفلا يشكرون الله ويخصونه بالعبادة. وفي آيات أخرى من القرآن الكريم يتبين القارئ أن الحق سبحانه وتعالى أراد لبني آدم أن يسعوا في مشارق الأرض ومغاربها برها وبحرها بحثاً عن الرزق وتعرفا على آياته عز وجل التي ملأت الكون.. مثال ذلك قوله تعالى "**ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا**" (الإسراء – 70)، وقوله "**هو الذي جعل لكم الأرض ذلولاً فأمشوا في مناكبها وكلوا من رزقه**" (تبارك – 15).

أنشطة اللهو والميسر، وكذلك بعض أشكال نشاط السياحة إذا تضمن هذا بالضرورة تشجيع أنواع من السلوك غير الإسلامي وإشاعته بين المسلمين.

ثانيهما: أن توجد منفعة حقيقية من السلع والخدمات الداخلة في نطاق التجارة الخارجية؛ وهذا يعني أن الإسلام يهذب سياسة الحرية التجارية على أسس أخلاقية وعقائدية. وقد نطلق على هذه السياسة تمييزاً لها مسمى **سياسة الحرية التجارية الرشيدة** Rational Free Trade ويترتب على هذه السياسة أن تقوم الدولة بفرض قيود مباشرة أو غير مباشرة – عن طريق الضرائب الجمركية أو حصص الاستيراد أو الرقابة على النقد الأجنبي – على بعض أنواع السلع والخدمات التي يقل نفعها الحقيقي أو ربما يترتب عليها ضرر للأفراد أو للمجتمع. ويلاحظ أن الإسلام كان واضحاً وحاسماً في مسألة المنفعة حيث لم يتركها دالة للتقدير الشخصي كما هو الحال في النظرية الوضعية. قال تعالى "**يسئلونك عن الخمر والميسر قل فيهما إثم كبيرا ومنافع للناس وإثمهما أكبر من نفعهما**".. (البقرة 219).. فكذلك نفعل مع أية سلعة أخرى أو خدمة نوازن بين ضررها ونفعها لكي نستدل على "منفعتها الحقيقية الصافية" بالمفهوم الإسلامي. فإذا كان النفع أو الضرر غير واضح أو غير قابل للتقدير الموضوعي، فإن الأمر يمكن أن يحسم في حالة الاستيراد عن طريق الضرائب الجمركية، وعن طريق الضرائب غير المباشرة على أنواع معينة من الإنتاج داخليا، ونضرب على ذلك مثلاً بأنواع التبغ والسجائر الخ. إما أن يمنع استيرادها وكذلك إنتاجها وتصديرها بالنسبة للبلد الإسلامي، حيث ثبت أن ضررها أكبر من نفعها. أو أن يحد من استيرادها من الخارج أو إنتاجها وتصديرها بقوة التعريفة المرتفعة التي تفرضها الدولة إلى أقصى حد ممكن، أو عن طريق حصص للاستيراد ألخ. وكذلك أيضاً السياحة إلى الخارج يمكن أن تقيد عن طريق الرقابة على النقد الأجنبي في حالة الدول الإسلامية النامية، حيث تتضمن تبديل جزء من موارد العملة الأجنبية الصعبة لمجرد المتعة

الإستهلاكية أو الترفيهية بينما هذه الدول تعاني من ندرة هذه الموارد بشدة وتضطر للاقتراض من الخارج.

ويتضح مما سبق، أن النظام الاقتصادي الإسلامي يقر بسياسة الحرية التجارية في التجارة الخارجية كأصل يوافق مفهوم الحرية في الإسلام، ويعتمد مبدأ حرية التجارة الخارجية كأصل لمفهومها الشرعي الذي يتمثل في حق الأفراد في ممارسة نشاطهم التجاري الخارجي دون إضرار بالآخرين سواء كانوا تجارًا أو منتجين أو مستهلكين.

تؤدي حرية التجارة بين الدول الإسلامية إلى **تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد العالم الإسلامي**؛ نظراً لأن بعض الدول الإسلامية لديها موارد ليست متوفرة في الدول الإسلامية الأخرى، وبصورة خاصة النفطية منها وغير النفطية. وكذلك تتمتع بعض الدول الإسلامية بمناخ محتلف عن الدول الأخرى. لذلك فإن المكاسب المترتبة على قيام التجارة الحرة بين الدول الإسلامية واضحة وخاصة إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن بعض الدول تختلف عن الأخرى بدرجة امتلاكها لعناصر الإنتاج والمهارات الخاصة المطورة بمرور الزمن والتي تمكنها من انتاج سلع بتكاليف أقل من جيرانها، فلو كانت دولة إسلامية تنتج اللحوم بكثرة نظراً لتوفر مساحات واسعة من الأراضي ونقص في الأيدي العاملة، ودولة أخري تنتج الخضراوات بتكاليف قليلة جداً نظراً لتوفر الأيدي العاملة ولكن لديها نقص في الأراضي الواسعة، لذلك فإن مبادلة اللحوم بالخضراوات بين الدولتين سيكون مناسباً للطرفين، أما لو كان كل منهما يعيش بعزلة أو لو كانت تجارة اللحوم والخضراوات مقيدة برسوم وإجراءات جمركية فإنه من المؤكد سوف يتأخر تطور مثل هذه التجارة في هذه الدول.

8-3: المنافسة الحرة في مجال التجارة الخارجية:

إن الاحتكار في جميع مجالات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك سواء في مجال التجارة الداخلية أو الخارجية أمر مرفوض تماماً من وجهة النظر الإسلامية. وكذلك الغش في جميع أنواع المعاملات المختلفة. ولذلك فإن الالتزام بتطبيق الشريعة يقتضي إقامة أجهزة خاصة لمراقبة الأسعار والإنتاج لمنع أمور الغش في جودة المنتجات والتلاعب بالأسعار ومحاربة أي نوع من أنواع الاحتكار في الأسواق فور ظهوره سواء كان مصدر هذه الأمور داخلياً أو خارجياً.

ويعرف الاحتكار بأنه حبس الشيء عن العرض وقت الرخص، وبيعه وقت الغلاء في السوق، وعند اشتداد الحاجة إليه. وآثار الاحتكار ليست وليدة اليوم أو الأمس بل يلمسها الناس في كل زمان ومكان، وأشد أنواع الاحتكار تأثيرًا على المواطن هو احتكار القوت اليومي له، وقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم: "**من احتكر على المسلمين طعامًا ضربه الله بالجذام أو الإفلاس**".

ويلاحظ أن بعض الأحاديث الصحيحة التي تحرم الاحتكار في بعض صوره تنصب مباشرة على التجارة الخارجية. ومثال ذلك نهيه عليه الصلاة والسلام **عن تلقي الركبان وعن بيع الحاضر للباد.** فقد كانت ركبان التجار تأتي من خارج المدينة فيتلقاها البعض من التجار المقيمين فيتفقون معهم على شراء ما لديهم بأسعار خاصة، وهذا بلا شك مدخل للاحتكار حيث يسهل بعد ذلك إعادة بيع السلع لسكان المدينة بأسعار أكثر ارتفاعاً أو حجز السلع عنهم لفترة يقل فيها العرض، وترتفع أسعارها. كما أن تلقي الركبان أيضاً لا يمنح الفرصة لهؤلاء القادمين بتجارتهم أن يحصلوا على أفضل الأسعار لسلعهم في السوق الداخلي الكبير الذي يتمتع بالمنافسة.كذلك فإن بيع الحاضر (من التجار المقيمين) للباد (من التجار غير المقيمين) يتيح فرصة أخرى لاستغلال المقيم

لغير المقيم واستغلال المقيم للمشتري بالداخل كما يفتح باب لتقاضي عمولة وساطة بلا مبرر.

وقد أضفي فقهاء المسلمين الأوائل (رضوان الله عليهم) على الاحتكار مفهوماً ضيقاً حينما حصروه في أحتكار الطعام أو الأقوات الضرورية. وقد اتفق العلماء على منع الاحتكار في طعام القوت، واختلفوا في هل يمنع احتكار غير القوت من السلع الأخرى كاللباس والأثاث والمعدات وغيرها من كماليات الطعام كالمكسرات والحلويات والفواكه، فمنع الإمام مالك الاحتكار في السلع كلها لعموم حديث الرسول صلى الله عليه وسلم: "**لا يحتكر إلا خاطئ**"، في حين أجاز الشافعي وغيره الاحتكار في غير القوت.

ولكن في العصر الحديث تبين لرجال الفقه والاقتصاد الإسلامي أن مفهوم الاحتكار يمتد ليشمل صوراً كثيرة من التحكم في الإنتاج أو الأسعار في السوق بطرق مباشرة أو غير مباشرة وبأساليب فردية أو عن طريق الاتفاقيات. وكل هذه الصور مرفوضة بالمنطق الإسلامي. ولقد أشرنا من قبل إلى أنواع الاحتكار الأجنبي التي تتجه إلى تحطيم النشاط الإنتاجي داخل البلد وهذه مرفوضة تماماً. والدولة الإسلامية مطالبة أن تتبع ما تراه ملائماً من التشريعات للحد من أنواع الاحتكار لكي تحمي نشاطها الاقتصادي الداخلي وتجارتها الخارجية من هذه الأنواع من الاحتكار الشرس، سواء عن طريق الضرائب الجمركية أو الحماية المباشرة. وأن منع كافة أنواع الاحتكار وجميع أنواع التصرفات التي ترتبط بالتلاعب في جودة المنتجات أو الأسعار سوف يؤدي إلي سيادة درجة عالية من المنافسة الحرة[2].

(2) سيقول البعض أن هذه النتيجة تتفق مع ما ينادي به أنصار حرية التجارة في المذهب الرأسمالي سواء في القرن الماضي أو في القرن الحالي فما الذي يميز السياسة بأنها إسلامية؟ والرد على ذلك أن النظام الاقتصادي الإسلامي كان له سبق أقرار هذه القاعدة وغيرها منذ أربعة عشر قرناً، وذلك قبل أن يفطن لها أنصار حرية التجارة بنظرياتهم، وأن النظام الإسلامي سيظل

8-4: وحدة الدول الإسلامية وحتمية تعاونها:

إن النظرة إلى الدول الإسلامية على المستوى الدولي لا تختلف بتاتاً عن النظرة إلى الأفراد من المسلمين على مستوى البلد الواحد، حيث يجمعهم دائماً هدف واحد ويتماسكون كما يتماسك الجسد الواحد. وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال "**مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى**". (عن النعمان بن بشير رضي الله عنه – متفق عليه). ويقتضي التسليم بهذا الأمر أن يضع البلد الإسلامي سياسة التجارة دائماً في إتجاه يتفق ولا يتعارض مع بقية الدول الإسلامية الأخرى، وأن لا يجعل من المكسب الاقتصادي وحده حكماً نهائياً في علاقاته الاقتصادية مع هذه الدول. فالتعاون بين الدول الإسلامية في مجال التجارة الخارجية أمر لا يحتمل القبول أو الرفض بناء على حجج مادية حيث أنه في الأصل سلوك متوقف على التسليم والإيمان بما أمر الله ورسوله صلى الله عليه وسلم. وينبغي القول أن هذا المفهوم الإسلامي لحتمية التعاون على أساس إيماني لا يعني إنكار المصالح الاقتصادية أو إهمالها وإنما يعني فقط أن هذه لا يجب أن تحتل المكانة الأولى في وضع السياسة التجارية أو عند اتخاذ القرارات بشأن تنمية أو عدم تنمية التجارة بين الدول الإسلامية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن مبدأ التعاون بين الدول الإسلامية في مجال التجارة الخارجية يقتضي أن يكون هناك تنسيق تام بينها في مجال السياسات الاقتصادية والنشاط الإنتاجي حتى يتأكد تحقيق مصلحة الجميع. وبالطبع فإن مثل هذا التنسيق سوف يتطلب وضع لوائح معينة وإنشاء أجهزة رسمية تختص

متمسكاً بهذه القاعدة وغيرها بالرغم من أية ضغوط، وحتى إذا تخلى عن تطبيق هذه القاعدة أنصار حرية التجارة.

بوضع السياسة ومتابعة تنفيذها على المستوى العملي والتأكد من أنها لا تلحق أضراراً بأحد الأطراف، أو تهيئة آلية معينة لمعالجة أية أخطاء، أو أضرار حال وقوعها.

8-4-1: مقومات وحدة الدول الإسلامية:

من أهم المقومات التي تؤدي إلى وحدة الدول الإسلامية ما يلي:

1- وحدة العقيدة (الإيمان بما جاء من عند الله).

2- التكوين الذهني والسلوك والقيم المستمدة من مبادئ الإسلام.

3- التاريخ المشترك لدول العالم الإسلامي.

4- اتصال أراضي البلاد الإسلامية بعضها ببعض ووفرة خيراتها وعدد سكانها.

8-4-2: العوامل التي تؤدي قيام الوحدة بين الدول الإسلامية:

من أهم العوامل التي تساعد على قيام الوحدة بين الدول الإسلامية ما يلي:

1- توليد القناعة لدى شعوب العالم الإسلامي وقادته بضرورة قيام الوحدة، عن طريق المؤسسات العلمية وخطباء الجمعة ووسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية.

2- تقليص النفوذ الأجنبي في مختلف المجالات واستبداله بتعاون مخلص بين دول العالم الإسلامي.

3- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي فعليًا في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها.

4- توحيد الأنظمة بشكل عام، وبخاصة في الأمور الاقتصادية والمالية والتعليمية والإعلام.

5- مبادرة المخلصين من قادة الأمة الإسلامية إلى العمل المشترك والتعاون الصادق بما تسمح به ظروف كل منهم في مختلف المجالات الحيوية لشعوبهم، لأن التعاون بين دولتين أو أكثر يتطلب حدًا أدنى من التجانس والتعاطف بين السكان والتقارب في تكوينهم الذهني وسلوكهم الاجتماعي.

6- المسارعة من المخلصين من قادة الأمة الإسلامية في نجدة من يصاب من دول العالم الإسلامي بكارثة أو اعتداء.

7- تبادل الزيارات من رجالات العلم والاقتصاد والطلاب، والإكثار من إقامة ندوات علمية ومعارض سنوية ودائمة ومهرجانات رياضية وكشفية.

8- إيجاد مجلس اقتصادي أعلى من منظمة المؤتمر الإسلامي يتولى أمور الاقتصاد وما يتصل بها في دول العالم الإسلامي وتكون له السلطات العليا في هذا الخصوص والكلمة النافذة.

9- السعي إلى تطبيق بنود الاتفاقية الاقتصادية ووضعها موضع التطبيق الشامل ولو كانت ظروف بعض الدول تحول دون ذلك، فيسارع إلى تنفيذ هذه البنود مع الدول الأخرى حتى يُتَاحُ لباقي الدول المشاركة الفعالة.

10- إقامة السوق الإسلامية المشتركة، لتلمس الشعوب الإسلامية آثار التكتل والتعاون في هذا المجال كما تلمسته دول منظمة المؤتمر الإسلامي الأعضاء في (البنك الإسلامي للتنمية).

8-5: المعاملة التفضيلية على أسس إسلامية:

إقامة السياسة الجمركية في الدولة الإسلامية على مبدأ التفضيل النسبي للمسلمين (وهذا واضح من القاعدة الثالثة) وتوحيد معاملتهم الجمركية

فيما بينهم، وكذلك بينهم وبين العالم الخارجي. ويأتي بعد ذلك تطبيق مبدأ الدولة الأولي بالرعاية؛ أي تفضيل الأمم الكتابية المسالمة فتمنح ميزة أقل في المعاملة الجمركية بالمقارنة بالدول الإسلامية من ناحية، وتعطي تفضيلاً جمركياً بالمقارنة بالدول المحاربة أو المعادية للمسلمين من ناحية أخري. ولقد وضع عمر بن الخطاب رضي الله عنه مبدأ المعاملة التفضيلية في نظام العشور. والمعروف في وقتنا الحاضر أن الدول الإسلامية لا تعطي معاملة تفضيلية لبعضها ولا تميز بين الدول الأخرى على أساس العقيدة. بل أنه في بعض الحالات نجد أن بعض الدول غير الإسلامية قد حصلت على شروط أفضل بكثير من بلدان إسلامية في مجال التجارة الخارجية لهذه الدول الأخيرة على أساس بعض الاتفاقيات الدولية أو الثنائية.

وسوف نعرض فيما يلي نظام العشور لا لكي نحاكيه حرفياً، ولكن لكي نلتزم بمنهاجه القويم. ففي منهاج هذا النظام فهم دقيق للإسلام وكيفية إقامة المعاملات على أساسه. وقد قال أبو يوسف (في كتاب الخراج)[3] حدثني إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر قال سمعت أبي يذكر قال سمعت زياد بن حدير قال "**أول من بعث عمر بن الخطاب رضي الله عنه على العشور أنا، قال فأمرني أن لا أفتش أحداً، وما مر على من شئ أخذت من حساب أربعين درهما واحداً من المسلمين، ومن أهل الذمة من كل عشرين واحداً وممن لا ذمة له العشر. قال وأمرني أن أغلظ على نصارى بني تغلب وقال أنهم من العرب وليسوا بأهل الكتاب، فلعلهم يسلمون. قال: وكان عمر قد اشترط على نصارى بني تغلب ألا ينصروا أبنائهم**".

ومن هذا الحديث تتضح المعاملة التفضيلية النسبية للمسلمين إذ أنهم لا يدفعون أكثر من 2.5% ضريبة جمركية على القيمة (قال بعض الفقهاء أنها

---

(3) راجع: أبو يوسف – الخراج، في موضوع العشور.

في حكم الزكاة) بينما يدفع الذميون 5% وغيرهم 10% على القيمة. ويتضح لنا أمرين على درجة من الأهمية **أولاً مبدأ عدم التفتيش للتجار**؛ وهو مبدأ يحافظ على كرامتهم ويتفق مع ما تفعله الدول المتقدمة في عصرنا الحاضر. **وثانياً مبدأ استخدام السياسة التجارية كوسيلة ضغط لتحقيق أهداف إسلامية**؛ وهذا ما يخص معاملة بني تغلب.

وذكر أبو يوسف أيضاً (في الخراج) "**حدثنا عاصم بن سليمان عن الحسن قال: كتب أبو موسى الأشعري إلي عمر بن الخطاب "إن تجاراً من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فيأخذون منهم العشر" قال فكتب إليه عمر "خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين، وخذ من أهل الذمة نصف العشر، ومن المسلمين من كل أربعين درهماً درهماً، وليس فيما دون المائتين شئ، فإذا كانت مائتين ففيها خمسة دراهم، ومازاد بحسابه**".

ومن هذا الحديث يتضح **أولاً: إقرار مبدأ المعاملة بالمثل** (خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين). ولذلك نتصور أنهم – أي الدول غير الإسلامية – إذا فرضت على تجارة الدول الإسلامية في العصر الحاضر 100% ضرائب جمركية، فيجب أن نفرض على تجارتها ما يماثل ذلك. ويتضح **ثانياً: مبدأ الحد الأدنى للإعفاء الجمركي** (وليس فيما دون المائتين شئ). وقد فسر أبو يوسف رضي الله عنه المبدأ الأخير تفسيراً واضحاً فقال "**وإن كان قيمة ذلك (أي قيمة التجارة التي تمر على الجمرك) أقل من مائتي درهم لم يؤخذ منه شئ، وإن اختلف عليه بذلك مراراً (أي مع تكرر مرور التاجر على الجمرك أكثر من مرة طالما أنه كل مرة يفعل ذلك ومعه تجارة دون الحد الأدنى للإعفاء) وكل ذلك لا يساوي مائتي درهم، ولو أضاف بعض المرات إلى بعض فكانت قيمة ذلك إذا جمع تبلغ ألفاً فلا زكاة فيه أيضاً ولا ينبغي أن يضاف بعض المرار إلى بعضه**". وهكذا أوضح أبو يوسف أن

الأعفاء الجمركي لا يتأثر حتى وإن كانت قيمة التجارة في عدد من المرات التي يمر فيها التاجر على الجمرك تزيد عن الحد الأدنى المقرر، فالعبرة بالمرة الواحدة.

وقال أبو يوسف **(في الخراج)** وحدثنا عبد الملك بن جريج عن عمرو بن شعيب أن أهل منبج – قوم من أهل الحرب – وراء البحر كتبوا إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه "**دعنا ندخل أرضك تجاراً وتعشرنا (أي وتفرض علينا ما تفرضه من العشور) قال فشاور عمر أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك فأشاروا عليه به، فكانوا أول من عشر من أهل الحرب**".

ويتضح من الحديث **مبدأ هام يتمثل في السماح للأعداء وهم أهل الحرب أن يدخلوا بلاد المسلمين تجاراً وذلك بعد عقد اتفاقية بخصوص كيفية معاملتهم جمركياً**. ويلاحظ أن مشاورة عمر رضي الله عنه لأصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأمر المذكور وإقرارهم له يدل على أن ثمة منفعة أو مكاسب كانت متصورة من وراء مثل هذه التجارة. وعلى أي حال **فالمبدأ هو جواز التجارة مع أهل الحرب طالما أن فيها مكسب متصور للدولة الإسلامية وطالما يقر هؤلاء بقبول تطبيق الشروط التي يقرها حاكم المسلمين بعد التشاور مع أهل الشورى.**

وليس من الضروري كما ذكرت مسبقاً أن نتمسك بنفس النسب المئوية التي قررها نظام العشور. فالحماية الجمركية في عصرنا الحاضر لدى بلدان العالم المختلفة قد تجاوزت هذه النسب بكثير. كما أن هناك أنواع أخرى من الحماية غير الجمركية متمثلة في حصص الاستيراد والرقابة على الصرف الأجنبي والرقابة المباشرة. ومع ذلك **فالمبادئ الهامة في نظام العشور واضحة جداً ولا يمكن تجاهلها إسلامياً، ألا وهي المعاملة التفضيلية الأولى للدول الإسلامية، ثم الدول الكتابية المسالمة، ثم لغير ذلك من الدول من أهل**

الحرب على أساس المعاملة بالمثل وبشروط تفرض عليهم مسبقاً. وكذلك مبدأ الاعفاء الجمركي عند حد أدنى يتفق عليه ومبدأ المعاملة الجمركية المتسامحة للقادمين من الخارج من الأفراد العاديين وأصحاب التجارة الصغيرة. وكذلك هناك مبدأ هام وهو ضرورة الشورى مع أهل الاختصاص قبل أن تضع الحكومة أو تغير سياسة تجارية.

8-6: نماذج الأسئلة

السؤال الأول: أسئلة الاختيار المتعدد:

1 – تؤدي حرية التجارة بين الدول الإسلامية إلى تحقيق:

أ– الاستخدام غير الأمثل لموارد العالم الإسلامي.

ب– الاستخدام الأمثل لموارد العالم الإسلامي.

ج – الاستخدام غير الكامل لموارد العالم الإسلامي.

د – كل ما سبق. هـ– لا شيء مما سبق.

2 – من أهم المقومات التي تؤدي إلي وحدة الدول الإسلامية:

أ– وحدة العقيدة.

ب– السلوك والقيم المستمدة من مبادئ الإسلام.

ج – التاريخ المشترك لدول العالم الإسلامي.

د – كل ما سبق. هـ– لا شئ مما سبق.

3 – العوامل التي تساعد على قيام الوحدة بين الدول الإسلامية:

أ– توليد القناعة لدى شعوب العالم الإسلامي وقادته بضرورة قيام الوحدة.

ب– تقليص النفوذ الأجنبي في مختلف المجالات.

ج – تحقيق التكامل بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

د – كل ما سبق. هـ– لا شئ مما سبق.

4 – من أهم العوامل التي تساعد على قيام الوحدة بين الدول الإسلامية:

أ– إقامة السوق الإسلامية المشتركة.

ب– زيادة النفوذ الأجنبي في مختلف المجالات.

ج – زيادة دخول الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

د – كل ما سبق. هـ– لا شئ مما سبق.

5– فرضت الشريعة الإسلامية على السلع والخدمات التي تدخل في نشاط التجارة الخارجية قيوداً شرعية تتمثل في:

أ– أن تكون داخل دائرة الحلال.

ب– وجود منفعة حقيقية من هذه السلع.

ج – أن تكون بعيدة عن ما حرم الله.

د – كل ما سبق. هـ– لا شئ مما سبق.

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ:

1. لم يشجع الإسلام على ممارسة النشاط الإنتاجي بحرية سواء داخلياً أو خارجياً طالما يتم هذا في نطاق الشريعة الإسلامية.
2. من الضروري أن نتمسك بنفس النسب المئوية التي قررها نظام العشور.
3. تبين في العصر الحديث لرجال الفقه والاقتصاد الإسلامي إن مفهوم الاحتكار يمتد ليشمل صوراً كثيرة.
4. إن النظرة إلى الدول الإسلامية على المستوى الدولي لا تختلف بتاتاً عن النظرة إلى الأفراد من المسلمين على مستوى البلد الواحد.

5. إن الاحتكار في جميع مجالات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك سواء في مجال التجارة الداخلية أو الخارجية أمر ليس مرفوض تماماً من وجهة النظر الإسلامية.

6. تؤدي حرية التجارة بين الدول الإسلامية إلى تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد العالم الإسلامي.

7. أن الإسلام يهذب سياسة الحرية التجارية على أسس أخلاقية وعقائدية.

السؤال الثالث: ضع المصطلح العلمي المقابل للتعبيرات التالية:

1. حبس الشيء عن العرض وقت الرخص، وبيعه وقت الغلاء في السوق، وعند اشتداد الحاجة إليه..

2. قيام الدول الإسلامية بمعاملة تفضيلية لبعضها والتميز بين الدول الأخرى على أساس العقيدة.

السؤال الرابع: أذكر دون أن تشرح:

1. قواعد السياسة التجارية في المنهج الإسلامي.

2. العوامل التي تساعد على قيام الوحدة بين الدول الإسلامية.

3. المقومات التي تؤدي إلى وحدة الدول الإسلامية.

****

الفصل التاسع*

التكامل الاقتصادي

9-1- مقدمة:

إن التكامل الاقتصادي عملية اجتماعية واقتصادية يتم بموجبها إزالة القيود والحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء فيه. ويؤدي إلى تحقيق الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج ليس على المستوي الوطني بل على المستوي الإقليمي. ولذا يتمثل التكامل الاقتصادي في قيام مجموعة من الدول بالاتفاق على تخفيض القيود المفروضة على حرية التجارة فيما بينها لتصبح عند أقل من مستوي القيود المفروضة على تجارتها مع الدول الأخرى. ولا يشترط في الدول المكونة للتكامل أن تكون متجاورة جغرافيا، ولكن إذا حدث وكانت

*** كتب هذا الفصل أ.د. السيد محمد أحمد السريتي**

لقد تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل على المراجع التالية:

- د.عبد الرحمن يسري أحمد، د. السيد محمد السريتي: **الاقتصاديات الدولية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2007، الفصل التاسع.
- د. السيد محمد السريتي: **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، 2009، الفصل السابع.
- د.محمود يونس: **اقتصاديات دولية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2003، الفصل السادس.
- Salvatore D, **International Economics**, 5th edition, Prentice Hall International, Inc., New York, 1995. ch. 10.
- Kindleberger. C& Lindert. P., **International Economics**, 6th edition, Irwin, Illinois, 1978.

متجاورة يسمي ذلك تكامل إقليمي، كما لا يشترط أن يمتد التكامل ليشمل كافة السلع والخدمات التجارية بل يكفي أن يحتوي على عدد محدود من السلع والخدمات.

وسنركز في هذا الفصل على توضيح مفهوم التكامل الاقتصادي وأشكاله المختلفة، مع التركيز على أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على قيام الاتحاد الجمركي، فضلاً عن عرض مبررات التكامل الاقتصادي بين الدول النامية. ويتم ذلك على النحو التالي:

- مفهوم التكامل الاقتصادي.
- أشكال التكامل الاقتصادي.
- الآثار الاقتصادية المترتبة على قيام الاتحاد الجمركي.
- مبررات التكامل الاقتصادي بين الدول النامية.
- نماذج الأسئلة.

9-2: مفهوم التكامل الاقتصادي:

ويعرف بعض الاقتصاديين التكامل الاقتصادي بأنه " **عملية تنسيق مستمرة متصلة وصيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية**". ويري البعض الآخر بأنه التكامل الاقتصادي عبارة عن "**كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها، وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع**"، كما يعرف البعض الآخر التكامل الاقتصادي بأنه "**عملية تقارب تدريجية تعمل لتسهيل تنمية الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة ولذا عليها أن تكون مؤسسة على تناسق خطط التنمية** ".

وبناء على ما سبق يمكننا أن نعرف التكامل الاقتصادي بأنه عبارة عن "**جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو مرتفع** ".

نلاحظ مما سبق أن **التكامل الاقتصادي يتضمن العناصر التالية:**

1- إنه صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية.

2 – إنه عملية تنسيق مستمرة ومتصلة، تتضمن مجموعة من الإجراءات بهدف إزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بين مجموعة من الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة.

3 – يتضمن عملية التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية لهذه الدول بهدف تحقيق معدل نمو مرتفع.

9-3: أشكال التكامل الاقتصادي:

يتخذ التكامل الاقتصادي بين الدول عدة أشكال مختلفة متدرجة حسب درجة التكامل الاقتصادي بين الدول، فأولها منطقة التفضيل، وثانيها منطقة التجارة الحرة، وثالثها الاتحاد الجمركي، ورابعها السوق المشتركة، وخامسها الاتحاد الاقتصادي. وسوف نتناول كل شكل من أشكال التكامل الاقتصادي بالتحليل:

9-3-1: منطقة التفضيل: Preferenee area

وتتمثل في " **اتفاق مجموعة من الدول على تخفيض معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على تجارة السلع والخدمات فيما بينها، مع الاحتفاظ بمعدلات الرسوم الجمركية على تجارة السلع والخدمات مع الدول الأخرى**

ثابتة". ويعد هذا الشكل أبسط درجات التكامل الاقتصادي. ومن أمثلتها منطقة تفضيل الكومنويلث التي كونتها أنجلترا مع مستعمراتها السابقة في عام 1932م.

9-3-2: منطقة التجارة الحرة: Free Trade Areas

وتمثل منطقة التجارة الحرة درجة أعلي من التكامل من منطقة التفضيل، وهي عبارة عن " **اتفاق بين دولتين أو أكثر يتم بموجبه تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الرسوم المفروضة على كل دولة مع الاحتفاظ بحريتها في فرض القيود أو الرسوم الجمركية في علاقتها مع بقية دول العالم غير الأعضاء في منطقة التجارة الحرة**". بمعني آخر تهدف منطقة التجارة الحرة إلى إزالة كافة القيود المفروضة على التجارة بين الدول الأعضاء، إلا أن لكل دولة الحق في فرض القيود التي تراها بالنسبة لعلاقاتها التجارية مع الدول الأخرى غير الأعضاء في هذه المنطقة.

وتعتبر منطقة التجارة الحرة أساسا لإقامة تجمع اقتصادي يسهم في دعم القدرة التنافسية للدول الأعضاء في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى، وتهدف منطقة التجارة الحرة إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال السماح بحرية انتقال السلع والخدمات داخل المنطقة بلا قيود، مما يؤدي إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في هذه الدول، كما تسهم منطقة التجارة الحرة في دعم الاستثمار الوطني وخلق فرص عمل داخل دول المنطقة، وعادة يتم تحديد فترة زمنية يتم من خلالها إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية وتتراوح هذه الفترة ما بين 10 – 15 سنة.

ومن أمثلة ذلك منطقة التجارة الحرة لدول غرب أوربا والتي تكونت في عام 1960 من سبعة دول هي المملكة المتحدة– النمسا– الدانمارك– النرويج– البرتغال– السويد– سويسرا، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والتي تكونت

عام 1993 من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك، ومنطقة التجارة الحرة العربية.

وتعد منطقة التجارة الحرة العربية خطوة كبيرة على طريق السوق العربية المشتركة ذلك الحلم الكبير الذي ظل يراود الشعوب والحكومات العربية لفترة طويلة، ولقد بدأ التطبيق الفعلي لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في أوائل شهر يناير 2005. وتهدف الاتفاقية إلى الوصول إلى نسبة تخفيض جمركي تبلغ 100 % بين 16 دولة عربية[1]. وقد شهدت الأعوام الماضية انخفاض حجم التجارة العربية من 10 % إلى أقل من 3 % لمجمل الاقتصاد العالمي، في الوقت الذي شهدت فيه بعض الدول (مثل الصين) نموًا كبيرًا في ثقلها الاقتصادي في العالم وانخفضت أيضا أهمية الواردات العربية من 5.8 % إلى 2.7 % من الواردات العالمية. وبالتالي فإن التعاون الاقتصادي العربي أصبح ضرورة ملحة تمليها تحديات النظام العالمي الجديد المبني على تحرير المبادلات التجارية والتكتلات الإقليمية. فقد بات من اللازم تقليص ثم إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية التي فشلت في حماية الصناعات المحلية.

وتعتبر إقامة منطقة التجارة الحرة بين الدول العربية أحد المحاور الرئيسية التي تستطيع الدول عن طريقها مواجهة تحديات العولمة والتكتلات الاقتصادية الأخرى. وبالرغم من وجود العديد من العوامل التي تساعد على قيام منطقة التجارة الحرة العربية مثل وحدة الدين واللغة والثقافة، نجد أن هناك العديد من **المعوقات التي تقف أمامها**، والتي تتمثل في:

---

[1] بلغ عدد الدول العربية المنضمة لاتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى حتى الآن سبعة عشر دولة عربية وهي: الأردن، الامارات، البحرين، تونس، السعودية، سورية، العراق، سلطة عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، السودان، فلسطين، اليمن.

أ – عدم توافر بنية أساسية جيدة تربط بين الدول العربية.

ب – عدم تماثل هياكل الإنتاج للدول العربية.

ج – عدم وجود الإدارة السياسية الواعية.

د – انخفاض حجم التجارة البينية بين الدول العربية، فضلاً عن القيود المفروضة عليها.

9-3-3: الاتحاد الجمركي: Custom Union

يعبر الاتحاد الجمركي عن درجة أعلي من درجات التكامل من منطقة التجارة الحرة، حيث تتفق الدول الأعضاء فيه على إلغاء الرسوم الجمركية على السلع والخدمات فيما بينها، مع تطبيق سياسة جمركية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء. ويتمثل الاتحاد الجمركي في " **اتفاق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على تجارة السلع والخدمات فيما بينها مع تنسيق سياسة جمركية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء**".

ويتفق الاتحاد الجمركي ومنطقة التجارة الحرة في إلغاء القيود الجمركية وتحقيق التحرير التجاري بين الدول الأعضاء. ولكن يختلف الاتحاد الجمركي عن منطقة التجارة الحرة في أنه يعمل على إيجاد نوع من التنسيق بين الدول الأعضاء من حيث السياسة التجارية المتبعة تجاه الدول غير الأعضاء، فيقوم الاتحاد بفرض معدلات موحدة للتعريفة في مواجهة كافة دول العالم خارج الاتحاد. ويساعد الاتحاد الجمركي على توسيع نطاق السوق بالنسبة لسلع الدول الداخلة في الاتحاد الجمركي، كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء، بحيث تستفيد كل دولة من المزايا النسبية التي تتمتع بها في إنتاج السلع والخدمات. **ومن أهم مزايا الاتحاد الجمركي:**

1 – يساعد على توسيع رقعة السوق بالنسبة لبضائع ومنتجات الدول الأعضاء في الاتحاد.

2 – يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء في الاتحاد، بحيث تخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها.

ومن أشهر الأمثلة للاتحاد الجمركي **اتحاد البنلوكس** الذي تأسس عام 1944من ثلاثة دول هي بين وبلجيكا وهولندا ولوكسمبورج. **والاتحاد الأوروبي European Union** والذي تكون في عام 1957 من ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورج وهولندا.

9-3-4: السوق المشتركة: Common Market

تعتبر السوق المشتركة درجة أعلي من درجات التكامل الاقتصادي. وتتمثل في "**اتفاق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعمل ورأس المال**". ومن أمثلتها السوق الأوربية المشتركة والتي تأسست عام 1958 من ستة دول هي بلجيكا، وفرنسا، وألمانيا الغربية، وإيطاليا، وهولندا، ولوكسمبورج. والتحقت بعد ذلك بها كل من انجلترا والدنمارك وايرلندا عام 1972.

وتتفق السوق المشتركة مع الاتحاد الجمركي في كونها تعمل على إلغاء كافة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء مع التزام كل دولة بسياسة تجارية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء. ولكن تختلف السوق المشتركة عن الاتحاد الجمركي في السماح بحرية انتقال عناصر الإنتاج من العمل ورأس المال بين الدول الأعضاء.

9-3-5: الاتحاد الاقتصادي: Economic Union

يعتبر الاتحاد الاقتصادي أعلي درجات التكامل الاقتصادي. ويتمثل في "**اتفاق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء، بالإضافة إلى إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعمل ورأس المال، مع توحيد السياسات المالية والنقدية داخلها، واستخدام عملة واحدة لدول الاتحاد** " ويمكن النظر إلى الدولة الواحدة المكونة من عدة ولايات مثل الولايات المتحدة الأمريكية على أنها اتحاد اقتصادي. ولقد كونت كل من بلجيكا ولوكسمبورج اتحاداً اقتصادياً عام 1921م.

ويتفق الاتحاد الاقتصادي مع السوق المشتركة في كونه يعمل على إلغاء كافة القيود الجمركية بين الدول الأعضاء مع التزام كل دولة بسياسة تجارية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء، وإلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعمل ورأس المال. ولكنه يختلف عن السوق المشتركة في توحيد السياسات المالية والنقدية داخله، واستخدام عملة واحدة لدول الاتحاد.

ويعد الاتحاد الاقتصادي أعلى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، فهو يتضمن إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية الاتحاد الاقتصادي والسوق المشتركة في المراحل السابقة، توحيد السياسات الاقتصادية كافة، وإيجاد سلطة إقليمية عليا، وجهاز إداري مسؤول عن تنفيذ هذه السياسات. وفي هذه المرحلة من التكامل الاقتصادي توافق كل دولة عضو على تقليص سلطاتها التنفيذية الذاتية وخضوعها في كثير من المجالات للسلطة الإقليمية العليا وهذا يعني الوصول إلى التكامل الاقتصادي التام.

وعندما يقوم الاتحاد الاقتصادي بإصدار عملة نقدية واحدة نكون بصدد الاتحاد النقدي Monetary Union. ومثل هذا الاتحاد نراه في حالة الولايات المتحدة الأمريكية. بل من أحدث الأمثلة العالمية للاتحاد النقدي هو الاتحاد النقدي الأوروبي European Monetary Union EMU. فمنذ توقيع معاهدة ماسترخت Muastricht في فبراير 1992 والتي تهدف لإنشاء اتحاد اقتصادي ونقدي، والدول الأوروبية تسعى لتحقيق الاتحاد النقدي والأوروبي وإصدار عملة أوروبية موحدة. **ومن أهم دوافع الدول الأوروبية لتحقيق الاتحاد النقدي** ما يلي:

1 – جعل أوروبا ثاني قوة اقتصادية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، حيث بلغ نصيب الولايات المتحدة الأمريكية 20.7 **%** من الناتج المحلي الإجمالي العالمي عام 1996، بيمنا بلغ نصيب الاتحاد الأوروبي 20.4**%**. كما بلغ نصيب الولايات المتحدة الأمريكية 15.2 **%** من الصادرات العالمية بينما بلغ نصيب الاتحاد الأوروبي 14.7 **%** خلال نفس العام.

2 – إيجاد سوق مالية أوروبية أكثر جذباً للاستثمار مما يسهم في رفع معدل النمو الاقتصادي لدول الاتحاد الأوروبي.

3 – سهولة انتقال رؤوس الأموال والعمالة بين دول الاتحاد الأوروبي في ظل عملة أوروبية موحدة مما يسهم في تقدم أوروبا على مثيلتها من دول العالم من حيث القدرة على المنافسة وزيادة الصادرات.

4 – الحد من تعرض الدول الأوروبية للأزمات الاقتصادية وخاصة في المجال النقدي والمالي.

وقد بدأ العمل بنظام الاتحاد النقدي الأوروبي EMU وانطلاق العملة الأوروبية الموحدة (اليورو Euro) منذ بداية يناير 1999 وذلك بمشاركة إحدى

عشر دولة عضواً في الاتحاد الأوروبي[2] وقد حددت اتفاقية ماسترخت بعض **الشروط في الدول المشاركة في اليورو:**

1- **استقرار الأسعار:** فيجب ألا يزيد معدل التضخم عن 1.5 **%.**

2 – **استقرار أسعار الصرف:** فلا يزيد معدل الانخفاض في القيمة الخارجية للعملة الوطنية عن 2.25 فوق متوسط النظام النقدي الأوروبي خلال العامين السابقين على الانضمام لليورو.

3 – استقرار معدلات الفائدة: فلا يزيد معدل سعر الفائدة طويل الأجل عن **%**2**.**

4 – دعم ومساندة المالية العامة: فلا يجب أن يزداد عجز الميزانية عن 3**%** من إجمالي الناتج المحلي.

5 –نسبة الدين العام لإجمالي الناتج المحلي: يجب ألا تزداد عن 60 **%.**

وبالنسبة لقدرة اليورو على مواجهة الدولار الأمريكي نلاحظ انقسام الآراء في هذا الخصوص إلى رأيين **الرأي الأول: يرى أن الدولار الأمريكي تتوافر فيه عدة عوامل هامة تمكن من استخدامه كعملة دولية تهيمن على الأسواق النقدية الدولية. ويرجع ذلك إلى مجموعة من العوامل الكامنة وراء هيمنة الدولار الأمريكي على الأسواق النقدية الدولية هي:**

أ – توافر الثقة في قيمة الدولار وفي معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية.

ب – تمتع الولايات المتحدة الأمريكية بأكبر وأعمق أسواق مالية في العالم.

---

[2] دول الاتحاد الأوربي هي: فرنسا– ألمانيا– بلجيكا– لوكسمبورج– هولندا– أسبانيا– البرتغال– إيطاليا– النمسا– أيرلندا– فنلندا.

ج - صعوبة منافسة اليورو للدولار الأمريكي في حالة عدم قدرة دول أوربا المختلفة الموائمة على الإيقاع الجماعي، وعدم قدرة البنوك الأوروبية على معالجة الاختلال المالي في مواردها والناجم عن اختفاء مصدر تمويل هام يتمثل في إيرادات تغيير العملة المرتبطة باختلاف أسعار الصرف.

والرأي الثاني يرى قدرة اليورو على منافسة الدولار، ويرجع ذلك إلى العوامل التالية:

أ - أنه من المتوقع أن يأخذ البنك المركزي الأوروبي موقفاً مميزاً من التضخم في منطقة اليورو، أكثر من موقف بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي.

ب - سيتم تطبيق سياسة نقدية أكثر إحكاماً في منطقة اليورو بالمقارنة بما تطبقه الولايات المتحدة الأمريكية.

ج - زيادة رؤوس الأموال الدولية في منطقة اليورو.

وبعد عرض الأشكال المختلفة للتكامل الاقتصادي، **يمكننا أن نحدد الأسس التي يرتكز عليها التكامل الاقتصادي فيما يلي:**

1 - الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول المنضمة إليه، وذلك نتيجة لحرية التبادل وانتقال عناصر الإنتاج بين هذه الدول، وترشيد الاقتصاد.

2 - اتجاه المؤسسات الإنتاجية الاقتصادية نحو الاندماج للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير مما يشكل عاملا ديناميكيا يعمل على تطوير الإنتاج وتحديثه ومسايرة التكنولوجية الحديثة في مراحل الإنتاج وعملياته المختلفة.

3 - تهدف الدول المنضمة إلى التكامل الاقتصادي إلى تنسيق سياساتها الخارجية تجاه العالم الخارجي، سواء من حيث القيود النوعية والكمية أم

من حيث المعاملة التي تمنح لبعض الدول التي تساعد على تشجيع التبادل معها إلى الطلب على المنتجات وتحقيق التشغيل الأمثل.

4 – وضع خطة مشتركة للتنمية، تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية، مما يؤدي إلى تفادي الإختناقات التي كثيرا ما تعترض تنفيذ المشروعات الاقتصادية داخل كل دولة على حدة.

5 – تنسيق مشروعات التخطيط الاقتصادي للدول المنضمة إلى التكامل الاقتصادي مما يحقق قيام صناعات متكاملة ومترابطة وفقا للأسس الاقتصادية، ومما يسمح بإقامة مشروعات على أسس عصرية تعتمد العلم والتكنولوجيا.

6 – الاستخدام الأفضل للفعاليات الاقتصادية للدول الأعضاء وفق الأسس الاقتصادية العلمية.

7 – النمو المتوازن للقوى الإنتاجية في الدول المنضمة إلى التكامل الاقتصادي.

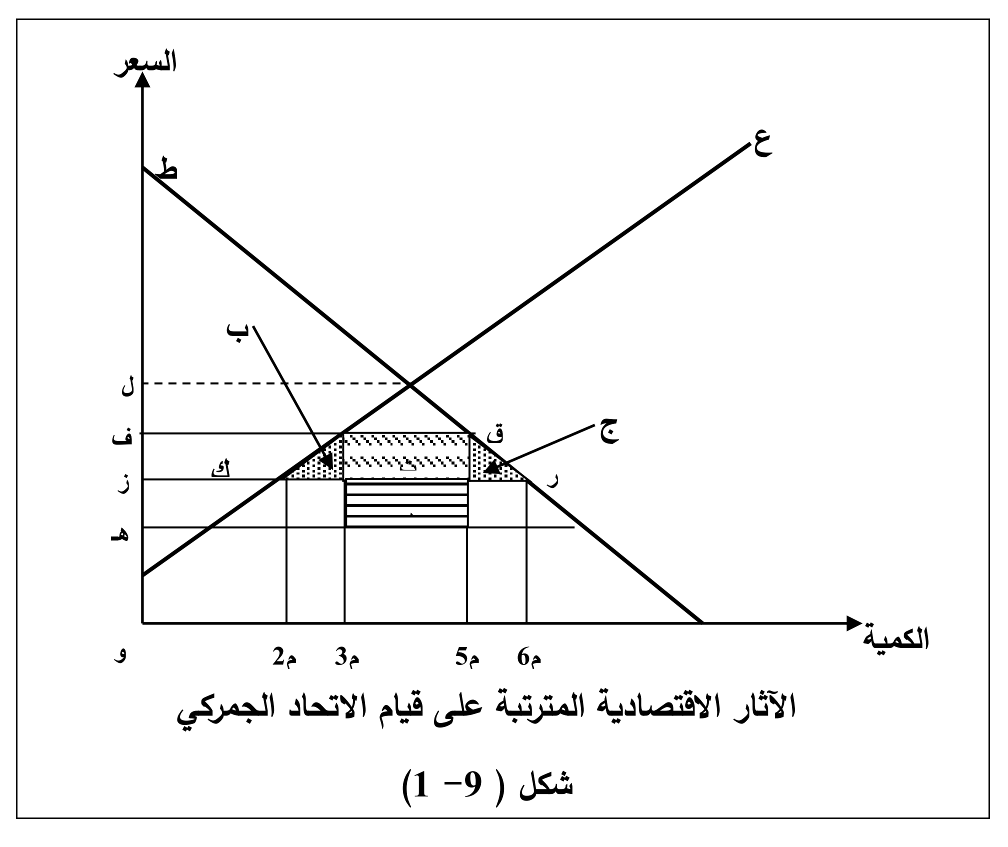
8 – يتوقف نجاح التكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر على كون هذه الدول ذات أنظمة اجتماعية واقتصادية متجانسة.

4-9: الآثار الاقتصادية المترتبة على قيام الاتحاد الجمركي:

نركز في هذا القسم على توضيح أهم الآثار الاقتصادية المترتبة على قيام الاتحاد الجمركي بين مجموعة من الدول على مستوي الرفاهية الاقتصادية في هذه الدول. وتقرر النظرية الاقتصادية أن الاتحاد الجمركي له أثران مختلفان على التجارة والرفاهية الاقتصادية. الأثر الأول يسمي الأثر الخالق أو المنشئ للتجارة Trade Creation، أما الأثر الثاني فيسمى الأثر التحويلي للتجارة Trade Diversion.

الأثر الأول: الأثر المنشي للتجارة: ويتمثل في "**نقل الإنتاج من المنتجين الأقل كفاءة ذوي التكلفة المرتفعة إلى المنتجين الأكثر كفاءة والذين يتسمون بانخفاض التكلفة داخل الاتحاد الجمركي وبالتالي يترتب على ذلك توزيع وتخصيص أفضل للموارد الاقتصادية مما يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية**".

الأثر الثاني الأثر التحويلي للتجارة: " يتمثل **في " انتقال الإنتاج من دولة غير عضو في الاتحاد وتتسم بالكفاءة وانخفاض التكلفة إلى دولة عضو تتسم بانخفاض الكفاءة وارتفاع التكلفة** ". ويترتب على ذلك إعادة توزيع الموارد الاقتصادية على نحو يؤدي إلى الابتعاد عن التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية فتقل الرفاهية الاقتصادية. ويمكن توضيح ذلك بالاستعانة بشكل (1-9).



الآثار الاقتصادية المترتبة على قيام الاتحاد الجمركي

شكل (9– 1)

يتضح من شكل (9–1) ما يلي:

1 – أن (ط، ع) تعبران عن منحنيي الطلب والعرض على سلعة معينة داخل إحدى الدول (س). السعر المحلي للسلعة هو (و ل) يتحدد بتقاطع (ط، ع)، وسيضطر المستهلك إلى دفع هذا السعر في ظل الاقتصاد المغلق أو الاكتفاء الذاتي. والسعر التنافسي العالمي للسلعة نفسها هو (و هـ) ويفترض أن العرض لا نهائي المرونة عند هذا السعر. ويعني هذا أن الدولة تستطيع أن تحصل على كل ما تريد عند السعر (و هـ)، ويفترض أن هذا السعر لن يتأثر إطلاقاً بتكوين الاتحاد الجمركي.

2 – هناك دولة أخرى هي (ص) تستطيع عرض نفس السلعة عند السعر (و ز) وهو كما نلاحظ أعلى من السعر العالمي، ويفترض أيضاً أن العرض لا نهائي المرونة عند هذا السعر. الدولة (س) تفرض تعريفة جمركية مقدارها (هـ ف) على الواردات سواء من الدولة (ص) أو من بقية العالم. وفي ظل هذا الوضع لن تتمكن الدولة من المنافسة في السوق المحلي للدولة (س). فحينما تضاف التعريفة الجمركية (هـ ف) إلى أسعار الاستيراد (و هـ، و ز)، يستطيع العالم أن يعرض السلعة في السوق المحلي عند سعر أقل. بالمقارنة بالدولة (ص). فالسعر العالمي بعد التعريفة هو (و ف) بينما سعر الدولة (ص) بعد إضافة نفس التعريفة لابد أن يكون أعلى من (و ف). ولذلك تأتي جميع الواردات داخل (س) من العالم وليس من الدولة (ص).

3 – بفرض أن الدولتين (س، ص) قررتا تكوين اتحاد جمركي وذلك بإلغاء التعريفة الجمركية (هـ ف) فيما بينها والإبقاء عليها تجاه بقية العالم. **فما هي الآثار المترتبة على هذا؟** منطقياً ستتمكن الدولة ص من بيع السلعة في سوق الدولة (س) عند السعر (و ز) وهو أقل من السعر العالمي (و ف) الذي مازال متحملاً للتعريفة الجمركية. وبالتالي فإن جميع الواردات سوف تأتي من الدولة (ص) عضو الاتحاد الجمركي بدلاً من أن كانت تأتي من بقية العالم.

4 – **يتمثل الأثر المنشئ للتجارة بيانياً في زيادة الواردات من (م3 م5) قبل تكوين الاتحاد الجمركي إلى (م2 م6) بعد تكوينه** (شكل 9–1)، حيث كان قبل تكوين الاتحاد السعر المحلي للسلعة المستوردة هو (و ف) والكمية المطلوبة وفق منحنى الطلب هي (و م5) بينما العرض المحلي من الإنتاج الوطني (و م3) وبالتالي فإن الواردات (م3 م5). أما بعد

تكوين الاتحاد الجمركي أصبح سعر الدولة (ص) هو السعر التنافسي الأقل والكمية المطلوبة وفق منحنى الطلب المحلي هي (و م6) بينما أن العرض المحلي عند نفس السعر (و م2) وبالتالي تصبح الواردات (م2 م6).

5 – **يتمثل الأثر التحويلي للتجارة بيانياً في تحويل التجارة من بقية العالم إلى الدولة (ص). فالكمية (م3 م5) كانت تستورد من العالم قبل تكوين الاتحاد، وأصبحت الآن تستورد من الدولة (ص) من ضمن الكمية الكلية للواردات التي زادت.**

6 – **يعتبر الأثر المنشئ للتجارة أثراً إيجابياً على مستوي الرفاهة الاقتصادية،** لأنه يعني استبدال الإنتاج المحلي بواردات من دولة أكثر كفاءة وأقل تكلفة من داخل الاتحاد الجمركي. **ويتمثل الأثر المنشئ بيانياً في المثلثين (ج، ب) (لماذا؟) لأنه بانخفاض السعر المحلي بعد تكوين الاتحاد من (و ف) إلى (و ز) يزداد فائض المستهلك بالمقدار (ف ق ر ز). ولكن من هذه المساحة خسر المنتجون المحليون مساحة شبه المنحرف (ك) وخسرت الحكومة مساحة المستطيل (ت)، وبالتالي يتبقى المثلثان (ج، ب) يمثلان مكسباً صافياً من تكوين الاتحاد الجمركي.**

7 – **يعتبر الأثر التحويلي أثراً سلبياً على مستوي الرفاهة الاقتصادية،** لأنه يعني استبدال واردات من مصادر عالية أكثر كفاءة وأقل تكلفة من خارج الاتحاد بواردات أعلى تكلفة من داخل الاتحاد. **ويتمثل الأثر التحويلي بيانياً في المستطيل المظلل (د). (لماذا؟ لأنه بغير الاتحاد الجمركي كان من الممكن استيراد الكمية (م2 م5) عند السعر (و هـ) وبالتالي فإن فرق السعر بين الدولة (ص) وبقية العالم (هـ ز) مضروباً في**

الكمية (م2م5)، أي المستطيل (د) يمثل الخسارة الصافية من تكوين الاتحاد الجمركي).

8 – يلاحظ من شكل (9–1) أن المكسب الصافي من الأثر المنشئ مساحة المثلثين (ج، ب) أقل من الخسارة الصافية الناجمة من الأثر التحويلي مساحة المستطيل (د). ولكن علينا أن نعرف هذه النتيجة ليست عامة. وسوف نجد أن مقدار كل من المكسب الصافي من الأثر المنشئ للتجارة، والخسارة الصافية الناجمة عن الأثر التحويلي **تتوقف بيانياً على ما يلي:**

أ – مرونة منحنيات الطلب والعرض.

ب – الفرق بين السعر المحلي في الدولة (س) وسعر الدولة الأخرى (ص) عضو الاتحاد.

ج– الفرق بين سعر الدولة عضو الاتحاد (ص) والسعر التنافسي العالمي.

9 – عندما نقوم برسم منحنيات عرض وطلب مختلفة المرونة (أكثر أو أقل انحداراً) ويفترض فروق مختلفة بين سعر الدولة (س)، سعر الدولة (ص) والسعر العالمي، وسوف يجد نتائج مختلفة وبشكل عام يمكن أن **نقرر النتيجة التالية:**

أ – يزداد المكسب الصافي الناجم عن خلق التجارة وقيام الاتحاد الجمركي كلما ازدادت مرونات منحنيات الطلب والعرض في السوق المحلي للدولة س (أي كلما كانت المنحنيات ط، ع أقل انحداراً في الرسم) وكلما زاد الفرق بين سعر الدولة (س) وسعر الدولة الشريكة في الاتحاد (ص) (ويلاحظ أن هذا الفرق في الأسعار يعكس الفرق في التكاليف أو الكفاءة في ظل افتراض المنافسة الصافية) وكلما قل الفرق بين سعر الدولة الشريكة في الاتحاد (ص) والسعر العالمي.

ب- تزداد الخسارة الصافية الناجمة عن تحويل التجارة وقيام الاتحاد الجمركي كلما انخفضت مرونات الطلب والعرض في السوق المحلي للدولة س (كلما ازدادت درجة انحدار المنحنيات ط، ع في الرسم) وكلما قل الفرق بين سعر الدولة (س) وسعر الدولة الشريكة في الاتحاد (ص) وكلما زاد الفرق بين سعر الدولة الشريكة في الاتحاد (ص) والسعر العالمي.

ج – يتوقف الأثر النهائي للاتحاد الجمركي على مجموع الأثرين الأثر المنشئ والأثر التحويلي فإذا تفوق الأول على الثاني كانت النتيجة في صالح نمو التجارة والرفاهة الاقتصادية، والعكس صحيح.

9 – 5: مبررات التكامل الاقتصادي بين الدول النامية:

لعل من أهم مبررات التكامل الاقتصادي بين الدول النامية ما يلي:

1 – **ضيق نطاق الأسواق المحلية لمعظم الدول النامية**، مما يؤدي إلى عرقلة المشروعات الحديثة في المجالات الاقتصادية. ويرجع ضيق نطاق الأسواق المحلية إلى عدة أسباب منها انخفاض دخل الفرد، ومن ثم القوة الشرائية، وتدني وسائل الاتصال والنقل، وعدم وجود ة الإنتاج المحلي من السلع مما يجعل تبعية هذه المشروعات للخارج.

2 – **عدم مقدرة الدول النامية منفردة على القيام بالمشروعات الحديثة**، والتي يتصف معظمها بعدم التجزئة من الناحية الفنية والاقتصادية، وذلك لاعتبارات تتعلق بالحجم الأمثل للمشروع من ناحية، ولاعتبارات تتعلق بالتكنولوجيا الحديثة من ناحية أخري. **ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:**

أ – قلة رؤوس الأموال اللازمة لبناء مثل هذه المشروعات.

ب – ضيق نطاق الأسواق المحلية.

ج – ندرة الكفاءة العلمية والفنية لإنشاء وإدارة هذه المشروعات.

3 – ضعف المركز التنافسي والتفاوضي للدول النامية في مجال المعاملات الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى العوامل التالية:

أ – اعتماد معظم الدول النامية على صادرات المواد الأولية سواء كانت زراعية أو تعدينية أو خلافه، والتي تتميز بانخفاض الطلب عليها، فضلاً عن أن الجزء الأكبر من تجارتها فيها مع الدول الصناعية.

ب – اعتماد معظم الدول النامية على استيراد معظم مستلزمات الإنتاج والآلات من الدول الصناعية المتقدمة، مما أدي إلى اتباع سياسات اقتصادية خاصة مثل سياسة احلال الواردات أو التصدير من أجل الاستيراد، بدلا من أن يكون التصدير هدفه الأساسي هو تصريف المنتجات.

كل هذه العوامل أدت إلى عدم تحمل اقتصاديات الدول النامية للتقلبات الاقتصادية مثل انهيار الأسواق المالية في دول آسيا عام 1997م، وفي دول الخليج عام 2006م، وما كان له من آثار سلبية على معظم اقتصاديات الدول النامية.

ويمكن القول بأن **مبررات التكامل الاقتصادي تختلف فيما بين الدول النامية والدول الصناعية المتقدمة. حيث تسعي الدول الصناعية المتقدمة إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناتجة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة التجارية**، كما تسهم الهياكل الاقتصادية لهذه الدول بالاستقرار. وعليه فإن تغير هذه الهياكل استجابة للتكتل وبرامجه يكون له أثر ايجابي على الأداء الاقتصادي بوجه عام ويكتسب المزيد من الديناميكية والفاعلية.

أما بالنسبة للدول النامية فهي عادة لا تحقق هذه المكاسب بنفس القدر من الكفاءة والديناميكية التي يفرزها التكتل الاقتصادي. كما أن عوائد الكفاءة ليست في حجم الدول الصناعية، وذلك لأن الهياكل الصناعية في الدول النامية صغيرة بالنسبة لحجم الاقتصاد، كما أن المكاسب الساكنة من خلال تسهيل تدفق التجارة تعد أيضا صغيرة نسبياً.

ومن هنا نستطيع القول **بأن الأهداف التي تسعي إلى تحقيقها الدول النامية من التكتل الاقتصادي ليست أهدافاً ديناميكية بقدر ما هي أهداف هيكلية تشتمل عل تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق، وهو ما تسمح به الاقتصاديات ذات الحجم الكبير نظراً لاتساع نطاق السوق وتنوع الامكانيات، وهي الأهداف التي تسعي الدول النامية إلى تحقيقها.**

9 . 6 نماذج الأسئلة:

السؤال الأول: أسئلة الاختيار المتعدد:

1 . من المعوقات التي تقف أمام قيام منطقة التجارة الحرة العربية:

أ . زيادة حجم التجارة البينية بين الدول العربية.

ب . انخفاض حجم التجارة البينية بين الدول العربية.

ج . تماثل هياكل الإنتاج للدول العربية.

د . توافر بنية أساسية جيدة تربط بين الدول العربية.

2 . تختلف السوق المشتركة عن الاتحاد الجمركي في:

أ . السماح بحرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء.

ب . إلغاء كافة القيود بين الدول الأعضاء.

ج . التزام كل دولة بسياسة تجارية موحدة تجاه العالم الخارجي.

د . كل مما سبق. هـ . لا شيء مما سبق.

3 . من أهم الشروط التي يجب توافرها في الدول المشاركة في اليورو استقرار:

أ . المستوي العام للأسعار. ب . أسعار الصرف.

ج . أسعار الفائدة. د– كل مما سبق. هـ . لا شيء مما سبق.

4 – يتوقف المكسب الصافي من الأثر المنشي للتجارة على:

أ . مرونات الطلب والعرض.

ب . الفرق بين السعر المحلي في الدولة (س) وسعر الدولة الأخرى (ص) عضو الاتحاد.

ج . الفرق بين سعر الدولة عضو الاتحاد (ص) والسعر التنافسي العالمي.

د . كل مما سبق. هـ . لا شيء مما سبق.

5 . من أهم مبررات التكامل بين الدول النامية:

أ . ضيق نطاق الأسواق المحلية لمعظم الدول النامية.

ب . عدم قدرتها منفردة على القيام بالمشروعات الحديثة.

ج . ضعف المركز التنافسي والتفاوضي للدول النامية

د . كل مما سبق. هـ . لا شيء مما سبق.

6- يرجع الأثر المنشئ للتجارة بالنسبة للسلع الصناعية مع الدول غير الأعضاء إلى:

أ . النمو السريع في دخل الجماعة الأوروبية.

ب . النمو البطئ في دخل الجماعة الأوروبية.

ج . الزيادة الكبيرة في متوسط التعريفة الجمركية على واردات الجماعة الأوروبية من السلع الصناعية.

د . لا شيء مما سبق.

7. شكل التكامل الاقتصادي الذي تلغى فيه الدول الأعضاء الرسوم على التجارة فيما بينها، وتطبق تعريفة خارجية موحدة، وتسمح بحرية انتقال العمل ورأس المال داخل الاتحاد هو:

أ . منطقة التجارة الحرة. ب . الاتحاد الجمركي.

ج . السوق المشتركة. د . الاتحاد الاقتصادي.

8. تظهر أقصى درجات التكامل الاقتصادي في حالة:

أ . الأسواق الحرة. ب . الاتحادات الجمركية.

ج . مناطق التفضيل. د . مناطق التجارة الحرة.

هـ . الاتحادات الاقتصادية.

9. المقصود بأثر خلق التجارة الناشئ عن قيام الاتحاد الجمركي هو الأثر الناتج عن نقل الإنتاج من منتجين:

أ . أكثر كفاءة إلى منتجين أقل كفاءة.

ب . يتسمون بانخفاض التكلفة إلى منتجين يتسمون بارتفاع التكلفة.

ج . أقل كفاءة ذوي التكلفة لمرتفعة إلى المنتجين الأكثر كفاءة ذوي التكلفة المنخفضة داخل الاتحاد الجمركي. د . لا شيء مما سبق.

10- المقصود بأثر تحويل التجارة الناشئ عن قيام الاتحاد الجمركي هو انتقال الإنتاج من دولة:

أ . غير عضو في الاتحاد وتتسم بالكفاءة وانخفاض التكلفة إلى دولة عضو تعاني من انخفاض الكفاءة.

ب . دولة عضو في الاتحاد وتتسم بالكفاءة إلى دولة غير عضو.

ج . دولة غير عضو تتسم بانخفاض الكفاءة إلى دولة عضو تتسم بارتفاع الكفاءة. د . لا شيء مما سبق.

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير:

1. يتمثل الأثر المنشئ للتجارة في انتقال الإنتاج من دولة غير عضو في الاتحاد وتتسم بالكفاءة وانخفاض التكلفة إلى دولة عضو تتسم بانخفاض الكفاءة وارتفاع التكلفة.
2. يتزايد الأثر الإيجابي للاتحاد الجمركي كلما زادت مرونات الطلب والعرض في السوق المحلي للدولة.
3. تعد منطقة التفضيل أعلى درجات التكامل الاقتصادي.
4. لا يحق للدول العضو بمناطق التجارة الحرة فرض القيود التي تراها بالنسبة لعلاقاتها التجارية مع الدول الأخرى غير الأعضاء.

5. تختلف مبررات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الصناعية المتقدمة عن الدول النامية.
6. يعتبر الأثر التحويلي أثراً ايجابياً على مستوي الرفاهية.
7. يعتبر الأثر المنشئ أثراً ايجابياً على مستوي الرفاهية.
8. يري البعض أن اليورو يستطيع منافسة الدولار.
9. يتخذ التكامل الاقتصادي بين الدول عدة أشكال مختلفة متدرجة حسب درجة التكامل الاقتصادي بين الدول.
10. تعد الأهداف التي تسعي إلى تحقيقها الدول النامية من التكتل الاقتصادي أهدافاً ديناميكية وليست هيكلية.

السؤال الرابع: ضع المصطلح العلمي المقابل للتعبيرات التالية:

1. جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتين أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو مرتفع.
2. اتفاق مجموعة من الدول على تخفيض معدلات الرسوم الجمركية المفروضة على تجارة السلع والخدمات فيما بينها، مع الاحتفاظ بمعدلات الرسوم الجمركية على تجارة السلع والخدمات مع الدول الأخرى ثابتة.
3. اتفاق بين دولتين أو أكثر يتم بموجبه تحرير التجارة الخارجية وإلغاء الرسوم على كل دولة مع الاحتفاظ بحريتها في فرض القيود أو الرسوم الجمركية في علاقتها مع بقية دول العالم غير الأعضاء في المنطقة.
4. اتفاق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على تجارة السلع والخدمات فيما بينها مع تنسيق سياسة جمركية موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء.

5. اتفاق مجموعة من الدول على إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة بينها مع وضع تعريفة موحدة في مواجهة الدول غير الأعضاء، مع إلغاء القيود المفروضة على تحركات عناصر الإنتاج بينها كالعمل ورأس المال.

السؤال الرابع: أذكر دون أن تشرح ما يلي:

1. الأشكال المختلفة للتكامل.
2. أهم دوافع الدول الأوربية لتحقيق الاتحاد النقدي.
3. مبررات التكامل الاقتصادي بين الدول النامية.
4. المعوقات التي تقف أمام قيام منطقة التجارة الحرة العربية.
5. الشروط الواجب توافرها في الدول المشاركة في اليورو.
6. العوامل الكامنة وراء هيمنة الدولار الأمريكي على الأسواق النقدية.

السؤال الخامس: وضح باستخدام الرسم البياني:

1. الأثر المنشئ للتجارة المترتب على قيام الاتحاد الجمركي.
2. الأثر التحويلي المترتب على قيام الاتحاد الجمركي.
3. كيف يزداد الأثر المنشئ المترتب على قيام الاتحاد الجمركي.

* * * * *

الفصل العاشر*

التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية

10 – 1 – مقدمة:

تعاني الدول الإسلامية من واقع مؤسف وتواجه تحديات كثيرة، وقد تم تصنيفها دولياً ضمن الدول النامية؛ التي تتسم بالتخلف الاقتصادي والاجتماعي، نظراً لأنها تعاني من التبعية الاقتصادية للخارج، وما نتج عنه من تدهور مستويات النشاط الاقتصادي فيها، وتعيش على هامش العلاقات الاقتصادية الدولية. كما تعاني من اختلالا هيكليا في النشاط الاقتصادي الداخلي، وتزايداً مستمراً في المديونية الداخلية والخارجية، مما أرهق اقتصادها وعرضها لأشكال من الضغوط من قبل الدول الدائنة والمؤسسات المالية المختلفة.

وتمتلك الدول الإسلامية العديد من المقومات الاقتصادية كالثروات الطبيعية والموارد البشرية الكبيرة التي تمكنها من تكوين هياكل إنتاجية ضخمة. ولديها سوقاً إسلامية واسعة لتبادل السلع والخدمات، كما تتوافر لديها إمكانيات مالية ضخمة تمكنها من تأسيس مراكز مالية عالمية للتمويل والاقتراض والاستثمار سواء فيما بين الدول الإسلامية أو مع باقي دول العالم.

*** كتب هذا الفصل أ.د. السيد محمد أحمد السريتي.**

لقد تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل على المراجع التالية:

- د.عبد الرحمن يسري أحمد: **الاقتصاديات الدولية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2007، الفصل السابع.
- د.عبد الرحمن يسري أحمد: **دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2010، الفصل السادس.

العناصر سالفة الذكر تمثل نواه لإمكانية تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، يتشابه في شكله مع الاتحاد الأوربي، ومن ثم إقامة تكتل اقتصادي إسلامي عالمي يقوي من إمكاناته التفاوضية مع التكتلات الاقتصادية العالمية القائمة حالياً. تحقيق هذا التكامل يسمح بتحقيق نمو اقتصادي بمعدلات كبيرة نسبيا تحقق التقدم والرفاهية في الدول الإسلامية.

وبناءً على ما سبق فإن إقامة أي شكل للتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية سيؤدي بالضرورة إلى تحسين مستواها الاقتصادي، والنهوض باقتصادياتها، مما قد يشكل تهديداً للمصالح الاقتصادية للدول الصناعية المتقدمة، الأمر الذي يقلل من تعاملها مع الدول الإسلامية كسوق لتصريف منتجاتها وموردا لمصادر الطاقة والمواد الخام.

وقد سبق وتناولنا في الفصل السابق تعريف التكامل الاقتصادي ومراحله وأشكاله من المنظور الوضعي. وفي هذا الفصل سوف نركز على كيفية تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية. وذلك من خلال توضيح مبررات التكامل الاقتصادي الإسلامي، وأهميته ومزاياه، ومقومات نجاحه، ومراحل تحققه. ويتم ذلك على النحو التالي:

- مبررات التكامل الاقتصادي الإسلامي.
- أهمية التكامل الاقتصادي الإسلامي
- مزايا التكامل الاقتصادي الاسلامي.
- مقومات نجاح التكامل الاقتصادي الإسلامي.
- مراحل تحقيق التكامل الاقتصادي الاسلامي.
- إجراءات تحقيق التكامل الاقتصادي الاسلامي.
- نماذج الأسئلة.

10-2: مبررات التكامل الاقتصادي الإسلامي:

تعاني الدول الإسلامية من العديد من المشاكل والصعوبات الاقتصادية، الناتجة عن تشتت وبعثرة جهودها الأنمائية لكيانات صغيرة محدودة القدرة على النمو، كما هو الوضع في باقي الدول النامية. وأحد الحلول المقترحة لحل هذه المشاكل تتركز في سعيها لتحقيق تكتل اقتصادي إسلامي فيما بينها، يساعدها على الخروج من دائرة الفقر والتخلف. ولعل من **أهم مبررات التكامل الاقتصادي الإسلامي** ما يلي:

1 - **التكيف مع عولمة الاقتصاد:** فقد أجبرت الاتفاقيات الدولية لتجارة السلع والخدمات الدول المشاركة في منظمة الجات على اتخاذ خطوات لإزالة العوائق الجمركية، والسماح بحرية حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وذلك بتطبيق إجراءات تتناسب سرعتها مع درجة التقدم الاقتصادي لدول العالم. وقد سمحت هذه الاتفاقيات بمدي زمني أطول للدول النامية ومن بينها الدول الإسلامية لكي تتكيف مع الاقتصاد العالمي، وذلك من أجل الاستجابة لتحديات العولمة التجارية والإنتاجية والتقنية، فالتقدم التقني أدى إلى الزيادة الإنتاجية كماً ونوعاً، مما ضاعف من حدة المنافسة الدولية في تسويق هذه المنتجات، ولا تستطيع الدول الإسلامية متفرقة- باعتبارها دولاً نامية- تنمية صادراتها بغير التعاون فيما بينها، وإقامة سوق مشتركة ومناطق تجارة حرة وتجمعات إقليمية، والانتظام في تكتل اقتصادي كبير.

2- **مواجهة التكتلات الاقتصادية المتنافسة على الأسواق الدولية:** في ظل الظروف الحالية من تقسيم وتجزئة الدول الإسلامية لا تستطيع دولة إسلامية منفردة مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية، ويتضائل فرصة توفير أسواق خارجية لبيع منتجاتها. كذلك لا تستطيع كل دولة مواجهة التقدم التقني الحديث. لذا يكون من الصعب على الدول الإسلامية مواجهة

التكتلات العالمية التي يتعاظم تأثيرها ويقوي نفوذها في العالم. مما يقلل فرص الأسواق المتاحة للدول الإسلامية، ويضعف من قدراتها الجماعية التنافسية في الأسواق الخارجية. ولذلك فإن إقامة اتحاد اقتصادي بين الدول الإسلامية سوف يسمح بتكون كيان اقتصادي ضخم يستطيع أن يحقق قدر كبير من وفورات الحجم، والقدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية.

3- **تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة:** إن تقارب خصائص الدول الإسلامية يساعد على إمكانية اتحادها وتكاملها في كتلة واحدة تستطيع أن يكون لها وضع نسبي كبير. ويعد ذلك مطلباً ضرورياً للدول الإسلامية لكي تتمكن من استعادة مكانتها وترقية شعوبها، مما يقلل من درجة اعتمادها على الخارج، فالدول الإسلامية يجب عليها أن تنظر إلى مصالحها في إطار منظومة تعاونية وتكاملية من خلال التكامل فيما بينها.

4- **تنوع الموارد الطبيعية بين الدول الإسلامية:** يتوافر لدي الدول الإسلامية مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة تصل إلى حوالي 80 مليون هكتار، ولم يتم استغلالها حتى الآن، في حين تستورد الدول الإسلامية مواد غذائية من الخارج بمبالغ كبيرة جدا تزيد عن 35 مليار دولار سنويا. وعلي الرغم من أن الدول الإسلامية تستحوذ على حوالي 73% من الاحتياطي العالمي من البترول، وتنتج حوالي 38.5% من الإنتاج العالمي منه، إلا أنها تقوم بتصدير حوالي 90% من صادراتها كمادة خام، بينما كان من الممكن تصنيعه وتكريره وتصديره مصنعاً له قيمة مضافة أكبر. كما تملك حوالي 40% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي.

5- **تباين كثافة الموارد البشرية بين الدول الإسلامية:** حيث بلغ عدد سكان الدول الإسلامية في عام 2008 حوالي 1,36 مليار نسمة يتوزعون على 58 دولة، وبنسبة 22,7% من إجمالي سكان العالم. ويوجد في بعض الدول ذات كثافة سكانية مرتفعة، في حين توجد دول أخرى تعاني من قلة السكان، فعلى سبيل المثال بنجلاديش تبلغ الكثافة السكانية لكل كيلو متر مربع 741 نسمة، بينما دول أخرى لديها خفة سكانية مثل عمان حيث تبلغ الكثافة السكانية لكل كيلو متر مربع 1,7 نسمة.

6- **اختلاف حجم الموارد المالية بين الدول الإسلامية:** تمتلك بعض الدول الإسلامية البترولية فوائض مالية كبيرة قد تصل إلى اكثر من 800 مليار دولار، يتم إيداعها في البنوك الغربية. بينما تعاني غالبية الدول الإسلامية من ندرة مواردها المالية، وتلجأ إلى الاستدانة من دول غير إسلامية لتمويل أنشطها الاقتصادية، مما جعلها غارقة فى مديونياتها الخارجية والبعض منها وصل إلى درجة الخطورة. ولذا فإن الوحدة الاقتصادية بين الدول الإسلامية سوف تؤدي إلى حرية انتقال رؤوس الأموال من الدول البترولية ذات الفائض إلى الدول ذات العجز بشرط وجود تشريع موحد لتنظيم حركة انتقال رؤوس الأموال فيما بينها.

7- **ضيق نطاق الأسواق المحلية لهذه الدول:** وينعكس ذلك في عدم قيام المشروعات الحديثة كبيرة الحجم فى معظم مجالات النشاط الاقتصادي، الأمر الذي لايمكنها من الاستفادة من وفورات الحجم الكبير. كما يسبب ضيق نطاق الأسواق المحلية عدم قدرة هذه الدول على القيام بالمشروعات الحديثة منفردة والتى يتصف معظمها بعدم القابلية للتجزئة سواء من الناحية الفنية أو الناحية الاقتصادية. وتحقيق التكامل الاقتصادي يؤدي إلى اتساع نطاق السوق المحلي للدول الاسلامية المشتركة فيه.

8- **ضعف المركز التفاوضي والتنافسي للدول الإسلامية:** وذلك فى مجال المعاملات الاقتصادية، وما يرتبط بها من قواعد تنظيمية وأخرى مؤسسية، وخاصة في علاقاتها الاقتصادية الدولية مع باقي دول العالم وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي.

9- **انخفاض مستوي إنتاجية عناصر الإنتاج:** فيلاحظ انخفاض إنتاجية عناصر الإنتاج في معظم الدول الإسلامية بالمقارنة بالدول المتقدمة، نظراً لاعتمادها على وسائل إنتاج مستوردة من الدول المتقدمة التي تصدر عادة التكنولوجيا المتقادمة لديها للدول الاسلامية التي تعاني من قصور في البحوث والدراسات التقنية الحديثة لأساليب الإنتاج؛ وبالتالي تفتقر إلى إمكانية تكوين قاعدة إنتاجية متقدمة ومتطورة محلياً، وينعكس ذلك في تبعية الدول الإسلامية من الناحية التكنولوجية للدول المتقدمة.

10-3: أهمية التكامل الاقتصادي الإسلامي:

ترجع أهمية قيام التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية إلى العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية منها على سبيل المثال وليس الحصر ما يلي:

1- **تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية:** أن تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية سوف يؤدي إلى تجميع وتوحيد الطاقات والموارد البشرية، حيث تمتلك الدول الإسلامية حوالي 73% من الاحتياطي العالمي من البترول، وتنتج 38,5% من الإنتاج العالمي منه. وتملك حوالي 40% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي. وتمتلك مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة تصل إلى حوالي 80 مليون هكتار، ولم يتم استغلالها حتى الآن. ويرجع ذلك إلى عدم استغلالها الاستغلال

الأمثل لهذه الموارد، التي يمثل الطلب الأجنبي عليها طلباً على خامات منخفضة القيمة وليس على منتجات صناعية ذات قيمة مرتفعة.

2- **تجميع أموال المسلمين وتوظيفها في بناء اقتصاديات الدول الإسلامية:** حيث تمتلك الدول الإسلامية فوائض مالية كبيرة قد تصل إلى اكثر من 800 مليار دولار مودعة في البنوك الغربية، ومن الممكن استخدامها في تمويل نشاط إنتاجي زراعي يغطي احتياجاتها من السلع الغذائية التي تقوم حاليا باستيرادها من دول غير إسلامية تبلغ سنويا حوالي 35 مليار دولار.

3 -**الطبيعة الدينية لهذا التكتل الاقتصادي:** يستمد التكامل الاقتصادي الإسلامي مشروعيته من عناصر كثيرة أهمها: أن الدين الإسلامي دعا المسلمين إلى التعاون والوحدة والإخاء في مختلف جوانب الحياة ومنها النشاط الاقتصادي. حيث دعا الإسلام إلى حرية التبادل التجاري بين الدول الإسلامية وإلغاء الرسوم الجمركية، **(لا يدخل الجنة صاحب مكس)**. واستبعاد فرض الرسوم على المبادلات التجارية بين الدول الإسلامية نظراً لدوره في تقييد المعاملات بين الدول عن طريق زيادة تكلفة الإنتاج. وهذا المال هو لمسلم ويخضع لالتزام مالي هو الزكاة، فإذا فرضت رسوم جمركية فان هذا يعني تكرار فرض الالتزام المالي (الزكاة + الرسم الجمركي). وهكذا يصبح تشريع حرية التبادل التجاري بين الدول الإسلامية متعلق بالتكامل الاقتصادي الإسلامي، عندما ينطلق من أن الدول الإسلامية تعد بلداً واحداً، فلا تفرض رسوم عند عبور الحدود بين الدول الإسلامية، وهي من وجهة نظر الإسلام حدود غير شرعية.

4- **تماثل سلوكيات أفراد المجتمع الإسلامي:** نظراً لأنها مستندة من تطبيق الشريعة الإسلامية والتمسك بجوهر العقيدة الاسلامية، وهذه السلوكيات يمكن أن تترجم إلى سلوك اقتصادي متشابه إلى حد ما.

5- **التاريخ المشترك للمسلمين:** والذي خلق مصالح مشتركة فيما بينها؛ ومنها المصالح الاقتصادية، وأنشأ بين المسلمين أنماطاً متشابهة من السلوك الاقتصادي وهو واضح في عقود البيوع والمرابحة.

10- 4: مزايا التكامل الاقتصادي الاسلامي:

يترتب على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية العديد من المزايا لعل من أهمها ما يلي:

1- **تقسيم العمل الإسلامي الدولي:** وهذا يعني المساهمة في إقامة المشروعات الإنتاجية الضخمة على أساس التخصص الدولي والمزايا النسبية، مما يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وخفض التكاليف وهذا يحقق مصلحة المنتج والمستهلك في الدول الإسلامية.

2- **اتساع نطاق السوق وإقامة مشروعات إنتاجية كبيرة:** حيث يتم بناء صناعات محلية تقوم بانتاج سلع وخدمات بديلة لواردات الدول الإسلامية، تؤدي إلى الاستفادة من ظاهرة وفورات الحجم الكبير، الناتجة عن زيادة حجم الإنتاج وانخفاض متوسط تكلفة الوحدة. واتساع نطاق السوق يقضي على صعوبات التسويق الناشئة عن ضيق الأسواق المحلية. كذلك زيادة درجة المنافسة بين المشروعات التي كانت تقوم في أسواق تواجه صعوبات كبيرة في تصريف منتجاتها. كما أن اتساع نطاق السوق ينمي روح الإبداع والمبادرة والاهتمام بموضوع البحث العلمي والدخول في استثمارات هامة وكبيرة وفي مصلحة أفراد المجتمع.

3- **زيادة حجم النشاط التجاري والاقتصادي:** إن استخدام الموارد المالية الفائضة داخل مجموعة الدول الإسلامية كبديل لإيداعها في البنوك الغربية يحقق هدفين في نفس الوقت؛ **أولهما** ارتفاع معدل العائد على الاستثمارات

في الدول الإسلامية، **ثانيهما** خفض تكلفة الاقتراض الذي تحملته الدول الإسلامية ذات العجز. ويؤدي قيام التكامل بين الدول الإسلامية إلى زيادة إمكانية وحجم الاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النشاط الاقتصادي، وزيادة الدخول وبالتالي تزايد المدخرات التي تساعد على زيادة الاستثمارات مرة أخري.

4- **توافر حرية انتقال عناصر الإنتاج:** فيؤدي تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية إلى حرية انتقال رأس المال والعمال من الدول التي تقل فيها الإنتاجية الحدية إلى الدول التي ترتفع فيها هذه الإنتاجية. وبذلك يكون انتقال رأس المال والعمال في مصلحة الدول المرسلة والدول المستقبلة، ويؤدي إلى زيادة الدخل الفردي في الدولتين.

5- **زيادة القدرة التفاوضية للدول الإسلامية:** يترتب على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية زيادة قدرتها على المساومة والتفاوض، بما يسهم في تحسين معدل التبادل التجاري مع الدول الخارجية. كما يقلل من الآثار السلبية التي أهمها تقلبات الأسعار الخاصة بصادرات الدول الإسلامية ووارداتها، والتي تحدث نتيجة التقلبات الدورية في مستوى التشغيل والإنتاج في الدول الصناعية المتقدمة؛ حيث أن زيادة حجم التجارة البينية للدول الاسلامية الناتجة عن تطبيق التكامل الاقتصادي يستوعب جانب من هذا الإنتاج داخل الدول الإسلامية، مما يقلل من الآثار السلبية لتغيرات الأسعار.

10- 5: مقومات نجاح التكامل الاقتصادي الإسلامي:

من أهم مقومات نجاج التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية المعاصرة ما يلي:

1- إن الدول الإسلامية تمتد فى ثلاث قارات هى إفريقيا وآسيا وأوروبا ولذلك نجد تنوعاً في الموارد الطبيعية لدى هذه الدول.

2- يبلغ تعداد سكان الدول الإسلامية حوالى1.4 مليار نسمة، يمثلون بنسبة 22.7% من تعداد سكان العالم (عام 2008 م).كما تبلغ مساحة الدول الإسلامية حوالى 30751.8 مليون كيلو مترا مربعا أى نسبة5.25% من مساحة العالم. وهذه البيانات تشير إلى مدى اتساع السوق على مستوى العالم الإسلامى ومن ثم إمكانية التوسع فى بناء مشروعات الإنتاج الكبير، وتنوع الإنتاج نظرا لاختلاف التضاريس والظروف البيئية لكل دولة فى القارات الثلاث، كما يتيح ذلك اشتراك أكبر عدد من هذه الدول تحت شعار التكامل الإقتصادى الإسلامى.

3- تمتلك الدول العربية والإسلامية حوالى 73% من الاحتياطى العالمى من البترول الخام كما أنها تنتج حوالى5, 38% من الإنتاج العالمى، ويعتبر البترول من أهم صادرات هذه الدول حيث يمثل 90% من جملة صادراتها، كما أن هذه الدول لديها حوالى 40% من الاحتياطى العالمى من الغاز الطبيعى. ويلاحظ أن معظم صادرات هذه المواد (حوالي 90%) تتم كمادة خام غير مصنعة، مما يعرضها لفقد جزء من مواردها نظراً لعدم استغلالها الاستغلال الأمثل. وإذا قامت هذه الدول بتصنيع هذه المواد وتصديريها كسلع مصنعة، سوف يتضاعف الدخل عشرات المرات بالإضافة إلى تشغيل الكثير من العمالة الوطنية داخل هذه الدول، مما يزيد من مستوي الرفاهية.

4- يلاحظ أن معظم الدول العربية والإسلامية دول زراعية وأن هذه الدول لديها حوالى 80 مليون هكتار أرض زراعية صالحة للزراعة ولم يتم استغلالها حتى الآن وهى تمثل 85.4% من جملة المساحة الصالحة للزراعة فى هذه الدول. وهذه الأراضي غير المستغلة، هي موارد عاطلة يمكن استغلالها في إنتاج متطلبات الدول الإسلامية من السلع الغذائية.

5- لدى الدول الإسلامية فوائض مالية تقدر بحوالى 800 مليار دولار أمريكى مودعة حاليا لدى بعض البنوك بالولايات المتحدة الأمريكية وبنوك الدول الغربية، وهذه الأموال خاصة ببعض الدول البترولية والتى لا تستطيع استيعاب هذه الفوائض محلياً، فى الوقت الذى توجد فيه عدة دول عربية وإسلامية أخرى لديها القدرة على استيعاب واستغلال هذه الفوائض فى مشروعات استثمارية وإنتاجية مختلفة. ولا ننسى ما تتعرض له هذه الفوائض فى الخارج من قيود على السحب، وتقلبات مالية في أسعار الصرف وتقلبات فى أسواق المال العالمية، ويوم الإثنين الأسود ليس ببعيد، ومشكلة بنك الاعتماد والتجارة العالمى، وقريباً الأزمة الاقتصادية العالمية والتي انتشرت وأثرت سلبياً على الدول الإسلامية، والتي بدأت عام 2008 ومازالت آثارها مستمرة حتى يومنا هذا.

6- بلغ إجمالي التجارة البينية للدول الإسلامية حوالي 11.4 % من تجارتها الخارجية، وذلك دون تنسيق أو اتفاق ما بين بعضها البعض. بينما التجارة البينية للدول العربية المشتركة فى السوق العربية المشتركة لا تزيد عن 9%. ويضاف إلى ذلك أن بعض الدول الإسلامية تزيد نسبتها عن 11.4% في تجارتها البينية مع باقى الدول الإسلامية حيث تصل فى بعض الدول إلى حوالي 70% من تجارتها الخارجية خاصة بالنسبة الدول الإفريقية الإسلامية.

7- تضم الدول الإسلامية بعض دول النمور الآسيوية مثل ماليزيا وأندونيسيا، ووجود مثل هذه الدول داخل إطار التكامل الاقتصادى الإسلامى يكون دافعا فعالا ومحفزا لباقى الدول الإسلامية لشد أزرها والسير على منهج تلك الدول في تجربتها نحو التنمية والنمو والتقدم.

8- إن الأخطار التى تحيط بالعالم الإسلامى تجعل هذه الدول فى موقف ضعيف بين دول العالم، ولتأخذ درسا من الواقع الحالى فى المحافل الدولية، فمثلاً لا يستطيع مجلس الأمن الدولى اتخاذ قرار إدانة لإسرائيل إزاء ما تفعله قبل الشعب الفلسطينى والقضية الفلسطينية، كما أن إسرائيل لا تعترف بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية ولا تهتم بأية قرارات دولية ويعضدها فى ذلك الولايات المتحدة الأمريكية وبعض حلفائها، وإسرائيل الدولة المسموح لها بتصنيع القنابل النووية فى حين المجتمع الدولى وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية يقف ضد بعض الدول العربية والإسلامية والتى يقال إنها تفكر أو تشرع فى صنع ذلك السلاح وما ضرب المفاعل النووى العراقى وقتل العلماء الذين يعملون فى هذا المجال على يد إسرائيل وأمريكا ببعيد. ولهذا فإننا نقول بأن قيام تكتل اقتصادى عربى إسلامى لن يكون مفروشا بالورود ولكنه طريق ملىء بالأشواك، ومن ثم يجب التمهيد والتخطيط له بالأسلوب العلمى الهادىء طويل النفس، حيث يجب تهيئة شعوب هذه الدول بحيث تؤمن بأهمية التكامل الاقتصادى والوحدة بين دولها، وما ينتج عنه من إدارة سياسية واعية وقوية، ومن ثم حل جميع مشاكلها الاقتصادية والوحدة بين دولها، مما يدعم من قدرتها التفاوضية مع التكتلات الاقتصادية الأخري، ومن ثم حل جميع مشاكلها الاقتصادية والسياسية.

9- لا شك أن العامل الدينى له آثاره القوية فى تآزر الدول الإسلامية من أجل التقدم والنمو والوحدة، ولو أحسن استغلال هذا العامل لكان لهذه الدول شأن آخر خاصة فى ضوء ممارسة التمييز العنصري ضد المسلمين فى جميع أنحاء المعمورة، ولا ننسى الدعايات المضللة لمفهوم ومضمون العقيدة الإسلامية والمجاهرة الباطلة التى يتشدق بها بعض رؤساء الدول الغربية فى هذا الشأن.

10- 6: مراحل تحقيق التكامل الاقتصادي الإسلامي:

لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية يكون من الأفضل التدرج في مراحل التكامل الاقتصادي بين دولتين أو مجموعة من الدول الإسلامية، ولكن هذا لا يمنع من تطبيق شكل متقدم من أشكال التكامل الاقتصادي دون المرور بالشكل الأقل درجة من درجات التكامل، كأن يطبق الاتحاد الجمركي دون المرور بمرحلة منطقة التجارة الحرة، أو تطبيق السوق المشتركة دون المرور بمرحلة الاتحاد الجمركي. **ومن أهم مراحل التكامل الإسلامي** ما يلي:

المرحلة الأولى: وضع الأساس وتحقيق الاستقلال الاقتصادي: هذه المرحلة من أدق المراحل وأخطرها إذ يترتب على النجاح فيها تمهيد الطريق إلى المراحل التالية بينما الفشل فيها لا يعنى سوى بقاء كل الأوضاع الحالية كما هى بلا تغيير. وتهدف هذه المرحلة إلى تحقيق ثلاثة أهداف يجب البدء فى تنفيذها فى آن واحد حيث تعتمد على بعضها بشكل متبادل. **أولها: إعلان الالتزام بالشريعة الإسلامية مصدرا أساسيا لكافة التشريعات:** فإعلان الدول الإسلامية الالتزام بالشريعة الإسلامية كمنهج حياة، وذلك تطبيقاً لقوله تعالى ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِنْ الْأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [سورة الجاثية، الآية 18]. **ثانيها: العمل**

على إلغاء التبعية الاقتصادية تدريجيا، وذلك من خلال الحد من الثنائية الاجتماعية والتبعية الفكرية، فالوضع الحالي للدول الإسلامية يبرز الانقسام القائم بينها في مجال أنظمتها وقوانينها الوضعية، وهذا الانقسام القائم بسبب الثنائية الاجتماعية والتى نشأت فى ظروف التبعية الفكرية المرتبطة بالثقافة العربية. **ثالثها: تصفية التبعية الاقتصادية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي**، فلابد فى المرحلة الأولى من حلول جذرية لتصفية أوضاع الاعتماد المتطرف من جانب البلدان الإسلامية على إنتاج وتصدير عدد محدود من المواد الخام أو السلع الزراعية الأولية أو السلع الصناعية البسيطة لأسواق البلدان الغربية المتقدمة صناعيا واقتصاديا، هذه الأوضاع مرفوضة تماما من وجهة النظر الإسلامية طالما أنها لا ترتبط بتحقيق المصالح الاقتصادية للبلدان الإسلامية ومن ثم فلا بد من زيادة درجة الاعتماد على الدول الإسلامية.

المرحلة الثانية: توثيق التعاون الاقتصادي بين البلدان الإسلامية: وهي خطوة لا غنى عنها، بل هى مرحلة حتمية فى سبيل تحقيق هدف التكامل الاقتصادي. ويعتمد ذلك على تنفيذ هدفين رئيسيين، **أولهما: تحرير القوة البشرية على مستوى العالم الإسلامى من جميع القيود المفروضة على حركتها** من وإلى أى دولة إسلامية ومنحها معاملة تفضيلية خاصة في مواجهة العمالة غير الإسلامية. **ثانيهما: تشجيع حركة رؤوس الأموال بين البلدان الإسلامية:** فالنظام الإسلامى **أولا لا يسمح بالتعامل في الفوائض وفقاً لنظام القروض الربوية**، ويعامل طبقاً للنظم الإسلامية مثل المشاركة والمرابحة. **وثانيا لابد من التأكد من أن الاستثمارات الأجنبية لن تعمل فى مجالات إنتاجية مخالفة للشريعة الإسلامية**، من حيث أنها محرمة نصا أو ضارة بالصحة أو مفسدة للحق أو مضيعة للعقول أو مبددة لنشاط الأفراد مثل عديد من ألوان الملاهي والقمار. **ثالثا ينبغى**

التحقق من أن هذه الاستثمارات الاجنبية لن تسبب ارتباطا غير مرغوب أو تبعية اقتصادية لبلدان أجنبية وأنها سوف تلتزم عموما بالمنهج الإسلامى فى الاستثمار والتنمية.

المرحلة الثالثة: إنجاز التكامل وتحقيق الانطلاق: فالالتزام بالشريعة الإسلامية وتصفية التبعية وتحقيق الاستقلال الاقتصادي كمرحلة أولى ثم توثيق التعاون الاقتصادي بين البلدان الإسلامية كمرحلة ثانية فى الطريق إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والانطلاق فى عملية التنمية. وبعد ذلك تأتي المرحلة الثالثة التي تستلزم ضرورة توافر شرطين أساسيين؛ **أولهما: دعوى البلدان الإسلامية المتجاورة أو المتقاربة للدخول فى اتفاقيات للتكامل الاقتصادي** تعتمد منهجيا على قواعد الشريعة والقيم الأخلاقية الإسلامية وذلك تمهيدا لتكون تكامل اقتصادى إسلامي على المستوى العالمى فيما بعد. **ثانيهما: تنسيق وتنمية النشاط الإنتاجي بين بلدان العالم الإسلامي** على أساس الميزات النسبية لكل بلد.

إن التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية أصبح ضرورة ملحة من أجل دفع عجلة التنمية الشاملة نحو الأمام ورفع المكانة السياسية والاقتصادية لهذه المجموعة من الدول. ويعد ذلك من أفضل الوسائل لإنجاح عملية التنمية الشاملة. ونرى على ضوء الخلافات والمنازعات والفرقة الحالية لدول العالم الإسلامى أن أنسب الأساليب الحالية لإيجاد تكامل اقتصادى بينها هو المشروعات المشتركة، حتى إذا ما تم إنهاء هذه الخلافات والمنازعات أمكن الأخذ بأحد الصور المتقدمة للتكامل حتى تحقق الوحدة الاقتصادية الكاملة ومن ثم الوحدة السياسية كأمة واحدة.

10- 7: إجراءات تحقيق التكامل الاقتصادي الإسلامي:

من أهم الإجراءات والأعمال المطلوبة لتحقيق مزيد من التعاون العربي والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية، وذلك من أجل الإسراع بمعدلات التنمية الاقتصادية داخل الدول الإسلامية يمكن إتباع الإجراءات التالية:

1- توفير الإرادة السياسية، وبذل بعض التضحيات في اتخاذ القرارات لكل دولة فردية تحقيقا لصالح المجموع.

2- العناية الفائقة بتوفير المعلومات وتيسير الإجراءات وتوحيد المواصفات والمقاييس.

3- تفعيل المؤسسات التي تم الاتفاق على إنشائها بين الدول العربية ومساءلتها عن دورها مع توفير الإمكانات المادية والبشرية اللازمة للقيام بعملها.

4- وضع برامج زمنية واقعية لتنفيذ الاتفاقات المختلفة مع العناية الخاصة بالتتابع السليم لخطوات التنفيذ.

5- بذل جهد في بيان مكاسب اتفاقات التجارة الإقليمية العربية مع الاهتمام بعدالة توزيعها بين الدول الأعضاء، وإعطاء أولوية خاصة للأعضاء الأقل تقدما تحقيقا للتكافل الاجتماعي، وتيسيرا للتقارب بينها مما يزيد من فرص التعاون الأعمق.

6- الاتجاه نحو التكامل العميق وعدم الاكتفاء بالتكامل الضحل وذلك عن طريق مزيد من التنسيق بين السياسات والمؤسسات وغيرها.

7- تفعيل الاتفاقات الإقليمية الإسلامية الفرعية، مع تسهيل التعاون والتجارة بينها كوسيلة للتخفيف من الآثار السلبية لكبر عدد الدول الإسلامية وترامى بعدها الجغرافي.

8- إشراك مؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني بطريقة فعالة في اتفاقات التكامل الاقتصادي ووضعها موضع التنفيذ.

9- زيادة إنتاج السلع التي تتمتع فيها كل دولة إسلامية بميزة نسبية ظاهرة، حتى يزيد التبادل التجاري فيما بينها بدون الإقلال بالرفاهية الاقتصادية لشعوبها.

10 - 8: نماذج الأسئلة:

السؤال الأول: أسئلة الاختيار المتعدد:

1 - من مبررات التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية:

أ- التكيف مع عولمة الاقتصاد.

ب- مواجهة التكتلات الاقتصادية المتنافسة على الأسواق الدولية.

ج - تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة.

د - كل ما سبق. هـ- لا شيء مما سبق.

2 - يترتب على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية العديد من المزايا منها:

أ- تقسيم العمل الإسلامي الدولي.

ب- اتساع نطاق السوق وإقامة مشروعات إنتاجية كبيرة.

ج - زيادة حجم النشاط التجاري والاقتصادي.

د - كل ما سبق. هـ- لا شئ مما سبق.

3 - من أهم مراحل التكامل الإسلامي:

أ- وضع الأساس وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

ب- توثيق التعاون الاقتصادي بين البلدان الإسلامية.

ج - إنجاز التكامل وتحقيق الانطلاق.

د - كل ما سبق. هـ- لا شئ مما سبق.

4 - من أهداف توثيق التعاون الاقتصادي بين البلدان الإسلامية:

أ- وضع الأساس وتحقيق الاستقلال الاقتصادي.

ب- تشجيع حركة رؤوس الأموال بين البلدان الإسلامية.

ج - إنجاز التكامل وتحقيق الانطلاق. د - كل ما سبق.

5 – من أهم الإجراءات والأعمال المطلوبة لتحقيق مزيد من التعاون العربي والتكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية:

أ– توفير الإرادة السياسية. ب– العناية الفائقة بتوفير المعلومات.

ج – تفعيل المؤسسات التي تم الاتفاق على إنشائها بين الدول العربية.

د – كل ما سبق. هـ– لا شئ مما سبق.

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ:

1. تعاني الدول الإسلامية من واقع مؤسف وتواجه تحديات كبيرة.
2. توثيق التعاون الاقتصادي خطوة لا غنى عنها ومرحلة حتمية فى سبيل تحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدان الإسلامية.
3. أصبح تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية ضرورة ملحة من أجل دفع عجلة التنمية الشاملة لهذه المجموعة من الدول.
4. يترتب على تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية تحسين معدل التبادل التجاري مع الدول الخارجية.
5. لا تعاني الدول الإسلامية من العديد من المشاكل والصعوبات الاقتصادية، الناتجة عن تشتت وبعثرة جهودها الأنمائية لكيانات صغيرة.

السؤال الثالث: أذكر دون أن تشرح ما يلي:

1 . مبررات التكتل الاقتصادي الإسلامي.

2 . مراحل التكامل بين الدول الإسلامية.

3 – مزايا التكامل الاقتصادي الإسلامي.

****

الفصل الحادي عشر*

ميزان المدفوعات الدولية

11 – 1: مقدمة:

مما لاشك فيه أن المعاملات الدولية بين دول العالم عن طريق ما يعرف لدى البعض بالتصدير والاستيراد قد نشأت بسبب التخصص وتقسيم العمل علي المستوي الدولي وفقا للمزايا النسبية التي تتمتع بها كل دولة. وقد تبع عمليات التبادل الدولي تحديد وحساب وتسجيل قيم صادرات وورادات كل دولة، الأمر الذي تطلب من كل دولة أن تلتزم بسداد قيم وارداتها من العالم الخارجي، والعكس صحيح لما تصدره الدولة من سلع وخدمات لدول أخرى يعتبر بمثابة دين على الدول الأخرى لصالح هذه الدولة. وقد درج على

---

* **كتب هذا الفصل أ.د . السيد محمد أحمد السريتي**

لقد تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل على المراجع التالية:

- د.عبد الرحمن يسري أحمد ، د. السيد محمد السريتي : **الاقتصاديات الدولية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2007، الفصل العاشر.
- د. السيد محمد السريتي: **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، 2008، الفصل الثامن.
- د. محمود يونس : **اقتصاديات دولية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2003، الفصل السابع.
- Salvatore D, **International Economics**, 5th edition, Prentice Hall International, Inc., New York, 1995 .ch14.
- Kindleberger .C& Lindert. P., **International Economics**, 6th edition, Irwin, Illinois, 1978 .ch. 1.

تسجيل هذه المعلومات والبيانات في سجل خاص اتفق على تسميته بميزان المدفوعات الدولية.

ويعتبر ميزان المدفوعات بمثابة الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي وذلك نتيجة المبادلات والمعاملات التي تنشأ بين المقيمين في هذا البلد و نظرائهم بالخارج خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة. و لميزان المدفوعات أهمية كبيرة لأنه من خلال دراسة مفرداته يعكس لنا درجة التقدم الاقتصادي في هذا البلد ويمكننا من تحديد مركزه المالي بالنسبة للعالم الخارجي، لذلك فإنه غالبا ما يطلب صندوق النقد الدولي من جميع أعضائه تقديم موقف موازين مدفوعاتها سنويا لكون هذا الميزان من أهم المؤثرات دقة في الحكم المركز الخارجي للعضو.

ويترتب علي المعاملات الاقتصادية بين دول العالم استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه. ولذا فهي تعد بيانا تسجل فيه حقوقها والتزاماتها. هذا البيان يسمى "**ميزان المدفوعات الدولية** " وغالبا ما يظهر هذا الميزان اختلال العلاقات الاقتصادية بين الدولة و العالم الخارجي بحيث يعطي صورة واضحة للسلطات المسئولة في الدولة ليس فقط عن نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني، ولكن أيضا عن تأثير المعاملات الخارجية على الدخل الوطني ومستوى التشغيل في الداخل.

وفي هذا الفصل سنركز علي دراسة النقاط التالية :

- مفهوم ميزان المدفوعات .
- أهمية ميزان المدفوعات.
- أقسام ميزان المدفوعات.

- كيفية تقيد عناصر الاحتياطيات الدولية.
- اختلال التوازن فى ميزان المدفوعات .
- نتائج اختلال ميزان المدفوعات.
- نماذج الأسئلة .

11-2 - مفهوم ميزان المدفوعات :

يعرف ميزان المدفوعات لدولة ما بأنه " **سجل منظم أو بيان حسابي شامل لكل المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الدول الأخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة**". كما يعرف ميزان المدفوعات بأنه " **لسجل الأساسي المنظم و الموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات و مواطنين و مؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة**" . و هو عبارة أيضا عن "**تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية و المالية التي تتم بين الدولة و العالم الخارجي خلال فترة زمنية معينة غالبا ما تكون سنة**". ويبغي أن يكون واضحاً من هذا التعريف ما يلي:

1- ينصب اهتمام ميزان المدفوعات فقط على المعاملات الاقتصادية الخارجية سواء تولد عنها حقوقا للمقيمين لدى غير المقيمين، أو نتج عنها حقوقا لغير المقيمين يتعين على المقيمين أداؤها, أما المعاملات الاقتصادية الداخلية بين المقيمين على إقليم نفس الدولة فلا شان لميزان المدفوعات بها.

2- يعتبر الوطنيون هم المقيمون عادة على إقليم الدولة.فالأشخاص الذين يقيمون بصفة عرضية على ارض الدولة لا يعتبرون من الوطنيين، كالأجانب الوافدين بغرض السياحة.

3- يشمل مفهوم المقيمين كل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين(بنوك, شركات، مؤسسات.الخ) الذين يزاولون نشاطهم داخل إقليم الدولة بما في ذلك مياهها الإقليمية ومجالها الجوي. يضاف إلى ذلك السفن والطائرات التي تحمل علم الدولة وأساطيل الصيد في المياه الدولية التي تدار عن طريق رعاياها .

4- لا توجد قاعدة محددة في تحديد بداية الفترة الزمنية التي يغطيها الميزان. فعلى حين تبدأ بعض الدول فترة السنة في أول يناير وتنهيها في أخر ديسمبر، فإن دولة مثل اليابان تبدأ هذه الفترة مع بداية شهر أبريل من كل سنة لتنتهي في أخر شهر مارس من العام التالي. بالإضافة إلي ذلك فإن بعض الدول تعد تقديرات لموازين مدفوعاتها لفترة تقل عن السنة (كل ثلاثة أشهر)، مثل الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول المتقدمة اقتصاديا. وذلك لمساعدة السلطات المختصة علي معرفة حقيقة الوضع الاقتصادي الخارجي ومن ثم العمل علي اتخاذ الإجراءات المناسبة لتدارك الوضع بدلا من الانتظار حتى نهاية العام.

5- يتم إعداد ميزان المدفوعات وفقاً لمبدأ القيد المزدوج، مما يجعله بالضرورة متوازنا دائما من الناحية المحاسبية، بمعني أن تكون المديونية والدائنية متساوية في جميع الأحوال. وتوازن ميزان المدفوعات من الناحية المحاسبية لا يحول دون وجود اختلالات من الناحية الواقعية، إذ قد ينطوي توازنه الحسابي الكلي علي اختلالات في بنوده المختلفة. والتوازن المحاسبي يعني وجود جانبين متساويان هما جانب دائن تندرج تحته كافة المعاملات التي تحصل الدولة من خلالها على إيرادات من العالم الخارجي، وجانب مدين تنطوي تحته جميع المعاملات التي تؤدي الدولة من خلالها مدفوعات العالم الخارجي و تواجه عملية تسجيل العمليات

الاقتصادية على ميزان المدفوعات صعوبات مثل مشكلة التفريق بين المقيم والغير مقيم، و اختلاف أسس حساب القيم الدولية ومشكلة التوقيت.....الخ.

6 - ومن الجدير بالذكر، أن موازين المدفوعات في الدول المختلفة تخدم العديد من الأغراض، أهمها:

أ - تتبع التغيرات في مركز الدولة، بالنسبة للتجارة العالمية من خلال مقارنة سلسلة موازين مدفوعاتها عبر سنوات متتالية، وتساهم هذه المعلومات في تحديد السياسات التجارية الملائمة في ضوء نقاط الضعف والقوة في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني .

ب- تعتبر الصادرات والواردات من مكونات الدخل الوطني، ولذلك لابد من الأخذ بعين الاعتبار,التغيرات في أحجامها النسبية عند وضع السياسات التي تؤثر على الدخل والتوظيف.

ج- تؤثر التغيرات في المدفوعات والمتحصلات من العملات الأجنبية على العرض المحلي للنقود، ومن تم على السياسات المالية والنقدية الواجب اتباعها.

د- إن عدم التوازن أو الاختلال المستمر في ميزان المدفوعات يكون مؤشرا لاتخاذ وسائل تصحيحية لإعادة التوازن.

11-3 - أهمية ميزان المدفوعات:

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فإن تسجيل هذه المعاملات الاقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني و ذلك للأسباب التالية:

أ – **يعكس قوة الاقتصاد الوطني للدولة:** إن هيكل هذه المعاملات الاقتصادية يعكس قوة الاقتصاد الوطني، وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات المؤثرة في الاقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف...الخ

ب – **يظهر القوى المحددة لسعر الصرف:** إن ميزان المدفوعات يعكس قوي طلب وعرض العملات الأجنبية، ويبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الاقتصادي للدولة و نتائج سياساتها الاقتصادية.

ج– يساعد علي تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة: حيث يشكل ميزان المدفوعات أداة هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية والنقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

د – **تقيس الوضع الخارجي للدولة** : حيث إن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، وهي بدلك فهي تعكس الوضع الخارجي للدولة.

11–4 : أقسام ميزان المدفوعات :

نظرا لطبيعة المعاملات الاقتصادية المتشعبة و المتشابكة لأي بلد مع بقية العالم الخارجي، فإنه من الصعوبة حصرها و تدوينها بصورة منفردة في

ميزان المدفوعات و لذلك يمكنه إعطاء بياناً موجزاً لهذا الحكم من المعاملات و تدوينها في أقسام مستقلة يضم كل منها نوعا متميزا من المعاملات ذات الطبيعة المتشابهة والمتقاربة الأهداف، لذلك فإن ميزان المدفوعات يقسم إلي خمسة حسابات هي:

11-4-1: الحساب الجاري:

يشمل هذا الحساب على جميع المبادلات من السلع و الخدمات والذي يتألف من عنصرين:

أ – **الميزان التجاري** : يتعلق بتجارة السلع أي صادرات السلع ووارداتها خلال الفترة محل الحساب، أي أنه تسجل فيه التجارة المنظورة، أى صادرات وواردات السلع، وتسجل فيه الصادرات السلعية دائنة فى الميزان التجارى أما الواردات السلعية فتسجل فى الجانب المدين حيث يترتب عليها خروج نقد أجنبى. ويحقق الميزان التجاري فائضاً إذا كانت صادرات السلع > واردات السلع . كما يحقق الميزان التجاري عجزاً إذا كانت صادرات السلع < واردات السلع . ويحقق الميزان التجاري توازناً إذا كانت صادرات السلع = واردات السلع .

ب– **ميزان الخدمات:** تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية، ويسمي بحساب أو ميزان المعاملات غير المنظورة ، ويسجل فيه صادرات وواردات الخدمات. ومن أمثلة صادرات الخدمات : استخدام الأجانب لشركة النقل والملاحة الوطنية، انفاق الأجانب على السياحة فى الداخل فهى كلها استيراد لخدمات وطنية ، وتسجل صادرات الخدمات فى الجانب الدائن فى ميزان التجارة غير المنظورة، أما واردات الخدمات فتسجل فى الجانب المدين، ومن أمثلة واردات الخدمات مدفوعات لشركات النقل والملاحة الأجنبية، ومدفوعات المواطنين لبلاد أجنبية لأغراض التعليم أو البعثات

الدبلوماسية والعسكرية ، ومدفوعات الفوائد على القروض الأجنبية وأرباح الاستثمارات الأجنبية فى الداخل. ويسجل فى الحساب الجارى أيضا الايرادات الرأسمالية المحولة من الخارج وأرباح الاستثمار . وتجدر الملاحظة أن 70% من التجارة الدولية هي تجارة خدمات.

ولكن يلاحظ أننا لا ننظر فقط إلى رصيد الميزان التجاري وإنما ننظر أيضاً لرصيد الحساب الجاري ككل، فمثلا قد يحقق الميزان التجاري عجزاً وتتلاشى أهميته إذا أمكن تكوين فائض أكبر منه فى ميزان التجارة غير المنظورة ، كأن يعتمد البلد على النشاط السياحى أو أداء بعض الخدمات أو ما تدره له استثماراته فى الخارج .

أما اذا حقق الميزان التجارى فائض أو عجز فيجب أن ننظر للظروف الاقتصادية التى تحقق فيها هذا الفائض أو العجز – فإذا تحقق الفائض فى ظروف اقتصادية ملائمة مثل التوظف الكامل وتحقيق النمو المستهدف واتباع سياسة صحيحة لتنمية الصادرات فإنه يدل على متانة اقتصاد البلد ، أما اذا تحقق فى ظروف اقتصادية غير ملائمة أو باتباع سياسة لتقييد الواردات مثلا فانه لا يدل على قوة الاقتصاد ، وإنما يدل على نجاح البلد في تنفيذ سياسة معينة غالبا ما تؤدى إلى مزيد من الاختلال .

11-4-2: حساب رأس المال:

ويدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية و المديونية للدولة لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع و الخدمات فقط ، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر ، و التي تنقسم إلى نوعين:

1 – **تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل :** ويقصد بها تحركات رأس المال من البلد إلى الخارج والعكس لمدة تزيد عن سنة مثل الاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الأجل وأقساط سدادها . وتسجل القروض الوطنية للخارج والاستثمار الوطنى فى الخارج وأقساط سداد القروض الأجنبية فى الجانب المدين من حساب رأس المال حيث يترتب عليها مدفوعات للخارج، وعلى العكس من ذلك فإن القروض الأجنبية والاستثمار الأجنبى المباشر وأقساط سداد القروض الوطنية تسجل فى الجانب الدائن حيث يترتب عليها دخول نقد أجنبى للدولة .

2 – **تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل** : ويقصد بها التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل أى لمدة تقل عن سنة ، وتقيد حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للخارج فى الجانب المدين أما تحركات رؤوس الأموال للداخل تسجل فى الجانب الدائن – وتتم التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل لعدة أسباب منها :

أ – الخوف من الظروف الاقتصادية والسياسية غير الملائمة ، ويؤدى ذلك إلى هروب رأس المال واللجوء إلى بلد يتمتع بظروف أفضل.

ب – اختلاف مستويات أسعار الفائدة ، لأن هذا يؤدى إلى تحركات رؤوس الأموال من البلاد ذات أسعار الفائدة المنخفضة إلى الدول ذات أسعار الفائدة المرتفعة بغرض تحقيق دخل أكبر .

ج – لغرض المضاربة – فمثلا عندما يتوقع المضاربون ارتفاع سعر عملة ما فانهم يحولون أموالهم للبلد صاحب العملة المتوقع ارتفاع قيمتها – ثم يبيعون مشترياتهم من العملة اذا ما تحققت توقعاتهم والعكس .

3 – **حساب التسوية :** ويختص هذا الحساب بصافى الاحتياطيات الدولية من الذهب النقدى والأصول السائلة، ويتكون هذا الحساب من العناصر التالية:

1 – الذهب النقدى لدى السلطات النقدية .

2 – الودائع بالعملات الأجنبية التى تحتفظ بها البنوك التجارية الوطنية لدى البنوك الأجنبية .

3 – الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثل أذونات الخزانة الأجنبية ، والأوراق التجارية الأجنبية .

4 – الأصول الوطنية قصيرة الأجل التى يحتفظ بها الأجانب .

5 – الودائع التى تحتفظ بها البنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية.

6 – موارد صندوق النقد الدولى .

7 – القروض المختصة لتسوية العجز فى ميزان المدفوعات .

يتحدد رصيد ميزان المدفوعات الدولية بالرصيد النهائى للحساب الجارى وحساب رأس المال فيحقق ميزان المدفوعات فائضاً عندما يكون مجموع الجانب الدائن لكل من الحساب الجارى وحساب رأس المال أكبر من مجموع الجانب المدين فيها ، ويتحقق عجز إذا كان الجانب المدين فيها أكبر من الجانب الدائن. ويتم تسوية الفائض أو العجز حسابيا بواسطة التحركات فى عناصر الاحتياطيات الدولية السابق ذكرها ، ويعد ميزان المدفوعات متوازناً من الناحية الحسابية، ويجب أن نفرق تماما بين هذا التوازن الحسابى والتوازن بالمفهوم الاقتصادىالذى يتحقق اذا تساوى مجموع الجانب المدين فى ميزانى المعاملات الجارية والرأسمالية مع مجموع الجانب الدائن فيها . أما التوازن الحسابى فهو توازن حتمى لابد وأن يتم .

11-5 : كيفية تقيد عناصر الاحتياطيات الدولية :

تستخدم هذه الاحتياطيات الدولية بغرض تسوية رصيد ميزان المدفوعات، وعند تقيد هذه العناصر نتبع نفس القاعدة السابقة وهى أن أى عملية يترتب عليها دخول نقد أجنبى للدولة تقيد دائنة والعكس. وبالتالي تقيد الاحتياطيات كما يلى :

يقيد فى الجانب الدائن كل من تحركات الذهب النقدى للخارج ونقص الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين وزيادة الالتزامات تجاه الأجانب، حيث يترتب عليها دخول نقد أجنبى للدولة. وعلى العكس من ذلك يقيد فى الجانب المدين كل من تحركات الذهب النقدى للداخل وزيادة الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين ونقص الالتزامات تجاه الأجانب، حيث يترتب عليها خروج نقد أجنبى فى صورة مدفوعات للبلاد الأخرى.

والآن كيف تستخدم عناصر الاحتياطيات الدولية فى اجراء التسوية الحسابية لميزان المدفوعات :

أ - **تسوية العجز** : يعنى عجز ميزان المدفوعات أى زيادة الجانب المدين عن الجانب الدائن فى ميزانى المعاملات الجارية والرأسمالية ويتطلب تسوية العجز دخول نقد أجنبى ويتم ذلك عن طريق حركات :

1 - خروج الذهب النقدى للخارج.

2 - نقص الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين .

3 - زيادة الالتزامات تجاه الأجانب .

ب – **تسوية الفائض:** يعنى الفائض زيادة الجانب الدائن فى الحساب الجارى وحساب رأس المال عن الجانب المدين فيها ، ويتطلب تسوية الفائض خروج نقد أجنبى ويتم ذلك عن طريق حركات :

1 – دخول الذهب النقدى للبلد .

2 – زيادة الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين .

3 – نقص الالتزامات تجاه الأجانب .

وبعد اجراء التسوية الحسابية للعجز أو الفائض يصبح ميزان المدفوعات متوازناً من الناحية الحسابية، وهذا التوازن الحسابى الحتمى ليس له أى دلالة من الناحية الاقتصادية ، إذ أن كل ما يهم الاقتصاديين مجموع العناصر الدائنة والمدينة فى ميزانى المعاملات الجارية والرأسمالية .

11-6 : اختلال التوازن فى ميزان المدفوعات :

يتحقق توازن ميزان المدفوعات بالمفهوم الاقتصادى عندما يتساوى مجموع الجانب الدائن للحساب الجارى وحساب رأس المال مع مجموع الجانب المدين فيهما – كما يجب أن نتأكد أن هذا التوازن له أركان التوازن الحقيقى الذى يتحقق فى ظل ظروف اقتصادية ملائمة. ويقصد باختلال التوازن حالتى الفائض والعجز .

11-6-1: أنواع عجز ميزان المدفوعات:

1 – **العجز المؤقت :** يكون العجز مؤقتاً إذا ارتبط ببعض الظروف الاقتصادية قصيرة الأجل، مثال عجز ميزان المدفوعات في الدول الصناعية بسبب الإضرابات العمالية في صناعات الصادرات، وأيضا العجز الذي يظهر في ميزان المدفوعات إحدى الدول الزراعية كنتيجة لتدهور محصول

تصديرى هام، وهذا العجز يظهر فى الحساب الجارى .. كما أن العجز المؤقت قد ينشأ فى حساب رأس المال إذا تسببت التغيرات الواسعة فى أسعار الفائدة أو فى الظروف السياسية إلى تدفقات ضخمة من رؤوس الأموال قصيرة الأجل للخارج ، ومن هنا ينشأ عجز مؤقت فى حساب رأس المال. كما ينشأ العجز المؤقت بسبب عوامل عشوائية كتغير أذواق المستهلكين تجاه أحد سلع التصدير الهامة وربما بسبب تغيرات الأذواق المحلية فى زيادة الواردات بشكل مفاجئ .

2 – **العجز الدائم:** ويكون العجز دائماً إذا استمر لعدد من السنوات بسبب بعض الظروف الاقتصادية غير الملائمة التي تسيطر على النشاط الاقتصادي بصفة مستمرة. وتشاهد ظاهرة العجز الدائم فى موازين مدفوعات البلاد النامية التي تعانى من بطء زيادة صادراتها بالإضافة إلى ضخامة وارداتها. وقد أصبحت معظم هذه البلدان تعاني بصفة شبه مستمرة من بطء نمو صادراتها من السلع الأولية والسلع المصنعة البسيطة وأحياناً ركودها أو تدهورها بشكل مطلق ، كما تعاني من تدهور طويل المدى في شروط التبادل الدولي لها.

3 – **العجز المستمر** : ويظهر في الدول المتقدمة بسبب بعض الأزمات الاقتصادية الداخلية التي تستمر لعدد من السنوات مثل ظروف التضخم الجامح والفشل في معالجته سنة بعد أخرى، أو بسبب بعض التغيرات الجذرية التي تصيب جانباً من جوانب النشاط الاقتصادي القومي داخلياً أو خارجياً فتتطلب حلولاً أساسية تستغرق سنوات لإتمامها، أو ربما بسبب الأزمات الاقتصادية الدورية التي تطول فترتها .

11-6-2 : أنواع فائض ميزان المدفوعات :

1 - **الفائض المؤقت** : وهو الذي يظهر في موازين مدفوعات الدول التي تسيطر عليها الأوضاع الاقتصادية غير الملائمة، فهذا الفائض قد يتحقق بسبب ظروف طارئة أو عن طريق اتباع الحكومة سياسات اقتصادية عامدة لخفض الواردات باستخدام الحصص أو برفع التعريفة الجمركية أو عن طريق الرقابة المباشرة أو بتشجيع الصادرات عن طريق الإعانات بصفة مؤقتة أو ربما بسبب ظروف ملائمة قصيرة الأجل في الأسواق الدولية.

2 - **الفائض المستمر** : ويكون الفائض مستمراً إذا تكرر حدوثه لعدد من السنوات وكان مرتبطا بقوة النشاط الاقتصادى الداخلى وبسيادة ظروف ملائمة لتجارة البلد الخارجية، فيعتبر فائضاً مستمراً، مع ملاحظة أن الفائض في ميزان المدفوعات صورة من صور الاختلال في التوازن.

11-7: نتائج اختلال ميزان المدفوعات:

تختلف هذه النتائج فى حالة العجز عنها فى حالة الفائض وفى الأجل القصير عنها الأجل الطويل .

11-7-1 : نتائج العجز فى ميزان المدفوعات :

يتم تسوية عجز ميزان المدفوعات عن طريق خروج الذهب النقدى للخارج أو نقص الأصول الأجنبية التي يمتلكها المواطنون أو زيادة الالتزامات تجاه البلاد الأجنبية، وهذا يعنى أن العجز يؤدى إلى تدهور مركز الاحتياطيات الدولية لدى البلد. ومن هنا تتضح خطورة العجز المستمر إذ أنه يعنى تدهور مستمر فى احتياطيات البلد الدولية ، ومن المنتظر أن يصل البلد صاحب العجز المستمر إلى وضع لا يستطيع بعده أن يقلل من احتياطياته الدولية

وتكون التزاماته تجاه الأجانب قد بلغت حد أقصى لا يمكن زيادته، وفى هذه الظروف يضطر البلد إلى اتخاذ اجراءات استثنائية لتقييد وارداته من الخارج أو تنفيذ بعض الاجراءات التى تملى عليها من قبل الدول الدائنة.

11-7-2 : نتائج الفائض فى ميزان المدفوعات :

يؤدى الفائض إلى تحسن مركز الاحتياطيات الدولية لدى البلد ولكن استمرار الفائض فى ميزان المدفوعات لفترة طويلة من الزمن ليس بالظاهرة الصحية، وذلك لأن استمرار الفائض يعنى استمرار دخول الذهب النقدى واستمرار زيادة الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين واستمرار زيادة التزامات البلاد الأجنبية ، وبعد الوصول إلى المستوى المرغوب فيه للاحتياطيات الدولية فإن استمرار تراكم الاحتياطيات الدولية فوق المستوى المرغوب فيه يثير العديد من المشاكل منها :

1 - أن هذا يعنى تجميد جزء من الدخل القومى فى أصول عاطلة ، فالذهب النقدى لا يدر دخلا .

2 - أنه مع استمرار البلد فى تركيمه للاحتياطيات الدولية تقل قدرة البلاد الأجنبية على التعامل معه وتلجأ إلى تقييد علاقاتها التجارية معه، وهنا يضطر البلد صاحب الفائض إلى منح المساعدات والقروض للبلاد الأجنبية حتى تستمر فى تعاملها معه ، وقد يضطر البلد لرفع قيمة عملته الوطنية حتى ترتفع أسعار الصادرات وتنخفض أسعار الواردات فتقل صادرات البلد وتزيد وارداته .

ويتضح مما سبق أن الاختلال الدائم فى ميزان المدفوعات سواء عجزاً أو فائضاً يثير العديد من المشاكل التى تتطلب حلاً حاسماً.

11- 8: نماذج الأسئلة :

السؤال الأول : أسئلة الاختيار المتعدد :

1 – ميزان المدفوعات لبلد ما يوضح :

أ – قيم جميع العمليات الاقتصادية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي.
ب– نقاط القوة والضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد القومي.
ج – تأثير المعاملات الخارجية على الدخل القومي.
د – كل ما سبق .   هـ – لا شيء مما سبق .

2 . يوضح الحساب الجاري حركة :

أ – الصادرات والواردات السلعية.   ج – تحويلات المواطنين داخل الدولة.
ب– المعاملات غير المنظورة.   د –الصادرات والواردات السلعية والخدمية.

3 . تشمل المعاملات غير المنظورة في الحساب الجاري :

أ – إنفاق الأجانب على السياحة في الداخل .
ب – مدفوعات لشركات النقل الأجنبية .
ج – مدفوعات الفوائد على القروض الأجنبية .
د – أرباح الاستثمارات الأجنبية في الداخل .   هـ – كل ما سبق .

4 . يسجل في الجانب الدائن في ميزان المدفوعات :

أ – جميع المعاملات التي تؤدى إلى متحصلات من البلاد الأخرى .
ب – جميع المعاملات التي يترتب عليها مدفوعات للبلاد الأخرى .
ج – جميع المعاملات التي تؤدى إلى خروج النقد الأجنبي من الدولة .
د – كل ما سبق .
هـ – لا شيء مما سبق .

5 . ينقسم ميزان المدفوعات أفقياً إلى حساب :

أ – المعاملات الجارية . ب – صافي الاحتياطيات الدولية .

ج – المعاملات الرأسمالية . د – كل ما سبق.

هـ – لا شيء مما سبق.

6 . يتضمن حساب المعاملات الرأسمالية حركات رؤوس الأموال :

أ – طويلة الأجل فقط . ب – قصيرة وطويلة الأجل .

ج – قصيرة الأجل فقط . د – لا شيء مما سبق .

7 . تتم التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل لعدة أسباب منها اختلاف :

أ – الظروف الاقتصادية والسياسية. ب – أسعار الصرف .

ج – مستويات أسعار الفائدة. د – كل ما سبق.

هـ – لا شيء مما سبق.

8 . يشمل حساب صافي الاحتياطيات الدولية :

أ – القروض المخصصة لتسوية العجز في ميزان المدفوعات .

ب– الذهب النقدي لدى السلطات النقدية. ج – أذونات الخزانة الأجنبية.

د – موارد صندوق النقد الدولي. هـ – كل ما سبق .

9 . يتطلب تسوية العجز في ميزان المدفوعات دخول نقد أجنبي ويتم ذلك عن طريق :

أ – زيادة الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين.

ب– دخول الذهب النقدي داخل الدولة.

ج – زيادة الالتزامات تجاه الأجانب.

د – كل ما سبق.   هـ – لا شيء مما سبق .

10- يتطلب تسوية الفائض في ميزان المدفوعات خروج نقد أجنبي، ويتم ذلك عن طريق :

أ – زيادة الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين .

ب- دخول الذهب النقدي داخل الدولة.

ج – نقص الالتزامات تجاه الأجانب.

د – كل ما سبق .   هـ – لا شيء مما سبق .

11 . يقصد باختلال التوازن في ميزان المدفوعات :

أ – حالة العجز المستمر .   ب – حالة الفائض المستمر .

ج – حالتي العجز والفائض .   د – لا شيء مما سبق .

12 . العجز المستمر يظهر في الدول :

أ – المتقدمة بسبب الأزمات الاقتصادية الداخلية مثل التضخم .

ب- النامية بسبب بطئ معدل نمو صادراتها والنمو السريع في وارداتها

ج –الصناعية بسبب الاضرابات العمالية في صناعة الصادرات.

د – الزراعية بسبب تدهور محصول تصديري هام .

13 . يرجع العجز المؤقت في ميزان المدفوعات إلى :

أ – الظروف السياسية التي تؤدى إلى تدفقات ضخمة من رؤوس الأموال قصيرة الأجل للخارج .

ب – العوامل العشوائية مثل تغير أذواق المستهلكين تجاه أحد سلع التصدير الهامة.

ج – الظروف قصيرة الأجل مثل الاضرابات العمالية .

د – كل ما سبق .   هـ – لا شيء مما سبق .

14 . من أهم نتائج عجز ميزان المدفوعات أنه يؤدى إلى :

أ – حدوث تدهور مستمر في احتياطيات البلد الدولية .

ب – زيادة الأصول الأجنبية التي يمتلكها المواطنين .

ج – نقص الالتزامات تجاه البلاد الأجنبية .

د – كل ما سبق .   هـ – لا شيء مما سبق .

15 . من أهم نتائج الفائض المستمر في ميزان المدفوعات الدولية لبلد ما أنه يؤدى إلى :

أ – تجميد جزء من الدخل القومي في أصول عاطلة .

ب – انخفاض قدرة البلاد الأجنبية على التعامل مع البلد صاحب الفائض .

ج – استمرار زيادة الأصول الأجنبية المملوكة للمواطنين .

د – كل ما سبق .   هـ – لا شيء مما سبق .

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ:

1- في بعض الحالات يسهم فائض ميزان التجارة غير المنظورة في تغطية بعض أو كل العجز الذي قد يتكون في الميزان التجاري.

2- استمرار تكوين الفائض يكون مرغوباً من الناحية الاقتصادية.

3- يختلف مفهوم التعادل المحاسبى عن مفهوم التوازن الإقتصادى لميزان المدفوعات .

4- من الضرورى أن يكون ميزان المدفوعات متوازن من الناحية الإقتصادية. .

5- الإختلال الدائم فى ميزان المدفوعات يثير العديد من المشاكل التى تتطلب حلاً حاسماً .

6- الفائض المستمر في ميزان المدفوعات أمر مرغوب فيه بالنسبة لأي بلد.

7- التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات أمر حتمي في أي سنة.

8- يترتب على حدوث العجز في ميزان المدفوعات لبلد ما تحسن مركز احتياطياته الدولية .

9- يرجع العجز في ميزان المدفوعات إلى نفس الأسباب.

السؤال الثالث: ضع المصطلح العلمي المقابل للتعبيرات التالية:

1- توازن جميع بنود ميزان المدفوعات، وهو أمر حتمي لا بد من حدوثه.

2- توازن الجانب الدائن مع الجانب المدين للحساب الجاري وحساب رأس المال.

3- ميزان يعبر عن صادرات وواردات الدولة السلعية فقط.

4- ميزان يعبر عن صادرات وواردات الدولة السلعية والخدمية.

5- بيان حسابي يسجل قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية وكل المعاملات الرأسمالية وجميع كميات الذهب النقدي الداخلة والخارجة من هذا البلد خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة .

السؤال الرابع: أذكر دون شرح :

1- أقسام ميزان المدفوعات .

2- أسباب التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل .

3- أسباب العجز المؤقت في ميزان المدفوعات.

4- نتائج العجز في ميزان المدفوعات.

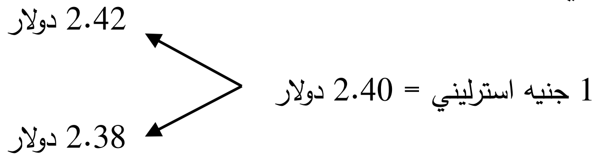
* * * * *

الفصل الثاني عشر*

تكيف ميزان المدفوعات

12-1- مقدمة

ماهي اختيارات السياسة المتاحة أمام دولة تتبع نظام أسعار الصرف الثابتة، وتعاني من عجز في ميزان مدفعاتها؟ إذا كان العجز موسمياً أو كان قصير الأجل في طبيعة ومن المحتمل أن يتلاشى مع مرور الوقت فلا حاجة لاتخاذ أي اجراء. إذ طالما أن هناك ثقة كاملة في مقدرة الحكومة علي الحفاظ علي سعر الصرف ثابتاً، فيمكن الاعتماد علي تحركات رأس المال الخاص قصيرة الأجل في تجاوز هذه الأزمة. فعلى فرض أن الجنيه الاسترليني أصبح ضعيفاً بسبب عجز موسمي في ميزان المدفوعات الانجليزية، وأنه قد هبط إلى الحد الأدنى الذى يستوجب من البنك المركزي في إنجلترا أن يتدخل، وهو 2,38 دولار، أي أن:



في هذا الحالة يدرك الأفراد أن هناك وسيلة واحدة يمكن للجنيه الاسترليني أن يعود بها إلى الارتفاع، حيث أن انخفاضه يعتبر مؤقتاً ولا يمكن أن يستمر إلى ما دون حده الأدنى، ومن ثم يمكن أن يتصرفوا طبقاً لما هو متوقع. فالأجانب المدينون لإنجليز سوف يسارعون إلى سداد ديونهم للاستفادة من انخفاض سعر الاسترليني غير العادي، بينما سيحاول الإنجليز المدينون

* كتب هذا الفصل د. أحمد فتحي خليل الخضراوي

لأجانب أن يؤجلوا ما استطاعوا سداد ما عليهم من ديون إلى أن يصبح الدولار أرخص.

وبصفه عامة، يتواجد حافز لدى الأفراد لشراء والاحتفاظ بالإسترليني حتى يمكنهم الاستفادة من الأرباح التي ستتحقق عندما يستعيد الاسترليني سعره العادي، ويكونون متأكدين من أنهم لن يخسروا بتصرفهم هذا. وبالتالي، فإن الانخفاض في قيمة الاسترليني تولد تدفقات رأسمالية واردة قصيرة الأجل Inflow of short–run funds تساعد في ذاتها على رفع قيمة الاسترليني. وحيث أن توقعات الأفراد تتفاوت؛ فقد يتوقع البعض أن ورود هذه التدفقات الرأسمالية قد يتزايد مع استمرار انخفاض قيمة الاسترليني إلى أن يصل إلى حده الأدنى.

وتحدث ظاهرة عكسية تماماً عندما يقوى الإسترليني موسمياً ويصل إلى حده الأعلى. وحيث أن كل فرد يعرف أن الإسترليني لا يمكن أن يرتفع فوق 2,42 دولار؛ فهناك إمكانية لتحقيق كسب دون أية مخاطر وذلك ببيع الإسترليني مقابل العملات الأخرى. وينشأ عن هذا، تدفقات رأسمالية خارجة قصيرة الأجل Outflow of short–run funds. وتؤدي هذه التحركات الرأسمالية قصيرة الأجل إلى تحقيق الاستقرار في سعر الإسترليني. ولأن هذه التحركات تنشأ عن توقعات الجمهور عن تغيرات سعر الصرف، فإنها تقضي مؤقتاً على العجز في ميزان المدفوعات، كما تعمل على تضييق نطاق التقلب في سعر الصرف.

ويساعد التغير في معدلات الفائدة أيضاً على خلق تحركات رأسمالية تعمل على تحقيق الاستقرار. فكما هو معروف، ينشأ العجز الخارجي عندما تكون المدفوعات المستقلة Autonomous Outpayments أكبر من المتحصلات المستقلة Autonomous Inpayments. ولكن، هذا الفرق يعني

أن الإنجليز يسحبون ودائعهم الاسترلينية من حساباتهم بالبنوك ليحولوها إلى عملات أجنبية يستخدمونها في سداد ديونهم في الخارج. ونتيجة لذلك يحدث، ولكن بشكل مؤقت، أن ينخفض العرض النقدي المحلي الإنجليزي ممّا يؤدي إلى ارتفاع في معدلات الفائدة داخل إنجلترا. ويعمل ذلك على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية إلى انجلترا للاستفادة منها. وعلى النقيض من ذلك، فإن الفائض الخارجي يعني زيادة المتحصلات المستقلة عن المدفوعات المستقلة، وبالتالي انخفاض معدلات الفائدة لما يترتب على ذلك من ارتفاع في العرض النقدي. وتعمل معدلات الفائدة المنخفضة على هروب رؤوس الأموال قصيرة الأجل إلى خارج إنجلترا.

ويتضح من ذلك، أن تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل تساعد مؤقتاً في التغلب على الاختلالات وتحقيق الاستقرار لسعر الصرف. ولكن من المهم أن نشير إلى أن كل ذلك يتوقف على ثقة الأفراد في قيمة العملة في الأجل الطويل. أمّا إذا كانت مقدرة الحكومة في الحفاظ على سعر الصرف مشكوك فيها عندما يتجه إلى الانخفاض؛ فإن العكس هو ما سيحدث. فالخوف من تخفيض الاسترليني، وليكن إلى 1 دولار= 2 استرليني، يجعل الكسب البسيط المحتمل في حالة ارتفاعه غير مهم على الإطلاق. ويمكن قول نفس الشيء عن الكسب البسيط الذى يحتمل أن يتحقق من وراء ارتفاع معدلات الفائدة. فبالعكس، يمكن للخوف الشديد من احتمالات تخفيض الاسترليني بنسبة كبيرة أن يؤدى بالأفراد إلى الابتعاد عنه إلى العملات الأخرى القوية مثلما حدث مع الفرنك الفرنسي عام 1982 والبيزو المكسيكي في الثمانينيات. وعلى النقيض، إذا كان رفع قيمة الاسترليني هو المتوقع عندما يكون عند حده الأعلى، فإن رؤوس الأموال قصيرة الأجل تتجه إلى التدفق إلى إنجلترا بدلا من خروجها منها. ومن طبيعة مثل هذه التحركات الرأسمالية أن تزعزع الاستقرار،

وهى غالبا ما تحدث عندما تهتز الثقة في عملة ما. ويتوقف دور المضاربة في تحقيق الاستقرار من عدمه على توقعات الأفراد عن التحركات المستقبلية للعملة والتي تعتمد بدورها على ثقتهم في الاقتصاد.

ولنعد مرة أخرى إلى الحالة المستقرة. في هذه الحالة، يمكن تعزيز أثر التدفقات الرأسمالية الواردة بإجراء رسمي من قبل الحكومة. فالحكومة يمكنها أن ترفع معدلات الفائدة لتجتذب رؤوس الأموال قصيرة الأجل من الخارج، كما أن بإمكانها أن تستخدم احتياطاتها المتراكمة من النقد الأجنبي ومن الممكن أيضاً أن تلجأ إلى الاقتراض من الدول الأخرى أو من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي International Monetary Fund (IMF).

ومع ذلك, فإنه إذا استمر العجز لعدة سنوات بحيث أصبح عجزاً أساسياً Fundamental Deficit فلابد من اللجوء إلى إجراء حاسم. ويلاحظ أنه كلما كان حجم الاحتياطيات الدولية التي بحوزة الدولة كبيراً، كلما كان الضغط عليها لاتخاذ إجراء أقل. ولكن، كما هو الحال مع الأسرة، لا تستطيع الاحتياطيات أن تشتري إلا الوقت، أي أنها تؤجل مواجهة المشكلة، فإذا ما طال الوقت فإن آلية تكيف Adjustment Mechanism لابد وأن تبدأ عملها لتقضي على هذا العجز.

ويتمثل الاختيار الأول المتاح للدولة في الوصفة الكلاسيكية، وهى خلق حالة من الانكماش المحلي باستخدام الأدوات النقدية والمالية. وفي الواقع، فإن مستوى النشاط الاقتصادي يتعرض تلقائياً في دولة العجز إلى بعض الانكماش في التوظف والإنتاج والدخل، وذلك سبب الارتباط بين التجارة الخارجية والنشاط الاقتصادي المحلي. وبالتحديد، يعمل هذا الأثر الانكماشي من خلال كل من آلية الانفاق والآلية النقدية Expenditure and Monetary Mechanisms واللتين تعملان على خفض الواردات وربما زيادة

الصـادرات، وبالتـالي خفـض العجـز. وحيـث أن الهـدف مـن سياسـة التكيـف الحكوميـة هـو دعـم هـذه الاتجاهـات؛ فـإن شـرحاً تفصـيلياً للعمليـة يسـاعد فـي إيضـاح الآليـة التـي تسـتطيع مـن خلالهـا هـذه السياسـة أن تـؤثر فـي ميـزان المدفوعات. ورغم أن التحليل الذى نقدمه في القسم التالي يتم في إطار نظام أسـعار الصـرف الثابتـة، إلا أنـه ينطبـق أيضـاً علـى عناصـر الحسـاب الجـاري (ميـزان المعـاملات الجاريـة) مـن ميـزان المـدفوعات فـي حالـة أسـعار الصـرف المرنـة Flexible Exchange Rate حيث يتحدد سـعر الصـرف أساسـاً بالتدفقات الرأسمالية. **وفى هذا الفصل سنركز على دراسة النقاط التالية:**

- العمليات التلقائية.
- ملخص آلية التكيف التلقائي.
- السياسات الحكومية.
- الانعكاسات الأجنبية.
- ميزان المدفوعات في إطار أهداف السياسة العامة.
- نماذج الأسئلة .

12-2 العمليات التلقائية

أولاً: الأثر المباشر على الإنفاق الخاص

(1) تغيرات الدخل:

لنفتـرض أن هنـاك عجـزاً فـي ميزان مـدفوعات إحـدى الـدول، وأن هـذا العجـز قد نشـأ مـن انخفـاض الصـادرات نتيجـة لتحـول المشـترين الأجانـب إلـى مصادر عرض بديلة. النتيجة الفورية على الجبهة المحلية هي انخفاض الإنتاج والتوظف والدخل في صناعات التصدير، ثم بعد ذلك ينتشر هذا الانخفاض

خلال الاقتصاد بطريقة مضاعفة؛ فالعمالة في صناعات التصدير الذين عانوا من الأثر الأصلي أصبح لديهم الآن نقوداً أقل لينفقوها على استهلاك السلع والخدمات التي تنتجها الصناعات الأخرى، وكما هو معروف، فإنهم لن يقللوا من استهلاكهم بنفس نسبة الانخفاض في قوتهم الشرائية خاصة إذا كانت لديهم مدخرات متراكمة من قبل، ولكن لابد من حدوث بعض الانخفاض. وعندما ينخفض الدخل والتوظف في الجولة الثانية من الصناعات، فإن عمالها سوف ينفقوا أقل على السلع الأخرى. وهكذا تنتشر هذه العملية خلال الاقتصاد على شكل موجات يتضاءل أثرها مع ابتعادها عن الموقع الذى بدأت منه. وفي كل مرحلة يحدث عندها انخفاض، يقوم مستلمو الدخل بخفض استهلاكهم بأقل من الانخفاض في قوتهم الشرائية لأن من طبيعة البشر أن يؤجلوا ما أمكنهم أثر انخفاض الدخل على مستوياتهم المعيشية بالسحب من مدخراتهم. ويتوقف الأثر الكلي طردياً على عاملين هما: (1) حجم الانخفاض الأصلي في الدخل الذى حدث في صناعات التصدير، (2) نسبة الانخفاض في الاستهلاك إلى الانخفاض في الدخل، أي الميل الحدي للاستهلاك، في كل جولة. ومن الواضح أن عملية المضاعف هذه تستغرق وقتا حتى تكتمل خلال الاقتصاد كله.

وعندما ينشأ العجز نتيجة لزيادة الواردات وليس لنقص الصادرات، فإن العملية التي تحدث في هذه الحالة تماثل إلى حد ما العملية السابقة، ففي هذه الحالة، يتواجد أثر مباشر على الدخل والتوظف في صناعات البدائل المحلية فقط إلى الحد الذى تحل فيه الواردات الجديدة محل استهلاك السلع المنتجة محلياً، أي الواردات التي لم تمول من مدخرات المستهلكين. فإنتاج مثل هذه السلع ينخفض، وينتشر الانخفاض والتوظف خلال الاقتصاد بطريقة مماثلة لما سبق بيانه.

ويوضح التحليل الاقتصادي أن الواردات تتغير طردياً مع التغير في الدخل. بعبارة أخرى، يعتبر الدخل أحد المحددات الهامة للواردات. من ثم، يترتب على الانخفاض في الدخل انخفاض في الواردات. كما يترتب أيضاً على انخفاض الدخل انخفاض استهلاك السلع المحلية ممّا يترك فائضاً أكبر للتصدير يشكل ضغطاً أقوى على المنتجين المحليين لتسويق منتجاتهم في الخارج. والنقطة الهامة في آلية الدخل– الإنفاق هذه هي أن جزءاً من الانخفاض في الصادرات قد تمت موازنته بانخفاض في الواردات وزيادة في الصادرات. وهذه الاتجاهات التلقائية تعمل على تقليل عجز ميزان المدفوعات. وليس من المحتمل أن تعمل هذه الاتجاهات على القضاء تماماً على العجز. أضف إلى ذلك، أنها تستغرق وقتا قبل أن يكتمل أثرها.

وفي حالة الفائض، تحدث عملية معاكسة تماماً في دولة الفائض التي تشهد زيادة في الطلب العالمي على صادراتها. ويبدأ الأثر من صناعات التصدير حيث يزداد كل من التوظف والدخل ليفي بالطلب العالمي المتزايد. ويقوم مستلمو الدخل الإضافي بادخار جزء منه وإنفاق الباقي ممّا يؤدي إلى تزايد الناتج والدخل في الصناعات الأخرى المنتجة للسلع التي يشترونها. وبدورهم، يقوم عمال هذه الصناعات بإنفاق جزء من دخولهم الإضافية على سلع صناعات الجولة الثالثة. وهكذا، تنتشر العملية خلال الاقتصاد في تتابع آخذ في التضاؤل حيث يتم سحب جزء من الدخل الإضافي في كل جولة من تيار الانفاق. وقد يكون من المفيد تشبيه هذا التتابع بالأثر المتولد عن إلقاء حجر في بركة ماء؛ حيث يلي رذاذ الماء الناشئ عن إلقاء الحجر سلسلة من الموجات تنتشر في دوائر مركزية خلال البركة تتضاءل معالمها مع الوقت. وهذه هي الكيفية التي ينتشر بها تزايد الدخل خلال الاقتصاد. ومن المقدر أن يكون الأثر الكلي على الدخل أكبر من الأثر عند الابتداء. وتعرف النسبة بين

الأثـر الكلـي والأثـر عنـد الابتـداء بالمضـاعف Multiplier. وتتغيـر قيمـة المضاعف عكسياً مع نسبة ما يدخر من الدخل الإضافي في كل جولة، أي مع الميل الحدي للادخار.

وإذا كان السبب في ظهور الفائض هو انخفاض الواردات، فإن منطقة الأثر الابتدائي سوف تشتمل على الصناعات المنتِجة للبدائل المحلية، وذلك على فرض أن الإنفاق على السلع المحلية وليس الادخار هو الذى يحل محل الواردات. ومن هذه الصناعات تأخذ الجولات المتتابعة لإنفاق المستهلكين في حمل التوسع إلى القطاعات الأخرى في الاقتصاد.

وتعمل الزيادة في الدخل الناتجة عن آلية الإنفاق على زيادة الواردات، كما تؤدي إلى زيادة الاستهلاك من السلع المنتجة محلياً، وبالتالي تترك قدراً أقل من السلع متاحاً للتصدير ممّا يقلل الضغط على المنتجين في البحث عن فرص تسويقية في الخارج. وتؤدي زيادة الواردات وانخفاض الصادرات إلى خفض الفائض في ميزان المدفوعات ممّا يوضح مرة أخرى الاتجاه التلقائي نحو التكيف الجزئي لميزان المدفوعات.

ولتلخيص ماسبق، يكن القول بأن الاختلال في ميزان المدفوعات يحتوي في داخله على بذور إصلاحه الجزئي. فالفائض يزيد الدخل بمقدار مضاعف لهذا الفائض، وتؤدي هذه الزيادة في الدخل إلى زيادة الواردات (وانخفاض الصادرات) بشكل يعمل جزئياً علي موازنة الفائض الأصلي. وعلى العكس يؤدي العجز إلى انخفاض مضاعف في الدخل يعمل بدوره على خفض الواردات (ويزيد الصادرات) ممّا يوازن جزئياً من العجز.

(2) تغيرات الأسعار:

في الاقتصاديات الصناعية، عادةً ما يصاحب التغييرات في مستوى النشاط الاقتصادي تحركات في الأسعار. ويؤدي الانخفاض في مستوى الدخل والتوظف، في دولة العجز، إلى الحد من تزايد الأسعار. فعندما تكون فرص العمل غير متوفرة بسهولة، فإن النقابات العمالية تضطر إلى عدم المبالغة في طلباتها الخاصة بالأجور ممّا يعمل على إبقاء تكاليف الإنتاج منخفضة، ومع انخفاض المبيعات يضطر المنتجين إلى إبقاء أسعارهم منخفضة. وهنا تجدر الإشارة إلى أن الأجور والأسعار منذ الحرب العالمية الثانية قد أصبحت جامدة في اتجاهها لأسفل Sticky Downward ممّا أضعف بشكل كبير فاعلية آلية التكيف المستندة إلى الأسعار Price Adjustment Mechanism في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة. ولكن، حيث أن اهتمامنا الأساسي ينصب على موقف الدولة بالنسبة إلى الدول الأخرى، فإنه حتى الانخفاض في معدل زيادة الأسعار، أي معدل التضخم، يمكن أن يساعد في تقوية المقدرة التنافسية للدولة، على فرض أن معدلات التضخم في الدولة الأخرى لا تزال كما هي. فهذا الانخفاض في معدلات التضخم يشجع الصادرات ويقلل من الحافز على الاستيراد ممّا يسهم في عملية التكيف التلقائي. وتتوقف قوة هذا الأثر على درجة استجابة التدفقات التجارية للتغير في الأسعار النسبية، أي على المرونات السعرية.

ويحدث العكس تماماً في دولة الفائض، حيث من المحتمل أن يصاحب التوسع في الدخل والناتج تسارع في معدل التضخم. ويؤدي ذلك إلى خفض الفائض الأصلي، وإيجازاً، نقول أن هذه التغيرات السعرية تعزز آلية الدخل حيث أنها تعمل على موازنة الاختلالات في ميزان المدفوعات جزئياً والتي تنشأ عن العوامل المستقلة.

ثانياً: الآلية النقدية:

يتأثر مستوى النشاط الاقتصادي على النحو الموضح بالقسم السابق ليس فقط من خلال آلية الدخل- الانفاق، ولكن أيضاً من خلال مجموعة من العوامل النقدية. فالنقود تؤثر على مستوى الإنتاج الحقيقي والتوظف عن طريق درجة توفرها وتكاليف حصول كل من المنتجين والمستهلكين عليها (معدل الفائدة). وفي الواقع، فإن الأثر الحقيقي المباشر للعجز أو للفائض الخارجي على الاقتصاد، والذى ناقشناه في القسم السابق، يقتصر فقط على الحالات التي يكون الاختلاف فيها نابعاً من الحساب الجاري أو تكون له علاقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في معناها المادي سواء كانت معدات أو مصانع. وعلى النقيض، فإن الاختلاف الخارجي، بصرف النظر عن مصدره هل هو الحساب الجاري (ميزان المعاملات الجارية) أم حساب رأس المال (ميزان المعاملات الرأسمالية)، سوف يؤثر في الاقتصاد بشكل غير مباشر من خلال الطريق النقدي بحيث يؤدي في النهاية إلى خفض الاختلاف أو حتى القضاء عليه تماماً.

ويعنى الفائض أو العجز في ميزان الدفوعات، أياً كان مصدره، أن المدفوعات المستقلة لا تساوي المتحصلات المستقلة. ويتم استلام المتحصلات في شكل عملات أجنبية، سواء كان ذلك مقابل الصادرات أو في شكل تدفقات رأسمالية واردة. ويقوم مستلمو هذه العملات المحليين باستبدالها مقابل عملتهم المحلية، إلى أن يتم إيداعها بدورها في البنوك المحلية في صورة حسابات جارية، مما يؤدي الي خلق ودائع جديدة تحت الطلب. وفي الاقتصاديات الحديثة، تشكل هذه الودائع الجزء الأكبر من العرض النقدي. ومن ثم، فإنه

مالم يعادل أو يتم تعقيمه بإجراء من قبل البنك المركزي، فإن صافي تدفقات العملات الأجنبية الواردة سوف يؤدي إلى توسع مضاعف في العرض النقدي. وتحدث عملية عكسية في حالة المدفوعات. فمستورد السلع الخدمات الأجنبية أو مُصدّر رأس المال يشترى العملة الأجنبية اللازمة لإتمام الدفع مقابل عملته المحلية. وعادة ما يتم سحب الأخيرة من ودائعه تحت الطلب، مما يخلق انكماشاً مضاعفاً في العرض النقدي.

وفي حالة الفائض، تكون المتحصلات أكبر من المدفوعات، ويترتب على ذلك تدفقات رأسمالية جديدة وزيادة في العرض النقدي. فعلي سبيل المثال، إذا افترضنا أن لدى مصر فائض خارجي قدره 100 مليون جنيه مصري؛ فإن الودائع في البنوك المصرية ترتفع بنفس المبلغ. وإذا كانت نسبة الاحتياطي المطلوبة هي 20% فإن الاحتياطيات الزائدة تكون 80 مليون جنيه مصري. ولما كان المضاعف النقدي Money Multiplier هو مقلوب نسبة الاحتياطي، فإنه يكون 5. وبالتالي، تكون البنوك قادرة على أن تزيد العرض النقدي بمقدار يساوي 400 مليون جنيه مصري. ويحدث العكس في دولة العجز؛ حيث تكون المدفوعات أكبر من المتحصلات وتؤدى التدفقات الرأسمالية الجديدة الخارجة إلى خفض ودائع البنوك، ويسبب ذلك انكماشاً مضاعفاً في العرض النقدي.

لنفترض أن لدينا دولة بها عجز والعرض النقدي فيها قد انكمش. لما كان الجزء الأكبر من الإنفاق في الاقتصاد، وبالتالي الناتج والتوظف والدخل، يتوقف على سهولة أو صعوبة الاقتراض من البنوك، فإنه عندما يتعذر الحصول على النقود بسهولة، يصبح من المتوقع أيضاً تعذر تنفيذ بعض المشروعات الاستثمارية وخطط الشراء الاستهلاكية. أضف إلى ذلك، أن معدل الفائدة لأنه يتحدد بطلب وعرض الائتمان، فإن من شأن العسر النقدي

أن يؤدى إلى رفع معدلات الفائدة في الأسواق النقدية، ممّا يُزيد من تكلفة الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية الأخرى التي تعتمد على الاقتراض. ويترتب على الانكماش في هذه الأنشطة انخفاض التوظف والدخل في المجتمع من خلال آلية المضاعف. وأخيراً يؤدى انخفاض العرض النقدي إلى الحد من معدل التزايد في الأسعار. وتعمل هذه التغيرات في الدخل والأسعار على خفض الواردات وتشجيع الصادرات مما يوازن جزئياً من عجز ميزان المدفوعات.

وفي حالة دولة الفائض، فإن العرض النقدي يتوسع. ويترتب على ذلك أن يصبح الحصول على الائتمان المصرفي أيسر، فتنخفض معدلات الفائدة. ويسهم هذان العاملان في زيادة الدخل والتوظف وارتفاع معدل التزايد في الأسعار. وتؤدي هذه التغيرات بدورها إلى موازنة الفائض الأصلي.

12-3- ملخص آلية التكيف التلقائي

تعتبر آلية التكيف التلقائي في ظل أسعار الصرف الثابتة دالة في كل من الإنفاق الكلى والعرض النقدي، وكلاهما يعمل في نفس الاتجاه ويؤثران في الاقتصاد عن طريق آلية الدخل والأسعار. ويمكن تصوير هذه التشابكات الأربع على النحو التالي:

الإنفاق الكلي ← الدخل ↘ ميزان المدفوعات

العرض النقدي ← الأسعار ↗ ميزان المدفوعات

ويؤدى العجز في ميزان المدفوعات تلقائياً إلى انخفاض كل من مستوى النشاط الاقتصادي في الدولة ومعدل الزيادة في الأسعار، وذلك عن طريق العوامل النقدية وغير النقدية (العوامل الحقيقية). بينما يعمل الفائض على زيادة مستوى النشاط الاقتصادي ومعدل التزايد في الأسعار.

ويحتوى التباطؤ الاقتصادي الناجم عن العجز على بذور الآلية التي تعمل جزئياً على انعكاسه. وحيث أن دخل المجتمع هو الذى يحدد أساساً ما تكون عليه وارداته، فإن انخفاض الدخل القومي يعني تقلص الاستهلاك من السلع والخدمات بما فيه استهلاك السلع المستوردة وكذلك المواد الخام المستخدمة في العمليات الإنتاجية. وتعرف نسبة التغير في الواردات إلى التغير في الدخل باسم الميل الحدي للاستيراد Marginal Propensity to Import. وكلما كانت هذه النسبة أعلى، كلما كان تأثير الانخفاض في الدخل على الواردات أكبر. ثم إن الانخفاض في مستوى الطلب الكلي في الدولة يعني أن قدراً أكبر من طاقتها الانتاجية قد أصبح متاحاً للاستخدام من أجل أسواق التصدير. وكلما كان مستوى الطلب في الداخل أقل، كلما كان الضغط على المنتجين لتسويق منتجاتهم في الخارج أكبر، والعكس صحيح.

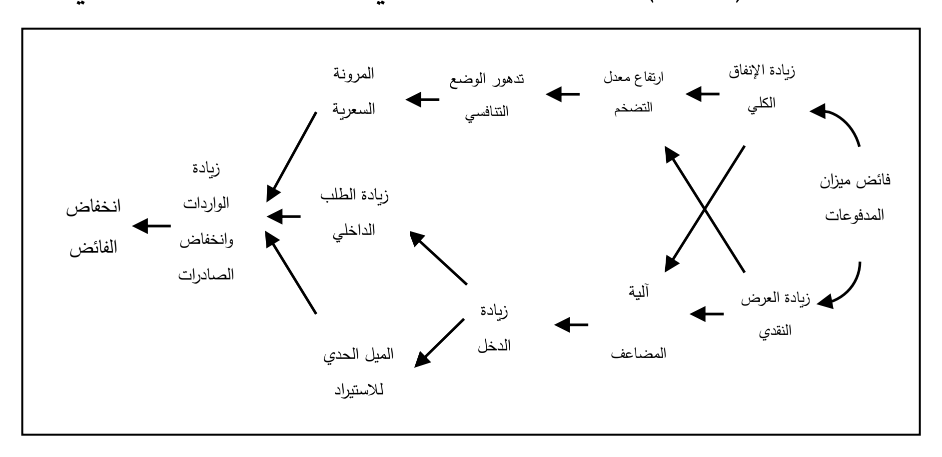
ويترتب على زيادة المتاح من الموارد الإنتاجية والتفاعل معها بشكل مستمر تحسن الوضع التنافسي للدولة في كل من أسواقها والأسواق العالمية. ويرجع ذلك إلى أن السلوك النسبي للأسعار في الداخل والخارج هو الذى يحدد الموقف التنافسي للدولة. ويلاحظ أن دولة العجز عادة ما تشهد تباطؤاً في معدل التضخم. ويتوقف مدى ما يؤدى إليه تحسن الوضع التنافسي من انخفاض في الواردات وارتفاع في الصادرات على استجابة المجتمع للتغير في الأسعار، أي على المرونة السعرية. إذ كلما كانت هذه الاستجابة أكبر، كلما

كان التحسن المتوقع في ميزان المدفوعات من انخفاض الأسعار النسبية أكبر. وإجمالا نقول أن آلية الإنفاق تبدأ العمل بفعل العجز وتؤدي إلى خفضه.

ويصاحب آلية الإنفاق آلية أخرى هي آلية العرض النقدي. فمالم تعمل السلطات النقدية في دولة العجز على معادلة أو تعقيم العرض النقدي فإنه سوف ينخفض. ويترتب على ذلك أن ينخفض معدل التضخم وكذلك مستوى الدخل، أو على الأقل معدل نموه. ويعمل هذان الأثران على خفض الواردات وزيادة الصادرات مما يعكس العجز الخارجي على الأقل جزئياً.

وعلى نفس النمط، تشهد دولة الفائض توسعاً في الدخل والعرض النقدي وتدهوراً في الوضع التنافسي نتيجة لارتفاع الأسعار. ويؤدى ذلك إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات. ومن ثم، يمكن القول بأن كلاً من الفائض والعجز يحتوي على بذور نقيضه. أضف إلى ذلك. أنه إذا كانت دول الفائض والعجز دولاً ذات ثقل تجاري هام، فإن التغيرات التي تحدث فيها تدعم إحداهما الأخرى. ويصور الشكل (12-1) العمليات السابقة.

الشكل (12-1): العلميات التلقائية التي تعكس الاختلال الخارجي



والخلاصة، هي أنه في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة، يؤثر كل من الدخل والأسعار على ميزان المدفوعات في نفس الاتجاه التصحيحي. أمّا في ظل نظام أسعار الصرف المرنة، فإن الدخل والأسعار يؤثران على الحساب الجاري في نفس الاتجاه.

12-4- السياسات الحكومية

اتضح لنا ممّا سبق أن آليات الدخل والأسعار التلقائية تتفاعل وتعزز كل منها الأخرى في اتجاه استعادة التوازن. وحيث أن هذه الآليات قد لا تكون كافية في مقدارها ولا سريعة في مفعلوها، فإن الأمر يتطلب مزيداً من التعزيز من جانب السياسات الحكومية. ولكن في اقتصاد حر يقوم على المشروع الخاص لا تملك الحكومة حق التدخل المباشر في المعاملات الدولية. وكل ماتستطيعه الحكومة في هذه الحالة هو أن تؤثر على هذه المعاملات بشكل غير مباشر. ولأن الدخل والأسعار، وربما معدل الفائدة، هي العوامل الهامة التي تحدد مقدار المتحصلات المدفوعات، فإن الحكومة لابد وأن تستخدم الوسائل التي تؤثر في الدخل والأسعار، وعن طريقهما تتكمن من التأثير في ميزان المدفوعات. ومن ثم، هناك معبرين ينبغي اجتيازهما وتوضحهما السلسلة التالية

السياسة الحكومية ⟵ الدخل والاسعار ⟵ ميزان المدفوعات

أولاً: الوسائل المحلية والحساب الجاري

تتوفر تحت يد الحكومة مجموعتين من أدوات السياسة يمكنها أن تستخدمهما لتؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي، أي لتؤثر بهما في الدخل والأسعار، ومن خلالهما في ميزان المدفوعات. وهاتان المجموعتان هما

السياسات النقدية Monetary Policy التي تؤثر في الاقتصاد عن طريق التحكم في العرض النقدي، والسياسات المالية Fiscal Policy التي تؤثر في الاقتصاد عن طريق تغيير الإيرادات والنفقات الحكومية. ولنتناول أولاً حالة العجز في ميزان المدفوعات.

على الجانب النقدي، يمكن للبنك المركزي أن يرفع معدل الفائدة، وبالتالي يجعل الاقتراض أكثر تكلفة للمقترضين، كما يمكنه أن يزيد نسبة الاحتياطي ممّا يجعل المبالغ المتاحة لدى البنوك التجارية للاقتراض أقل، ويمكنه أيضاً أن يبيع سندات حكومية للجمهور وللبنوك، وهو ما يعرف باسم عمليات السوق المفتوحة Open Market Operations، وبالتالي يسحب النقود من الاقتصاد. وتعمل هذه الوسائل على تقييد استخدام الجمهور للأموال في أغراض الأنفاق أو تجعل استخدامها في هذه الأغراض مكلفاً. ومع انخفاض الإنفاق على السلع والخدمات؛ ينخفض الإنتاج والدخل. وينتشر هذا الانخفاض عبر الاقتصاد بشكل متضاعف من خلال عملية المضاعف. وفي نفس الوقت تعمل السياسة النقدية لانكماشية على خفض معدل التضخم. وتؤدى هذه التغيرات في الدخل والأسعار إلى خفض العجز في ميزان السلع والخدمات (الحساب الجاري).

وعلي الجانب المالي، تسطيع وزارة المالية أن تزيد الضرائب أو أن تقلل الإنفاق الحكومي أو كلاهما معاً، وبالتالي تسحب القوة الشرائية من الجمهور وتبطئ مباشرة من حركة النشاط الاقتصادي، وينتشر ذلك من خلال عملية المضاعف. ويكون الانخفاض في الدخل مصحوباً بانخفاض في معدل زيادة الأسعار. ويؤدى هذان العاملان معاً إلى إلغاء العجز بالطريقة التي سبق أن وصفناها.

ويفسر هذا التحليل سياسة المشروطية Conditionally Policy لصندوق النقد الدولي. فعندما ترغب إحدى الدول التي تعانى من عجز خارجي أن تقترض من صندوق النقد الدولي، فإن الصندوق غالباً ما يصر على أن تطبق هذه الدولة سياسات نقدية ومالية انكماشية بالإضافة إلى بعض الإجراءات الأخرى. ويكون الغرض من ذلك هو ضمان استعادة ميزان المدفوعات في هذه الدولة لتوازنه بحيث تتمكن مستقبلاً من سداد ما اقترضته من الصندوق. ويعكس مبدأ "المشروطية" وجهة نظر الصندوق في أن تمويل عجز ميزان المدفوعات وإصلاحه ينبغي أن يتما يداً بيد.

أمّا في حالة الفائض، فتتبع سياسات معاكسة تماماً. فالتوسع في العرض النقدي والزيادة في عجز الموازنة يعملان على تضخم الاقتصاد، الأمر الذى يجعل آثار الدخل والأسعار تنشط بحيث تزيل الفائض في ميزان المدفوعات.

ومثل هذه الإجراءات النقدية والمالية التي تصمَّم بغرض استعادة توازن الحساب الجاري تعرف باسم " سياسات تغيير الإنفاق Expenditures Changing Policies، ويرجع ذلك إلى أنها تحاول علاج العجز (الفائض) عن طريق تخفيض (زيادة) الإنفاق الكلي. ويمكن للحكومة تطبيق هذه السياسات في ظل كل من أسعار الصرف الثابتة والمرنة؛ خاصة إذا كانت الحكومة مهتمة بتحقيق التوازن في الحساب الجاري.

ثانياً: الأثر على الاستثمارات الأجنبية المباشرة

هناك احتمال لأن تؤدي التحركات الدولية للاستثمارات المباشرة إلى التقليل جزئياً من فاعلية آلية التوازن التي ترتبت على تنفيذ السياسات

الحكومية. وغالباً ما تتم مثل هذه التحركات استجابة لفرص الربح النسبية في الداخل وفي الخارج بحيث يكون انجذابها أكثر إلى مواطن فرص الربح الأعلى.

ويرتبط المستوى المتوقع للعائد على الاستثمارات طردياً بمستوى الدخل والتوظف. فعندما تشهد دولة الفائض توسعاً تلقائياً تعززه السياسات الحكومية، فإن الأثر على الحساب الجاري يتمثل في انخفاض الفائض، إلا أن هذا التوسع يعمل من ناحية أخرى على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية التي تضيف إلى جانب المتحصلات في حساب رأس المال ممّا يعمل على زيادة الفائض. ويتحقق العكس في دولة العجز، حيث يؤدي الانكماش الداخلي إلى خفض العجز؛ إلا أنه يعمل أيضاً على تشجيع خروج رؤوس الأموال طويلة الأجل (أو يحد من دخولها فيزداد العجز سوءاً. وعلى الرغم من أن قوة هذه الآثار ليست معروفة على وجه التأكيد، إلا أن اتجاه تأثيرها معلوم. فهي تُضعف جزئياً من الأثر التوازني للسياسات الحكومية المحلية.

ثالثاً: الأثر على التحركات الرأسمالية الأخرى

إذا استبعدنا الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإن الأفراد أيضاً يستثمرون في الأسهم والسندات والأوراق التجارية الأجنبية، كما أنهم قد يودعون أموالهم في بنوك خارجية، غلى غير ذلك. ويطلق على هذه الأموال اسم "رؤوس أموال المحافظ" Portfolio Capital. ويعتبر الجزء الأكبر من هذه الأموال، خاصة ما كان منها قصير الأجل، حساساً للفروق في معدلات الفائدة بين المراكز المالية المختلفة. فإذا كان معدل الفائدة في لندن يزيد عن مثليه في نيويورك، فإن من الأفيد للمستثمر في هذه الحالة أن يحول أمواله من نيويورك إلى لندن. ويشير ذلك إلى نقطة غاية في الأهمية، وهي أن بإمكان الحكومة البريطانية أن تعالج العجز المؤقت في ميزان مدفوعاتها برفع معدل الفائدة لتجتذب رؤوس

الأموال قصيرة الأجل. وتتوقف جدوى مثل هذا الإجراء، حتى في الأجل القصير، على حساسية التحركات الرأسمالية لفروق معدلات الفائدة. ويُعتقد، في حالة حدوثه، أن التدفقات الرأسمالية سوف تستمر إلى أن تتلاشى هذه الفروق (ومن الجدير بالذكر، أن منهج المحافظ المالية Portfolio Approach، الذى تم تطويره في السنوات الأخيرة يصل إلى نتيجة مختلفة في هذا الخصوص).

ينظر منهج المحافظ المالية إلى كل مالي Financier وكأن لديه محفظة من الأصول المالية، وأن هذه المحفظة قد تم تصميمها بحيث تعطيه أكبر عائد ممكن مع أقل قدر من المخاطر. وطبقا لهذا المنهج، وطبقاً لهذا المنهج، لا تعتبر الاصول المحلية والأصول الأجنبية بدائل كاملة Perfect Substitutions. وتعتبر معدلات الفائدة، بالإضافة إلى مستوى الدخل القومي هي المحدد الأساسي لتركيبه الأصول في المحفظة، وبالتالي توزيعها بين الأصول المحلية والأصول الأجنبية. وتنمو المحفظة سنوياً بمقدار ما يضاف إليها من أصول جديدة تم اكتسابها. ولكن هذه الزيادات تعتبر ضئيلة جداً إذا ما قورنت بإجمالي الأصول الموجودة أصلاً في المحفظة؛ ويعتبر توزيعها بين أصول محلية وأخرى أجنبية محكوماً بنفس الاعتبارات التي تحكم المحفظة ككل. وبالتالي، فإنها تتم بنفس النسبة. فعلى سبيل المثال، إذا كان لأمريكي محفظة إجمالي قيمتها 1000 دولار مقسمة بالتساوي بين الأصول المحلية والأصول الأجنبية، ويضاف إليها سنوياً ما قيمته 100 دولار، فإن هذه الزيادة توزع أيضاً بالتساوي بين هذين النوعين من الأصول.

إذا قام أحد البنوك المركزية، وليكن مثلاً بنك إنجلترا برفع معدل الفائدة، فسوف يترتب على ذلك أمران الأول، هو أن المالي الأمريكي سوف يعيد ترتيب محفظته بحيث يأخذ في الاعتبار حقيقة أن العائد على الأصول الأجنبية قد أصبح أعلى عن ذي قبل، على فرض أن مستوى المخاطر ظل

على ما كان عليه. في هذه الحالة قد يقرر هذا المالي أن يحتفظ بأصول محلية قيمتها 400 دولار وأصول أجنبية قيمتها 600 دولار. وهذا هو الأثر الرئيسي لكنه يحدث لمرة واحدة فقط a one-time Effect. الثاني، هو أن التدفق السنوي الضئيل نسبياً والذى يأخذ شكل أصول جديدة سوف يتغير هو الآخر ليأخذ في الحسبان المستوى الجديدة للفائدة الأجنبية. ولذلك نجده يتم بنسبة 40: 60. وهذا هو الأثر المستمر a continuous effect، لكنه يعتبر صغيراً. فكل ما يترتب عليه هو أن تزداد التدفقات السنوية من السندات البريطانية بمبلغ 10 دولارات. ويلخص الجدول التالي هذه التغيرات.

البيان	قبل زيادة الفائدة الأجنبية		بعد زيادة الاصول الاجنبية	
	أصول محلية	أصول أجنبية	أصول محلية	أصول أجنبية
المحفظة	500	500	400	600
الزيادة السنوية	50	50	40	60

وتعميماً من سلوك هذا المالي الأمريكي، نرى أن الارتفاع في معدل الفائدة له أثر هائل في اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، وهو لا يحدث إلا مرة واحدة. بالإضافة إلى أثر مستمر ضئيل يعمل في نفس الاتجاه. وتشير الدراسات القياسية إلى أن معظم التغير الذى يطرأ على المحفظة يتم خلال سنة واحدة من تاريخ حدوث هذا التغير في معدلات الفائدة (أو الدخل القومي) الذى أحدثها، وأن أثر التدفق السنوي أقل من 10% من التغير الذى يحدث لمرة واحدة. ومن ثم، فإن الدولة التي ترغب في أن تجتذب باستمرار كميات كبيرة من رأس المال الأجنبي عليها أن تواصل رفع معدل فائدتها إلى أعلى.

ولكن، على فرض أن الدولة ترغب في اجتذاب مثل هذا النوع من رأس المال الأجنبي على أساس أنها تتوقع أن ينعكس عجزها خلال سنة واحدة، فماذا تصنع بأدوات سياساتها؟ بعبارة أخرى، ما هي آثار السياسات النقدية والمالية على معدل الفائدة؟ يعمل الانكماش النقدي (على فرض أنه لا يوجد تغير مالي Fiscal Change) على زيادة معدل الفائدة. ويتحقق ذلك من ناحية بسبب الفعل المباشر من جانب البنك المركزي والذى يتمثل في رفع معدل الخصم، وكذلك قيامه ببيع السندات الحكومية في السوق، حيث يترتب على ذلك انخفاض سعرها (وهو ما يعنى ارتفاع معدل الفائدة). ويتحقق ذلك من ناحية أخرى بسبب الانخفاض في العرض النقدي.

أمّا الانكماش المالي (على فرض أنه لا يوجد تغير نقدي Monetary Change)، فإنه يعمل على تخفيض الانفاق الكلي الخاص والعام، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض الطلب على الائتمان. وعلى فرض أنه لم يحدث شيء على الجانب النقدي لمعادلته، فإن من شأن هذا أن يؤدي إلى انخفاض سعر الائتمان، أي معدل الفائدة.

ومن ثم، فإنه بالنسبة لدولة في حالة عجز، يساعد الانكماش النقدي في استعادة التوازن عن طريقين: فصادرات السلع والخدمات تزيد مقارنة بالواردات، كما تتدفق رؤوس الأموال استجابة لارتفاع معدل الفائدة. أمّا في حالة الانكماش المالي، فلا يحدث إلا الأثر الأول فقط.

وأحد الفروق الهامة بين هذين النوعين من السياسات هو أن السياسة النقدية لا تتطلب موافقة السلطة التشريعية في الدولة (كمجلس الشعب عندنا). بينما تستلزم السياسة المالية ذلك، خاصة ما تعلق منها بالجانب الضريبي. وهى عملية مستهلِكةُ للوقت. ولذلك ينصح معظم الاقتصاديين باستخدام السياسة النقدية للتعامل مع الاختلالات الخارجية وتخصيص السياسة المالية

لأغراض تحقيق الاستقرار الداخلي. وتوضح الدراسات القياسية أن التغيرات في معدل الفائدة هي الأداة التي تستخدمها معظم الدولة الصناعية للتعامل مع الاختلالات الخارجية. ويلخص الجدول رقم (12-1) هذه العمليات الاقتصادية.

جدول رقم (12-1): سياسات التعامل مع الاختلال الخارجي

العمليات الاقتصادية المنفذة	دولة العجز	دولة الفائض
1. أدوات مالية	انكماش	توسع
2. أدوات نقدية	انكماش	توسع
3. الأثر على الانتاج والدخل والتوظف أ. الأثر على الحساب الجاري	انكماش نقص الواردات وزيادة الصادرات	توسع زيادة الواردات ونقص الصادرات
ب- الأثر على الاستثمارات الأجنبية	تدفق إلى الخارج	تدفق ألي الداخل
4. الأثر على معدل زيادة الأسعار	تباطؤ	تسارع
أ. الأثر على الوضع التنافسي للدولة	تحسن	تدهور
ب. الأثر على الحساب الجاري	نقص الواردات وزيادة الصادرات	زيادة الواردات ونقص الصادرات
5. أثر 2 على معدل الفائدة	ارتفاع	انخفاض
أ. أثر 5 على التدفقات الرأسمالية	تدفق إلى الداخل	تدفق إلى خارج

ويتضح من الأسطر 3- أ و 4- ب أن الأدوات المالية والنقدية تعمل على تشغيل آلية الدخل- الأسعار التي تساعد على استعادة التوازن إلى الحساب الجاري. وتتم معادلة هذه العملية جزئياً بتأثير نفس الآلية على

الاستثمارات الأجنبية المباشرة، الذى يوضحه العنصر 3–ب. وكما سبق أن أوضحنا فإن للسياسة النقدية تأثير توازني إضافي على ميزان المدفوعات وذلك عن طريق معدل الفائدة وأثره على التحركات الرأسمالية قصيرة الأجل، كما يظهر من السطر 5– أ.

12–5 الانعكاسات الأجنبية

يمكن مواصلة هذا التحليل إلى أبعد ممّا سبق. فإذا ما كانت الدول مرتبطة بعضها ببعض من خلال أسعار الصرف الثابتة، فإن أي تصرف تفعله إحدى الدول سوف يؤثر على الأحوال الاقتصادية في الدول الأخرى؛ خاصة في الدول لها علاقات تجارية واسعة النطاق مع الدولة الأصلية. وتنعكس هذه الآثار مرة أخرى على الدولة الأصلية فتحدث فيهم جميعاً تغيرات في التوظف والدخل والتجارة. ويحدث ذلك على شكل دوائر كاملة لكن قوتها تتناقص في كل مرة.

فعلي فرض أن لدينا دولة، هي الدولة أ تمارس سياسات مالية ونقدية انكماشية لأسباب تتعلق بها، فإن الانخفاض في دخلها يؤدي إلى انخفاض وارداتها؛ ويعنى ذلك انخفاض صادرات شركائها التجاريين، وهما الدولتين ب و ج. ويؤدي هذا بدوره إلى انخفاض الدخل والتوظف في صناعات التصدير في كلٍ من ب و ج، وينتشر هذا الانخفاض في أرجائهما بفعل آلية المضاعف. ويكون لذلك تأثير سلبي على وارداتهم من الدولة أ، وهو ما يعني انخفاض صادرات هذه الدولة فيزداد الانخفاض في الدخل القومي أكثر. ويحدث العكس تماماً لو أن الدولة أ مارست سياسات محلية توسعية. وتوضح هذه الآثار أن نظام أسعار الصرف الثابتة يربط بين الأحوال الاقتصادية للدول التي تجمعها

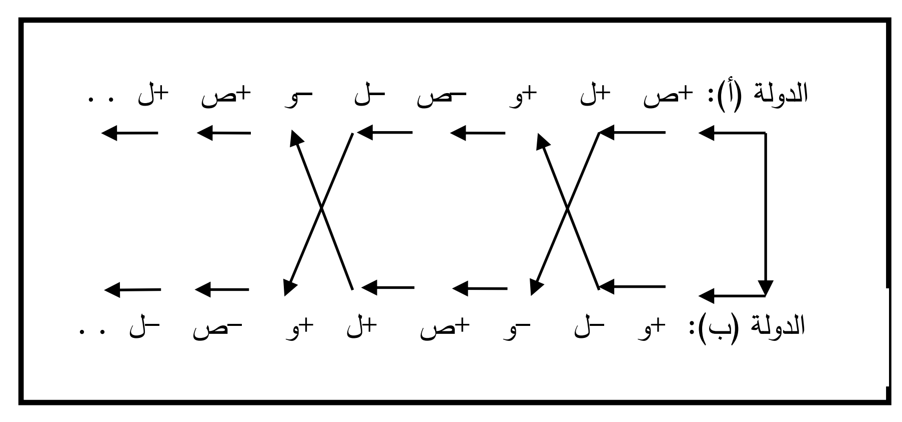
علاقات أخرى. فليس هناك في ظل هذا النظام من هو بمنأى عن الاضطرابات الاقتصادية الخارجية.

ولكن ما هو مغزى هذه الآلية الدائرية؟ إنها في المقام الأول تُلقي بمسئولية إضافية على عاتق الدول الصناعية الرائدة لو أنها كانت ترغب في الاهتمام بمصائر الدول الأخرى. ففي أعقاب الحرب العالمية الثانية، اعتاد البعض أن يقول أنه إذا ما عطست أمريكا أصيبت أوربا بالتهاب رئوي When United States Sneezed, Europe Caught Pneumonia. ويقصدون بذلك أن أوربا تعتمد على الأسواق الأمريكية لتصدير سلعها وخدماتها بدرجة تجعل أي كساد يجتاح الجانب الأمريكي الواقع بعيداً على المحيط الأطلنطي يخلق انكماشاً شديدا على الجانب الأوربي. ورغم أن هذا لم يعد واقعاً الآن؛ إلا أن هناك مساحات شاسعة من العالم لا تزال تعتمد على الرخاء الأمريكي للإبقاء على صادراتها ومن ثم دخلها عند مستوى مرتفع، مثل كندا وأمريكا اللاتينية. وبالطبع، تتواجد مثل هذه العلاقات بين وحدات أي نظام تجاري متماسك مثل أعضاء السوق الأوربية المشتركة.

والمغزى الثاني، هو أنه لحساب أثر المضاعف الخاص بأية سياسة، لابد من أخذ الانعكاسات الأجنبيةForeign Repercussions في الحسبان حيث أنها تكمل الدائرة وتؤثر على الدولة التي نفذت فيها السياسة.

إن الزيادة المستقلة Autonomous في الصادرات، خاصة لو كانت لبلد كبير وهام تجارياً، تعنى زيادة هائلة ومستقلة في واردات الشركاء التجاريين، مما يؤدي إلى انخفاض دخلوهم القومية. ويترتب على انخفاض هذه الدخول أن تنخفض وارداتهم المحفزة من الدولة الأصلية، ممّا يؤدي إلى تقلص صادراتها وانخفاض حجم مضاعف التجارة الخارجية المحسوب فيها.

ويصور الشكل التالي الانعكاسات الأجنبية لعالم يتكون من دولتين، هما أ و ب على فرض أن الدولة أ تشهد زيادة مستقلة في صادراتها إلى الدولة ب. وهذه الانعكاسات الأجنبية تتناقض في قوتها مع تحركنا إلى اليسار ومع ذلك فإنها تؤدي إلى انكماش أثر الزيادة المستقلة الأصلية في صادرات الدولة أ وتتجاهل صيغة المضاعف التي سبق استعراضها هذه الانعكاسات، ومن ثم فإنها على هذا الشكل لا تنطبق إلا على الاقتصاديات الصغيرة أما بالنسبة للدول الكبيرة، فإن مضاعف التجارة الخارجية يكون أصغر حيث تتم إضافة عنصر يمثل الانعكاسات الأجنبية إلى المقام.



والمغزى الثالث للاعتماد المتبادل في ظل أسعار الصرف الثابتة، هو أن الدولة أياً كانت، لا تستطيع بحرية كاملة أن تواصل اتباع سياسات مستقلة، فكل الدول تخضع لنظام خارجي يتم تنفيذه من خلال ميزان المدفوعات. فعندما تخرج إحدى الدول عن الخط المرسوم، يمكن بسهولة أن تحدث أزمة. ولذلك، لم يكن غريباً أن تظهر علامات الضعف على الفرنك الفرنسي عندما طالبت النقابات العمالية في عام 1968 برفع الأجور. فزيادة معدلات الأجور يزيد تكاليف الإنتاج، فتصبح المنتجات الفرنسية أقل قدرة على المنافسة؛ وفي نفس الوقت تؤدي زيادة الدخول إلى تشجيع الواردات وانخفاض الصادرات. ولو واجه الشركاء التجاريين مطالب مماثلة برفع الأجور للغت هذه العوامل بعضها

بعضاً. ولكن عندما تحدث فقط في فرنسا، فإن الفرنك يضعف بل وقد يصبح عرضه لضغوط المضاربين. ففي عام 1982 أدت السياسات الفرنسية والإيطالية التوسعية إلى إضعاف الفرنك والليرة داخل النظام النقدي الأوربي ممّا ترتب عليه تخفيض قيمتيهما في يونيه من نفس السنة. وهناك أمثلة كثيرة لهذه التصرفات نذكر منها، مطالبة النقابات العمالية البريطانية بمضاعفة وقت الراحة الذى يتخلل العمل والمعروف باسم Tea Break. وموافقة الحكومة الهولندية على تخصيص ميزانية هائلة لاكتشاف البترول في بحر الشمال، وقيام البنك المركزي في ألمانيا الغربية بمضاعفة العرض النقدي حتى يمكن تمويل برنامج إعادة الوحدة الألمانية.

والخاصية المشتركة بين كل هذه الإجراءات أنها تغير علاقات الدخل والأسعار بين الدول المختلفة، ومن خلالهما تؤثر في ميزان المدفوعات واستقرار العملات. وفي ظل نظام أسعار الصرف الثابتة يرتبط العالم بعضه ببعض عن طريق أسعار الصرف، ولكن الحكومات ترغب في اتباع سياسات مستقلة عن الدولة الأخرى، وفي أن تحفظ للأفراد في نفس الوقت حريتهم في التجارة والمضاربة. وهذه المقومات الثلاثة للنظام ليست دائماً متسقة مع بعضها. فمن المستحيل أن تكون مرتبطاً بشكل كامل وتكون في نفس الوقت مستقلاً بشكل كامل. بعبارة أخرى، لا يمكن لهذا المزيج المكون من أسعار الصرف الثابتة، وقابلية العملات للتحويل، وعدم الانسجام الكامل بين السياسات الاقتصادية القومية التي تؤثر على الدخول والأسعار ومعدلات الفائدة، أن يعمل بطريقة جيدة. وعندما تتصادم هذه المقومات، تحدث الأزمات. وتنتشر هذه الأزمات من الدولة التي أحدثتها إلى الدولة الأخرى، وذلك لأن كل الدول مرتبطة ببعضها من خلال أسعار الصرف الثابتة. ومن هنا تعتبر "الأزمات المالية الدولية" تكيفات فتريه للنظام في مواجهة هذه القوى

المتعارضة. فعلى عاتق هذه القوى المتعارضة وصدامها تقع مسئولية الأزمة التي حدثت خلال الفترة 1967- 1973 وأدت إلى انهيار اتفاقية بريتون وودرز في مارس 1973. ومن الممكن أن تمارس هذه القوى تأثيرها داخل النظام الأوربي، إذا ما بدأت مستويات الأسعار ومعدلات الفائدة ونمو الدخل في التفاوت من عضو الى أخر.

وتجدر لإشارة إلى أنه حتى في ظل نظام أسعار الصرف المرنة توجد درجة من الاعتماد المتبادل بين الدول. فعلي سبيل المثال، اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترات مختلفة في الثمانيات سياسة مالية توسعية وسياسة نقدية متشددة ترتب عليها أن ارتفعت معدلات الفائدة الحقيقية (معدلات الفائدة الإسمية مطروحاً منها المعدل المتوقع للتضخم) وأدى هذا بدروه إلى استقطاب كميات هائلة من رأس المال الأجنبي، وارتفعت قيمة الدولار في مواجهة العملات الأخرى؛ وأجبر ذلك الدول الصناعية الأخرى على رفع معدلات فائدتها حتى توقف خروج رؤوس الأموال منها. وعندما انخفضت معدلات الفائدة الأمريكية تبعتها معدلات الفائدة الأجنبية.

12-6 ميزان المدفوعات في إطار أهداف السياسة العامة

حيث أن كل إجراء اقتصادي تتخذه الحكومة يؤثر على كل من ميزان المدفوعات والأحوال الداخلية، فليس من المنطقي أن نهتم بالأول ونهمل الأخيرة، لذلك فنحن في حاجة إلى أن نولي اهتمامنا للوضع كله. فإذا حدث أن كان البلد الذى يعاني من عجز في ميزان المدفوعات عرضه أيضاً لضغوط تضخمية محلية في نفس الوقت، مثلما حدث في أمريكا في الستينات، فإنه يعتبر في وضع حسن نسبياً، لأن العلاج المحلي المطلوب للتخلص من

التضخم هو نفسه المطلوب للتخلص من العجز الخارجي. ففي كلا الحالتين، يمكن استخدام سياسات مالية ونقدية انكماشية.

وبالمثل عندما تشهد الدولة في نفس الوقت كساداً محلياً وفائضاً في ميزان المدفوعات مثلما حدث في ألمانيا واليابان في عام 1977، فإنها تعتبر في وضع حسن نسبياً أيضاً، حيث يصبح من الطبيعي أن تُتبع سياسات مالية ونقدية توسعية للتخلص من الكساد والفائض. فعلي الجانب النقدي. ينبغي على البنك المركزي أن يخفض معدل الفائدة وأن يقلل نسبة الاحتياطي التي تخضع لها البنوك التجارية، وأن يشتري السندات الحكومية في السوق المفتوحة؛ وعلى الجانب المالي، ينبغي على الحكومة أن تخفض الضرائب أو أن تزيد الإنفاق أو كلاهما، وذلك حتى تزداد القوة الشرائية في الاقتصاد وترتفع الدخول والأسعار فيختفي الكساد ويترتب على زيادة الدخول والأسعار أن تزداد الواردات وأن تنخفض الصادرات، مما يلغي فائض ميزان المدفوعات أيضاً. ويوضح ذلك أن نفس مجموعة السياسات يمكن استخدامها لمواجهة المشاكل الداخلية والخارجية.

ولكن من الممكن أيضاً ان تجد الدولة نفسها في وضع سيء لا تحسد عليه. فقد يكون لديها عجز في ميزان المدفوعات وبطالة محلية في نفس الوقت، أو قد يكون لديها فائض في ميزان المدفوعات وتضخم محلي. في الحالة الأولي يتطلب العجز سياسة انكماشية، بينما تستلزم البطالة إجراءات توسعية. أمّا في الحالة الثانية، فإن الفائض يتطلب توسعاً داخلياً، بينما يحتم التضخم انكماشاً محلياً ويوضح الجدول رقم (12–2) هذه الحالات الأربع.

الجدول رقم (12-2): توليفات الأحوال الاقتصادية ومتطلبات السياسة

الاحوال الداخلية	السياسة المطلوبة	ميزان المدفوعات	السياسة المطلوبة
البطالة	التوسع	الفائض	التوسع
التضخم	الانكماش	العجز	الانكماش
البطالة	التوسع	العجز	الانكماش
التضخم	الانكماش	الفائض	التوسع

فبينما يمكن التعامل مع الحالتين الأولي والثانية بنفس السياسات المحلية الملائمة، فإن الحالتين الثالثة والرابعة تخلق مشكلة لواضع السياسات.

كان اهتمام السياسة الحكومية كله في ظل قواعد اللعبة الخاصة بقاعدة الذهب موجهاً إلى ميزان المدفوعات. وبالتالي، كان المتوقع من واضعي السياسة في تلك الحالة أن يخضعوا احتياجات الاستقرار الداخلي لمتطلبات تكيف ميزان المدفوعات. ولكن، مع كساد الثلاثينات وظهور الفكر الاقتصادي الكينزي، بدأت الحكومات في إعطاء اهتمام أكبر للقضايا المحلية كالتوظف والاسعار. وهنا بدأت التناقضات بين السياسات في الظهور كما في الحالتين الثالثة والرابعة. ويقال، أن هذه التناقضات كانت هي المسئولة عن انهيار النظام المالي الدولي في الثلاثينات. ففي أمريكيا مثلاً، بدأ الناس يدركون أنه من غير المعقول وضع اقتصاد يبلغ حجم معاملاته 5 تريليون دولار في خدمة احتياجات قطاع التجارة الخارجية الصغيرة نسبياً.

لقد سيطر هذا التناقض بين أهداف السياسة على أذهان الحاضرين في مؤتمر بريتون وودز عام 1944؛ والذى بناءاً على توصياته أنشئ صندوق النقد الدولي، وأُرسيت بمقتضاه القواعد التي حكمت النظام المالي للعالم لقرابة

ثلاثين عاماً. وكان هدف المجتمعين وقتذاك، والذى لم يتحقق كاملاً هو عمل تسوية بين هدفين، توفير الحرية للدول لتتصرف محلياً بشكل مستقل، ومساعدتها في نفس الوقت على تمويل اختلالاتها الخارجية عن طريق تزويدها بالقروض.

ويكون للسياسات الحكومية في اقتصاد مفتوح هدفان: التوازن الداخلي الذى يتضمن التوظف الكامل واستقرار الأسعار؛ والتوازن الخارجي الذى يقصد به عادة توازن الحساب الجاري. ويعتبر العجز الخارجي الصغير محتملاً Sustainable إذا لم يؤدي إلى دين خارجي يصعب سداده، وإذا كانت التدفقات الرأسمالية الواردة نتيجة له قد وُجِهت إلى مجالات الاستثمار الإنتاجي المختلفة بحيث يمكن سداد هذا الدين مستقلاً. وبالمثل، يعتبر الفائض الخارجي الصغير محتملاً إذا لم يتسبب في تحميل الدول الأجنبية بديون تعجز عن سدادها ممّا يفقد الدولة جزءاً من ثروتها، وإذا كان واضعو السياسات لديهم الرغبة في استثمار هذه المدخرات في الخارج وليس في الداخل.

ومع ذلك، لا ينبغي النظر إلى هدف توازن ميزان المدفوعات بشكل منعزل عن سائر الأهداف الاخرى. فلم ولن يتواجد مثل هذا الهدف المنعزل والوحيد للسياسة الاقتصادية. فللحكومة، في أي وقت، أهداف متعددة تتعلق بالإداء الداخلي والخارجي للاقتصاد؛ وهذه الأهداف قد تتضمن التوظف الكامل ورفع معدل النمو الاقتصادي واستقرار الأسعار والتوازن الخارجي وما شابه ذلك. ولدى الحكومة أيضا ترسانة من أدوات السياسة. مثل السياسة النقدية والسياسة المالية وسياسة سعر الصرف، وغيرها من السياسات. ويختلف أثر كل أداة على كل هدف. لذلك، يتحتم على واضع السياسة الرشيد أن ينظر إلى الوضع برمته ثم يختار توليفه الأدوات الملائمة للتعامل مع مجموعة أهدافه. وكلما كان عدد أهداف السياسة كبيراً واحتمالات التعارض بينها مرتفعة، كلما

أصبح من الضروري أن يكون عدد الأدوات التي يجب استخدامها لمقابلة هذه الأهداف كبيراً. وإذا حاولت الحكومة تجنب استخدام أي من الأدوات الموجودة تحت تصرفها سواء كان ذلك لأغراض سياسية أو غيرها، أو لم تكن لديها المقدرة على استخدام الأدوات المحلية بالتوليفة الملائمة، فإن عليها في تلك الحالة أن تختار بين أهدافها المتعارضة أو أن تحقق تسوية بينها.

وفي ضوء ما قيل، يمكن العودة إلى الحالتين الثالثة والرابعة في الجدول رقم (2) ومناقشتهما بمزيد من التفصيل. ولنفترض أن الدولة تواجه بطالة وعجزاً في نفس الوقت. يمكن الوصول إلى علاج باستخدام التوليفة الملائمة للأدوات المحلية. ونذكر القارئ بأن للانكماش النقدي أثر مزدوج على ميزان المدفوعات: فهو لا يحسن فقط وضع الحساب الجاري، وإنما أيضا يجتذب رؤوس الأموال قصيرة الأجل من الخارج برفعه لمعدل الفائدة. وعلى فرض أن الحكومة قد استخدمت توليفة تتكون من انكماش نقدي وتوسع مالي، فإنه اعتماداً على الحجم النسبي للجرعات المطبقة، يمكن لأثر التوسع المالي على الاقتصاد أن يفوق أثر الانكماش النقدي عليه. ويكون لدينا في تلك الحالة أثر توسعي صافي يعتبر مرغوباً للأغراض الداخلية، إلا أنه يزيد عجز الحساب الجاري. وعلى الجانب الآخر، تؤدى الزيادة في معدل الفائدة الناتجة عن الانكماش النقدي إلى اجتذاب الأموال من الخارج بما يعوض الأثر السيء للتوسع المالي على الحساب الجاري ويزيد. وتعتبر هذه التوليفة ذات جاذبية خاصة إذا كان لدى الدولة فائض في الحساب الجاري أقل من تدفقاتها الرأسمالية الخارجية بحيث يكون هناك عجز خارجي في ميزان المدفوعات. وقد كان ذلك هو وضع أمريكا في الستينيات. ويمكن استخدام توليفة معاكسة تماماً في حالة التضخم المصحوب بفائض، خاصة إذا كان هذا الفائض نتيجة لعجز في الحساب الجاري أصغر في قيمته من التدفقات الرأسمالية الواردة.

وتجدر الإشارة إلى أنه مع توليفات السياسة الموصوفة أعلاه، لا تسطيع الحكومة إلا أن تتعامل فقط مع الظروف المؤقتة للعجز والبطالة. أمّا إذا كانت هذه المشاكل نابعة من أسباب عميقة الجذور، فإن مثل هذه التوليفات لا يحتمل أن تشكل علاجاً كافياً للوضع، لأنها لا تحتوي على آلية لجعل أسعار الدولة على نفس مستوى الأسعار العالمية، خاصة في ظل التوظف الكامل. ويستلزم الأمر اتخاذ مزيد من الإجراءات الحاسمة. ويعتبر تكيف سعر الصرف أحد الأسلحة في ترسانة واضع السياسة وهو ما سنعرض له في الفصل القادم إن شاء الله.

12-7 نماذج الأسئلة

السؤال الأول: أسئلة الاختيار المتعدد :

1 - في تناول آلية التكيف التلقائي المستندة إلى تغيرات الدخل، نفترض أن:

أ. الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل.

ب. نظام الصرف الموجود هو نظام اسعار الصرف الثابتة.

ج. الأسعار ومعدلات الفائدة الداخلية ثابتة.

د. كل ماسبق.

2 - إذا افترضنا أن م حـ و = صفر، فإن آلية تكيف الدخل التلقائية فقط:

أ- لن تحقق أي تكيف. ب- تحقق تكيف غير كامل.

جـ- تحقق تكيف كامل. د- تحقق تكيف ضار.

3 - في عالم الواقع، من المحتمل أن آليات التكيف التلقائي المستندة إلى الدخل والأسعار والفائدة:

أ. تعزز كل منها الأخرى، وتؤدي إلى تكيف غير كامل.

ب. تعزز كل منها الأخرى، وتؤدي إلى تكيف كامل.

ج. لا تعزز كل منها الأخرى، وتؤدي إلى تكيف غير كامل.

د. لا تعزز كل منها الأخرى، وتؤدي إلى تكيف كامل.

4 – سياسة تحويل الإنفاق المناسبة لعلاج عجز ميزان المدفوعات هي:

أ- رفع قيمة العملة المحلية ب- تخفيض قيمة العملة المحلية.

ج- السياسة النقدية. د- السياسة المالية.

5 –يؤدي الانخفاض في مستوى الدخل والتوظف، في دولة العجز، إلى:

أ- الحد من انخفاض الأسعار. ب- الحد من تزايد الأسعار.

ج- عدم التأثير على مستوى الأسعار.

د. كل ماسبق. هـ- لا شئ مما سبق.

السؤال الثاني : أسئلة الصواب والخطأ :

1. يعتبر الدخل أحد المحددات الهامة للواردات، يترتب على الانخفاض في الدخل انخفاض في الواردات.
2. بأن الاختلال في ميزان المدفوعات يحتوي في داخله على بذور إصلاحه الجزئي.
3. يؤدي الارتفاع في مستوى الدخل والتوظف، في دولة العجز، إلى الحد من تزايد الأسعار.
4. في دولة الفائض، فإن العرض النقدي يتوسع ويسهم في ارتفاع معدلات الفائدة.

5. في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة، يؤثر كل من الدخل والأسعار على ميزان المدفوعات في نفس الاتجاه التصحيحي.

السؤال الثالث: فرق بين:

أ- آليات التكيف التلقائي وآليات التكيف المستندة إلى السياسة الاقتصادية.

ب- آلية التكيف المستندة إلى الأسعار وآلية التكيف التلقائي المستندة إلى الدخل.

السؤال الرابع:

أ- لماذا يعتبر تخفيض قيمة العملة المحلية من سياسات تحويل الإنفاق؟

ب- وما هو الشرط الواجب توافره حتى يكون التخفيض علاجاً للعجز؟

* * * * *

الفصل الثالث عشر*

سعر الصرف

13-1: مقدمة:

إن عمليات التبادل التجاري التي تتم بين دولتين عن طريق الاستيراد والتصدير تتطلب وجود نسبة تبادل معينة بين عملتي الدولتين، أو وجود ثمن لعملة كل دولة مقومة بغيرها من العملات، وذلك من أجل تقدير أسعار السلع والخدمات في كل دولة بعملات الدول الأخرى. وهذا الثمن الذي يتم بناءً عليه مبادلة عملة دولة بأخرى يسمي سعر الصرف الأجنبي. وفي هذا الفصل سنقوم بتوضيح ما هو بسعر الصرف؟ وكيف يتحدد داخل كل دولة؟ وعلى أي أساس يتم تحديده؟ ولبيان ذلك يتم دراسة النقاط التالية على النحو التالي:

- تعريف سعر الصرف.
- سوق الصرف الأجنبي.

---

* **كتب هذا الفصل أ.د السيد محمد أحمد السريتي**

لقد تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل على المراجع التالية:

- د.عبد الرحمن يسري أحمد ، د. السيد محمد السريتي : **الاقتصاديات الدولية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2007، الفصل الحادي عشر.
- د. السيد محمد السريتي: **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، 2008، الفصل التاسع.
- د. محمود يونس : **اقتصاديات دولية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2003، الفصل الثامن.
- Salvatore D, **International Economics**, 5th edition, Prentice Hall International, Inc., New York, 1995 .ch13.
- Kindleberger .C& Lindert. P., **International Economics**, 6th edition, Irwin, Illinois, 1978 .ch. 3.

- ووظائف سوق الصرف الأجنبي.
- كيفية تحديد سعر الصرف الحر.
- العلاقة بين مرونة الطلب المحلي على الواردات ومرونة الطلب على العملة الأجنبية.
- العلاقة بين مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات ومرونة عرض العملة الأجنبية.
- تحليل أثر التغير في الأذواق والأسعار على سعر الصرف الأجنبي.
- تحديد سعر الصرف الرسمي الثابت.
- سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية.
- نماذج الأسئلة.

13-2 : تعريف سعر الصرف :

يعرف سعر الصرف الأجنبي بأنه السعر الذي يتم به مبادلة عملة بأخرى، وبالتحديد فهو "**قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية مقدرة بوحدات العملة الوطنية**". فمثلا يقال أن سعر صرف الدولار الأمريكي في مصر (1 دولار = 18 جنيه)، وسعر صرف الريال السعودي في مصر (1 ريال = 4.8 جنيه)، وهكذا..

ويتحدد سعر الصرف كسعر أي سلعة أخرى بتفاعل قوى الطلب على العملة الأجنبية وعرضها في الأسواق الداخلية. ويتحدد الطلب على العملة الأجنبية بعمليات الجانب المدين في ميزان المدفوعات، أي أن الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية وتزيد من عرض العملة الوطنية في الأسواق الخارجية، كذلك فإن جميع البنود التي تقيد في الجانب المدين من ميزان المدفوعات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية. أما عرض العملة الوطنية في الداخل فيتحدد بعمليات الجانب الدائن في ميزان المدفوعات، فالصادرات

تزيد من عرض العملات الأجنبية في الداخل وتزيد من الطلب الأجنبي على العملة الوطنية، كذلك فإن جميع المعاملات التجارية والمالية التي تقيد في الجانب الدائن في ميزان المدفوعات تؤدى إلى زيادة عرض النقد الأجنبي.

13-3 : سوق الصرف الأجنبي:

يتمثل سوق الصرف الأجنبي في المكان الذي يتم من خلاله تحويل العملات بعضها إلى البعض. أي أنه السوق الذي فيه يباع ويشتري منه العملات الوطنية للدول المختلفة إحداها بالأخرى. ويعد سوق الصرف الأجنبي أكبر الأسواق في العالم حيث يتجاوز حجم عملياته اليومية أكثر من مائة مليار دولار. وسوق الصرف الأجنبي ليس سوقاً منظماً مثل أسواق البضائع أو الأوراق المالية، حيث لا يوجد له مكان مركزي يتجمع فيه المتعاملون، وكذلك فهو ليس قاصراً على بلد واحد، ويمكن القول بأنه عملية يتم بواسطتها الجمع بين مشتري وبائعي الصرف الأجنبي.

ويتكون سوق الصرف الأجنبي من عدد من المصارف والسماسرة والعملاء الذين يعملون في شراء وبيع العملة الأجنبية، وتعتبر الحكومات وسلطاتها النقدية ضمن أطراف التعامل في هذا السوق. وعن طريق سوق الصرف الأجنبي يتم تسوية المعاملات الاقتصادية بين الدول.

ويتم التفرقة بين نوعين من أسواق الصرف الأجنبي، **النوع الأول: سوق الصرف الأجنبي العاجل:** وهو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء العملة الأجنبية وفقاً لسعر عاجل، ويتم التسليم والتسلم في الحال. **النوع الثاني: سوق الصرف الأجنبي الآجل:** وهو السوق الذي يتم فيه بيع وشراء العملة الأجنبية وفقاً لسعر آجل، ويتم التسليم والتسلم بعد فترة، بمعني ان التسليم يكون مؤجلاً إلى حين حلول التاريخ المتفق عليه. ومدة التأجيل قد تكون في حدود شهر أو ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة على أكثر تقدير.

13-4 : وظائف سوق الصرف الأجنبي:

أن وظيفة سوق الصرف الأجنبي لا تقتصر علي مجرد تحديد أسعار الصرف، وإنما تشمل وظائف أخري تتمثل في :

1 – **تحويل الأموال أو القوة الشرائية بين الدول:** فالوظيفة الأساسية لأسواق الصرف الأجنبي هي تحويل الأموال أو القوة الشرائية من عملة إلى أخري من دولة إلي أخري. ويتم عادة هذا التحويل عن طريق التحويل التلغرافي، الذي هو عبارة عن شيك يرسل بالبرق بدلا من البريد. فعن طريقه يصدر أحد البنوك المحلية تعليماته إلى بنكه المراسل في مركز نقدي أجنبي بأن يدفع قدر معين من العملة المحلية السائدة هناك إلى شخص أو منشأة أو حساب.

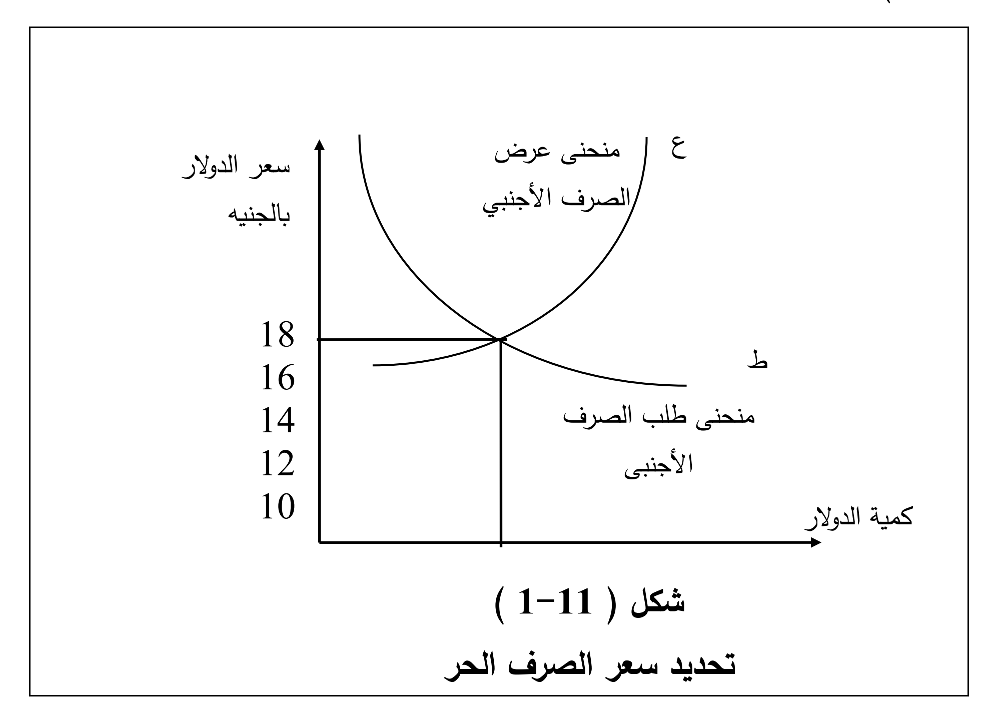
2 – **تقديم الائتمان اللازم لتمويل التجارة الخارجية:** ويتم ذلك عن طريق قيام أحد البنوك بمنح ائتمان؛ فعندما يقوم البنك بفتح اعتمادات بالعملات الأجنبية أكثر من حجم الودائع لديه من هذه العملات، فإنه يكون قد منح ائتماناً لتمويل التجارة الخارجية.

3 – **تغطية مخاطر الصرف الأجنبي:** حيث تقوم سوق الصرف الأجنبي بمساعدة المستثمرين الماليين على تجنب مخاطر الصرف الأجنبي، والقيام بعمليات التغطية.

13-5 : كيفية تحديد سعر الصرف الحر :

يتحدد سعر الصرف الحر عن طريق تفاعل قوي الطلب والعرض على العملة الأجنبية. ونميز هنا بين سعر الصرف الحر وسعر الصرف الرسمي الثابت، فسعر الصرف الرسمي الثابت تحدده السلطات النقدية في الدولة، أما سعر الصرف الحر فهو الذي تحدده ظروف الطلب والعرض. فإذا أخذنا

عملتين هما الجنيه المصري والدولار الأمريكي، فيتحدد عرض الدولار في السوق المصري بطلب الأمريكيين على السلع والخدمات المصرية، وكذلك حركات رؤوس الأموال من أمريكا إلى مصر. أما الطلب على الدولار فيتحدد بطلب المصريين على السلع والخدمات الأمريكية وحركات رؤوس الأموال من مصر إلى أمريكا. ويمكن التعبير عن ذلك بمنحنى الطلب على الدولار (ط) ومنحنى عرض الدولار (ع) في شكل (13-1) التالي حيث يقيس المحور الرأسي قيمة الدولار بالقروش، أي هذا المحور يقيس سعر الصرف للدولار، ويتحدد سعر الصرف الحر عند نقطة تقاطع منحنى الطلب على الدولار مع منحنى عرض الدولار ويكون سعر الصرف التوازني هو (1 دولار= 18 جنيهاً).



شكل (11-1)

تحديد سعر الصرف الحر

ويلاحظ أن ارتفاع سعر الصرف للعملة الأجنبية يعنى انخفاض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، والعكس صحيح. وهذا يعني أن ارتفاع سعر الدولار

بالجنيه معناه انخفاض قيمة الجنيه المصري مقوماً بالدولار، فمثلاً إذا كان سعر الدولار = واحد جنيه فإن سعر الجنيه المصري = واحد دولار، وإذا ارتفع سعر الدولار فأصبح يساوي 2 جنيه مصري، فإن سعر الجنيه المصري = نصف دولار، وإذا ارتفع سعر الدولار فأصبح يساوي 4 جنيه مصري فإن سعر الجنيه المصري = ربع دولار، وهكذا.

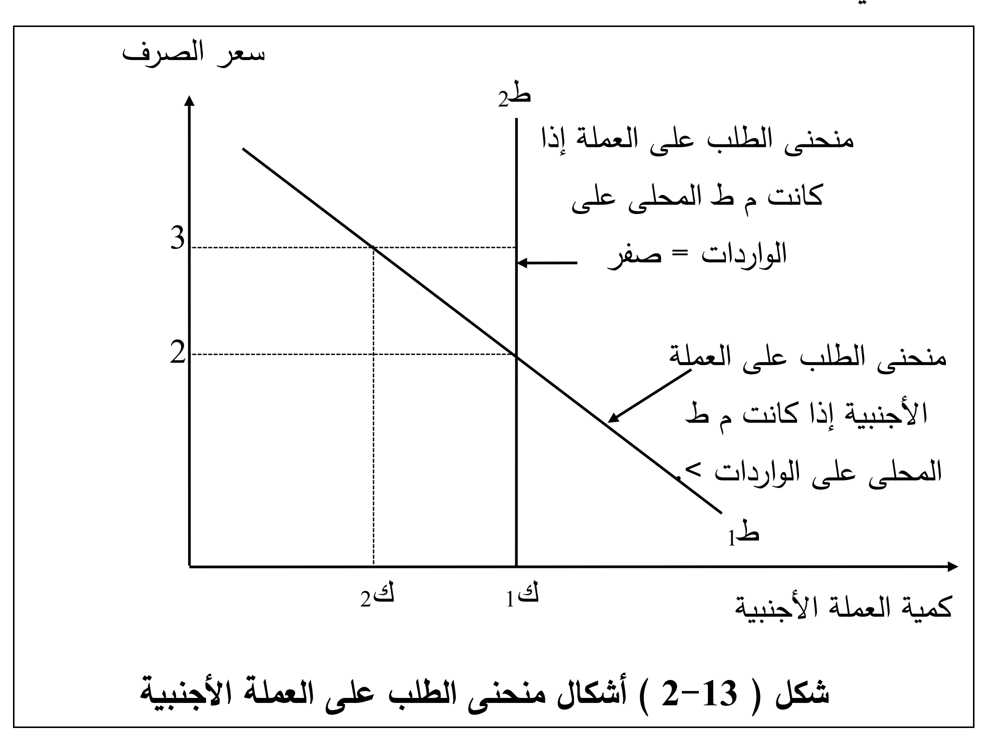
13-6: العلاقة بين مرونة الطلب المحلي على الواردات ومرونة الطلب على العملة الأجنبية

يتحدد شكل وميل ومرونة منحني الطلب على العملة الأجنبية بالطلب المحلي على الواردات، كما يرتبط التغير في الطلب على العملة الأجنبية بمرونة الطلب المحلي على الواردات. وبافتراض حدوث ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، فإن ذلك يعني ضمنياً تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، الأمر الذي يجعل أسعار الواردات مقدرة بالعملة الوطنية أغلي نسبياً، في حين ظلت أسعار الواردات بالعملة الأجنبية ظلت ثابتة دون تغير، وبالتالي تنخفض كمية الواردات وقيمة الواردات بشرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر.

وبناء على ذلك نستطيع أن نقرر: أن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، أي تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدى إلى ارتفاع أسعار الواردات مقدرة بالعملة الوطنية، فتقل كمية الواردات وقيمتها بالعملة الأجنبية ويقل بالتالي الطلب على النقد الأجنبي. ويتوقف مقدار النقص في الطلب على العملة الأجنبية على مرونة الطلب على الواردات فكلما كبرت مرونة الطلب على الواردات كلما زاد مقدار النقص في الطلب على العملة الأجنبية.

وكما هو موضح في شكل (13- 2) فإن ارتفاع سعر الصرف الأجنبي يجعل أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية أغلى نسبياً ، فإذا كانت م ط المحلى على الواردات > صفر فيترتب على ذلك انخفاض الطلب المحلى على الواردات وانخفاض كمية وقيمة الواردات، ويخفض الطلب على العملة من ك$_1$ إلى ك$_2$ ويكون ميل منحنى الطلب على العملة سالب الميل.

أما إذا كانت م ط المحلى على الواردات = صفر يظل الطلب المحلى على الواردات ثابتاً، وتظل كمية وقيمة الواردات ثابتة، ويظل الطلب على العملة ثابتاً، ويكون منحنى الطلب على العملة عديم المرونة. وكلما زادت مرونة الطلب المحلى على الواردات كلما زادت مرونة الطلب على العملة وبالتالي قل ميل منحنى الطلب على العملة.



شكل (13–2) أشكال منحنى الطلب على العملة الأجنبية

13-7 : العلاقة بين مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات ومرونة عرض العملة الأجنبية :

يتوقف شكل ومرونة منحني عرض العملة الأجنبية على مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات، ويلاحظ أن أسعار الصادرات بالعملة الوطنية تظل ثابتة، ولكن أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية تتغير تبعاً لتغير سعر الصرف. ففي حالة رفع سعر الصرف الأجنبي، أي تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، فإن أسعار الصادرات مقدرة بالعملة الأجنبية سوف تنخفض، لذلك تزداد كمية الصادرات، أما قيمة الصادرات بالعملة الأجنبية فإنها تتوقف على مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات. فإذا كان:

أ – مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الوحدة، أي الطلب مرناً، تزيد كمية الصادرات بنسبة أكبر من انخفاض سعرها، وبالتالي تزيد قيمة الصادرات، ويزيد عرض العملة الأجنبية.

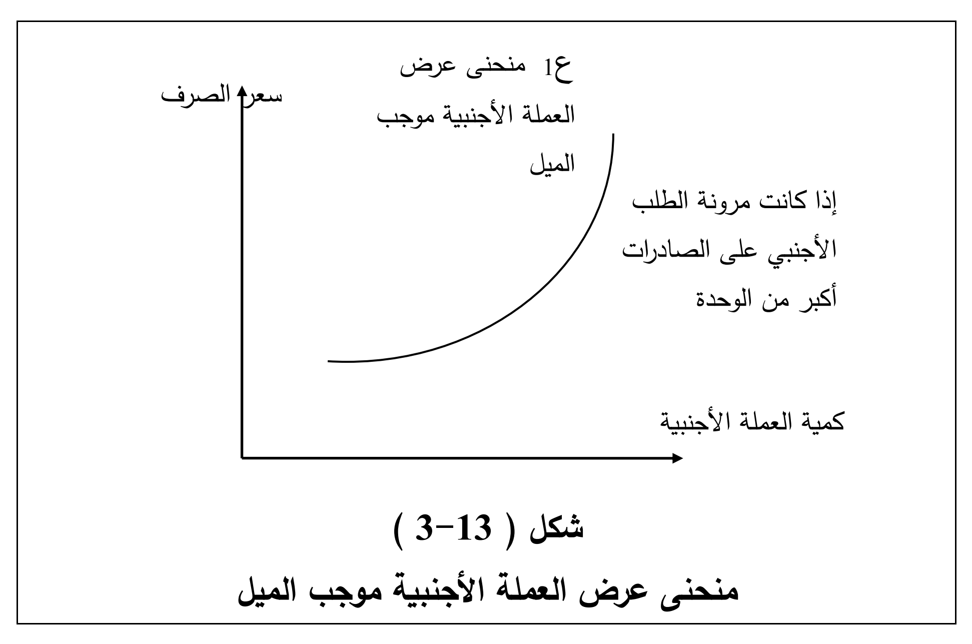
ب – مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات تساوي الوحدة، أي الطلب متكافئ المرونة، تزيد كمية الصادرات بنسبة أكبر من انخفاض سعرها، وبالتالي تظل قيمة الصادرات ثابتة، ويظل عرض العملة الأجنبية كما هو.

ج – مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أقل من الوحدة، أي الطلب غير مرن، تزيد كمية الصادرات بنسبة أقل من انخفاض سعرها، وبالتالي تقل قيمة الصادرات، ويقل عرض العملة الأجنبية.

خلاصة ما سبق: أن تخفيض قيمة الخارجية العملة الوطنية سوف يؤدى إلى زيادة عرض العملة الأجنبية إذا كان الطلب الأجنبي على الصادرات مرن، ويظل عرض العملة الأجنبية ثابت إذا كان الطلب الأجنبي على الصادرات

متكافئ المرونة. ويقل عرض العملة الأجنبية إذا كان الطلب الأجنبي على الصادرات غير مرن. وبناء على ذلك، يتحدد شكل منحنى عرض العملة الأجنبية حسب مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات، ويتخذ ثلاثة أشكال وهى:

الشكل الأول: يكون منحنى عرض العملة الأجنبية موجب الميل: إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الوحدة، لأنه مع ارتفاع سعر الصرف أي تخفيض قيمة العملة الوطنية يزداد عرض العملة الأجنبية بسبب زيادة كمية الصادرات بنسبة أكبر من نسبة انخفاض سعرها بالعملة الأجنبية، كما يتضح ذلك من شكل (13-3).

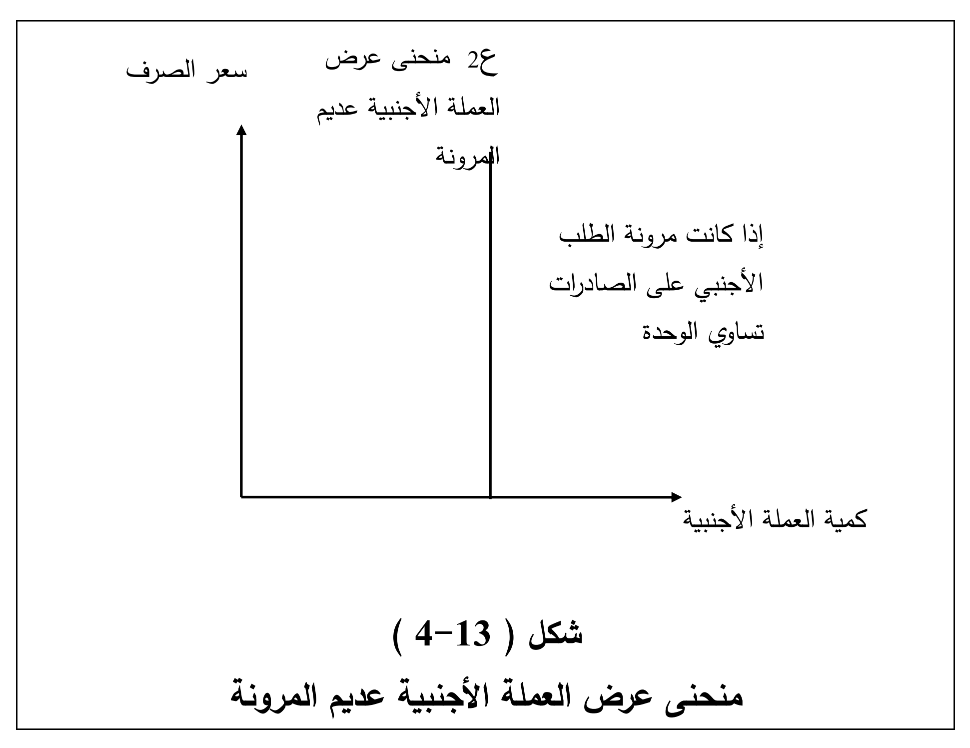


شكل (13-3)

منحنى عرض العملة الأجنبية موجب الميل

الشكل الثاني: يكون منحنى عرض العملة الأجنبية عديم المرونة: عندما يكون الطلب الأجنبي على الصادرات متكافئ المرونة، لأنه مع تغير سعر الصرف يظل عرض العملة الأجنبية ثابتاً، إذا تزداد كمية الصادرات بنفس

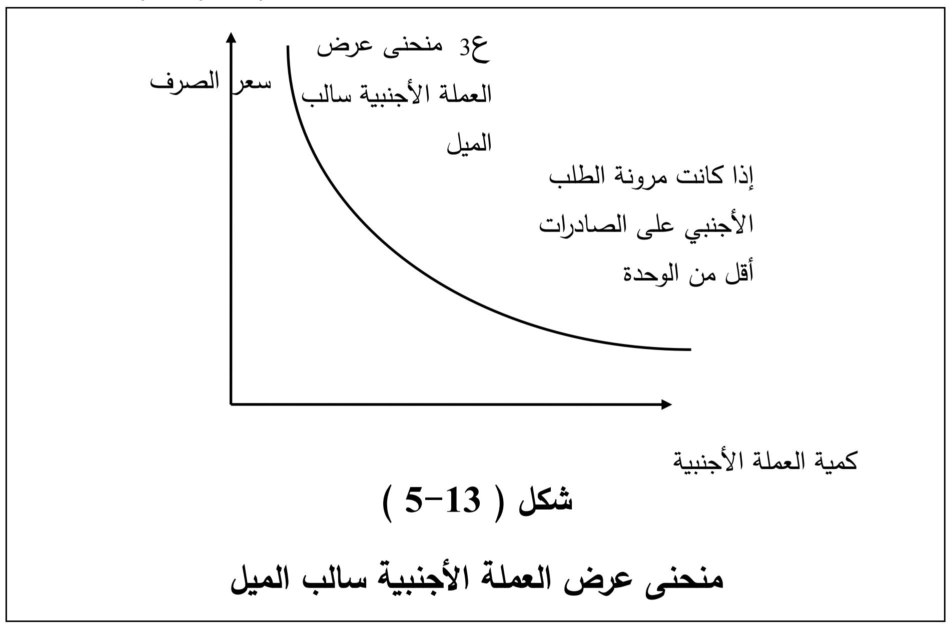
نسبة انخفاض الصادرات مقدرة بالعملة الأجنبية، كما يتضح ذلك من شكل (4-13).



شكل (13-4)

منحنى عرض العملة الأجنبية عديم المرونة

الشكل الثالث: يكون منحنى عرض العملة الأجنبية سالب الميل: إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أقل من الوحدة، أي غير مرن، إذ يؤدى رفع سعر الصرف أي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلى انخفاض عرض العملة الأجنبية، إذ تزداد كمية الصادرات بنسبة أقل من نسبة انخفاض أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية حيث أن الطلب غير مرن، كما يتضح ذلك من شكل (13-5).



شكل (13-5)

منحنى عرض العملة الأجنبية سالب الميل

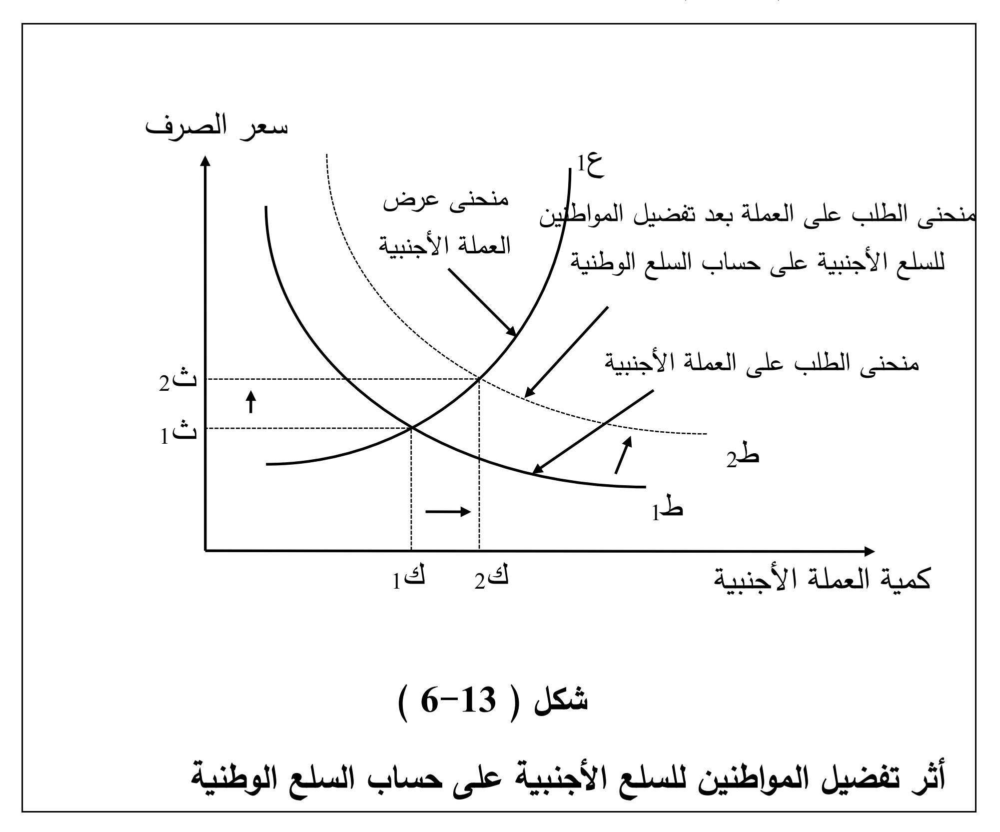
13-8 : تحليل أثر التغير في الأذواق والأسعار على سعر الصرف الأجنبي :

13-8-1 : أثر تغير الأذواق علي سعر الصرف الأجنبي:

يتم التفرقة بين تغير أذواق المواطنين وأذواق الأجانب. وسوف نركز هنا علي تغير أذواق المواطنين هل تغيرت في صالح السلع الوطنية أم في صالح السلع الأجنبية. فإذا تغيرت أذواق المواطنين في صالح السلع الأجنبية، فإن هذا يعني تفضيل المواطنين للسلع الأجنبية على حساب السلع الوطنية، بينما إذا تغيرت أذواق المواطنين في صالح السلع الوطنية، فإن هذا يعني تفضيل المواطنين للسلع الوطنية على حساب السلع الأجنبية. فما هو أثر ذلك علي سعر الصرف التوازني؟.

أ - أثر تفضيل المواطنين للسلع الأجنبية على حساب السلع الوطنية على سعر الصرف التوازني : يترتب على ذلك زيادة الطلب المحلى على الواردات

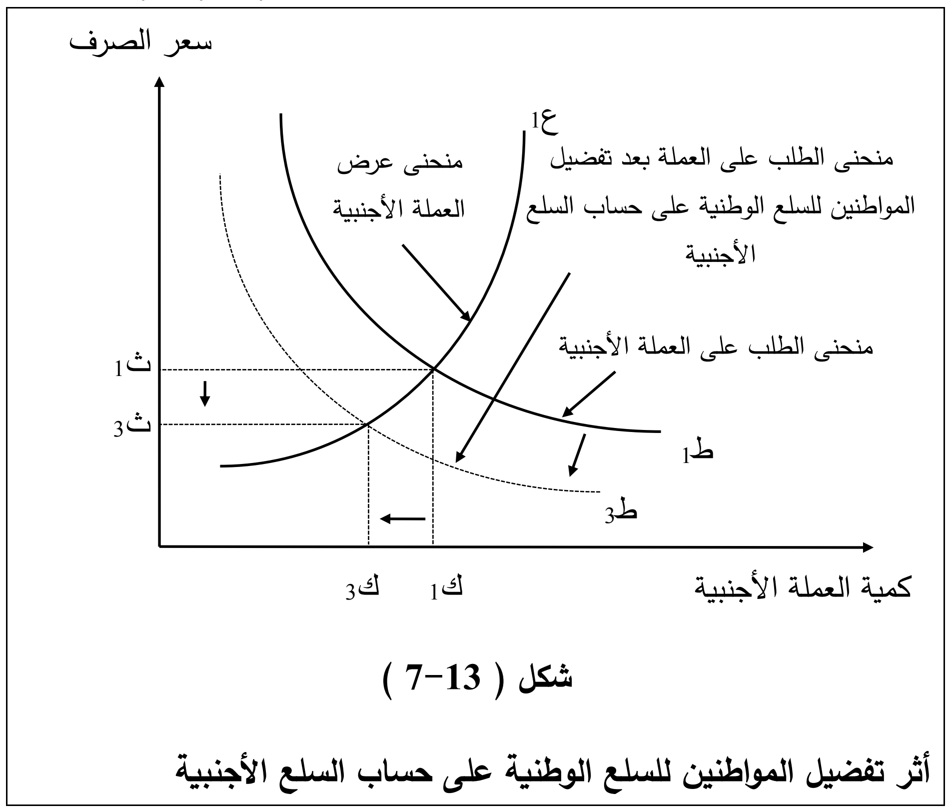
وزيادة كمية وقيمة الواردات، إذا كانت مرونة الطلب المحلي علي الواردات أكبر من الوحدة، وبالتالي زيادة الطلب على العملة الأجنبية من $ط_1$ إلى $ط_2$، الأمر الذي يؤدي إلي ارتفاع سعر الصرف التوازني من ($ث_1$ إلى $ث_2$)، كما يتضح ذلك من شكل (13−6).



شكل (13−6)

أثر تفضيل المواطنين للسلع الأجنبية على حساب السلع الوطنية

ب – أثر تفضيل المواطنين للسلع الوطنية على حساب السلع الأجنبية على سعر الصرف : يترتب على ذلك انخفاض الطلب المحلى على الواردات انخفاض كمية وقيمة الواردات، إذا كانت مرونة الطلب المحلي علي الواردات أكبر من الوحدة، وبالتالي انخفاض الطلب على العملة الأجنبية من ط1 إلى ط3، ومن ثم انخفاض سعر الصرف التوازني من ث1 إلى ث3 ، كما يتضح ذلك من شكل (13−7).



شكل (13-7)

أثر تفضيل المواطنين للسلع الوطنية على حساب السلع الأجنبية

13-8-2 : أثر تغير أسعار السلع الأجنبية على سعر الصرف:

نفترض الآن تغير أسعار السلع الأجنبية مع ثبات أسعار السلع الوطنية، فإذا افترضنا انخفاض أسعار السلع الأجنبية **فما هو أثر ذلك علي سعر الصرف.** فيترتب على ذلك زيادة الطلب المحلى على الواردات، زيادة كمية الواردات ولكن مقدار الزيادة في كمية الواردات وقيمتها يتوقف على مرونة الطلب المحلى على الواردات (م ط) ، فإذا كانت (م ط > 1) تزيد كمية الواردات بنسبة أكبر من انخفاض سعرها وتزيد قيمة الواردات ويزيد الطلب على العملة من ط$_1$ إلى ط$_2$ ويزيد سعر الصرف. كما يتضح ذلك من شكل (13-8). والعكس صحيح.

شكل (13-8)

أثر انخفاض أسعار السلع الأجنبية على سعر الصرف

أما إذا كانت (م ط < 1) تقل قيمة الواردات ويقل الطلب على العملة ويقل سعر الصرف. أما إذا كانت (م ط = 1) تظل قيمة الواردات ثابتة، ويظل الطلب علي العملة، وسعر الصرف ثابتاً .

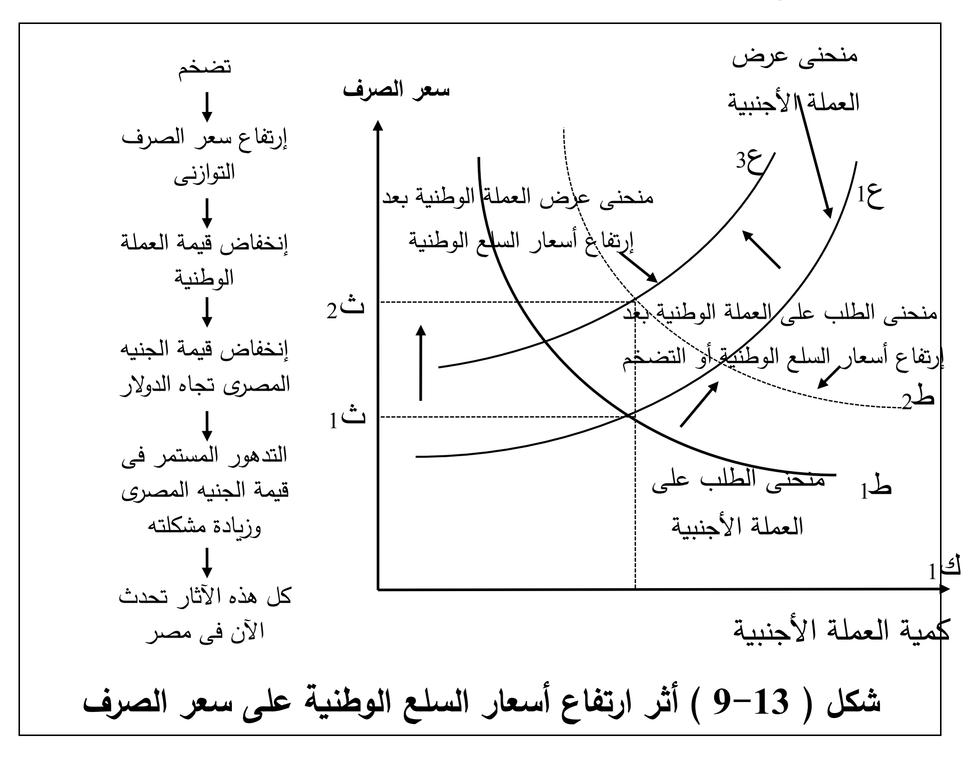
13-8-3 : أثر تغير أسعار السلع الوطنية على سعر الصرف

نفترض الآن ثبات أسعار السلع الأجنبية وتغير أسعار السلع الوطنية، فإذا افترضنا ارتفاع أسعار السلع الوطنية فإنه يؤدي إلي أن :

أ - **تصبح الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية أغلى نسبياً بالرغم من ثبات سعرها بالعملة المحلية،** فيقل الطلب الأجنبي علي الصادرات، وبالتالي تنخفض كمية الصادرات ويعتمد ذلك مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات، فيزداد عرض العملة الأجنبية في الداخل إذا كان الطلب

الأجنبي على الصادرات غير مرن. وعلى افتراض أن مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الوحدة، فإن ذلك يؤدى إلى نقص كمية الصادرات بنسبة أكبر من الارتفاع في أسعارها، وتقل كمية وقيمة الصادرات، ومن ثم يقل عرض العملة الأجنبية وينتقل منحنى عرض العملة الأجنبية ناحية اليسار من ع1 إلى ع3 كما يتضح ذلك من شكل (13-9) .

ب - **تصبح الواردات أرخص نسبياً**، ومن ناحية أخرى فإن ارتفاع أسعار السلع الوطنية مع بقاء أسعار السلع الأجنبية ثابتة يعنى أن السلع الأجنبية المستوردة أصبحت أرخص نسبياً، ومن ثم تزداد كمية الواردات، وعلى افتراض أن مرونة الطلب الداخلي على الواردات أكبر من الوحدة يزداد الطلب على العملة الأجنبية، ومن ثم ينتقل منحني الطلب من ط1 إلى ط2 كما يتضح ذلك من شكل (13-9) .



شكل (13-9) أثر ارتفاع أسعار السلع الوطنية على سعر الصرف

يلاحظ من شكل (13-9) أن ارتفاع أسعار السلع الوطنية يؤدي إلي ارتفاع سعر الصرف، كما نجد أنه كلما كان معدل ارتفاع مستوى الأسعار الداخلية لأحد البلاد أكبر من معدل ارتفاع مستوى الأسعار الأجنبية، كلما أدى ذلك إلى ارتفاع سعر الصرف الأجنبي وتدهور القيمة الخارجية لعملة هذا البلد والعكس صحيح.

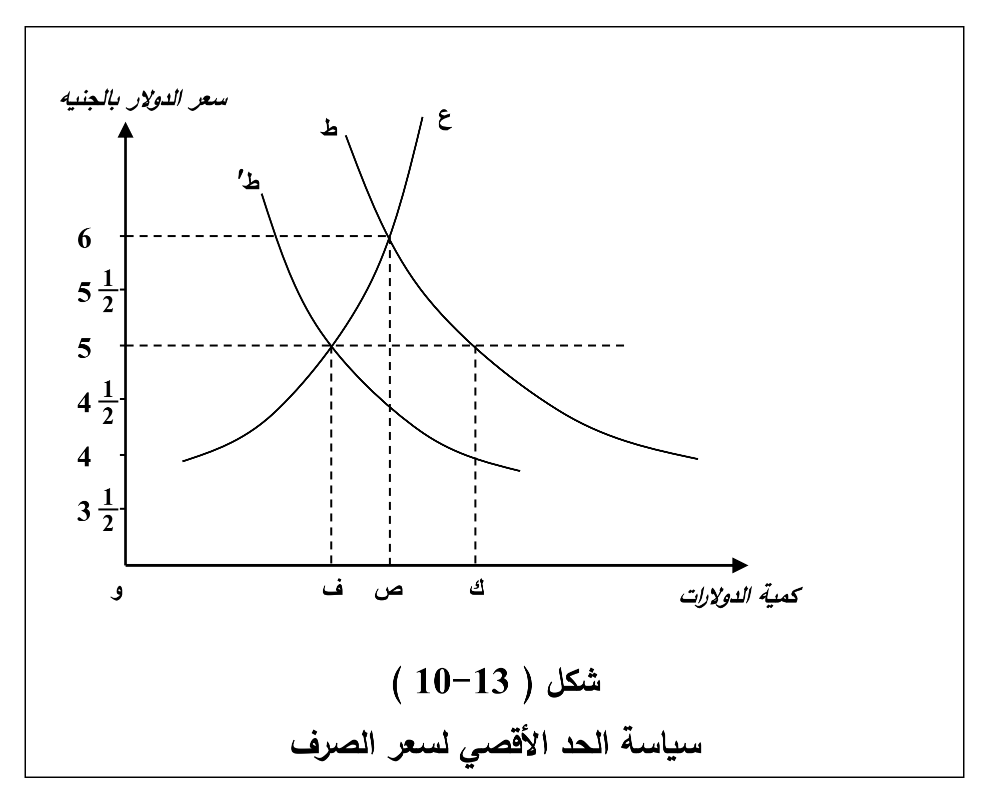
13-9: تحديد سعر الصرف الرسمي الثابت:

تخلت معظم بلاد العالم عن نظام سعر الصرف الحر الذي يتحدد بتفاعل قوى الطلب والعرض بسبب التقلبات المستمرة في أسعار الصرف الأجنبي، وما يترتب على ذلك من عدم استقرار في المعاملات المالية والتجارية.

ولكن يدافع بعض الاقتصاديين عن سعر الصرف الحر على أساس أنه يلعب دوراً كبيراً في موازنة التجارة الخارجية، ولبيان ذلك نفترض أن سعر الصرف الأجنبي هو (ص) فإذا حدث عجز في ميزان المدفوعات يصبح الطلب على العملة الأجنبية أكبر من المعروض منها فيرتفع سعر الصرف الأجنبي فوق (ص) أي تنخفض القيمة الخارجية للعملة الوطنية، وتنخفض أسعار الصادرات وتزداد حصيلة الصادرات بالعملة الأجنبية طالما كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الوحدة، كما ترتفع أسعار الواردات وتنخفض مدفوعات البلد بالعملة الأجنبية طالما كانت مرونة الطلب المحلي على الواردات تساوى أي شئ أكبر من الصفر. وهكذا يؤدى ارتفاع سعر الصرف الأجنبي في ظروف عجز ميزان المدفوعات إلى زيادة عرض العملة الأجنبية وتقليل الطلب عليها في اتجاه تحقيق التوازن، والعكس صحيح.

13-9-1: سياسة الحد الأقصي لسعر الصرف :

ويلاحظ أن تثبيت سعر الصرف الأجنبي لا يعنى عدم السماح له بالتغير لأن الاستقرار الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق عن طريق سياسات جامدة لذا يجب أن نسمح لسعر الصرف بالتغير ولكن إلى أي مدى؟ فإذا حددت السلطات النقدية سعر الصرف الرسمي بين الدولار والجنيه آخذة في اعتبارها ظروف العرض والطلب عند المستوى 1 دولار = 5 جنيه.



شكل (13-10)

سياسة الحد الأقصي لسعر الصرف

ويلاحظ من شكل (13-10) أن سعر الصرف الذي يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب هو 1 دولار = 6 جنيه. وعند قيام الحكومة بوضع حد أقصي لسعر الصرف قدره 5 جنيهات يظهر فائض طلب على العملة الأجنبية مقداره أ ب يؤدى ذلك إلى نشأة سوق سوداء لبيع الدولارات ويبدأ سعر الدولار

في الارتفاع. ولمنع الارتفاع في سعر الدولار تتدخل الحكومة وتقيد التعامل في النقد الأجنبي، وذلك بإلزام جميع مشروعات التصدير بأن تسلم ما تحصل عليه من نقد أجنبي إلى سلطات النقد، كما تطلب من جميع المشروعات الراغبة في الحصول على نقد أجنبي بتقديم طلب للبت فيها، هذه السياسة تهدف إلى الرقابة على النقد الأجنبي.

وهنا توافق الحكومة على بعض طلبات الإستيراد دون البعض الآخر، وذلك طبقاً لأولويات الحصول على بعض السلع دون البعض الآخر، فتعطى سلطات النقد دولارات لمن يستورد سلعة ضرورية وتمتنع عن الموافقة إذا كانت السلعة المستوردة غير ضرورية، وإذا نجحت هذه السياسة فإن منحنى الطلب على الدولار ينتقل لليسار من ط إلى ط/ كما هو واضح في شكل (13–10) .

ويقاس عدم نجاح هذه السياسة بالفرق بين الحد الاقصي لسعر الصرف وسعر الصرف الحر، والحل العملى لسياسة سعر الصرف الثابت هو أن تحدد الدولة سعر الصرف بين الدولار والجنيه بصورة لا تبتعد كثيراً عن ظروف العرض والطلب على الدولار .

13–9–2: سياسة موازنة سعر الصرف :

وتحاول الدولة المحافظة على سعر الصرف الرسمي الثابت باتباع سياسة " موازنة سعر الصرف " وذلك بأن تكون الحكومة رصيداً رسمياً من الدولارات يتم التصرف فيه بالبيع والشراء لموازنة سعر الصرف، فإذا زاد الطلب على الدولار تتدخل السلطات النقدية وتبيع كمية من الدولارات من رصيدها الرسمي، إما إذا انخفض الطلب على الدولار تتدخل السلطات النقدية بالشراء. ويتم تحديد سعر الصرف الرسمي عن طريق حدين حد أقصى 580 ، حد أدنى 550 قرش للدولار.

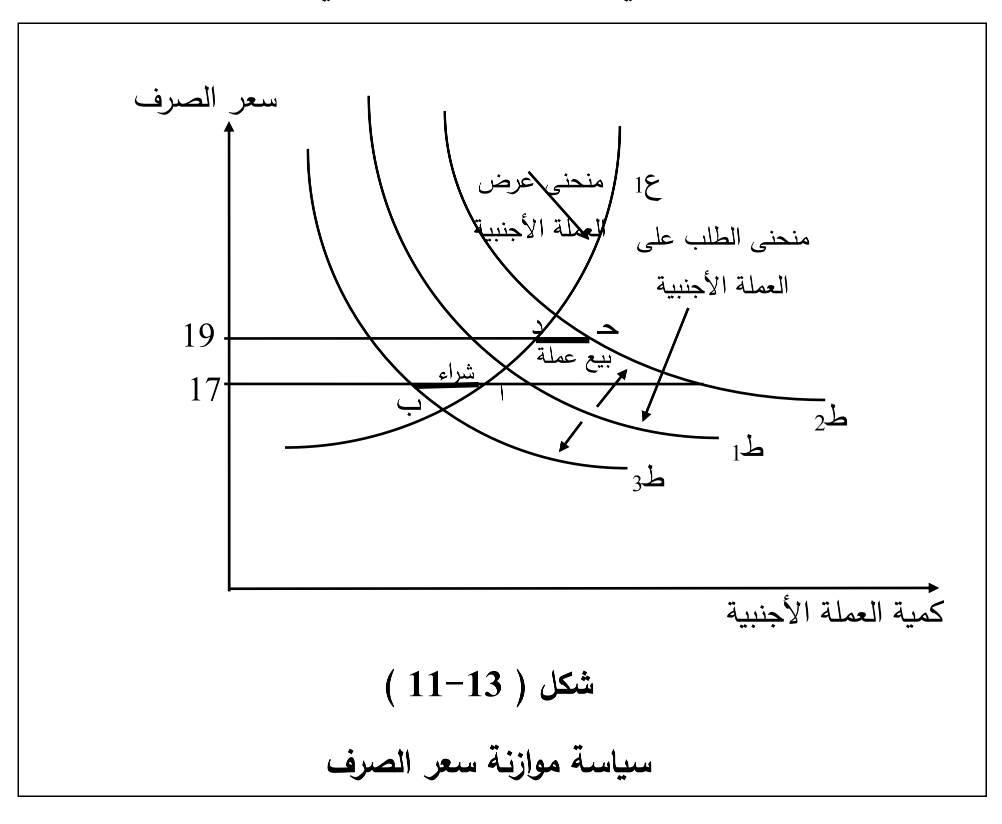
شروط نجاح سياسة موازنة سعر الصرف :

أ – ضرورة توافر رصيد كافي لدى الحكومة من العملة الأجنبية كي تشترى وتبيع به العملة الأجنبية لموازنة سعر الصرف.

ب – في حالة زيادة الطلب من ط1 إلى ط2 تقوم الحكومة ببيع الكمية (ج د) لمنع سعر الصرف من الزيادة عن الحد الأقصى.

ج – في حالة نقص الطلب من ط1 إلى ط3 تقوم الحكومة بشراء الكمية (أب) لمنع سعر الصرف من الانخفاض عن الحد الأدنى .

د – إذا كان سعر الصرف داخل الحدود الرسمية لا تشترى ولا تبيع الحكومة. وهذا دليل نجاح الحكومة، وهنا يظل احتياطي الدولار في حالة استقرار نسبى، إذ يتغير احتياطي الدولار زيادة أو نقص في حدود معقولة.



شكل (13–11)

سياسة موازنة سعر الصرف

هـ – أما إذا أخطأت الحكومة في تقدير سعر الصرف الذي ينبغى المحافظة عليه وحددت سعر الصرف الحر أعلى بكثير أو أقل بكثير مما تقرره ظروف العرض والطلب فإنها ستواجه تقلبات شديدة في احتياطي العملة الأجنبية ، فإذا كان منحنى الطلب على الدولار الأصلي هو $ط_2$ $ط_2$ ، فإنه يتعين على الحكومة أن تبيع الحكومة (حـ د) من الدولارات في كل فترة وسوف تبيع كمية أكثر من (حـ د) كلما زاد الطلب عن $ط_2$ $ط_2$. وسوف يكون هناك نزيف دائم في احتياطي الدولار لدى سلطات النقد وهنا تضطر سلطات النقد إما بتشديد الرقابة على النقد الأجنبي أو تضطر إلى السماح لسعر الصرف بالزيادة وهذه هي حالة رفع سعر الصرف أو تخفيض قيمة العملة الوطنية خارجياً.

13-10: سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية

وتهدف هذه السياسة إلى علاج عجز ميزان المدفوعات أو إلى القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية الناتج عن عجز ميزان المدفوعات. وتتمثل هذه السياسة في قيام الدولة بتخفيض قيمة عملتها الوطنية في الخارج أي ارتفاع سعر الصرف. ويترتب على هذه السياسة أثران: أولهما على الواردات وثانيهما على الصادرات.

أ – **الأثر على الواردات:** يؤدى تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى جعل أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية أغلى نسبياً، مما يؤدى إلى انخفاض الطلب المحلى على الواردات، وبالتالي انخفاض كمية وقيمة الواردات بشرط أن تكون مرونة الطلب المحلى على الواردات أكبر من الصفر، ومن ثم يقل الطلب على العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية .

ب- الأثر على الصادرات: يترتب على تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية جعل أسعار الصادرات أرخص نسبياً مقومة بالعملة الأجنبية، ومن ثم زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات، وبالتالي زيادة كمية وقيمة الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الوحدة، الأمر الذي ينعكس في زيادة عرض العملة الأجنبية بما يسهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.

13-10-1: شروط نجاح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية:

1 – أن تكون مرونة الطلب المحلى على الواردات أكبر من الصفر.

2 – أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الوحدة.

أو مجموعهما (مجموع المرونتين) > 1 .

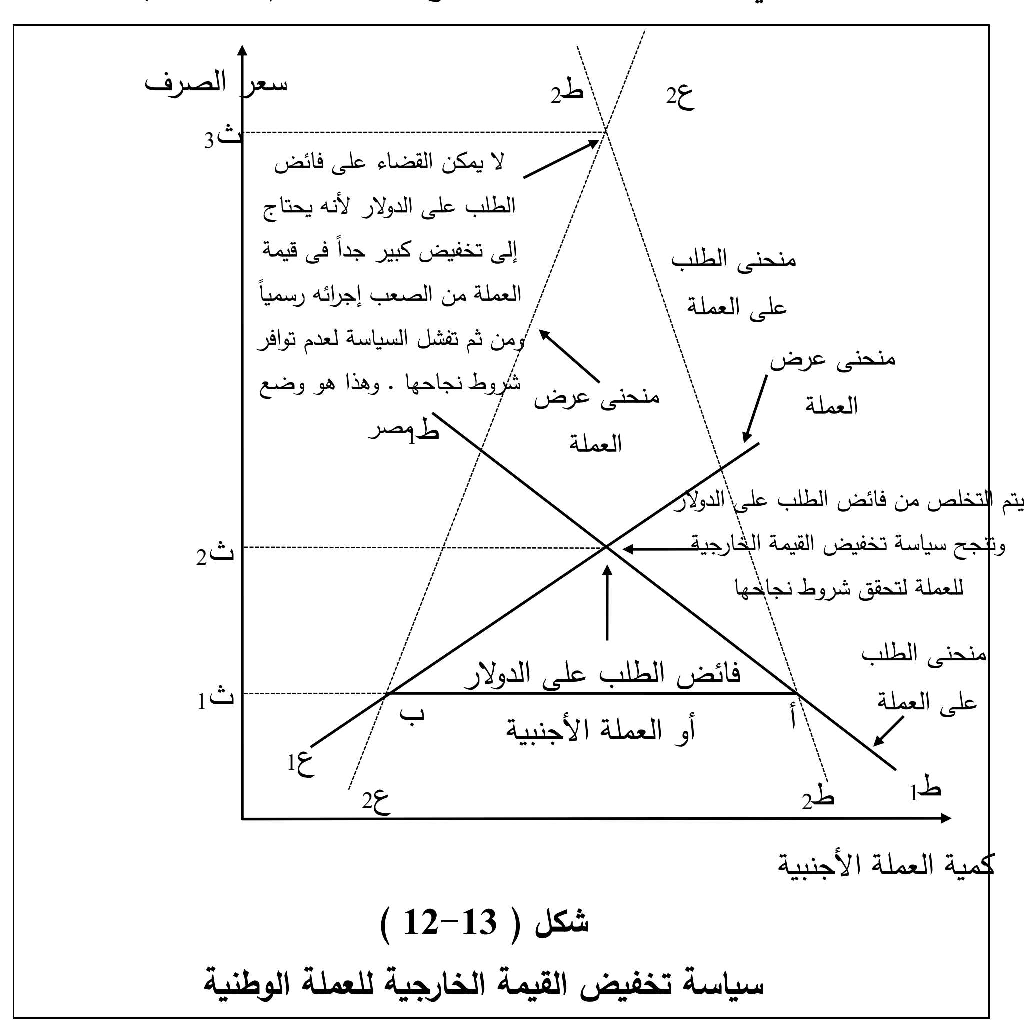
وفي هذه الحالة تنجح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في القضاء على فائض الطلب على العملة والقضاء على عجز ميزان المدفوعات – لأنه تكون مرونات الطلب على العملة وعرض العملة مرنة– كما يتضح ذلك من شكل (13-12). أما إذا انخفضت قيم مرونات الطلب والعرض على العملة الأجنبية تفشل سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية ويؤدى ذلك إلى حالة سعر الصرف غير المستقر كما يتضح ذلك من شكل (13-14) .

وهذه السياسة لها أربع حالات :

الحالة الأولي والثانية: تتحققان عندما يكون منحني عرض العملة الأجنبية موجب الميل أي تكون م ط الأجنبي على الصادرات > 1 . ويتم التفرقة بين الحالتين علي أساس إمكانية إجراء التخفيض الرسمي في قيمة العملة الوطنية:

ففي الحالة الأولي : تنجح السياسة لأنها تتطلب تخفيضاً قليلاً في قيمة العملة الوطنية من السهل إجراؤه رسميا لكبر قيم مرونات الطلب والعرض علي العملة الأجنبية.

وفي الحالة الثانية: تفشل السياسة لأنها تتطلب تخفيضاً كبيراً في قيمة العملة الوطنية من الصعب إجراؤه رسميا لصغر قيم مرونات الطلب والعرض علي العملة الأجنبية. كما يتضح من ا شكل (13-12).



شكل (13-12)

سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية

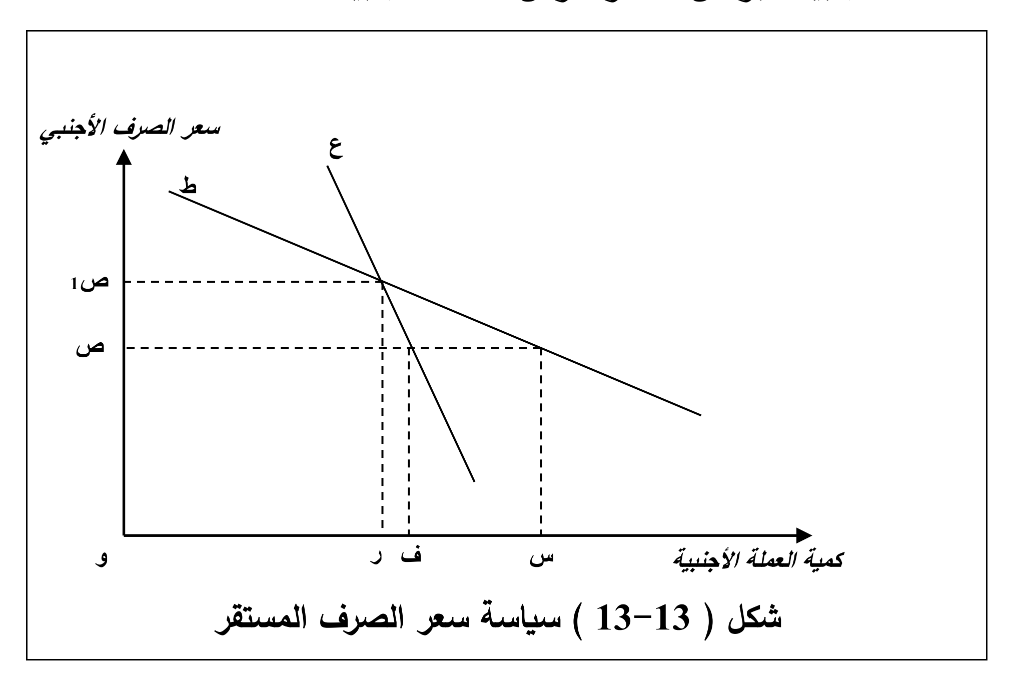
الحالة الثالثة والرابعة : تتحققان عندما يكون منحني عرض العملة الأجنبية سالب الميل أي تكون م ط الأجنبي على الصادرات < 1. ويتوقف نجاح السياسة هنا علي مدي استقرار سعر الصرف، **ففي الحالة الثالثة:** تنجح السياسة لاستقرار سعر الصرف وتسمي بحالة سعر الصرف المستقر. **الحالة الرابعة:** تفشل السياسة لعدم استقرار سعر الصرف وتسمي بحالة سعر الصرف غير المستقر.

13-10- 2: حالة سعر الصرف المستقر :

ويتحقق إذا توافر شرطان وهما:

أ- أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات < 1 .

ب- أن يكون مجموع مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات والطلب المحلى على الواردات معاً أكبر من الوحدة، أي أن انحدار الطلب على العملة الأجنبية أكبر من انحدار عرض العملة الأجنبية.



شكل (13-13) سياسة سعر الصرف المستقر

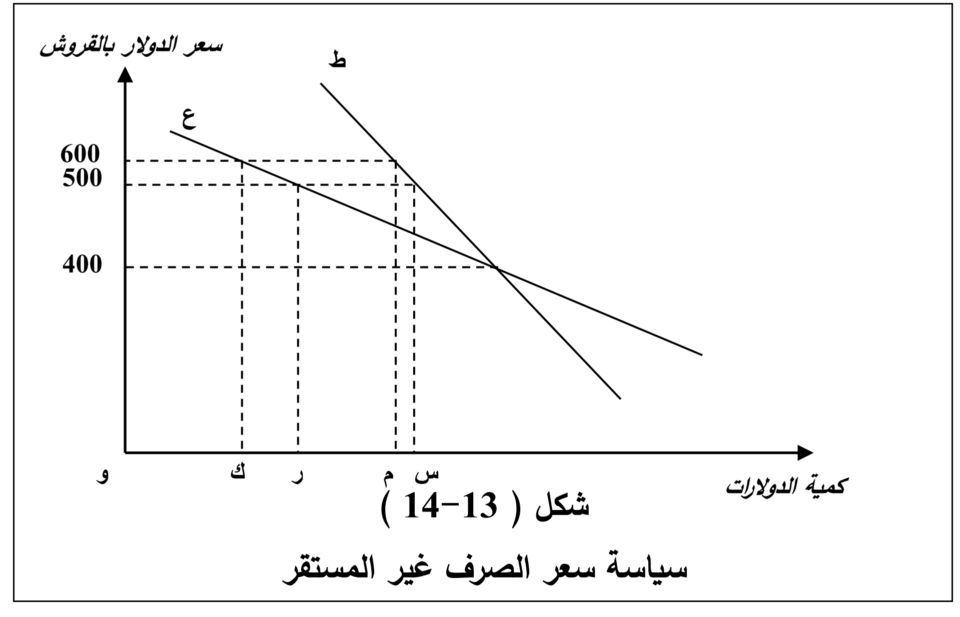
وكما هو واضح من شكل (13–13) فإن فائض الطلب على العملة الأجنبية عند سعر الصرف و ص يساوي س ف، ورفع سعر الصرف الأجنبي (أي تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية) إلى المستوى و ص$_1$ سوف يؤدي إلى خفض عرض العملة الأجنبية بالمقدار ف ر ومع ذلك فإن التوازن سوف يتحقق لأن المطلوب من العملة الأجنبية قد انخفض.

13–10– 2: حالة سعر الصرف غير المستقر :

ويتحقق إذا توافر شرطان وهما :

أ – أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات < 1 ، أي أن منحنى عرض العملة الأجنبية سالب الميل مثل منحنى الطلب .

ب – أن يكون مجموع مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات، م ط المحلى على الواردات معاً < 1 ، أي أن انحدار عرض العملة الأجنبية < انحدار الطلب على العملة الأجنبية، كما يتضح ذلك من شكل (13–14).



شكل (13–14)

سياسة سعر الصرف غير المستقر

و كما يلاحظ من شكل (13-14) أن تخفيض قيمة الجنيه المصري بزيادة سعر الدولار من 400 قرش إلى 600 قرش قد تتسبب في نقص المطلوب من الدولار بالمقدار س م ولكنه أدى إلى نقص عرض الدولار بالمقدار ر ك وحيث أن ر ك أكبر من س م فقد ازداد فائض الطلب على الدولار فأصبح م ك بدلاً من س ر . هكذا يزداد العجز في ميزان المدفوعات نتيجة إجراء تخفيض في القيمة الخارجية للعملة الوطنية. وتفشل سياسية تخفيض القيمة الخارجية العملة الوطنية.

13-11- نماذج الأسئلة :

السؤال الأول: أسئلة الاختيار المتعدد :

1 - تفشل سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية في حالة:

أ- مرونة الطلب الأجنبي علي الصادرات أكبر من الوحدة.

ب - كبر مرونات الطلب والعرض على العملة الأجنبية.

ج - مرونة الطلب الوطني علي الواردات أقل من الوحدة.

د - كل ما سبق . هـ- لا شئ مما سبق.

2 - مع ثبات جميع العوامل الأخرى يترتب على تفضيل المواطنين للسلع الوطنية على حساب السلع الأجنبية :

أ- انخفاض سعر الصرف الأجنبي و زيادة كمية الصرف الأجنبي.

ب- انخفاض كل من سعر وكمية الصرف الأجنبي.

ج- زيادة سعر الصرف الأجنبي وانخفاض كمية الصرف الأجنبي.

د - زيادة كل من سعر وكمية الصرف الأجنبي.

3 – قد يترتب على الارتفاع النسبي لأسعار السلع الأجنبية :

أ – انخفاض الطلب على العملة الأجنبية.

ب – زيادة الطلب على العملة الأجنبية .

ج – يظل الطلب على العملة الأجنبية ثابتاً .

د – كل ما سبق .   هـ – لا شئ مما سبق.

4 – تنجح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في القضاء على عجز ميزان المدفوعات إذا كانت مرونة الطلب :

أ– الأجنبي علي الصادرات أكبر من الوحدة.

ب – الوطني علي الواردات أكبر من الوحدة.

ج – الوطني علي الواردات مساوية للصفر.

د – كل ما سبق .   هـ– لا شئ مما سبق.

5 – يتمثل سعر الصرف في قيمة الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية :

أ – مقدرة بوحدات من العملة الأجنبية.

ب – مقدرة بوحدات من العملة الوطنية.   ج – مقوم بسعر سلع أخرى.

د – كل ما سبق .   هـ – لا شئ مما سبق.

6 – يتحدد الطلب الأجنبي على العملة الوطنية :

أ – بجميع العمليات المالية والتجارية للجانب الدائن في ميزان المدفوعات.

ب – بالعمليات المالية فقط للجانب الدائن في ميزان المدفوعات .

ج – بالعمليات التجارية فقط للجانب الدائن في ميزان المدفوعات .

د –بجميع العمليات المالية والتجارية للجانب المدين في ميزان المدفوعات.

7 – يتحدد الطلب المحلي على العملة الأجنبية بجميع بنود :

أ – الجانب الدائن في ميزان المدفوعات .

ب – الجانب المدين في ميزان المدفوعات .

ج – الحساب الجاري الدائنة والمدينة .   د – لا شئ مما سبق.

8 – منحنى الطلب على العملة الأجنبية مشتق من :

أ – الطلب الأجنبي على الصادرات.

ب – الطلب المحلى على الواردات.

ج – العرض المحلى للصادرات.   د – العرض الأجنبي للواردات .

9 – لكي يكون منحنى الطلب على العملة الأجنبية سالب الميل يتطلب ذلك أن تكون مرونة الطلب المحلى على الواردات :

أ – تساوى صفر .   ب – تساوى الوحدة .

ج – أقل من الوحدة .   د – أكبر من الصفر .

10 – يتحدد شكل منحنى عرض العملة الأجنبية حسب مرونة الطلب :

أ – المحلى على الصادرات .   ب – المحلى على الواردات .

ج – الأجنبي على الصادرات .   د – الأجنبي على الواردات .

11 – ترجع سالبية ميل منحنى عرض العملة الأجنبية إلى أن الطلب الأجنبي على الصادرات:

أ – كبير المرونة.   ب – متكافئ المرونة .

ج – عديم المرونة.   د – قليل المرونة .

12 – إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات مساوية للوحدة فإن ذلك يجعل منحنى عرض العملة الأجنبية :

أ – موجب الميل .   ب – سالب الميل .

ج – عديم المرونة .   د – لا شئ مما سبق.

13- يترتب على تفضيل المواطنين للسلع الأجنبية على حساب السلع الوطنية:

أ – ارتفاع كل من سعر الصرف وكمية العملة الأجنبية التوازنية .

ب – انخفاض كل من سعر الصرف وكمية العملة الأجنبية التوازنية .

ج – ارتفاع سعر الصرف وانخفاض كمية العملة الأجنبية التوازنية .

د – انخفاض سعر الصرف وارتفاع كمية العملة الأجنبية التوازنية .

14 – يؤدى تغير أذواق المواطنين في غير صالح السلع الأجنبية إلى انخفاض:

أ – الطلب المحلى على الواردات . ب – سعر الصرف التوازني .

ج – كمية الصرف الأجنبي التوازنية .

د – كل ما سبق . هـ – لا شئ مما سبق.

15 – يترتب على انخفاض أسعار السلع الأجنبية بالضرورة :

أ – انخفاض الطلب على العملة الأجنبية.

ب – زيادة الطلب على العملة الأجنبية.

ج – يظل الطلب على العملة الأجنبية ثابتاً .

د – كل ما سبق . هـ – لا شئ مما سبق.

16 – إذا كانت الطلب المحلى على الواردات مرناً فإن ارتفاع أسعار السلع الأجنبية يؤدى إلى :

أ – انخفاض سعر الصرف التوازني. ب –ارتفاع سعر الصرف التوازني.

ج – ثبات سعر الصرف التوازني. د – لا شئ مما سبق.

17 – يؤدى ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل مصر بمعدل أكبر مما يحدث في العالم الخارجي إلى :

أ – ارتفاع أسعار السلع الوطنية. ب – ارتفاع سعر الصرف التوازني.

ج – انخفاض قيمة العملة الوطنية.

د – كل ما سبق . هـ – لا شئ مما سبق.

18 –من أهم الآثار المتوقعة لارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد المصري:

أ – انخفاض قيمة الجنيه المصري تجاه الدولار الأمريكي .

ب – ارتفاع قيمة الجنيه المصري تجاه الدولار الأمريكي .

ج – ارتفاع قيمة العملة الوطنية .

د – كل ما سبق . هـ – لا شئ مما سبق.

19 – ينعكس ارتفاع أسعار السلع الوطنية بالمقارنة بأسعار السلع الأجنبية في :

أ – انخفاض الطلب الأجنبي على الصادرات .

ب –زيادة الطلب المحلى على الواردات .

ج – زيادة الطلب على الصرف الأجنبي .

د – كل ما سبق . هـ – لا شئ مما سبق.

20 – لكي تصبح سياسة الحد الأقصى لسعر الصرف الأجنبي فعالة لا بد وأن يكون الحد الأقصى لسعر الصرف :

أ – أكبر من سعر التوازن . ب – يساوى سعر التوازن .

ج – أقل من سعر التوازن . د – لا شئ مما سبق.

السؤال الثاني : أسئلة الصواب والخطأ :

1. تتحقق حالة سعر الصرف المستقر إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الوحدة.

2. في بعض الظروف يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية إلى زيادة حدة العجز في ميزان المدفوعات .
3. قد يكون منحنى عرض العملة الأجنبية موازي للمحور الرأسي الذي يقيس سعر الصرف .
4. دائماً منحنى عرض العملة الأجنبية موجب الميل .
5. معدلات التضخم المرتفعة التى سادت مصر خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة ساهمت فى الإنخفاض المتتالى فى القيمة الخارجية للجنيه المصرى .
6. لا تؤثر درجة مرونة الطلب المحلى على الواردات في ميل منحنى الطلب على العملة الأجنبية.
7. بالضرورة يترتب على انخفاض أسعار السلع الأجنبية ارتفاع سعر الصرف.
8. ساهمت معدلات التضخم المرتفعة التي سادت مصر خلال الفترة الأخيرة في تحسن سعر صرف الدولار مقابل الجنيه المصري.
9. من الضروري نجاح سياسة تحديد سعر الصرف الرسمي عن طريق وضع حد أقصى لسعر صرف الدولار 550 قرش في القضاء على فائض الطلب على الدولار في مصر .
10. من الضروري نجاح سياسة تحديد سعر الصرف الرسمي عن طريق حدين، في تثبيت سعر الصرف داخل الحدود الرسمية.
11. يعانى الاقتصاد المصري من عجز دائم في ميزان المدفوعات خلال الخمسة عشر عاماً الأخيرة، وقامت الحكومة بمحاولة علاجه عن طريق التخفيض المتتالي في قيمة الجنيه المصري، ولكنها فشلت.

12. إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أقل من الوحدة فمن الممكن أن تفشل سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية.

13. من الضروري أن تتحقق حالة سعر الصرف غير المستقر إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أقل من الوحدة.

السؤال الثالث : ضع المصطلح العلمي المقابل للتعبيرات التالية:

1. ترك سعر الصرف يتحدد حسب قوي العرض والطلب.
2. سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدراً بوحدات من العملة الوطنية.
3. مقدار التغير النسبي في الكمية المطلوبة من الصادرات الناتج عن تغير سعرها النسبي مقوماً بالعملة الأجنبية.
4. مقدار التغير النسبي في الكمية المطلوبة من الواردات الناتج عن تغير سعرها النسبي مقوماً بالعملة الأجنبية.

السؤال الرابع : أذكر دون أن تشرح :

1. الأشكال المختلفة التي يتخذها منحنى عرض العملة الأجنبية.
2. شروط نجاح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية.
3. شروط نجاح سياسة موازنة سعر الصرف.

السؤال الخامس: وضح بالسم البياني:

1. الأشكال المختلفة التي يتخذها منحنى عرض العملة الأجنبية.
2. أثر تفضيل المواطنين للسلع الوطنية على حساب السلع الأجنبية على سعر الصرف التوازني .
3. أثر تغير أذواق المواطنين في صالح السلع الأجنبية .

4. أثر ارتفاع أسعار السلع الأجنبية على سعر الصرف التوازني .

5. أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل مصر بمعدل أكبر مما يحدث في العالم الخارجي علي مشكلة الجنيه المصري .

6. تحديد سعر الصرف الرسمي عن طريق وضع حد أقصى لسعر صرف الدولار الأمريكي يساوى 550 قرش .

7. تحديد سعر الصرف الرسمي عن طريق حدين ، حد أقصى 580 قرش، وحد أدنى 550 قرش للدولار .

8. سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية .

9. كيف تنجح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية بالرغم من أن مرونة الطلب الأجنبي علي الصادرات أقل من الوحدة.

10. كيف تنجح سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية في حالة كون مرونة الطلب الأجنبي علي الصادرات أكبر من الوحدة.

* * * * * * *

الفصل الرابع عشر *
واقع التجارة الخارجية
بين الدول الإسلامية المعاصرة

14- 1 - مقدمة:

أصبحت الحاجة إلى تحقيق المزيد من عمليات التجارة البينية بين الدول الإسلامية- بوابة لتحقيق التكامل الاقتصادي- هدفا استراتيجيا وضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية في ظل مناخ العولمة الاقتصادية وما نتج عنها من ظهور كيانات ومصالح اقتصادية دولية لا تأخذ في حساباتها الكيانات الصغيرة والهامشية، وتعطي الأولوية للتكتلات الاقتصادية التي تستطيع الصمود في وجه المنافسة العالمية في مختلف المجالات الاقتصادية .

إن تحقيق حلم السوق الإسلامية على أرض الواقع يلبي تطلعات وآمال الدول الإسلامية وذلك بتفعيل التعاون بين هذه الدول سواء في التنقل أو العمل أو التعليم أو الخدمات الاجتماعية فضلا عن أن إنشاء السوق المشتركة من شأنه أن يعزز قدرة الدول الإسلامية على التفاوض في ظل التطورات والتكتلات الاقتصادية العالمية، ويأتي التوجه نحو السوق العربية المشتركة في إطار اهتمام الدول الإسلامية بالعمل على تعزيز وتطوير المجال التجاري

---

* **كتب هذا الفصل أ.د . السيد محمد أحمد السريتي**

لقد تم الاعتماد في كتابة هذا الفصل على المراجع التالية:

- د.عبد الرحمن يسري أحمد: **الاقتصاديات الدولية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2007، الفصل الثاني عشر.

-Islamic Center for Development and Trade, 2006, Report on Trade Among Member States of the OIC.

بصفة عامة بما يعود بالنفع على هذه الدول، ومن ثم الاستفادة من حجم النتائج الايجابية التي تحقق منها وأهمها زيادة حجم التجارة البينية.

ويعد العمل الاقتصادي من أهم المجالات التي يمكن من خلالها توحيد الدول والشعوب الإسلامية والانتقال بها من مجرد التعاون والتنسيق إلى مراحل متقدمة من التكامل والوحدة الاقتصادية التي أضحت ضرورة حتى يستطيع المسلمون إيجاد موطئ قدم لأنفسهم في هذا العالم، فالدول الصناعية والنامية تنتظم في تكتلات إقليمية وترتيبات تجارية جماعية، بغرض توفير بيئة أكثر ملاءمة لنموها الاقتصادي، وللتكيف مع التغيرات العالمية التي تتجه نحو المزيد من التحرير الاقتصادي والعولمة وترابط المصالح بين الدول، ومن شأن هذه التغيرات العالمية أن تفضي إلى زيادة حدة المنافسة في الأسواق الدولية، الأمر الذي يفرض على الدول الإسلامية العمل بجدية لتوسيع وتطوير أسواقها وزيادة قدراتها التنافسية .

وسنركز في هذا الفصل على توضيح التجارة الخارجية للدول الإسلامية المعاصرة ومشاكلها، مع التركيز علي واقع حجم التجارة البينية بين الدول الإسلامية، فضلا عن أوضاع موازين المدفوعات للدول الإسلامية، وشروط التبادل الدولي للدول الإسلامية. ويتم ذلك علي النحو التالي:

- التجارة الخارجية للدول الإسلامية المعاصرة ومشاكلها.
- واقع حجم التجارة البينية بين الدول الإسلامية.
- أوضاع موازين المدفوعات للدول الإسلامية.
- شروط التبادل الدولي للدول الإسلامية.
- التحديات التي تواجه التجارة البينية الإسلامية.
- نماذج الأسئلة.

14-2 : التجارة الخارجية للدول الإسلامية المعاصرة ومشاكلها:

ازدهرت تجارة الدولة الإسلامية إزدهاراً مستمراً وصل إلى حدود لم تكن معروفة من قبل على مستوى العالم وذلك في الفترة الممتدة من العصر العباسي إلى بداية عصر النهضة الأوربية في القرن الرابع عشر الميلادي. وهناك شواهد كثيرة على ذلك يمكن جمعها من المسعودي والطبري وابن خلدون. كانت الرحلات التجارية تسير براً وبحراً على امتداد الدولة الإسلامية الكبرى شرقاً وغرباً فتنقل الخيرات مابين بلدان أوربا شمالاً وغرباً وبين الهند والصين وما بينهما من المسالك القديمة جنوباً وشرقاً، وكذلك مع أفريقيا خاصة الدول الساحلية منها. وكانت الدولة الإسلامية حينئذ تقود مسيرة التقدم الحضاري في العالم. ولا يذكر التاريخ أن نشاطاً تجارياً قام داخل دولة كبرى على أسس عادلة ومتكافئة كما كان الحال في الدول الإسلامية قديماً. فمن المعروف أن تجارة الامبراطورية الرومانية على قدر ضخامتها كانت استعمارية الطابع تتم لمصلحة روما في النهاية.

ولكن الأمر يختلف تماماً في عصرنا الحاضر بالنسبة للدول الإسلامية حيث أصبحت جميعاً دون استثناء تصنف دولياً في مجموعة الدول النامية، وتعاني في علاقاتها الاقتصادية الخارجية من كل ما تعاني منه هذه المجموعة. فتجارة الصادرات لهذه الدول تعتمد أساساً على السلع الأولية، ويصل التخصص المتطرف في كل بلد منها إلى حد الاعتماد على سلعة أو سلعتين من هذه السلع الأولية. أما تجارة الواردات فيتكون الجزء الأكبر منها من مواد غذائية وسلع استهلاكية مصنوعة، والجزء الأصغر في معظم الحالات عبارة عن آلات ومعدات وتجهيزات صناعية ووسائل نقل.

أما النمط الشائع لهيكل تجارة الصادرات فيرجع تاريخياً إلى عصر الاستعمار وفرضه لسياسة تجارية ملاءمة له وقوانين وضعية تضمن تحقيق مصالحه في الدول الإسلامية. وبالإضافة إلى هذا تدفقت الاستثمارات الضخمة من الدول الاستعمارية خاصة – بريطانيا – إلى مجالات النشاط الأولى في المستعمرات فجعلتها متخصصة في إنتاج بعض السلع الأولية الملاءمة لاحتياجات القوى الصناعية المتقدمة في الغرب. وكذلك يلاحظ أن نشأة الجهاز

المصرفي الغربي الربوي في الدول الإسلامية حدثت خلال فترة الاستعمار. وكذلك كانت الاستثمارات الأجنبية في نفس الفترة لأجل تسهيل عمليات إنتاج وتصدير السلع الأولية ونشاط استيراد السلع الصناعية من الغرب وتحويل أرباح المستثمرين إلى دولهم. وهكذا أصبحت الدول الإسلامية مثل بقية المستعمرات تابعة للغرب خادمة لمصالحه. لكن لماذا استمرت التبعية بعد الاستقلال السياسي. إن هذا يرجع بشكل مباشر إلى:

1- ضعف المقدرة على التحول Capacity To Transform وهو أمر شائع في غالبية الدول النامية ويرجع إلى جمود حركات عناصر الإنتاج في الأنشطة التقليدية وانخفاض معدلات تكوين رأس المال ومعدلات التقدم التكنولوجي في الصناعة الحديثة.

2- قوة منافسة الدول المتقدمة في ميدان الإنتاج الصناعي بالإضافة إلى السياسات الحمائية التي تضعها فتعرقل بها استيراد السلع الصناعية التي يمكن أن تنتجها الدول النامية بكفاءة نسبية.

3- استمرار الجهاز المصرفي في الدول النامية في الاهتمام بعمليات تمويل إنتاج وتصدير السلع الأولية إلى الدول الغربية المتقدمة واستيراد السلع المصنوعة منها، مع التشدد في نفس الوقت في تمويل النشاط الصناعي القومي. والمعروف أن النشاط المصرفي في الدول النامية يعمل على أساس الربا (الفائدة) وأنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنشاط المصرفي الغربي، مما يؤكد على استمرار نمط العلاقات الاقتصادية مع العالم الغربي.

4- وأهم من ذلك كله في رأينا هو غياب الشخصية المستقلة للدول النامية ومن بينها لشديد الأسف الدول الإسلامية، ووقوعها في الازدواجية أو الثنائية الاجتماعية Sociological Dualism. فبعد استقلال الدول النامية استمر قادتها وجانب كبير من مثقفيها ومفكريها يتمسكون بنمط السلوك الغربي الذي شاع في بلدانهم خلال عصر الاستعمار ظناً منهم بأنه الطريق الأمثل إلى التقدم والرقي. ولشديد الأسف أنه في بعض الحالات الاستثنائية التي أنفك فيها قادة بعض الدول النامية عن نمط

السلوك الغربي لم يكن هناك استعداد حقيقي لتكوين شخصية مستقلة بقدر ما كان هناك إعجاب جديد بنمط السلوك الشائع في الكتلة الاشتراكية المتقدمة اقتصادياً ومحاولة لتقليده. ولا شك أن التبعية الفكرية والسياسية والاجتماعية للعالم المتقدم كانت سبباً رئيسياً وراء "إزدواج الشخصية" أو ربما فقدان الشخصية مما ساعد بشكل مؤكد على استمرار التبعية الاقتصادية بل وتقوية أواصرها.

ودراسة هيكل واتجاهات تجارة الواردات يؤكد مرة أخرى ارتباط الدول النامية ومن بينها الدول الإسلامية بأنماط السلوك الشائعة في الدول المتقدمة. ذلك أن نسبة كبيرة من الواردات عبارة عن سلع استهلاكية مصنوعة ذات طبيعة ترفيه (فوق الكمالية) لا تتفق مع المستويات المنخفضة جداً للدخول الفردية الشائعة في هذه الدول (باستثناء الدول البترولية). مثال هذا سيارات الركوب الخاصة الكبيرة والثلاجات والغسالات الكهربائية ومسخنات المياه من أحدث ما أنتجته مصانع العالم الغربي وأجهزة التليفزيون والكاست والفيديو ... ألخ. علماً بأن غالبية السكان لا تجد غذاءً كافياً أو مسكناً صحياً أو وسيلة مواصلات مريحة أو مكاناً في مستشفى عام أو دواءً عند وقوع المرض. وفي الوقت الذي يمكن فيه إنتاج السلع الغذائية من النشاط الزراعي نلاحظ أن هذه السلع تحتل جانباً هاماً من الواردات بل ويتزايد إنفاق النقد الأجنبي عليها عاماً بعد عام.

14-3: واقع التجارة الخارجية بين الدول الإسلامية:

ومن المؤسف أيضاً نجد أن الدول الإسلامية مفككة أو شبه مفككة، وتعاني من حدة التخلف الاقتصادي ومشاكل التجارة الخارجية. فمن واقع الاحصائيات المتاحة، يلاحظ أن المعاملات التجارية لأي بلد إسلامي مع مجموعة الدول الإسلامية الأخرى لم تحتل سوى نسبة صغيرة من تجارتها الخارجية إجمالاً، وهناك بعض استثناءات قليلة جداً من هذه القاعدة.

ويتضح إجمالاً ضعف تيار التجارة بين الدول الإسلامية بالمقارنة بالتجارة الخارجية لهذه الدول مجتمعة. فنجد أن نسبة تجارة الصادرات البينية، أي صادرات الدول الإسلامية مع مجموعة الدول الإسلامية الأخرى، أو الواردات

البينية للبلدان الإسلامية لا تزيد عن 10% من تجارتها مع العالم الخارجي. وفي الحالات القليلة التي ارتفعت فيها التجارة بين الدول الإسلامية كنسبة مئوية أو كقيمة لعبت تجارة البترول – تصديراً أو استيراداً– الدور الأكبر، أو كانت التجارة الخارجية للبلد الإسلامي نفسه محدودة.

14- 3-1: حجم التجارة البينية بين الدول الإسلامية:

ترتبط العلاقات التجارية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي بجهات محدودة جدا من حيث الصادرات والواردات معا، فالتجارة الخارجية للدول الأعضاء موجهة لعدد محدود من الشركاء، وغالبا ما يكون هؤلاء الشركاء من الدول الصناعية المتقدمة، وفي مقدمتهم المجموعة الأوربية، واليابان والولايات المتحدة الاميركية، وتتراوح حصة هؤلاء الشركاء في التجارة الخارجية للدول الإسلامية ما بين 40% إلى 94% للصادرات، وما بين 40% إلى 80% بالنسبة للواردات، وقد قدم كوزنتس Kuznets تفسيرا لهذه الوضعية باستخدام مفهوم حجم الأمة Size of Nation ، وهو أن الحجم الصغير– كما في حالة معظم الأقطار الإسلامية– يشكل بحد ذاته قاعدة لتبعية القطر للخارج، وذلك لأن الموارد الطبيعية للبلد الصغير تكون عادة محدودة وإنتاجه ومبادلاته، ومصادر تمويله تكون محصورة في عدد قليل من العملاء والموردين، وينحصر هؤلاء العملاء والموردون في الشركاء الكبار من الدول الصناعية، خاصة في ظل عدم وجود تكتل اقتصادي إسلامي يمكن أن يكون عوضا عن زيادة معدلات التجارة البينية بين الدول الإسلامية والدول الغربية. أما حصة التجارة المتبادلة بين الأقطار الإسلامية بالنسبة إلى مجموع صادراتها فهي ضئيلة للغاية، ففي العام الذي تأسست فيه منظمة المؤتمر الإسلامي (1969م) لم تتجاوز 5.9%، ولم تتجاوز 13% عام 2007م .

14-3-2 : هيكل التجارة البينية حسب توزيع السلع

بالنظر إلى هيكل التجارة الإسلامية البينية يتبين أن صادرات المحروقات (البترول ومشتقاته) شكلت القاسم الأكبر من هذه التجارة، حيث

مثلت 6%، تليها صادرات المواد الغذائية بنسبة 19%، ثم المواد الأولية الأخرى ذات المنشأ الحيواني والنباتي والمنجمي بنسبة 36%، وتعتبر السعودية والإمارات وليبيا والكويت وإيران أهم الدول الإسلامية في تصدير المحروقات إلى بقية الدول الإسلامية، حيث تصدر 82% من هذه النوعية من السلع إلى الدول الإسلامية. أما بالنسبة لمصدري المواد الغذائية فنجد ماليزيا وسوريا وباكستان وإندونيسيا والسعودية وتركيا، حيث تصدر 62% من هذه النوعية من السلع إلى الدول الإسلامية، وتعتبر كل من ماليزيا ولبنان وسوريا والبحرين وبنجلاديش وإيران أهم الدول المصدرة للمواد الأولية الأخرى ذات المنشأ النباتي والحيواني والمنجمي إلى بقية الدول الإسلامية الأعضاء، حيث تستأثر هذه الدول بتصدير 65% من هذه النوعية من السلع إلى بقية الدول الأعضاء.

ومن أهم إيجابيات التجارة البينية للدول الإسلامية أن الصادرات البينية من السلع المصنعة وصلت إلى 16 مليار دولار ممثلة 42% من إجمالي الصادرات البينية للدول الأعضاء، وتعتبر أهم الدول الإسلامية في تصدير السلع المصنعة تركيا وماليزيا وإندونيسيا والسعودية وباكستان، حيث تستحوذ هذه الدول الخمس على 63% من صادرات السلع المصنعة داخل الدول الإسلامية الأعضاء، وهو ما يعني تزايد اعتماد الدول الإسلامية الأعضاء فيما بينها على صناعاتها الداخلية، وهو مؤشر إيجابي لتحرير الدول الإسلامية من الاعتماد على الصناعات في الدول المتقدمة، وأهم السلع المصنعة في التجارة البينية الإسلامية الآلات ومعدات النقل والمواد الكيماوية.

14-4 : أوضاع موازين المدفوعات للدول الإسلامية:

ومن ناحية أخرى كان من الممكن إعداد نوع من الدفاع عن نمط التخصص المتطرف في إنتاج وتصدير السلع الأولية من جهة ونمط الواردات الشائع في الدول النامية لو كانت موازين مدفوعاتها الخارجية في حالة توازن أو استقرار نسبي ولكن هذا ليس وضع الدول النامية إطلاقاً. فهي جميعاً ومن بينها الدول الإسلامية تعاني من حالة العجز المستمر في ميزان المدفوعات

وذلك باستثناء المجموعة البترولية خلال فترات الارتفاع العالمي في أسعار البترول[1]. ومن المعروف أن البترول ظل له وضع خاص في التجارة الدولية إلى سنوات قريبة حتى أنه كان بإمكان الدول المنتجه له (وعددها صغير) التحكم في إنتاجه وأسعاره إلى حد كبير جداً الأمر الذي لا ينطبق على السلع الأولية الأخرى. ومع ذلك فإن هذا الوضع الخاص بالدول المنتجة للبترول قد تغير تغيراً كبيراً منذ أواخر 1983 حيث أستمر سعر برميل البترول ينخفض إلى درجة أن إيرادات الدول المنتجة وصلت في بداية 1986 إلى مايقرب من ثلث ما كانت عليه في قمة الرواج. وفي 1990 انتعشت أسعار البترول الخام مرة أخرى بسبب ظروف حرب الخليج (غزو العراق للكويت وما تلى ذلك من تدخل أمريكا وحلفائها في المنطقة). ثم انخفضت الأسعار تدريجياً بعد ذلك حتى وصلت إلى نحو 9 دولار للبرميل في أوائل 1999. ثم مرة أخرى ارتفعت أسعار البترول بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ثم حرب افغانستان ومن بعدها حرب العراق الثانية. ولقد ارتفع سعر البرميل من البترول أضعاف ما كان عليه مؤخراً.

ولا شك أن هذه الأوضاع الخاصة بأسعار البترول كان سبباً رئيسياً في ظهور فائض متزايد في موازين مدفوعات بعض الدول الإسلامية المنتجة للبترول في السنوات الأخيرة.

14-5 : شروط التبادل الدولي للدول الإسلامية:

إن شروط التبادل الدولي للبلدان النامية عموماً ومن بينها الدول الإسلامية في حالة تدهور مستمر تقريباً على مدى الأجل الطويل. ونستثنى الدول المنتجة والمصدرة للبترول من الإتجاه النزولي لشروط التبادل الدولي خلال فترات ارتفاع أسعار البترول في العالم. ويمكن القول إجمالاً أن السبب الأساسي في تدهور شروط التبادل للبلدان النامية يرجع أولاً إلى طبيعة نمو

---

[1]) انظر الجدول (1) (الملحق) بهذا الفصل.

الطلب العالمي على معظم السلع الأولية التي تعتمد عليها تجارة هذه الدول بصفة أساسية. فلقد تعرض هذا الطلب على مدى القرنين الماضي والحالي (فيما عدا بعض الفترات الاستثنائية من أهمها الحربين العالميتين وحرب كوريا) إلى نوع من الركود النسبي لأسباب عدة ترجع أصلاً إلى التقدم التكنولوجي في الدول المتقدمة فقد ساهم هذا في: إنتاج البدائل الصناعية للخامات الطبيعية، وتخفيض نسبة المستخدم من المواد الخام في العمليات الصناعية، وكذلك في الإستفادة من الخامات الموجودة في بعض أنواع السلع الهالكة (السيارات القديمة والمعدات الهالكة وعلب الصفيح ... ألخ) بإعادة استخدامها مرة أخرى في الصناعة. وبالإضافة إلى هذا فإن الدول المتقدمة قامت أيضاً بمجهودات مكثفة منذ السيتنات في مساعدة الإنتاج المحلي لعدد من السلع الأولية التي تستورد من الدول النامية. وربما يرجع تدهور شروط التبادل إلى تزايد قوة الاتحادات العمالية في مواجهة المنتجين في الدول الصناعية المتقدمة، وقدرتها على جني ثمار التقدم التكنولوجي بصفة مستمرة في شكل زيادات حقيقية موازية في معدلات الأجور، والتجاء المنتجين إلى رفع أسعار منتجاتهم داخلياً وكذلك في الأسواق الخارجية في محاولة للمحافظة على دخولهم الحقيقية أو زيادتها خلال الزمن. وتبعاً لنظرية راؤل برينش فإن هذا الوضع لا يتكرر في مجموعة الدول النامية، حيث أن التقدم التكنولوجي الذي يتحقق فيها ينعكس خارجياً إما في شكل أسعار مستقرة نسبياً لصادراتها أو في أسعار أعلى قليلاً بمعنى أنها لا ترتفع أبداً بنفس معدلات ارتفاع أسعار صادرات السلع الصناعية من الدول المتقدمة اقتصادياً. ويرجع السبب في ذلك عند بريبش إلى أن العمال في الدول النامية لا يحصلون على زيادات في أجورهم متناسبة مع الارتفاع في الإنتاجية الذي يصاحب التقدم التكنولوجي. كذلك يرى بهجواتي أن التقدم التكنولوجي يمكن أن يؤدي إلى خفض أسعار السلع التي تنتجها الدول النامية وهذه هي حالة النمو المزري .

وأياً كان السبب فإن تدهور شروط التبادل لغير صالح الدول النامية – ومن ضمنها الدول الإسلامية – يتسبب في مصاعب متزايدة لها على مدى الأجل الطويل، حيث يقلل من قدرتها على التنمية ومن ثم يزيد في فجوة التخلف Under Development Gap. فالدول النامية تحصل على ما تريد من سلع استهلاكية أو آلات ومعدات إنتاجية من الدول الصناعية بأسعار متزايدة بالنسبة لأسعار منتجاتها من السلع الأولية. أو بعبارة أخرى فإن الدول النامية تبادل سلعها الأولية بأسعار متناقصة نسبياً على مدى الزمن الطويل. وبصورة أكثر دقة تتجه معدلات التبادل الدولية في غير صالح الدول الإسلامبة.

14-6 : التحديات التي تواجه التجارة البينية الإسلامية:

طبقا للتقرير السنوي للتجارة البينية بين الدول الإسلامية الصادر في عام 2006 توجد عدة عقبات تقنية ولوجستية تواجه التجارة البينية الإسلامية لعل من أهمها ما يلي :

1- مشاكل الوصول إلى الأسواق المتعلقة بالتعريفة الجمركية وأشباهها، والعوائق غير التعريفية (مثل التقييد الكمي للواردات، والمواصفات الفنية).
2- مشاكل متعلقة بالبنية الأساسية، والنقل البرى والبحري، والخدمات المعاونة الميسرة للتجارة الدولية.
3- عدم مطابقة المواصفات والمقاييس للمستويات المتعارف عليها.
4- نقص المعلومات عن الأسواق والفرص التجارية.
5- تعقد الإجراءات الإدارية في الدول المختلفة.
6- قلة المعلومات المؤهلة لاندماج الشركات والأعمال، وعدم ملاءمة الترويج للمنتجات بين الدول الإسلامية.
7- قلة خبرات العاملين في مجالات التجارة الدولية.
8- عدم ملاءمة الأدوات التمويلية اللازمة لتنمية التجارة البينية بين الدول الإسلامية مثل ترتيبات الإقراض وضمانات القروض، والتأمين على

التجارة، وارتفاع تكلفة تمويل الصادرات وقلة توافره، ونقص حصيلة العملات الأجنبية في بعض الدول الإسلامية التي تعاني من عجز موازين مدفوعاتها.

14 – 7 : نماذج الأسئلة :

السؤال الأول: أسئلة الاختيار المتعدد:

1 – يرجع استمرار تبعية الدول الإسلامية بعد الاستقلال السياسي للعالم الخارجي إلى:

أ– ضعف المقدرة على التحول.

ب– قوة منافسة الدول المتقدمة في ميدان الإنتاج الصناعي.

ج – استمرار الجهاز المصرفي في الدول النامية في الاهتمام بعمليات تمويل إنتاج وتصدير السلع الأولية.

د – كل ما سبق .　　　هـ– لا شئ مما سبق.

2 – تحقق موازين المدفوعات غالبية الدول الإسلامية:

أ– عجز مستمر.　　　ب– فائض مستمر.

ج – عجز مؤقت.　　　د – كل ما سبق . هـ– لا شئ مما سبق.

3 – شروط التبادل الدولي للدول الإسلامية:

أ– تدهور مستمر تقريباً على مدى الأجل الطويل.

ب– تدهور مستمر تقريباً على مدى الأجل القصير.

ج – تحسن مستمر تقريباً على مدى الأجل الطويل.

د – تحسن مستمر تقريباً على مدى الأجل القصير.

4– يرجع النمط الشائع لهيكل تجارة الصادرات الدول الإسلامية تاريخياً إلى :

أ– العصر الحديث.　　　ب– العصر الإسلامي الأول.

ج – عصر الاستعمار.　　　د– كل ما سبق . هـ– لا شئ مما سبق.

5 – من أهم التحديات التي تواجه التجارة البينية الإسلامية:

أ– مشاكل الوصول إلى الأسواق المتعلقة بالتعريفة الجمركية.

ب- نقص المعلومات عن الأسواق والفرص التجارية.

ج – عدم مطابقة المواصفات والمقاييس للمستويات المتعارف عليها.

د – كل ما سبق .   هـ- لا شئ مما سبق.

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ :

1. يرتبط استهلاك الدول الإسلامية بأنماط استهلاك الدول المتقدمة.
2. تعاني غالبية الدول الإسلامية من ضعف المقدرة على التحول.
3. يرجع نمط هيكل تجارة الصادرات تاريخياً إلى عصر الاستعمار.
4. شروط التبادل الدولي للبلدان النامية عموماً ومن بينها الدول الإسلامية في حالة تحسن مستمر تقريباً على مدى الأجل الطويل.
5. تدهور شروط التبادل لغير صالح الدول يتسبب في زيادة قدرتها على التنمية ويزيد فجوة التخلف.

السؤال الثالث : أذكر دون أن تشرح ما يلي:

1 . أسباب استمرار التبعية بعد الاستقلال السياسي.

2 . التحديات التي تواجه التجارة البينية للدول الإسلامية.

****

ملحق الفصل الثالث عشر

جدول رقم (14-1)

عدد السكان ونصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لبعض الدول الإسلامية في عامي 1997م، 2005م

م	الدولة	السكان بالمليون		نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (بالدولار)		معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (%)
		2005	1997	2005	1997	من 2004 – 2005
1	الأردن	5	4	2500	1570	4.5
2	اندونيسيا	221	200	1280	1110	4.2
3	باكستان	156	137	690	490	5.2
4	بنغلاديش	142	124	470	270	2.5
5	تركيا	73	64	4710	3130	6
6	تونس	10	9	2890	2090	3.3
7	الجزائر	33	29	2730	1490	3.7
8	السعودية	25	20	11.770	6790	3.9
9	السنغال	12	9	710	550	3.7
10	السودان	36	27.9	640	280	5.9
11	عمان	3	2	9070	4950	00
12	الكاميرون	16	14	1010	650	0.8
13	الكويت	3	1.6	24040	22110	5.3

م	الدولة	السكان بالمليون		نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (بالدولار)		معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي (%)
14	ليبيا	4.2	0	5420	0	0
15	ماليزيا	25	21	4960	4680	3.4
16	مصر	74	60	1250	1180	2.9
17	المغرب	30	28	1730	1250	0.4
18	النيجر	14	10	240	200	1.1
19	اليمن العربية	21	16	600	270	0
20	مالي	14	10	380	260	2.3
21	سيراليون	6	5	220	200	3.8
22	موريتانيا	3	2	560	450	2.3
23	إيران	68	0	2770	1780	4.9
24	تشاد	10	7	400	240	2.3
25	لبنان	4	4	6180	3350	00
26	سوريا	19	15	1380	1250	1.7

المصدر: تقرير البنك الدولي عن التنمية 2007، المؤشرات الإحصائية الخاصة بالتنمية.
وكذلك تقرير البنك الدولي عن التنمية عام 1999.

نماذج إجابات الأسئلة

سوف نقتصر الإجابات في هذا الجزء على أسئلة الاختيار المتعدد، وأسئلة ضع المصطلح العلمي المقابل للتعبيرات التالية، وأسئلة الصواب والخطأ التي سيتم فيها تحديد الصواب والخطأ فقط، أما التبرير فسوف يترك مثل باقي الأسئلة لاجتهاد الطالب من خلال الاستعانة بالكتاب.

إجابات أسئلة الفصل الأول

ماهية الاقتصاد الدولي

إجابة السؤال الأول : أسئلة الإختيار المتعدد:

1	د	2	ب	3	د	4	ب	5	د
6	أ	7	د	8	د				

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير:

1	خطأ	2	خطأ	3	صواب	4	صواب	5	صواب
6	صواب	7	خطأ	8	صواب				

إجابة السؤال الثالث : ضع المصطلح العلمي المقابل للتعبيرات التالية:

1	الاقتصاد الدولي	2	التحرك الجغرافي	3	التحرك الاقتصادي
4	السياسة التجارية				

****

إجابات أسئلة الفصل الثاني

النظرية الكلاسيكية

إجابة السؤال الأول : أسئلة الإختيار المتعدد:

1	د	2	أ	3	ب	4	د	5	أ
6	د	7	هـ						

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير:

1	خطأ	2	خطأ	3	صواب	4	خطأ		

****

إجابات أسئلة الفصل الثالث

توازن الاقتصاد الدولي في حالة ثبات تكاليف الإحلال

إجابة السؤال الأول : أسئلة الإختيار المتعدد:

1	د	2	ب	3	د	4	ب	5	د

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير:

1	خطأ	2	خطأ	3	صواب	4	صواب	5	صواب

****

إجابات أسئلة الفصل الرابع

توازن الاقتصاد الدولي في حالة تزايد تكاليف الإحلال

إجابة السؤال الأول : أسئلة الإختيار المتعدد:

1	أ	2	ج	3	ب	4	ج	5	د

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير:

1	خطأ	2	صواب	3	خطأ	4	خطأ	5	صواب

****

إجابات أسئلة الفصل الخامس

النظرية الحديثة في التجارة الدولية

إجابة السؤال الأول : أسئلة الإختيار المتعدد:

1	هـ	2	أ	3	ج	4	ب	5	ب
6	د	7	ب	8	ب	9	أ	10	د
11	ج	12	ج	13	ب	14	د	15	ج

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير:

1	صواب	2	خطأ	3	خطأ	4	صواب	5	صواب
6	خطأ	7	خطأ	8	خطأ	9	صواب	10	صواب

إجابة السؤال الثالث : ضع المصطلح العلمي المقابل للتعبيرات التالية:

1	السلع كثيفة العمل	2	السلع كثيفة رأس المال	3	السلع كثيفة الأرض.
4	الوفرة النسبية لعنصر إنتاجي.	5	الندرة النسبية لعنصر إنتاجي.		

****

إجابات أسئلة الفصل السادس

سياسة الحرية التجارية

إجابة السؤال الأول : أسئلة الإختيار المتعدد:

1	د	2	ج	3	ج	4	أ	5	أ
6	د	7	د	8	د	9	ب	10	د

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير:

1	صواب	2	خطأ	3	صواب	4	صواب	5	خطأ

6	خطأ	7	صواب	8	صواب	9	صواب	10	خطأ
11	خطأ	12	صواب						

إجابة السؤال الثالث : ضع المصطلح العلمي المقابل للتعبيرات التالية:

1	سياسة الحرية التجارية	2	السلع التجارية.	3	السلع غير التجارية.
4	رفع كفاءة التشغيل.	5	زيادة مستوي التشغيل		

****

إجابات أسئلة الفصل السابع

سياسة الحماية

إجابة السؤال الأول : أسئلة الإختيار المتعدد:

1	هـ	2	د	3	أ	4	ج	**5**	ج
6	د	**7**	هـ	**8**	ب	9	أ	10	هـ
11	د	12	ج						

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير:

1	صواب	2	خطأ	3	خطأ	4	صواب	5	خطأ
6	صواب	7	صواب	8	صواب	9	صواب	10	خطأ
11	صواب	12	خطأ	13	خطأ	14	صواب	15	صواب

إجابة السؤال الثالث : ضع المصطلح العلمي المقابل للتعبيرات التالية:

1	سياسة الحماية.	2	نظام الحصص.	3	فائض المستهلك.
4	إيراد المنتج.	5	الحصة العينية.	6	الحصة القيمية.

****

إجابات أسئلة الفصل الثامن

سياسة التجارة الخارجية في المنهج الإسلامي

إجابة السؤال الأول : أسئلة الإختيار المتعدد:

1	ب	2	د	3	د	4	أ	5	د

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير:

1	خطأ	2	خطأ	3	صواب	4	صواب	5	خطأ
6	صواب	7	صواب						

إجابة السؤال الثالث : ضع المصطلح العلمي المقابل للتعبيرات التالية:

1	الاحتكار	2	سياسة المعاملة التفضيلية

****

إجابات أسئلة الفصل التاسع

التكامل الاقتصادي

إجابة السؤال الأول : أسئلة الإختيار المتعدد:

1	ب	2	أ	3	د	4	د	5	د
6	أ	7	ج	8	هـ	9	ج	10	أ

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير:

1	خطأ	2	صواب	3	خطأ	4	خطأ	5	صواب
6	خطأ	7	صواب	8	صواب	9	صواب	10	خطأ

إجابة السؤال الثالث : ضع المصطلح العلمي المقابل للتعبيرات التالية:

1	التكامل الاقتصادي.	2	منطقة التفضيل.	3	منطقة التجارة الحرة
4	الاتحاد الجمركي.	5	السوق المشتركة.		

****

إجابات أسئلة الفصل العاشر

التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية

إجابة السؤال الأول : أسئلة الإختيار المتعدد:

1	د	2	د	3	د	4	ب	5	د

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير:

1	صواب	2	صواب	3	صواب	4	صواب	5	خطأ

****

إجابات أسئلة الفصل الحادي عشر

ميزان المدفوعات الدولية

إجابة السؤال الأول : أسئلة الإختيار المتعدد:

1	د	2	د	3	هـ	4	أ	5	د
6	ب	7	د	8	هـ	9	ج	10	د
11	ج	12	أ	13	د	14	أ	15	د

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير:

1	صواب	2	خطأ	3	صواب	4	خطأ	5	صواب
6	خطأ	7	خطأ	8	خطأ	9	خطأ		

إجابة السؤال الثالث : ضع المصطلح العلمي المقابل للتعبيرات التالية:

1	التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات	2	التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات	3	الميزان التجاري
4	الميزان الجاري	5	ميزان المدفوعات		

****

إجابات أسئلة الفصل الثاني عشر

تكيف ميزان المدفوعات

إجابة السؤال الأول : أسئلة الإختيار المتعدد:

1	د	2	ج	3	أ	4	د	5	ب

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير:

1	صواب	2	صواب	3	خطأ	4	خطأ	5	صواب

****

إجابات أسئلة الفصل الثالث عشر

سعر الصرف

إجابة السؤال الأول : أسئلة الإختيار المتعدد:

1	هـ	2	د	3	د	4	أ	5	ب
6	أ	7	ب	8	ب	9	د	10	ج
11	د	12	ج	13	أ	14	د	15	هـ
16	أ	17	د	18	أ	19	د	20	ج

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير:

1	خطأ	2	صواب	3	صواب	4	خطأ	5	صواب
6	خطأ	7	خطأ	8	صواب	9	خطأ	10	خطأ

إجابة السؤال الثالث : ضع المصطلح العلمي المقابل للتعبيرات التالية:

1	تعويم العملة	2	سعر الصرف	3	مرونة الطلب الأجنبي علي الصادرات.
4	مرونة الطلب المحلي علي الواردات .				

****

إجابات أسئلة الفصل الرابع عشر

واقع التجارة الخارجية بين الدول الإسلامية المعاصرة

إجابة السؤال الأول : أسئلة الإختيار المتعدد:

1	د	2	ب	3	أ	4	ج	5	د

السؤال الثاني: أسئلة الصواب والخطأ مع التبرير:

1	صواب	2	صواب	3	صواب	4	خطأ	5	خطأ

****

المراجع

أولاً : المراجع العربية :

1. د. السيد محمد السريتي: **اقتصاديات التجارة الخارجية**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر، 2009.
2. دعبد الرحمن يسري أحمد ، د. السيد محمد السريتي: **الاقتصاديات الدولية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2007م.
3. د.عبد الرحمن يسري أحمد: **الاقتصاديات الدولية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2007م.
4. د.عبد الرحمن يسري أحمد: **دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2010م.
5. د. محمود يونس: **اقتصاديات دولية**، قسم الاقتصاد، كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، 2003م.

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1. Lipsey , R. G. & Courant , P. N. , ***Economics*** , 11 th. Ed. New York : Harper Collins College Publishers , 1996.
2. Kindleberger .C& Lindert. P., **International Economics**, 6th edition, Irwin, Illinois, 1978.
3. Salvatore D, **International Economics**, 5th edition, Prentice Hall International, Inc., New York, 1995.
4. Samuelson , P. & Nordhous , W. , ***Economics*** , 12 th. Ed. , Mcgrame - Will , New York , 1985 .
5. Todaro , M. **,** ***Economic Development in The Third World*** , Longman , New York & London , 1990 .
6. World Bank , ***World Development Report*** , Several Issues .

****

المحتويات

****